مُوصِلُ الطُّلَّابِ

إِلَى قَوَاعِدِ الإِعْرَابِ

تأليف العلّامة النحوي

خالد بن عبد الله الأزهري

(ت ٩٠٥ هـ)

طبعة مميزة قوبل المتن فيها على سبع نسخ خطية، والشرح على أربع نسخ خطية وعليها تعليقات مختارة من حواشي نسخة (تيمرخان شوره) الداغستانية وهي منتقاة من شروحه وحواشيه وكتب النحو التي عليها مدار الدرس مثل: (كاشف القناع، حل المعاقد، شرح الكافيجي، لطائف الإعراب، شرح زاده على قواعد الإعراب، حواشي الدسوقي على مغني اللبيب) وغيرها.

باعتناء

لجنة التحقيق بجامعة الإمام أبي الحسن الأشعري

دار الإمام الأشعري للدراسات والنشر داغستان

دار الضياء للنشر والتوزيع الكويت

مُوصِلُ الطُّلَّابِ

إِلَى قَوَاعِدِ الإِعْرَابِ

تأليف العلّامة النّحوي
خالد بن عبد الله الأزهريّ
(ت ٩٠٥ هـ)

طبعة مميزة قوبل المتن فيها على سبع نسخ خطية، والشرح على أربع نسخ خطية وعليها تعليقات مختارة من حواشي نسخة (تميرخان شوره) الداغستانية وهي منتقاة من شروحه وحواشيه وكتب النحو التي عليها مدار الدرس مثل: (كاشف القناع، حل المعاقد، شرح الكافيجي، لطائف الإعراب، شيخ زاده على قواعد الإعراب، حواشي الدسوقي على مغني اللبيب) وغيرها.

باعتناء
لجنة التّحقيق بجامعة الإمام أبي الحسن الأشعريّ

دار الإمام الأشعري
للدراسات والنشر
داغستان

دار الضياء
للنشر والتوزيع
الكويت

دَارُ الضِّيَاءِ
لِلنَّشْرِ وَالتَّوزِيع
الكويت - حولي - شارع الحسن البصري
ص.ب ١٣٤٦٠ حولي
الرمز البريدي ٣٢٠١٤
تلفاكس ٠٠٩٦٥٢٢٦٥٨١٨٠
نقال ٠٠٩٦٥٥٠٤٠٩٩٢١
Dar_aldheyaa2@yahoo.com
Abdou20201@hotmail.com

دار الضياء للنشر والتوزيع
DAR ALDEYAA
For Printing & Publishing

الطَّبْعَةُ الأُولَى
١٤٤٣هـ - ٢٠٢٢م
بلد الطباعة: بيروت - لبنان
التجليد الفني: شركة فؤاد البيبنو للتجليد ش.م.م.
بيروت - لبنان
www.daraldeyaa.net
info@daraldeyaa.net

الموزعون المعتمدون

دولة الكويت
دار الضياء للنشر والتوزيع - حولي تليفاكس: ٢٢٦٥٨١٨٠ نقال: ٥٠٤٠٩٩٢١

جمهورية مصر العربيَّة
محمول: ٠٠٢٠١٠٠٠٣٧٣٩٤٨
دار الأصالة للنشر والتوزيع - المنصورة محمول: ٠٠٢٠١٠٩٨٣٢٥٨٣٢

المملكة العربية السعودية
مكتبة الرشد - الرياض هاتف: ٤٣٢٩٣٣٢ - ٢٠٥١٥٠٠
دار التدمرية للنشر والتوزيع - الرياض هاتف: ٤٩٢٥١٩٢ فاكس: ٤٩٣٧١٣٠
دار المنهاج للنشر والتوزيع - جدة هاتف: ٦٣١١٧١٠
مكتبة المتنبي - الدمام هاتف: ٨٣٤٤٩٤٦ فاكس: ٨٤٣٢٧٩٤

برمنكهام - بريطانيا
مكتبة سفينة النجاة هاتف: ٠٠٤٤٧٤٧٢٠٤٢٨٢٤ هاتف: ٠٠٤٤٧٤٩٥٠٧٤٠٢٥

المملكة المغربية
دار الرشاد الحديثة - الدار البيضاء هاتف: ٠٠٢١٢٥٢٢٢٧٤٨١٧

الجمهورية التركية
مكتبة الإرشاد - إسطنبول هاتف: ٠٢١٢٦٣٨١٦٣٣/٣٤ فاكس: ٠٢١٢٦٣٨١٧٠٠

جمهورية داغستان
مكتبة ضياء الإسلام هاتف: ٠٠٧٩٨٨٣٠٣١١١١ - ٠٠٧٩٨٨٧٧٣٠٣٠٦
مكتبة الشام - خاسافيورت هاتف: ٠٠٧٩٢٨٨٧٢٩٥٠٥ - ٠٠٧٩٢٨٨٦٦١٤٧٤

الجمهورية العربية السوريَّة
دار الفجر - دمشق - حلبوني هاتف: ٢٢٢٨٣١٦ فاكس: ٢٤٥٣١٩٣

الجمهورية السودانية
مكتبة الروضة الندية - الخرطوم - شارع المطار هاتف: ٠٠٢٤٩٩٩٠٠٤٢٥٧٩

المملكة الأردنية الهاشمية
دار محمد دنديس للنشر والتوزيع - عمان هاتف: ٠٦٤٦٥٢٣٩٠ - ٠٧٨٨٢٩١٣٣٣

دولة ليبيا
مكتبة الوحدة - طرابلس
شارع عمرو ابن العاص هاتف: ٠٩١٣٧٠٦٩٩٩ - ٠٢١٣٣٣٨٢٣٨

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة التَّحقيق

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله علىٰ وَافِرِ نِعمه وسَابغ عطائه، الذي ألطافه وآلاؤه مَوصُولة لا تنقطع، وصلىٰ الله وسلَّم علىٰ مُوصل رِسالة ربِّ العالمين، سيدنا محمد وعلىٰ آله وأصحابه أجمعين،

أما بعــد:

لَمَّا كان عِلم النَّحو مِن أهمّ عُلوم الآلات، وكان هذا المتنُ «الإعراب عن قواعد الإعراب» وشَرْحُه «موصل الطلاب» مما لا يَستغني عنه الطالب في الترقِّي في هذا الفن، وهو علاوة علىٰ ذلك مِن المُقرَّرَات الدِّراسية في المعاهد الشرعية والجامعات.. أرادتْ جامعةُ «الإمام أبي الحسن الأشعري الإسلامية» بداغستان أنْ تتشرَّف بالانضمام إلىٰ سِلك مَن قام بخِدمته، وتُظهره في طبعةٍ حديثة مخدُومةٍ تَسرُّ عيون طُلَّاب العِلم وتَروِي ظمأ نفوسهم بالفوائد والنَّوادر والنُّكات المبثوثة خِلال الشَّرح والحواشي المختارة النَّفيسة التي أدرجناها في هذا الإصدار الجديد، وسيأتي الحديث عنها بمزيدٍ مِن البيان عند ذكر ميزات هذه الطبعة.

وقد تم في هذا العمل مُقابلة النَّصِّ علىٰ ثَلاث نُسخٍ مخطوطة ونُسخة داغستانية منشورة قديمًا في مطبعةِ عَاصِمة دَاغِستَان وقتها «تِمِيرْخَانْ شُورَه» مع إثبات الفروق التي تَمَّ العثور عليها خلال المقابلة بين النسخ، لا سيما الزيادات التي تفرّدت بها نسخة «تميرخان شوره».

ويتميز هذا الإصدار بما يلي:

* إخراج أغلب الحواشي والتقريرات التي وردت في النسخة الداغستانية، وهي في أغلبها تعليقات مستفادة مِن شروح وحواشي هذا المتن المبارك، ومن غيرها من كتب النحو التي عليها مدار الدرس، فمنها على سبيل المثال: «كاشف القناع والنقاب بإزالة الشبه عن وجه قواعد الإعراب» «حواشي الدسوقي على مغني اللبيب» «حل المعاقد» «شرح الكافيجي على قواعد الإعراب» و«لطائف الإعراب في شرح قواعد الإعراب» لحاجي بابا الطوسي، و«شرح شيخ زاده على قواعد الإعراب» وغيرها من كتب النحو.

* تحديد الزيادات التي تفردت بها النُّسخة الداغستانية بجعل الزيادة بين معقوفتين.

* المحافظة على دِقّة الصف والمقابلة، ووضع الرُّموز التي تشير إلى مرجع الضمائر تسهيلا على طالب العلم، وذلك جريا على طريقة المطبوعة القديمة، ومع صعوبة وضع هذه الرموز إلَّا أنَّا آثرنا أن نُتِمَّ ذلك إحياءً للطريقة القديمة وخدمة لطلبة العلم.

* وضع عناوين فرعية لتسهيل الانتقال من مبحث إلى مبحث.

* صنع التَّشجيرات العامة آخر المباحث.

* وضع الأسئلة التمرينية على كامل مباحث موصل الطلاب آخر الكتاب.

* تحقيق متن «الإعراب عن قواعد الإعراب» على سبع نسخ خطية، وسبب الإكثار من مخطوطات المتن: كثرة الفروق الواقعة بين النُّسخ، وخصوصا المتن الوارد في نسخ الشرح، فأردنا أن نصل إلى أقرب نَصٍّ للمتن الذي سطَّره الإمام ابن هاشم ونُثبتَه في بداية الكتاب، وقد أشرنا إلى الفروق الواقعة بين نسخ المتن من زيادة ونقصان وغير ذلك.

ملاحظة: المتن الذي تم اعتماده ووضعه مفردا عن الشرح في بداية الكتاب والذي حُقّق على سبع نسخ خطية للمتن قد يختلف في مواضِعَ عن المتن الممزوج مع الشرح والذي ميَّزناه عن الشرح بوضعه بين قوسين، وذلك أننا اعتمدنا في تمييز المتن الذي ورد ضمن الشرح على نُسَخ الشرح نفسها حِفاظا على التناسق، وقد أشرنا في الهامش إلى بعض الفروق المهمة.

وإليك أيها القارئ الكريم كلام مختصر لطيف في التعريف بالمتن والشرح:

تعرِيف مُختَصرٍ بالمتن والشُّروح والحَواشي التي علَيْه

أمَّا المتنُ فهو: «الإعراب عن قواعد الإعراب» وهو أَشهر مِن نارٍ علىٰ علم... يُعتبر مِن أنفع المختصرات وأَضبَطِها، وهو المتن الذي أَحدَث نُقلة في التأليف في هذا الفنِّ، حَصرَهُ مُصنِّفُه العلامة ابن هشام ﷺ في أربعة أبواب هي:

١ ـ في الجُملة وأحكامها.

٢ ـ في الجار والمجرور.

٣ ـ في تفسير كلمات يحتاج إليها المُعرب

٤ ـ في الإشارة إلىٰ عِبارات مُستوفَاة موجزة.

وقد كان العلامة النَّحويُّ الكبير جمال الدين ابن هشام مِن الذين جدَّدوا علم النحو، ورسموا له طريقا في التأليف، عندما لمس في كتب أعاريب القرآن ما يُشتِّتُ الفكر ويبدد الغايات التعليمية بالتكثر والتكرار والاستطراد والخلافات المذهبية، وَأَحسَّ بضرورة تحديد المنهج ورسم الأصول النظرية والعملية للتحليل الإعرابي في المفرد والجملة وما يشبهها من ظرف أو جار ومجرور... عكف علىٰ الجانب الإعرابي مِن ميدان النحو، واستخلَصَ عناصره الأساسية، وصنفها في مسائل متميّزة متناسقة، وضمَّها تحت أبوابٍ تُمثّل الوحدة والتساوق والتآلُف، وعقد لها عنوانا بدائيا يلخص الغاية والوسيلة وهو: «الإعراب في قواعد الإعراب» في صفحات قليلة، فكانت نبتةً يانعة ورسالةً محكمةً وافيةً، جمع فيها خلاصة تَجَارِبه العلميةِ ومقاصده التعليمية، فكان لها حسن وقع عند ذوي الألباب؛ لأنها مقدمة موجزة هادفة، كانت نُواة مثمرة ولَّدت نِتاجًا ضخما في هذا الميدان.

وكل ذلك بعباراتٍ مُكثّفة متراصّة جامعةٍ واختصارٍ بعيد متميّزٍ، مما جعل المؤرخين يطلقون على هذه المقدمة اسم: «القواعد الصغرى» وما كتابه الضخم وعمله الأهمُّ «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب» إلّا صادرا مِن منابع مُقدمة «قواعد الإعراب»[١].

وقد اهتمَّ العلماء بهذا المتن المتين، وكثرت عليه الشروح، وقد وقفتُ على أكثر مِن عشرين شرحا على هذا المتن المُبارك، ما بين مطبوعٍ ومخطوط ومذكور في التراجم والفهارس، نذكر منها:

* شرح عز الدين ابن جماعة، المُسمَّى: «**أوثق الأسباب**».

* شرح جلال الدين المحلي على «قواعد الإعراب»، وقف فيه عند الباب الرابع.

* شرح محي الدين الكافيجي على «قواعد الإعراب».

* شرح سعد الدين التفتازاني المُسمَّى: «**حل المعاقد في شرح كتاب القواعد**» وعليه حاشية: «العِقد النَّامي» لمحمد نُوري الأستَلّي، طبع عن دار نور الصباح.

* شرح زين الدين السخاوي، المُسمّى: «**شرح الإعراب عن قواعد الإعراب**».

* شرح حاجي بابا إبراهيم الطوسي، المُسمّى: «**لطائف الإعراب في شرح قواعد الإعراب**».

* شرح محمد بن عبد الكريم العاكف، المُسمّى: «**كاشف القناع والنقاب بإزالة الشبه عن وجوه قواعد الإعراب**».

---

(١) انظر: مقدمة الأستاذ الكبير الدكتور مازن المبارك لتحقيقه لكتاب: «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب» طبعة دار اللباب، فهذا الكلام مقتبس مِن مقدمته بشيء مِن الاختصار.

* شرح محمود بن إسماعيل بن عبد الله بن يوسف بن هشام، المُسمّى: **«توضيح الإعراب في شرح قواعد الإعراب»**.

* شرح أحمد بن إبراهيم القاوقجي المعروف بالصابوني، المُسمَّى: **«أحسن الأسباب في شرح قواعد الإعراب»**.

* شرح برهان الدين ابن أبي شريف الشافعي المصري، وهو أخو الكمال ابن أبي شريف المشهور.

* شرح محمد بن مصطفى القوجوي المشهور بـ: شيخ زاده، المتوفي سنة (٩٥٠ هـ).

* شرح عبد الله بن محمد بن أبي قاسم اليعمري التونسي أصلا، والمدني مولدا، والذي يظهر أن شرحه هذا هو أول شرح على «قواعد الإعراب» لأنه قريب العهد بابن هشام، حيث ولد سنة: (٦٣٩هـ) وتوفي سنة: (٧٦٩ هـ) ولكن لم أقف على هذا الشرح، فلعله لم يصلنا، أو لا يزال محبوسا ضمن بعض المكتبات الخاصة.

أما الشرح: فهو «مُوصل الطلاب» وهو غنيٌّ عن التَّعريف لشهرته، وهو اسمٌ على مُسمَّى، واسمه دالٌّ على فحواه، فهو يأخذ بيد الطالب أخذا حثيثا نحو التمكُّن مِن قواعد الإعراب، بأسلوب سهل مُيسَّر واضحٍ عُرِف به الشيخ خالد الأزهري في مصنفاته عامّةً، وهو شرح مزجيٌّ سَلِسٌ، تجد فيه حُسنَ الصياغة والترتيب، وعَرضَ الآراء مع نِسبتها لأصحابها بدقَّة، وحُسنَ توجيه كلام المصنف، مع الاعتماد على شواهد القرآن الكريم على طريقة ابن هشام، والاستعانة بالشواهد الشعرية للترجيح، ولا أدلَّ على فائدة الكتاب ومكانته مِن رَواجِه بين العُلماء الأفاضل وطلاب العلم، فقد لاقى قبولًا واهتمامًا واضحا، فتعدَّدتْ عليه

الحواشي والتقريرات، فمنها:

* «هداية أولي الألباب إلىٰ موصل الطلاب إلىٰ قواعد الإعراب» وهي حاشية الشيخ الشنواني.

* وحاشية الشيخ المُدابغي علىٰ «موصل الطلاب».

* حاشية الشيخ الزرقاني علىٰ «موصل الطلاب».

* حاشية الخرشي علىٰ «موصل الطلاب».

* حاشية عبد الله بن علي الدمليجي المشهور بـ: «سويدان» علىٰ «موصل الطلاب».

* **حاشية شيخ الأزهر حسن العطار**. وقد خرج بتحقيقنا ولله الحمد عن دار الإمام الأشعري الدَّاغستانية بالاشتراك مع دار الضياء الكويتية.

* «تيسير الأسباب لمطالعة موصل الطلاب» وهي حاشية السيد مُحسن بن جعفر بُونمي، توفي سنة: (١٣٧٩ هـ) وقد طبع عن دار النور المبين، الأردن/عَمان.

لا نطيل عليك أيها القارئ الكريم في التعريف بالكتاب ونكتفي بهذا القدر، فها هو الكتاب بين يديك، والنَّظر فيه مُتيسِّرٌ لديك بفضل الله وكرمه.

وفي الخِتام أسأل الله ﷻ أنْ يجعل هذا العمل ذا إخلاص وحُسن نية، وأنْ يختم لنا بالحُسنىٰ، والحمد لله أولا وآخرا.

وكتبه:

مُحَمَّد سَيِّد بْن يَحْيَىٰ الدَّاغِسْتَانِي

أستاذ بجامعة الإمام أبي الحسن الأشعري الإسلامية

داغستان ـ خاسافيورت

في شعبان ٨/٨/١٤٤٢

الموافق لـ: ٢١/٣/٢٠٢١ م

ترجمة الإمام العلامة النّحوي
ابن هِشَام الأنصَاري صَاحِب المتْن(١)

❁ **اسمه ونسبه:**

هو أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري، سيبويه عصره، الإمام النحوي الكبير المشهور، والصالح الورع، ولقبه: جمال الدين.

❁ **مولده، ونشأته، وشيوخه.**

ولد في القاهرة في ذي القعدة من عام (٧٠٨ هـ) ونشأ بها، ولَزِم الشهاب عبد اللطيف بن المُرحِّل، وتلا على ابن السَّرَّاج، وسمع على أبي حيان ديوان زهير بن أبي سُلمى، وحضر دروس التاج التبريزي، والتاج الفاكهاني، وحدَّث عن ابن جماعة بالشاطبية.

❁ **منزلته العلمية، وصِفاته:**

أتقن العربية حتى فاق أقرانَه بل الشُّيوخَ، وتخصص بالنحو وملك فيه عبقرية وطريقة في التأليف تميّزت فيما بعد، واشتهر ﷺ في حياته، وأقبل الناس عليه، فتخرَّج به جماعة مِن أهل مصر وغيرهم بعد أن تصدَّر للتدريس ونفع الطالبين.

قال عنه الحافظ ابن حجر: «وانفرد بالفوائد الغريبة، والمباحث الدقيقة،

---

(١) مصادر الترجمة: «ذيول العِبر» و«الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة» للحافظ ابن حجر، و«بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة» للحافظ السيوطي، و«حسن المحاضرة».

والاستدراكات العجيبة، والتحقيق البالغ، والاطلاع المفرط، والاقتدار على التَّصرُّف في الكلام، والمَلَكة التي كان يتمكَّنُ بها مِن التَّعبير عن مقصوده بما يريد مسهبا وموجزا، مع التواضع والبر والشفقة على الطلاب ودماثة الخلق ورقة القلب».

ومما يدلُّ على شهرته الواسعة، وأنَّ شهرته لم تقتصر على مصر، قول العلامة ابن خلدون عنه وهو مِن المغرب: «ما زلنا ونحنُ بالمغرب نسمعُ أنه ظهرَ بمصرَ عالمٌ بالعربيةِ يقال له: ابن هشام أَنْحَى مِن سيبويه».

وقال عنه أيضا في مناسبة أُخرى: «إن ابن هشام على عِلمٍ يَشهَدُ بعلو قدره في صِناعة النحو، وكان ينحو في طريقته منحاة أهل الموصل الذين اقتفوا أثر ابن جني واتبعوا مصطلح تعليمه، فأتى مِن ذلك بأمرٍ عجيبٍ دالٍّ على قوة ملكته واطلاعه».

واشتهر ﷺ بورعه وعِفَّته وحُسن سيرته واستقامته، وكان صبورا في طلب العلم مُداوِمًا عليه حتى آخر حياته ﷺ.

ومِن أبنائه الذين أكملوا مسيرته: محمد بن عبد الله بن يوسف بن هشام، ولقبه: محبُّ الدين، النحوي ابن النحوي، ولد سنة: (٧٥٠ هـ) أخذ عن والده النحو وتقدَّم فيه حتى أصبح أوحد عصره في تحقيق النحو، قال السيوطي: سمعتُ شيخنا قاضي القضاة عَلَم الدين البلقيني يقول: كان والدي يقول: هو أَنحى مِن أبيه.

قرأ على والده وغيره، وأجاز له الإمام الكبير التقي السبكي، والعز ابن جماعة، والبهاء بن عقيل، والجمال الإسنوي وغيرهم، وروى عنه الحافظ ابن حجر.

مَذهبُه الفِقهي:

كان ابن هشام مُتفقِّهًا على مذهب الإمام الشافعي، ثم تحنبل فيما بعد قبل

وفاته بخمس سنين تقريبا، وحفظ «مختصر الخِرقي» في فقه الحنابلة في أقلَّ مِن أربعة أشهرٍ، وهذا مما يدلُّ علىٰ ذكائه وقوة حافظته حتىٰ أواخر حياته رحمه الله.

مِن شعره:

وكان العلامة ابن هشام يقول الشعر الرائق، فمِن ذلك:

وَمَــن يَصْــطَبِر للْعِلــم يَظْفَــر بنَيلِــه ... وَمَن يخْطُبِ الْحَسْنَاء يَصْبِر عَلىٰ الْبَذْل
وَمَن لم يذل النَّفس في طلب العُلىٰ ... يَسِــيرًا يَعش دهرا طَويلا أَخـا ذل

مِن مؤلفاته:

«أوضح المسالك إلىٰ ألفية ابن مالك» وهو مِن تآليفه التي اشتهرت وأبهرت العلماء.

«الإعراب عن قواعد الإعراب».

«شذور الذهب في معرفة كلام العرب» وله عليه شرح متداولٌ.

«قَطْرُ النَّدَىٰ وبَلُّ الصَّدَىٰ» وله عليه شرح مشهور متداول أيضا يتخرَّجُ عليه الطلاب.

«عُمدة الطَّالب في تحقيق صَرْف ابن الحَاجِب».

شرح البردة.

«مُغني اللبيب عن كُتب الأعَارِيب» وهو مِن كُتب الدَّرس.

«مُوقِد الأذهان ومُوقِظ الوَسْنَان» تعرَّض فيه لكثير مِن مشكلات النحو.

شرح القصيدة اللغزية في المسائل النحوية.

وغيرها مِن المُصنَّفات والرَّسائل النَّافِعة.

وفاته:

توفي رحمه الله وأعلىٰ مقامه في ليلة الجُمعة الخامس مِن ذي القعدة سنة إحدىٰ وستين وسبعمئة من الهجرة (٧٦١ هـ) ودفن بعد صلاة العصر بمقبرة الصوفية بمصر.

ترجمة العلَّامة الشيخ
خالد بن عبد الله الأزهري صاحب الشَّرح(١)

اسمه ونسبه:

هو خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن أحمد الجرجاوي، الأزهري، المصري، الشافعي، ولقبه: زينُ الدِّين، وكنيته: أبو الوليد، ويُعرف بـ: (الوقَّاد) العلامة النحوي الشهير.

مولده، ونشأته، وتلقِّيه العِلم:

ولد بجرجة مِن الصعيد سنةَ (٨٣٨ هـ) تقريبا، وتحوَّل ـ وهو طفلٌ ـ مع أبويه إلىٰ القاهرة، ثم حَفِظ القرآن، والعمدة، ومختصر أبي شجاع في فقه الشافعية، وخَدمَ في الأزهر وقَّادًا قبل اشتغاله بالعِلم، وذات يومٍ سقطتْ منه فتيلةٌ علىٰ كُرَّاس أحد الطلبة؛ فشتمَه الطالبُ وعيَّره بالجهل، فعزَّ عليه شتمه، فترك الوِقادةَ وأكبَّ علىٰ طلب العلم بعد أنْ جاوز العِقدَ الثالث، قيل: كان عمره عندما بدأ يشتغل بالعلم (٣٦) سنةً.

شيوخه، وبعض مَن أخذ عنه:

قرأ في العربية علىٰ يعيش المغربيِّ، وداود المالكي، والسنهوري، ولازم

---

(١) مصادر الترجمة: «الضوء اللامع في أخبار القرن التاسع» للحافظ السخاوي، و«شذراتُ الذَّهب في أخبار مَن ذَهب» لابن العماد، و«نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة» لمحمد الطنطاوي. «الأعلام» للزركلي، و«معجم المؤلفين» لكحالة.

الأمين الاقصرائي في العضد وحاشيته، وأخذ عن التقي الحصني علم المعاني والبيان والمنطق والأصول والصرف والعربية، وأخذ عن أبي العباس الشُّمُنّي قليلا، وقرأ على الجَوجَريّ وإبراهيم العَجلوني، والزين الأَبناسي، والزين المارداني، وسمع عن الحافظ السخاوي يسيرا.

وأخذ عنه عدد جيّدٌ مِن طلاب العلم منهم: القسطلاني، وابن هلال النحوي، والحطابي، وطائفة أخرىٰ غيرهم.

تصانيفه:

بورك له في علمه وعمله، فصنَّف مؤلفاتٍ انتفع بها الطُّلاب شرقًا وغربًا، واشتهرت لإخلاصه، سواء كانت تأليفا مستقلا، أو شرحا، أو حاشية وتعليقا، منها:

«التصريح بمضمون التوضيح» وهو شرحٌ حافل، قال عنه ابن العماد: ما صُنِّفَ مثلُه، وبه نال تقدير العلماء، خُدِم شرحه هذا مِن قبل العلماء بالحواشي والتقريرات، منها حاشية الشيخ يس العُليمي الحمصي.

وشرح «قواعد الإعراب» لابن هشام، وهو كتابنا هذا «موصل الطلاب إلىٰ قواعد الإعراب».

وشَرح «الآجرومية».

وشرح «الكافية» لابن الحاجب.

وصنف «المقدمة الأزهرية في علم العربية» ثم وضع عليها شرحا. وعلىٰ شرحه علىٰ قواعد الإعراب والأزهرية حواش وتقريرات كثيرة للعلماء.

وله إعراب ألفية ابن مالك اسمه: «تمرين الطلاب في صناعة الإعراب».

الخط جدا، وتقع في (٤٣) صفحة، في كل صفحة (١٠) أسطر، وحولها تقيدات وحواش مختارة على طريقة النسخة الأولى التركية (مقيد الإعراب).

٥ ـ النسخة الخامسة، ورمزها: (هـ)

وهي نسخة مقروءة مخدومة بالتصحيحات والتقيدات، عليها تملك باسم: علي حسن سلام الطيبي، ومحمد الفوي المكي، عدد أوراقها (١٤) وعدد الأسطر (١٧) في الصفحة، محفوظة في المكتبة الأزهرية برقم: (٤١٠٢٢)

٦ ـ النسخة السادسة: ورمزها: (و)

وهي نسخة حسنة واضحة نظيفة، خالية عن التعليقات والحواشي، كتبت ضمن إطار بلون أحمر في كل صفحة، تاريخ نسخها: (١١٨٣ هـ) اسم الناسخ: عبد الله محمد، عدد أوراقها: (١٩) عدد الأسطر: (١٣) محفوظة في المكتبة الأزهرية تحت رقم: (١٣٣٤٨٢).

٧ ـ النسخة السابعة: ورمزها: (ز)

وهي نسخة واضحة، مُيِّزت فيها العناوين والأقسام باللون الأحمر، وكتبت المتن ضمن إطار في كل صفحة باللون الأحمر، عدد أوراقها: (١٦) عدد الأسطر: (١٥) عليها بعض التصحيحات الإضافية مزيلة بكلمة (صح) تاريخ نسخها: (٩٨٢ هـ) اسم الناسخ: فخر الدين بن محمد الحنفي. محفوظة في المكتبة الأزهرية تحت رقم: (٣٤٧٦٣) رسالة رقم (٢).

ملاحظة: هذه الرموز تم استخدامها فقط في مقابلة المتن المستقل الموضوع في بداية الكتاب قبل الشرح.

❋ ❋ ❋

٢ ـ المخطوطات والأصول المعتمدة في تحقيق نَصّ «مُوصِل الطُّلَاب إِلَى قَواعِدِ الإِعْرَاب»

١ ـ النسخة الأولى: (أ)

مخطوط كامل لا نقص فيه ولا خرم، وتقع ضمن مجموع يضم أيضا كتاب «مجيب الندا إلى شرح قطر الندى» للعلامة عبد الله بن أحمد الفاكهي المكي الشافعي ﷺ، وهي بخطه كما رود على طرة هذه النسخة، ويبدأ كتاب موصل الطلاب من اللوحة رقم (١١١) وإلى نهاية المخطوط (١٥٣) مُيِّز فيها المتن باللَّون الأحمر، وعليها بعض الحواشي وتقيدات بلاغات المقابلة، عدد الأسطر في الصفحة الواحدة: (٢١) سطرا. وعدد الكلمات في السطر: (٨ ـ ٩) كلمات غالبا.

أوله: هذا شرح لطيف على قواعد الإعراب سألنيه بعض الأصحاب يحل المباني ويبين المعاني سميته موصل الطلاب.....

آخره: ومِن الله أستمد التَّوفيق والهداية إلى أقوم طريق بمنه وكرمه فختم كتابه بما ابتدأ به والحمد لله رب العالمين.

اسم الناس: لعله العلامة الفاكهي ظنًا.

تاريخ النسخ: لم يذكر.

التملكات: وعليه ختم الوقف باسم الشهيد علي باشا أن لا تخرج من خزانته.

عدد الأوراق: ٤٢/ **عدد الأسطر:** ٢١/ **القياس:** ١٨ × ١٣,٥/ **عدد المجلدات:** ١.

أرقام الحفظ: محفوظ في المكتبة السليمانية تحت رقم: (٢٥١٣).

٢ ـ النسخة الثانية: (ب)

مخطوط كامل، كُتب بخط معتاد مقروء، مُيّز فيها المتن بالمداد الأحمر، ثم في أواخر المخطوط كتب المتن أيضا بالأسود إلا أنه تم تميزه بوضع خط أحمر عليه، عليها بعض التعليقات والتصحيحات، **عدد الأسطر في الصفحة:** (٢١) سطرا. **عدد الكلمات** في السطر الواحد: من ٨ ـ ٩ غالبا.

أوله: هذا شرح لطيف على قواعد الإعراب سألنيه بعض الأصحاب يحل المباني ويبين المعاني سميته موصل الطلاب....

آخره: الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

تاريخ النسخ: ٩٧٩ هـ.

الأوقاف: محمد أمين، أوقف على طلبة العلم بالجامع الأزهر. **التملُّكات:** مسلم بن أحمد، تاريخ التملكات: ١٢٤٧ هـ

عدد الأوراق: ٤٣/ **عدد الأسطر:** ٢١/ **القياس:** ١٨ × ١٣,٥/ **عدد المجلدات:** ١.

مكان وأرقام الحفظ: محفوظ في المكتبة الأزهرية، برقم: (٣١٦ نحو) ٢١١٩.

٣ ـ النسخة الثالثة: (ج)

مخطوط كامل لا نقص فيه، كتب بخط واضح جميل جدا، لم يذكر تاريخ نسخها، مُيِّز فيها المتن بوضع خط أحمر عليه، عليها بعض التعليقات والحواشي على الهوامش من بداية الكتاب وحتى نهايته على نفس النسق.

أوله: هذا شرحٌ لطيف على قواعد الإعراب سألنيه بعض الأصحاب يحل المباني ويبين المعاني سميته موصل....

آخره: ومِن الله أستمد التوفيق والهداية إلى أقوم طريق بمنه وكرمه فختم كتابه بما ابتدأ به والحمد لله رب العالمين.

تاريخ النسخ: لم يذكر.

التملكات: محمد عبد القادر الجوهري المازني. **تاريخ التملكات:** ١١٢٨ هـ.

عدد الأوراق: ٩٧. عدد الأسطر: ١١. القياس: ٢٢ × ١٤، عدد المجلدات: ١.

مكان وأرقام الحفظ: المكتبة الأزهرية. (٨٩٠٣ نحو) ١٧٤٠٢١.

٤ ـ النسخة الرابعة (د):

نُسخة تميرخان شوره، طُبعت سنة: (١٩١٢ م) وهي النُّسخة الأشهر في بلادنا، وعليها الاعتماد غالبا، فهي نسخة مصححة ومخدومة من قِبل علماء داغستان، تم فيها إرجاع الضمائر بوضع رموزٍ على الضمير وإلى ما يعود عليه على الطريقة القديمة، وعليها حواشٍ مُتنوعة اختارها العلماء بذوقهم العِلمي الرفيع، وهي نُسخة جميلة الخط جدا، مُيِّز المتن فيها بوضعه بين قوسين واللون الأحمر.

عدد صفحاتها بترقيم المطبعة: (١٠٤)

عدد أسطرها: (١٦) سطرا، **وعدد الكلمات** في السطر الواحد غالبا: (٩ ـ ١٠) كلمات.

الناسخ: الشيخ الفاضل حَسن الغَزانُشي الدّاغستاني.

سنة النَّسخ: في شهر ذي الحجة، سنة ١٣٣٠ هجرية.

وقد طُبعت على نفقة العالم جلال الدين بن بُولات التّرغوليّ الداغستاني كما كُتب على طرته. رحم الله المؤلِّف والشَّارِحَ والعُلماءَ المحشين والطابع والممول وجميع مَن شارك في نَشر العِلم.

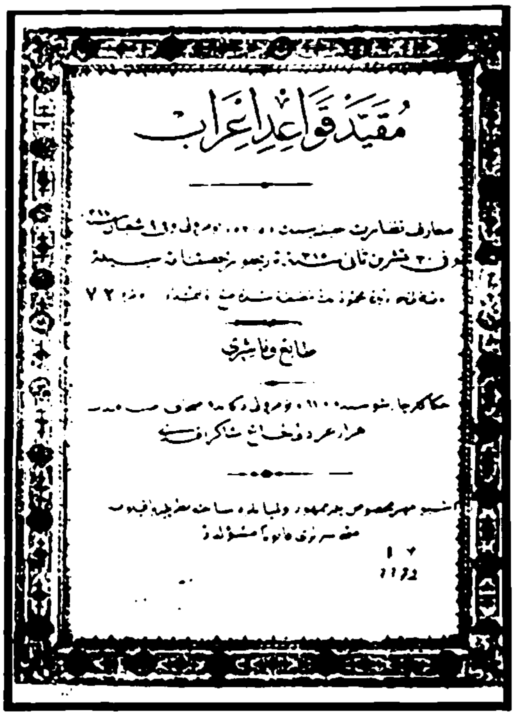
❊ ❊ ❊

نَمَاذِج مِنْ صُوَرِ المَخْطُوطَاتِ المُسْتَعَانِ بِهَا فِي التَّحْقِيقِ

أولاً: نماذج صور مخطوطات المتن «الإعراب عن قواعد الإعراب»:

١ ـ نماذج صور مخطوط (أ)

الصفحة الأولى

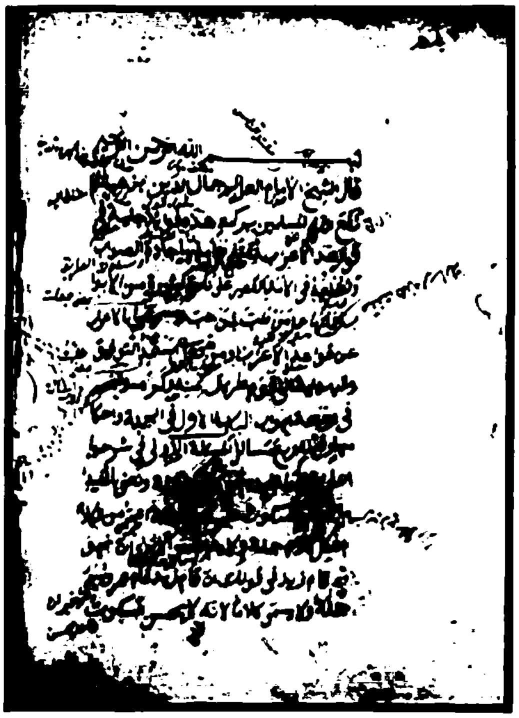

مقيد قواعد إعراب

الصفحة الأخيرة

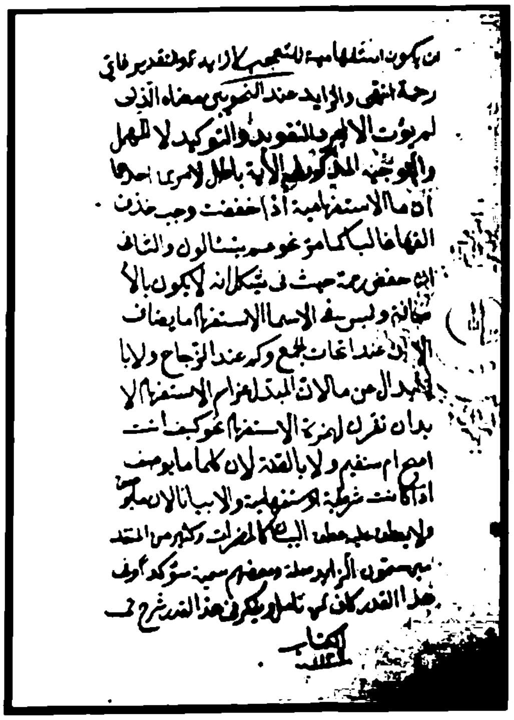


٢ ـ نماذج صور المخطوط (ب)

الصفحة الأولى



الصفحة الأخيرة

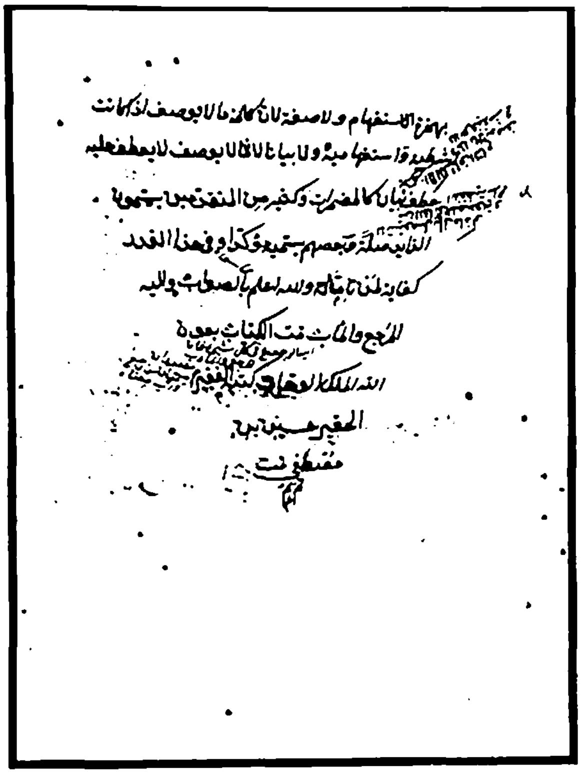


٣ ـ نماذج صور المخطوط (ج)

الصفحة الأولى

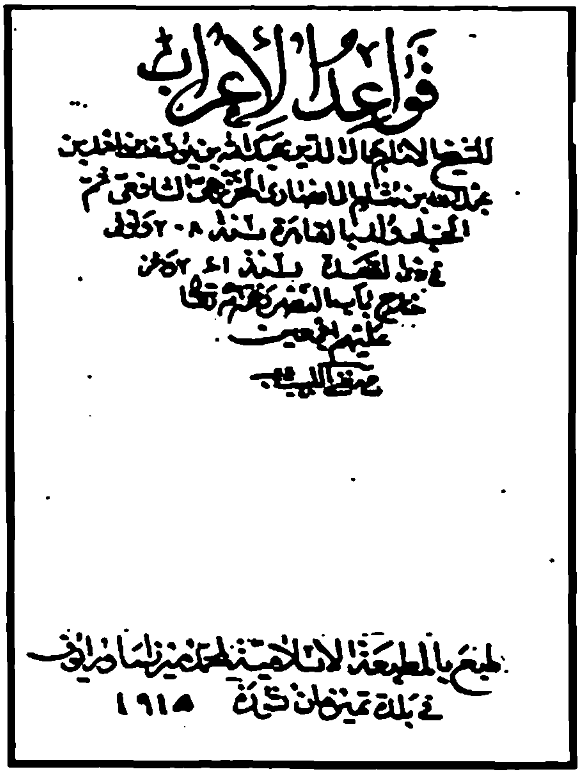


الصفحة الأخيرة



٤ ـ نماذج صور المخطوط (د)

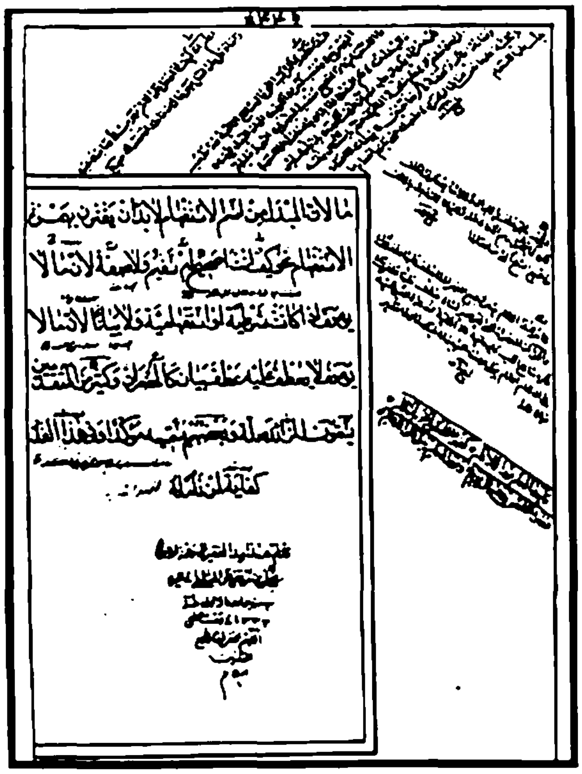
الصفحة الأولى



قواعد الإعراب

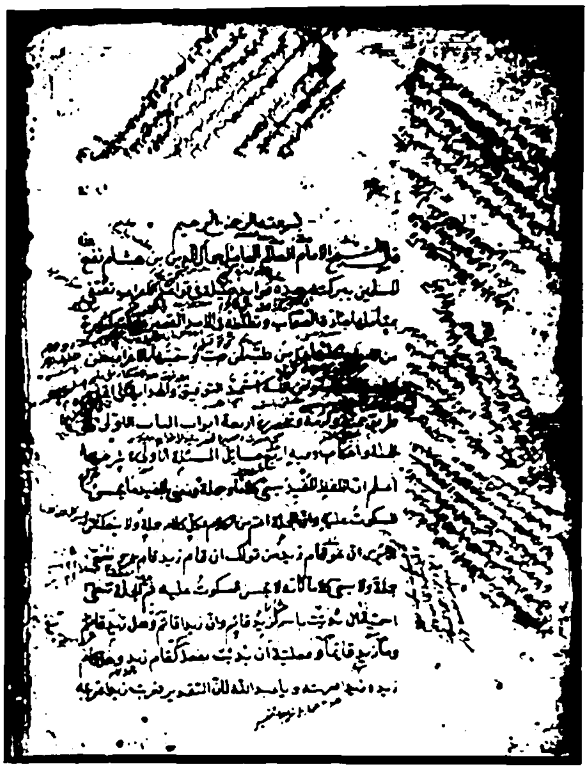
١٩١٤

الصفحة الأخيرة

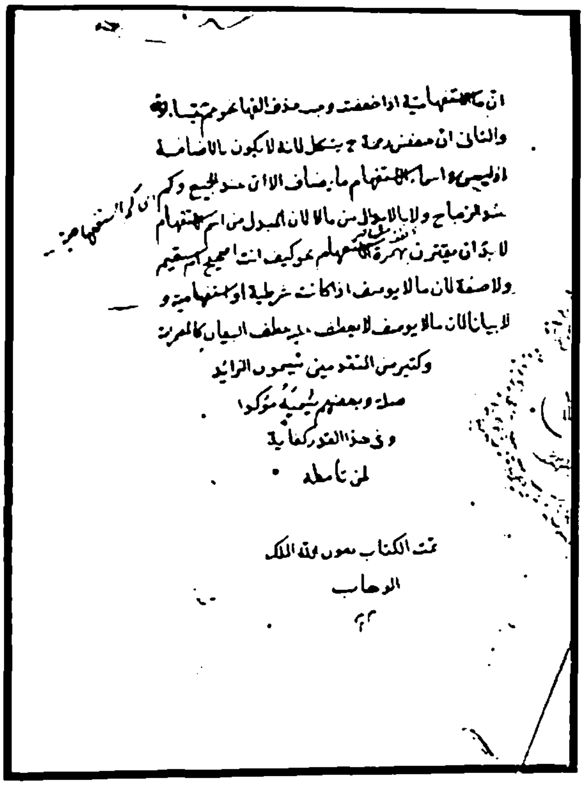


٥ ـ نماذج صور المخطوط (هـ)

الصفحة الأولى

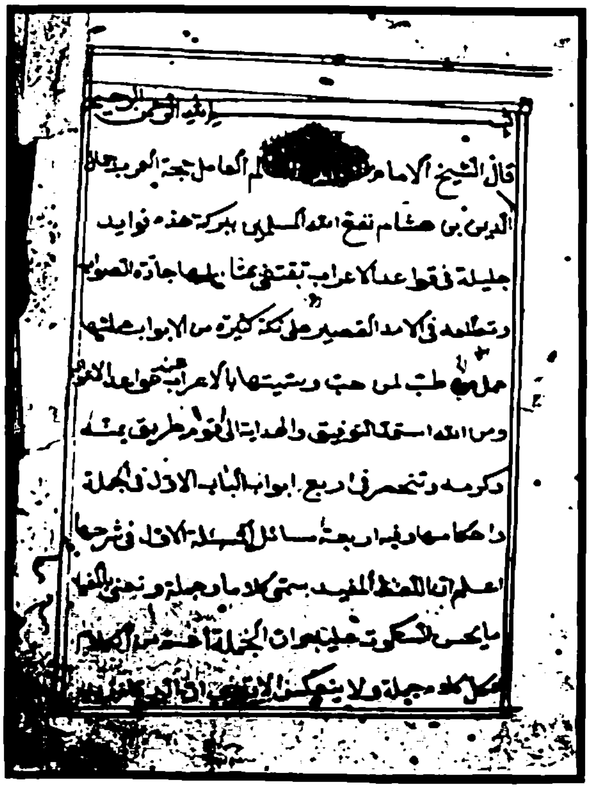


الصفحة الأخيرة



٦ ـ نماذج صور المخطوط (و)

الصفحة الأولى



الصفحة الأخيرة

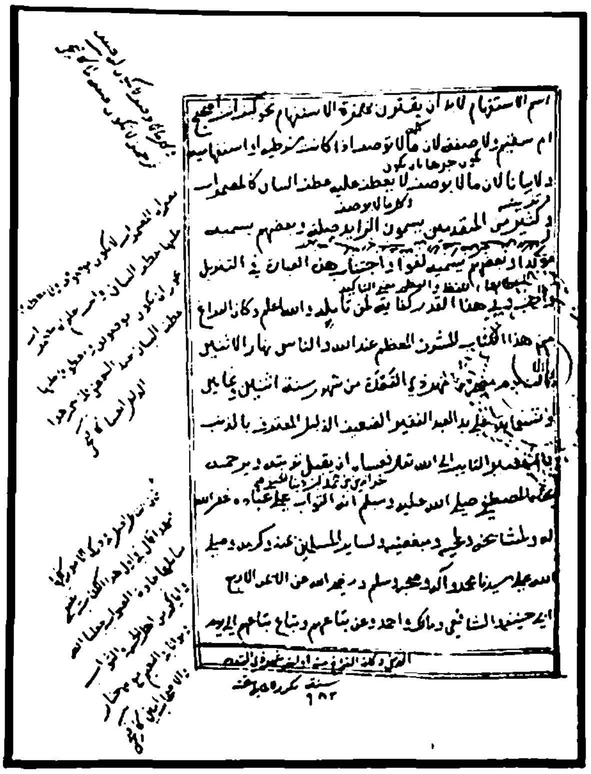


٧ ـ نماذج صور المخطوط (ز)

الصفحة الأولى



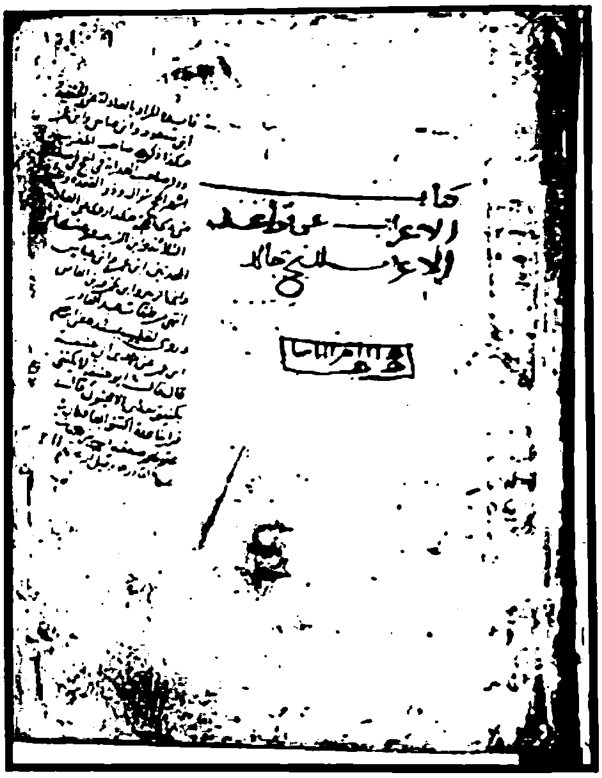
الصفحة الأخيرة



ثانيا: نماذج صور مخطوطات «موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب»

١ ـ نماذج صور المخطوط الأول، ورمزه (أ)

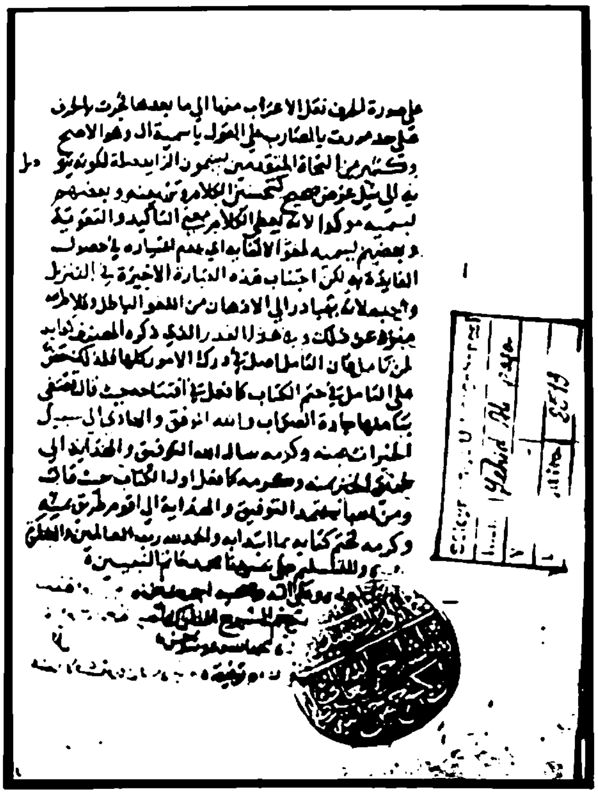
صورة طرة المخطوط (أ)



صُورة بداية المخطوط (أ)



صورة الورقة الأخيرة



٢ ـ نماذج صور المخطوط الثاني لـ«موصل الطلاب» ورمزه (ب)

صورة الورقة الأولى

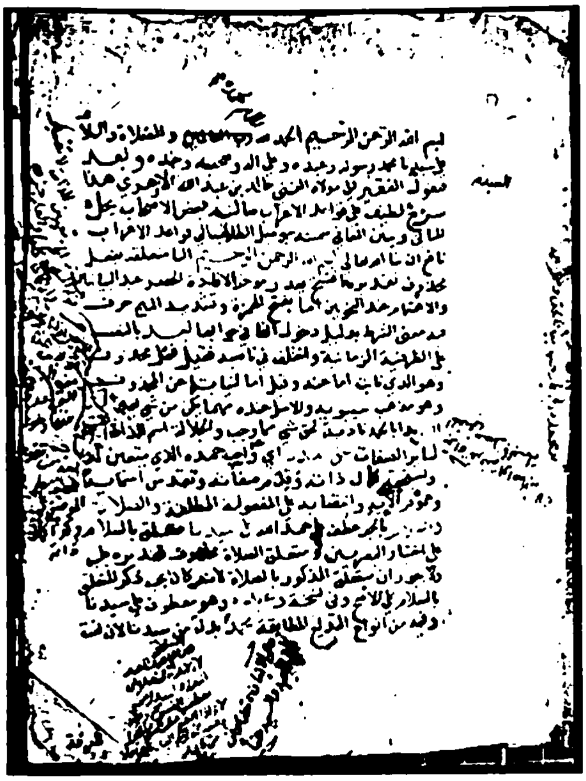


شرح القواعد

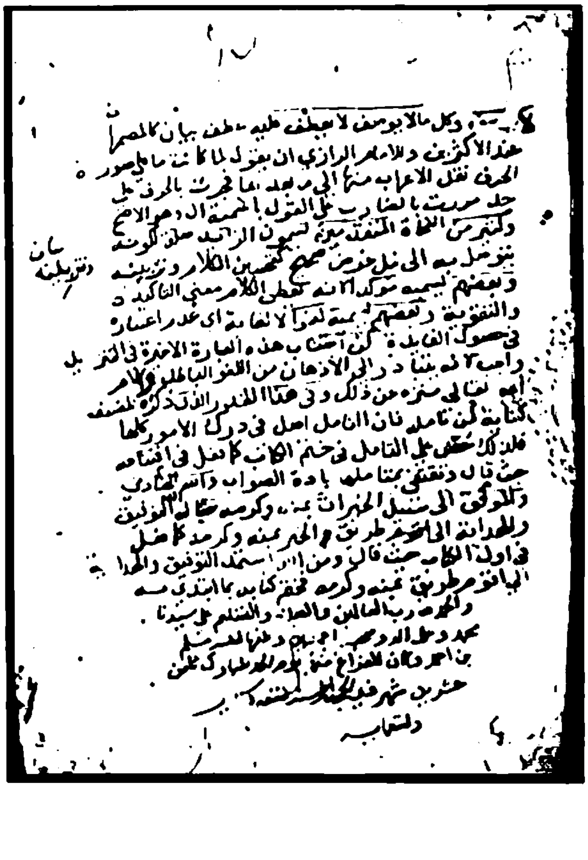
للإمام العالم العلامة الشيخ

خالد الازهري رحمه الله

صورة بداية المخطوط

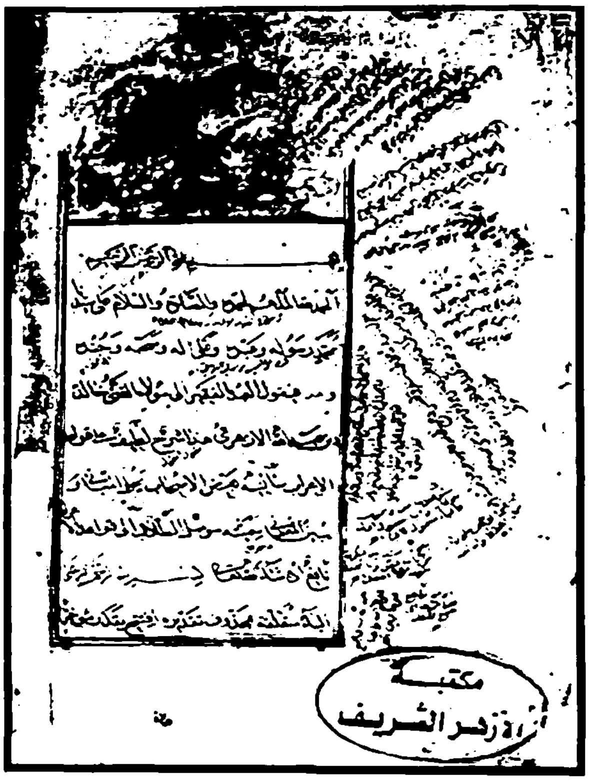


صورة الورقة الأخيرة

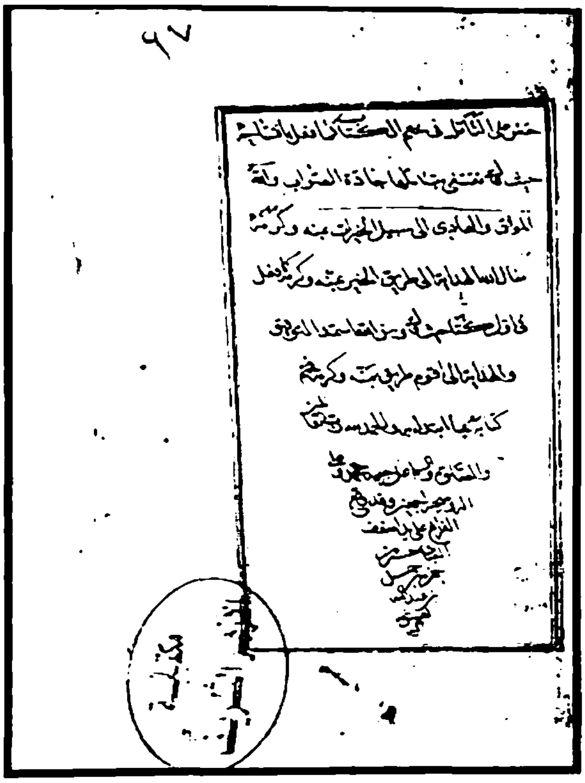


٣ ـ نماذج صور المخطوط الثالث لـ«موصل الطلاب» ورمزه (ج)

صورة بداية المخطوط

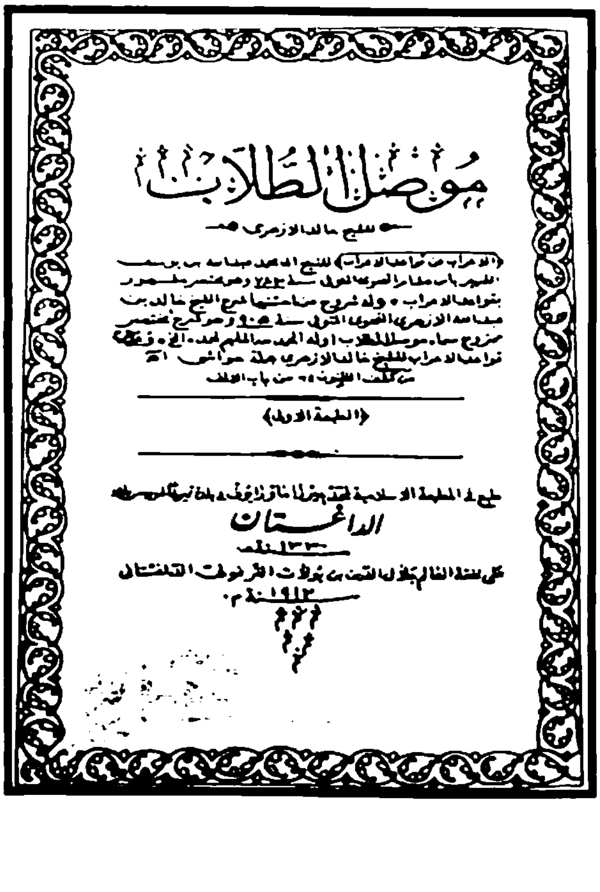


صورة الورقة الأخيرة



٤ ـ نماذج صور النسخة الداغستانية لـ«موصل الطلاب» ورمزها (د)

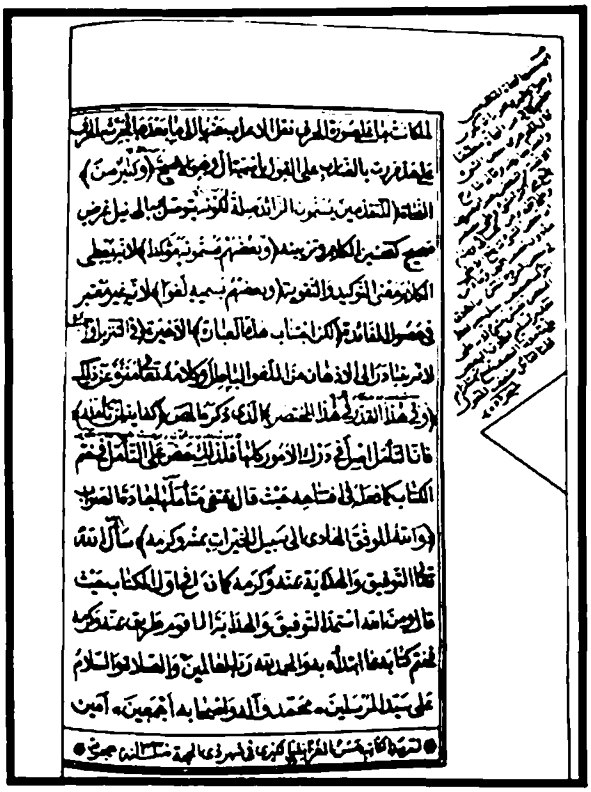
صورة الورقة الأولى للنسخة الداغستانية (د)



صورة بداية النسخة الداغستانية



صورة الصفحة الأخيرة للنسخة الداغستانية


[illegible]
[illegible] بالفعل على القول [illegible] (وكثير من)
الفاتحة (المتقدمين يسمون الزائد صلة لكونه يتوصل به الى نيل غرض
صحيح كتحسين الكلام وتزيينه (وبعضهم يسمونه مؤكدا) لانه يعطي
الكلام معنى التوكيد والتقوية (وبعضهم يسميه لغوا) لانه لا يغير ولا يعتبر
في حصول الفائدة (لكن اجتناب مثل هذه العبارة) الاخيرة (في التنزيل
لا مر) [illegible] (الى الاذهان من اللغو الباطل) ولان كلامه تعالى منزه عن ذلك
(وفي هذا القدر) في هذا المختصر الذي ذكرنا (كفاية لمن يتأمله)
فانا [illegible] في ذلك الامور كلها [illegible] على التأمل في فهم
الكتاب [illegible]
(والله الموفق الهادي الى سبيل الخيرات بمنه وكرمه) سأل الله
تعالى التوفيق والهداية بمنه وكرمه كان الفراغ من الكتاب بحيث
[illegible] التوفيق والهداية [illegible] بمنه وكرمه
تم كتابنا هذا [illegible] الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام
على سيد المرسلين محمد وآله وصحبه اجمعين آمين

❁ ❁ ❁

مَتْن

الإعْـرَاب عَنْ قَـوَاعِـد الإعْـرَابِ

[مُقدِّمَة][1]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

أَمَّا بَعْدَ حَمْدِ اللهِ حَقَّ حَمْدِهِ، وَالصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَىٰ سَيِّدِنَا وعبده مُحَمَّدٍ وَعَلَىٰ آلِهِ مِنْ بَعْدِهِ.

فَهَذِهِ فَوَائِدُ جَلِيلَةٌ، فِي قَوَاعِدِ الإِعْرَابِ، تَقْتَفِي بِمُتَأَمِّلِهَا جَادَّةَ الصَّوَابِ، وَتُطْلِعُهُ فِي الأَمَدِ القَصِيرِ عَلَىٰ نُكَتِ كَثِيرٍ مِنَ الأَبْوَابِ، عَمِلْتُهَا عَمَلَ مَنْ طَبَّ لِمَنْ حَبَّ، وَسَمَّيْتُهَا بـ«الإِعْرَابِ عَنْ قَوَاعِدِ الإِعْرَابِ».

وَمِنَ اللهِ أَسْتَمِدُّ التَّوْفِيقَ وَالهِدَايَةَ إِلَىٰ أَقْوَمِ طَرِيقٍ، بِمَنِّهِ وَكَرَمِهِ.

وَتَنْحَصِرُ فِي أَرْبَعَةِ أَبْوَابٍ.

---

(١) ملاحظة: قابلنا متن (الإعراب عن قواعد الإعراب) على سبع نُسخٍ خطية مُستقِلّة للمتن، لإخراجه على أقرب صورة ممكنة، ومِن الملاحظ أن متن قواعد الإعراب الممزوج في ضمن نُسخ شرح «موصل الطلاب» فيه اختلافات كثيرة من زيادة ونقص، وإضافة أمثلة وجُملٍ بيانيةٍ، وهو ما حَدَى بنا لإخراج المتن مُستقلا مِن نُسخه الخاصة بالمتن، وأشرنا إلى الفروق الواقعة بين النسخ، هذا فيما يتعلق بالمتن الذي أثبتناه مفردا هنا في بداية الكتاب، أما المتن الممزوج ضمن شرح «موصل الطلاب» فجرينا فيه حسب نسخ الشروح التي اعتمدناها دون أن نحذف منها شيئا حسب المتن الذي أثبتناه في بداية الكتاب مستقلا.

البَابُ الأَوَّلُ

في الجُمْلَة وأحْكَامها، وفِيهِ، أَرْبَعُ مَسائِلَ:

[المسألة الأولى: في شرح الجملة]

المسألة الأولى في شرحها:

اعْلَمْ أنَّ اللَّفْظَ المُفِيدَ يُسَمَّى: كَلامًا وَجُمْلَةً، وَنَعْني بِالمُفِيدِ: مَا يَحْسُنُ السُّكُوتُ عليْه.

[الفرق بين الجملة والكلام]

وَأنّ الجُمْلَةَ أعَمُّ مِنَ الكَلامِ، فَكُلُّ كَلامٍ جُمْلَةٌ، وَلا يَنْعَكِسُ. ألَا يُرَى(١) أنَّ نَحْو: «قَامَ زَيْدٌ» مِنْ قَوْلِكَ: «إنْ قَامَ زَيْدٌ قَامَ عَمْرٌو» يُسَمَّى جُمْلَةً ولا يُسَمَّى كلامًا؛ لأَنَّهُ لا يَحْسُنُ السُّكُوتُ عليْه، [وَكَذَلِكَ القَوْلُ في جُمْلَةِ الجَوَابِ](٢).

[تقسيم الجملة إلى الاسمية والفعلية]

ثُمَّ الجُمْلَةُ تُسَمَّى:

* اسْمِيَّةً إنْ بُدِئَتْ بِاسْمٍ: كـ زَيْدٌ قائمٌ، وَإنَّ زَيْداً قائِمٌ، وهَلْ زَيْدٌ قائِمٌ، ومَا زَيْدٌ قائِمًا.

---

(١) وفي نسخة (ز) و(و): ألا ترى.
وفي هامش النسخة الداغستانية: قوله: (ألا ترى) تنوير لما سبق بصيغة المخاطب، وهو مما يرى ولا يقرأ إلا على صيغة الغائب المجهول. (ق).
وأما (ألا ترى) فمستقبح لأنه للشتم. (حدائق).

(٢) زيادة من نسخة (ز).

* وَفِعْلِيَّةٌ إن بُدِئَتْ بِفِعْلٍ؛ كَقَامَ زَيْدٌ، وَهَلْ قامَ زَيْدٌ، وزَيْدًا ضَرَبْته، وَيَا عَبْدَ الله؛ لأنَّ التَّقْدِيرَ: ضَرَبْتُ زَيْداً ضَرَبْتُهُ، وَأَدْعُو عَبْدَ الله.

[الجملة قد تكون صغرى وكبرى باعتبارَيْن]

وإذا قيل: «زيد أبوه غلامه منطلق» فـ«زيد»: مبتدأ أوّل، و«أبوه»: مبتدأ ثانٍ، و«غلامه»: مبتدأ ثالث، و«منطلق»: خبر الثالث، والثّالثُ وخبرُه: خبرُ الثّاني، وَالثّاني وَخَبَرُهُ: خَبَرُ الأَوّلِ، وَيُسَمَّىٰ المَجْمُوعُ: جُمْلَةً كُبْرَىٰ، وَ«غُلامُهُ مُنْطَلِقٌ»: جُمْلَةً صُغْرَىٰ، وَ«أَبوهُ غُلامُهُ مُنْطَلِقٌ»: جُمْلَةً كُبْرَىٰ بِالنِّسْبَةِ إِلَىٰ «غُلامُهُ مُنْطَلِقٌ» وَصُغْرَىٰ بِالنِّسْبَةِ إِلَىٰ «زَيْدٌ».

وَمِثْلُهُ قوله تعالى: ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي﴾ [الكهف: ٣٨]، إذْ أَصْلُهُ: «لكنْ أنا» وَإلا لَقِيلَ: «لَكِنَّهُ».

[المسألة الثّانية: الجمل الّتي لها محلّ من الإعراب]

المَسْأَلَةُ الثَّانِيَةُ في الجُمَلِ الَّتي لَهَا مَحَلٌّ مِنَ الإعْرَابِ، وَهِيَ سَبْعٌ:

إحْدَاهَا: الوَاقِعَةُ خَبَرًا، وَمَوْضِعُهَا:

رَفْعٌ فِي بَابَي المُبْتَدَأ وَ«إنّ» نَحْو: «زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ، وإنَّ زَيْدًا أَبُوهُ قَائِمٌ».

وَنَصْبٌ فِي بَابَيْ «كَانَ» و«كَادَ» نحو: ﴿كَانُوا۟ يَظْلِمُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٧] و﴿وَمَا كَادُوا۟ يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: ٧١].

وَالثّانِيَةُ وَالثَّالِثَةُ: الوَاقِعَةُ حَالاً والواقعةُ مَفْعُولاً به، وَمَحَلُّهُمَا النَّصْبُ.

فَالحَالِيَّةُ، نَحْو: ﴿وَجَآءُوٓ أَبَاهُمْ عِشَآءً يَبْكُونَ﴾ [يوسف: ١٦].

وَالمَفْعُولِيَّةُ تَقَعُ في أربعة(١) مواضع:

* مَحْكِيَّةً بِالقَوْلِ، نَحْو: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ﴾ [مريم: ٣٠].

* وَتَالِيَةً(٢) لِلْمَفْعُولِ الأَوَّلِ فِي بَابِ «ظَنَّ» نَحْو: «ظَنَنْتُ زَيْدًا يَقْرَأُ».

* وَتَالِيَةً(٣) لِلْمَفْعُولِ الثَّانِي فِي بَابِ «أَعْلَمَ» نَحْو: «أَعْلَمْتُ زَيْدًا عَمْرًا أَبُوهُ قَائِمٌ».

* وَمُعَلَّقًا عَنْهَا العَامِلُ، نَحْو: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ﴾ [الكهف: ١٢] وَ﴿فَلْيَنظُرْ أَيُّهَآ أَزْكَىٰ طَعَامًا﴾ [الكهف: ١٩].

وَالرَّابِعَةُ: الْمُضَافُ إِلَيْهَا، ومَحَلُّهَا الْجَرُّ، نَحْو: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة: ١١٩] وَنَحْو: ﴿يَوْمَ هُم بَٰرِزُونَ﴾ [غافر: ١٦].

وَكُلُّ جُمْلَةٍ وقعتْ بَعْدَ «إِذْ» أَوْ «إِذَا» أَوْ «حَيْثُ» أَوْ «لَمَّا» الْوُجُودِيَّة عِنْدَ مَنْ قَالَ بِاسْمِيَّتِهَا، أَوْ «بَيْنَمَا» أَوْ «بَيْنَا» فَهِيَ فِي مَوْضِعِ خَفْضٍ بِإِضَافَتِهِنَّ إِلَيْهَا.

وَالخَامِسَةُ: الوَاقِعَةُ جَوَابًا لِشَرْطٍ جَازِمٍ، وَمَحَلُّهَا الجَزْمُ إِذَا كَانَتِ مَقْرُونَةً بِـ«الفَاءِ» أَوْ بِـ«إِذَا» الفُجَائِيَّةِ:

فَالأُولَى، نحو: ﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥ وَيَذَرُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٨٦]؛ وَلِهَذَا قُرِئَ بِجَزْمِ «يذرْهُمْ» عَطْفًا عَلَى مَحَلّ الجُمْلَةِ.

وَالثَّانِيَةُ، نَحْو: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: ٣٦].

---

(١) في نسخ (أ) و(ب) و(و): في ثلاثة مواضع.

(٢) في نسخة (أ) و(و): ثانية.

(٣) في نسخة (أ): ثالثة.

فَأَمَّا نَحْو: «إنْ قَامَ أَخُوكَ قَامَ عَمْرٌو» فَمَحَلُّ الجَزْمِ مَحْكُومٌ بِهِ لِلْفِعْلِ وَحْدَهُ، لَا لِلْجُمْلَةِ بِأَسْرِهَا، وَكَذَا القَوْلُ فِي فِعْلِ الشَّرْطِ، وَلِهَذَا تَقُولُ إذَا عَطَفْتَ عَلَيْهِ مُضَارِعًا وَأَعْمَلْتَ الأَوَّلَ، نَحْو: «إنْ قَامَ وَيَقْعُدْ أَخُوكَ قَامَ عَمْرٌو» فَتَجْزِمُ المَعْطُوفَ قَبْلَ أَنْ تَكْمل الجُمْلَة.

وَالسَّادِسَةُ: التَّابعَةُ لِمُفْرَدٍ، كَالجُمْلَةِ المَنْعُوتِ بِهَا، وَمَحَلُّهَا بِحَسَبِ مَنْعُوتِهَا: فَهِيَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ فِي نَحْو: ﴿مِّن قَبۡلِ أَن يَأۡتِيَ يَوۡمٌ لَّا بَيۡعٌ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢٥٤] وَنَصْبٍ فِي نَحْوِ: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمًا تُرۡجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨١] وَجَرٍّ فِي نَحْوِ: ﴿لِيَوۡمٍ لَّا رَيۡبَ فِيهِ﴾ [آل عمران: ٩].

وَالسَّابِعَةُ: التَّابِعَةُ لِجُمْلَةٍ لَهَا مَحَلٌّ، نَحْو: «زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ وَقَعَدَ أَخُوهُ» فَجُمْلَةُ: «قَامَ أَبُوهُ» فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ؛ لأَنَّهَا خَبَرُ المُبْتَدَأ، وَكَذَلِكَ جُمْلَةُ: «قَعَدَ أَخُوهُ» لأَنَّهَا مَعْطُوفَةٌ عَلَيْهَا، [وَلَوْ قَدَّرْتَ العَطْفَ عَلَى الجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ لَمْ يَكُنْ لِلْمَعْطُوفَةِ مَحَلٌّ، وَلَوْ قَدَّرْتَ «الوَاوَ» وَاوَ الْحَالِ، كَانَتِ الْجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ نَصبٍ، وَكَانَتْ «قَدْ» فِيهَا مُضْمَرَةً.

وَإِذَا قُلْتَ: «قَالَ زَيْدٌ: عَبْدُ اللهِ مُنْطَلِقٌ وَعَمْرٌو مُقِيمٌ» فَلَيْسَ مِنْ هَذَا، بَلِ الَّذِي مَحَلُّهُ النَّصْبُ مَجْمُوعُ الْجُمْلَتَيْنِ؛ لأَنَّ الْمَجْمُوعَ هُوَ الْمَقُولُ، فَكُلٌّ مِنْهُمَا جُزْءُ الْمَقُولِ، لَا مَقُولٌ][(١)].

[المسألة الثّالثة: الجمل التي لا محلّ لها من الإعراب]

المَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ فِي بَيَانِ الْجُمَلِ الَّتِي لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الإعْرَابِ، وَهِيَ أَيْضًا سَبْعٌ:

---

(١) ما بين معقوفتين زيادة من النسخ: (ج) و(د) و(ز).

[الجملة الابتدائيَّة]

إِحْدَاهَا: الابْتِدَائِيَّةُ، وَتُسَمَّى: الْمُسْتَأْنَفَةَ أَيْضًا، نَحْو: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ﴾ [الكوثر: ١] ونَحْو: ﴿إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٦٥] بَعْدَ: ﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ﴾ [يونس: ٦٥] وَلَيْسَتْ مَحْكِيَّةً بِالْقَوْلِ؛ لِفَسَادِ الْمَعْنَى، وَنَحْو: ﴿لَّا يَسَّمَّعُونَ﴾ [الصافات: ٨] بَعْدَ: ﴿وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَٰنٍ مَّارِدٍ﴾ [الصافات: ٧] وَلَيْسَتْ صِفَةً لِلنَّكِرة، لِفَسَادِ المَعْنَى.

[وَتَقُولُ: «مَا لَقِيتُهُ مُذْ يَوْمَانِ» فهَذا كلامٌ تَضَمَّنَ جُمْلَتَيْن مُسْتَأنفتَيْن: فِعْلِيَّةٌ مقدَّمة واسْمِيَّةٌ مؤخَّرة، وهي فِي التَّقْدِيرِ: جَوَابُ سُؤَالٍ مُقَدَّرٍ، فكَأَنَّكَ لَمَّا قُلْتَ: «مَا لَقِيتُهُ» قِيلَ لَكَ: «مَا أَمَدُ ذَلِكَ»؟ فَقُلْتَ: «أَمَدُهُ يَوْمَانِ».

وَمِثْلُهُمَا: «قَامَ الْقَوْمُ خَلَا زَيْدًا، وحَاشَا عَمْرًا، وَعَدا بَكْرًا» إلا أَنَّهُمَا فِعْلِيَّتَانِ][1].

وَمِنْ مُثُلِهَا قَوْلُه:

.... حَتَّى مَاءُ دِجْلَةَ أَشْكَلُ

وَعَنِ الزَّجّاج وَابْن دَرَسْتَوَيْه: أَنَّ الجُمْلَةَ بَعْدَ «حَتَّى» الابْتِدَائِيَّةِ فِي مَوْضِعِ جَرٍّ بِـ«حَتَّى» وَخَالَفَهُمَا الجُمْهُورُ؛ لأَنَّ حُرُوفَ الْجَرّ لَا تُعَلَّقُ عَنِ الْعَمَلِ.

وَلِوُجُوبِ كَسْرِ «إنَّ» فِي نحو قولك: «مَرِضَ زيدٌ حَتَّى إِنَّهُمْ لَا يَرْجُونَهُ» وَإِذَا دَخَلَ الْجَارُّ عَلَى «إِنَّ» فُتِحَتْ هَمْزَتُهَا، نَحْو: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ﴾ [الحج: ٦].

---

(١) ما بين معقوفتين زيادة من النسخ: (ج) و(د) و(ز).

[الجملة الواقعة صلةً لاسم موصولٍ أو حرفٍ]

الثَّانِيَةُ: الْوَاقِعَةُ صِلَةً:

* لاسْمٍ موصول، نَحْو: «جَاءَنِي الَّذِي قَامَ أَبُوهُ».

* أَوْ لِحَرْفٍ، نَحْو: «عَجِبْتُ مِمَّا قُمْتَ» أي: من قيامك، فـ«مَا» وَ«قُمْتَ»: فِي مَوْضِعِ جَرٍّ بِـ«مِنْ» وَأَمَّا «قُمْتَ» وَحْدَهَا، فَلَا مَحَلَّ لَهَا.

[الجملة المعترضة بين شيئين]

الثَّالِثَةُ: الْمُعْتَرِضَةُ بَيْنَ شَيْئَيْنِ، [إما للتَّسديدِ أو للتَّبيينِ][1]، نحو: ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ﴾ [الواقعة: ٧٥] الآية، وذلك؛ لأنَّ قَوْلَه: ﴿إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ﴾ [الواقعة: ٧٧] جواب: «فلا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ» وَمَا بَيْنَهُمَا اعْتِرَاضٌ، لَا مَحَلَّ لَهُ.

وَفِي أَثْنَاءِ هَذَا الاعْتِرَاضِ اعْتِرَاضٌ آخَرَ، وَهُوَ: «لَوْ تَعْلَمُونَ» فَإِنَّهُ مُعْتَرِضٌ بَيْنَ الْمَوْصُوفِ وَصِفَتِهِ، وَهُمَا: «لَقَسَمٌ» و«عَظِيمٌ» وَيَجُوزُ الاعْتِرَاضُ بِأَكْثَرَ مِنْ جُمْلَةٍ وَاحِدَةٍ، خِلَافًا لأَبِي عَلِي، [وَلَيْسَ مِنْهُ هَذِهِ الآيَةُ، خِلَافًا لِلزَّمَخْشرِيِّ، ذكره في سورة «آل عمران»][2].

[الجملة التَّفسيريَّة]

الرَّابِعَةُ: التَّفْسِيرِيَّةُ، وهِيَ: الكَاشِفَةُ لِحَقِيقَةِ مَا تَلِيهِ [وَلَيْسَتْ عُمْدَةً][3]، نَحْو: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ [الأنبياء: ٣]. فَجُمْلَةُ

(١) زيادة من نسخة (ز).
(٢) زيادة من نسخة (ز).
(٣) زيادة من نسخة (ز).

الاسْتِفْهَامِ مُفَسِّرَةٌ لِلنَّجْوَىٰ، وقِيل: بَدَلٌ مِنْهَا، وَنَحْو: ﴿مَّسَّتْهُمُ ٱلْبَأْسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ﴾ [البقرة: ٢١٤] فَإِنَّهُ تَفْسِيرٌ لِـ﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوْاْ مِن قَبْلِكُم﴾ [البقرة: ٢١٤]. وَقِيلَ: حالٌ مِنَ «الَّذِينَ خَلَوْا».

وَنَحْو: ﴿كَمَثَلِ ءَادَمَ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ﴾ [آل عمران: ٥٩] الآية، فَجُمْلَةُ: «خلقه» تَفْسِيرٌ لِـ«مَثَلِ».

وَنَحْو: ﴿تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [الصَّف: ١١] بعد: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَٰرَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [الصَّف: ١٠] وَقِيلَ: مُسْتَأْنَفَةٌ بمعنى: «آمِنُوا» بدليل: «يَغْفِرْ» بِالجَزْمِ، وَعَلَىٰ الأَوَّلِ، هُوَ: جَوَابُ الاسْتِفْهَامِ، تَنْزِيلاً لِسَبَبِ السَّبَبِ مَنْزِلَةَ السَّبَبِ؛ إِذِ الدَّلَالَةُ سَبَبُ الامْتِثَالِ، انتهى(١).

[وَخَرَجَ بِقَوْلِي: «وَلَيْسَتْ عُمْدَةً»: الجُمْلَةُ المُخْبَرُ بِهَا عَنْ ضَمِيرِ الشَّأْنِ، فَإِنَّهَا مُفَسِّرَةٌ لَهُ، وَلَهَا مَحَلٌّ بِالاتِّفَاقِ؛ لأَنَّهَا عُمْدَةٌ فِي الكَلَامِ، لَا يَصِحُّ الاسْتِغْنَاءُ عَنْهَا، وَهِيَ حَالَّةٌ مَحَلَّ المُفْرَدِ.

وَكَوْنُ الْجُمْلَةِ المُفَسِّرَةِ لا مَحَلَّ لَهَا هُوَ المَشْهُورُ](٢).

وَقَالَ الشَّلَوْبِين: التَّحْقِيقُ أَنَّ الجُمْلَةَ المُفَسِّرَةَ بِحَسَبِ مَا تُفَسِّرُهُ؛ فَإِنْ كَانَ لَهُ مَحَلٌّ فَهِيَ كَذَلِكَ، وَإِلَّا .. فَلَا.

وَالثَّانِي: نَحْو: «ضَرَبْتُهُ» مِنْ نَحْو: «زَيْدًا ضَرَبْتُهُ» وَالتَّقْدِيرُ: «ضَرَبْتُ زَيْدًا

---

(١) كذا في جميع النسخ، وفي نسخة (ز): وَصَحَّ ذَلِكَ عَلَىٰ إِقَامَةِ سَبَبِ السَّبَبِ ـ وَهُوَ: الدَّلَالَةُ ـ مَقَامَ السَّبَبِ، وَهُوَ: الامْتِثَالُ.

(٢) زيادة من نسخة (ز).

ضَرَبْتُهُ». وَلَا مَحَلَّ لِلْجُمْلَةِ الْمُقَدَّرَةِ؛ لأَنَّهَا مُسْتَأْنَفَةٌ، فَكَذَلِكَ تَفْسِيرُهَا، وَالأَوَّلُ: نَحْو: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩] وَالتَّقْدِيرُ: «إِنَّا خَلَقْنَا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ» فَـ«خَلَقْنَاهُ» الْمَذْكُورَةُ: مُفَسِّرَةٌ لِـ«خَلَقْنَا» الْمُقَدَّرَةِ، وَتِلْكَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ؛ لأَنَّهَا خَبَرٌ لِـ«إِنَّ» فَكَذَلِكَ الْمَذْكُورَةُ.

وَمِنْ ذَلِكَ: «زَيْدٌ الخُبْزَ يَأْكُلُهُ» فَـ«يَأْكُلُهُ»: فِي محلّ رَفْعٍ؛ لأَنَّها مُفَسِّرَةٌ لِلْجُملَةِ المَحْذُوفَةِ، وَهِيَ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ عَلَىٰ الْخَبَرِيَّةِ، وَاسْتَدَلَّ عَلَىٰ ذَلِكَ بَعْضُهُمْ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ:

فَمَنْ نَحْنُ نُؤْمِنْهُ يَبِتْ وَهُوَ آمِنٌ ....

فَظَهَرَ الجَزْمُ فِي الفِعْلِ المُفَسِّرِ لِلْفِعْلِ المَحْذُوفِ.

[الجملة الواقعة جوابًا للقسم]

الخَامِسَةُ: الوَاقِعَةُ جَوَابًا لِلْقَسَمِ، نَحْو: ﴿إِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [يس: ٣] بعد قوله تعالىٰ: ﴿يسٓ ۝١ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ﴾ [يس: ٢] [وَنَحو: ﴿إِنَّ لَكُمْ لَمَا تَحْكُمُونَ﴾ [القلم: ٣٩] بَعد قولِه: ﴿أَمْ لَكُمْ أَيْمَٰنٌ عَلَيْنَا بَٰلِغَةٌ﴾ [القلم: ٣٩]][(١)].

قِيلَ: وَمِنْ هُنَا قَالَ ثَعْلَبُ: لَا يَجُوزُ «زَيْدٌ لَيَقُومَنَّ» لأَنَّ الجُمْلَةَ المُخْبَرَ بِهَا لَهَا مَحَلٌّ، وَجَوَابُ القَسَمِ لَا مَحَلَّ لَهُ.

ورُدَّ بقوله تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَنُبَوِّئَنَّهُم﴾ [العنكبوت: ٥٨] وَالجَوَابُ عَمَّا قَالَهُ: أَنَّ التَّقْدِيرَ: «وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُقْسِمُ بِاللهِ لَنُبَوِّئَنَّهُمْ».

---

(١) زيادة من نسخة (ز).

وَكَذَلِكَ التَّقْدِيرُ فِيمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَالخَبَرُ هو: مَجْمُوعُ جُمْلَةِ الْقَسَمِ المُقَدَّرَةِ، وَجُمْلَةِ الجَوَابِ المَذْكُورَةِ، لا مُجَرَّدُ الجَوَابِ.

[تَنبيهٌ:

يَحْتَمِلُ قَوْلُ الفَرَزْدَق:

تَعَشَّ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تَخُونُنِي ....

كَوْنَ «لَا تَخُونُنِي» جَوَابًا[1]، كَقَوْلِهِ:

أَرَىٰ مُحْرِزًا عَاهَدْتُهُ لِيُوَافِقَنْ فَكَانَ كَمَنْ أَغْرَيْتُهُ بِخِلَافِي

فَلَا مَحَلَّ لَهُ، وَكَوْنَهُ حَالاً مِنَ الْفَاعِلِ، أَوْ مِنَ الْمَفْعُولِ، أَوْ مِنْهُمَا، فَتَكُونُ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ][2].

[الجملة الواقعة جوابًا لشرط غير جازم مطلقًا]

السَّادِسَةُ: الوَاقِعَةُ جَوَابًا لِشَرْطٍ غَيْرِ جَازِمٍ، كَجَوَابِ: «إِذَا»[3] وَ«لَوْ» وَ«لَوْلَا» أَو جَازِمٍ وَلَمْ تَقْتَرِنْ بِـ«الفَاءِ» وَلا بِـ«إِذَا» الفُجَائِيَّةِ، نَحْو: «إِنْ جَاءَنِي زَيْدٌ أَكْرَمْتُهُ».

[الجملة التَّابعة لِما لا محلَّ له]

السَّابِعَةُ: التَّابِعَةُ لمَا لَا مَوْضِعَ لَهُ، نَحْو: «قَامَ زَيْدٌ وَقَعَدَ عَمْرٌو» [إِذَا لَمْ تُقَدِّرِ «الواو» لِلْحَالِ][4].

---

(١) في نسخة (و): جوابًا لـ عاهدتني.

(٢) فقرة التنبيه كلها زيادة من نسختي (ز) و(و).

(٣) وفي نسخة (أ) و(ج) و(د): كجواب إذ وإذا.

(٤) زيادة من نسخة (ز) و(و).

[المسألة الرابعة: الجمل الخبريّة]

المَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: الجُملةُ الخَبَرِيَّةُ الَّتِي لَمْ يَطْلُبْهَا العَامِلُ لُزُومًا[١]، إِنْ وَقَعَتْ بَعْدَ النَّكِرَاتِ المَحْضَةِ فَصِفَاتٌ، أَوْ بَعْدَ الْمَعَارِفِ الْمَحْضَةِ فَأَحْوَالٌ، أَوْ بَعْدَ غَيْرِ الْمَحْضَةِ مِنْهُمَا فَمُحْتَمِلَةٌ لَهُمَا.

* مِثَالُ الوَاقِعَةِ صِفَةً: ﴿حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَٰبًا نَّقْرَؤُهُۥ﴾ [الإسراء: ٩٣] فَجُمْلَةُ: «نَقْرَؤُهُ» صِفَةٌ لـ«كِتَابًا» لأَنَّهُ نَكِرَةٌ مَحْضَةٌ، وَقَدْ مَضَتْ أَمْثِلَةٌ مِنْ ذَلِكَ فِي المَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ.

* وَمِثَالُ الوَاقِعَةِ حَالاً: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدثر: ٦] فَجُمْلَةُ «تَسْتَكْثِرُ»: حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ المُسْتَتِرِ فِي: «تَمْنُنْ» المُقَدَّرِ بِـ«أَنْتَ» لأَنَّ الضَّمَائِرَ كُلَّهَا مَعَارِفُ، بَلْ هِيَ أَعْرَفُ الْمَعَارِفِ.

* وَمِثَالُ المُحْتَمِلَةِ لِلْوَجْهَيْنِ بَعْدَ النَّكِرَةِ، نحو: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ يُصَلِّي» فَإِنْ شِئْتَ قَدَّرْتَ «يُصَلِّي» صِفَةً ثَانِيَةً لـ«رَجُل»؛ لأَنَّهُ نَكِرَةٌ، وَإِنْ شِئْتَ قَدَّرْتَهُ، حَالاً مِنْهُ؛ لأَنَّهُ قَدْ قَرُبَ مِنَ الْمَعْرِفَةِ بِاخْتِصَاصِهِ بِالصِّفَةِ.

وَمِثَالُ الْمُحْتَمِلَةِ بَعْدَ المَعْرِفَةِ قَوْلُهُ تَعالَىٰ: ﴿كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا﴾ [الجمعة: ٥] فَإِنَّ الْمُرَادَ بِـ«الحِمَار»: الجِنْسُ، وَذُو التَّعْرِيفِ الجِنْسِيِّ يَقْرُبُ مِنَ النَّكِرَةِ فَتَحْتَمِلُ الجُمْلَةُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَىٰ: «يَحْمِلُ أَسْفَارًا» وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: الحَالِيَّةُ؛ لأَنَّ الحِمَارَ بِلَفْظِ المَعْرِفَةِ.

وَالثَّانِي: الصِّفَةُ؛ لأَنَّهُ كَالنَّكِرَةِ فِي المَعْنَىٰ.

---

(١) المثبت كما في نسخة (و) و(ز) وفي باقي النسخ: في الجملة الخبرية التي لم يسبقها ما يطلبها لزوما.

البَابُ الثَّانِي
[في ذكر أحكام الجار والمجرور]

في الجَارّ وَالمَجْرُورِ، وَفِيهِ أَيْضًا أَرْبَعُ مَسَائِلَ:

[المسألة الأولى: تعلّق الجارّ والمجرور]

إِحْدَاهَا: أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ تَعَلُّقِ الجَارّ وَالمَجْرُورِ بِفِعْلٍ، أَوْ بِمَا فِي مَعْنَاهُ.

وَقَدِ اجْتَمَعَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧] وَفي قَوْل ابْنِ دُرَيْدٍ:

وَاشْـتَعَلَ المُبْـيَضُّ فِــي مسْــودِّهِ مِثْلَ اشْتِعَـــالِ النَّارِ فِي جَزْلِ الغَضَا

فَإِنْ عَلَّقْتَ الأَوَّلَ بِـ«المبْيَضّ» أوْ جَعَلْتَهُ حَالاً مِنْهُ مُتَعَلِّقًا بِـ«كَائِنًا».. فَلَا دَلِيلَ فِيهِ.

[الحروف التي لا تتعلّق بشيء]

وَيُسْتَثْنَى مِنْ حُرُوفِ الجَرِّ أَرْبَعَةٌ، فَلَا تَتَعَلَّقُ بِشَيْءٍ.

أَحَدُهَا: الزَّائِدُ، كَـ«البَاءِ» فِي: ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [الرعد: ٤٣] أَوْ «أَحْسِنْ بِزَيْدٍ» عِنْدَ الْجُمْهُورِ، ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [النمل: ٩٣] وَكَـ«مِنْ» فِي: ﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ﴾ [الأعراف: ٥٩] وَ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾ [فاطر: ٣].

وَالثَّانِي: «لَعَلَّ» فِي لُغَةِ مَنْ يَجُرُّ بِهَا، وَهُمْ: «عُقَيْل» [ولَهُم في «لامِها»

الأُولى: الإثبَاتُ والحذْف، وفي «لامِهَا» الأَخيرةِ: الفَتحُ والكَسْرُ][1].

قَالَ شَاعِرُهُمْ:

.... لَعَلَّ أَبِي المِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ

وَالثَّالِثُ: «لَوْلَا» فِي قَوْلِ بَعْضِهِمْ: «لَوْلَايَ، وَلَوْلَاكَ، وَلَوْلَاهُ».

فَذَهَبَ سِيبَوَيْهِ إِلَىٰ أَنَّ «لَوْلَا» فِي ذَلِكَ: جَارَّةٌ وَلَا تَتَعَلَّقُ بِشَيْءٍ، وَالأَكْثَرُ أَنْ يُقالَ: «لَوْلَا أَنَا، وَلَوْلَا أَنْتَ، وَلَوْلَا هُوَ» كَمَا قَال اللهُ تَعالَىٰ: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ: ٣١].

وَالرَّابِعُ: كَافُ التَّشْبِيهِ، نَحْو: «زَيْدٌ كَعَمْرٍو» فَزَعَمَ الأَخْفَشُ وَابْنُ عُصْفُورٍ: أَنَّهَا لَا تَتَعَلَّقُ بِشَيْءٍ، وَفِي ذَلِكَ بَحْثٌ.

[المسألَة الثّانية: حكم الجارّ والمجرور بعد المعرفة والنّكرة]

المَسْأَلَةُ الثَّانِيَةُ: حُكْمُ الجَارِّ وَالمَجْرُورِ بَعْدَ المَعْرِفَةِ وَالنَّكِرَةِ حُكْمُ الجُمْلَةِ الخَبَرِيَّةِ، **فَهُوَ:**

* صفة في نحو: «رأيت طَائِرًا عَلَىٰ غُصْنٍ»؛ لأَنَّهُ بَعْدَ نَكِرَةٍ مَحْضَةٍ، وَهُوَ: «طَائِرٌ».

* وَحَالٌ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِى زِينَتِهِۦ﴾ [القصص: ٧٩] أَيْ: مُتَزَيِّنًا؛ لأنه بَعْدَ مَعْرِفَةٍ مَحْضَةٍ، وَهِيَ: الضَّمِيرُ المُسْتَتِرُ فِي «فَخَرَجَ».

* وَمُحْتَمِلٌ لَهُمَا فِي نَحْوِ: «يُعْجِبُنِي الزَّهْرُ فِي أَكْمَامِهِ، وَهَذَا ثَمَرٌ يَانِعٌ عَلَىٰ

(١) ما بين معقوفتين زيادة من نسخة (ب) و(و) و(ز).

أَغْصَانِهِ» لأَنَّ الزَّهْرَ مُعَرَّفٌ بِـ«أَلْ» الجِنْسِيَّةِ، فَهُوَ قَرِيبٌ مِنَ النَّكِرَةِ، وَقَوْلُكَ: «ثَمَرٌ مَوْصُوفٌ» فَهُوَ قَرِيبٌ مِنَ المَعْرِفَةِ.

[المسألة الثّالثة: حذف متعلّق الجارّ والمجرور]

المَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: مَتَىٰ وَقَعَ الجَارُّ وَالمَجْرُورُ: صِفَةً، أَوْ صِلَةً، أَوْ خَبَرًا، أَوْ حَالاً، تَعَلَّقَ بِمَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: «كَائِنٌ» أَوْ «اسْتَقَرَّ» إِلَّا أَنَّ الوَاقِعَ صِلَةً يتعيَّنُ فيه تَقْدِيرُ: «اسْتَقَرَّ» لأَنَّ الصِّلَةَ لَا تَكُونُ إِلَّا جُمْلَةً، وَقَدْ تَقَدَّمَ مِثَالا الصِّفَةِ وَالحَالِ.

وَمِثَالُ الْخَبَرِ: «الحَمْدُ للهِ» ومِثَالُ الصِّلَةِ: ﴿وَلَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الأنبياء: ١٩].

[المسألة الرّابعة: حكم المرفوع بعد الجارّ والمجرور]

المَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: يَجُوزُ فِي الجَارِّ وَالمَجْرُورِ فِي هَذِهِ المَوَاضِعِ الأَرْبَعَةِ، وَحَيْثُ وَقَعَ بَعْدَ نَفْيٍ أَوِ اسْتِفْهَامٍ: أَنْ يَرْفَعَ الفَاعِلَ، تَقُولُ: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ فِي الدَّارِ أَبُوهُ» فلَكَ فِي «أَبُوهُ» وَجْهَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ تُقَدِّرَهُ فَاعِلاً بِالجَارِّ والمَجْرُورِ؛ لِنِيَابَتِه عَن «اسْتَقَرَّ» مَحْذُوفًا، وَهَذَا هُوَ الرَّاجِحُ عِنْدَ الحُذَّاقِ.

وَالثَّانِي: أَنْ تُقَدِّرَهُ مُبْتَدَأ مُؤَخَّرًا، وَالجَارَّ وَالمَجْرُورَ خَبَرًا مُقَدَّمًا، وَالجُمْلَةَ صِفَةً [لِـ«رَجُلٍ»][(١)] وَتَقُولُ: «مَا فِي الدَّارِ أَحَدٌ» وقَالَ اللهُ تَعَالَىٰ: ﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ﴾ [إبراهيم: ١٠] [وَأَجَازَ الكُوفِيُّونَ وَالأَخْفَشُ رَفْعَهُمَا الفَاعِلَ فِي غَيْرِ هَذِهِ المَوَاضِعِ أَيْضًا، نَحْو: «فِي الدَّارِ زَيْدٌ»][(٢)].

---

(١) زيادة من نسخة (ز).

(٢) زيادة من نسخة (ز).

[أحكام الظّرف]

تَنْبِيهٌ:

جَمِيعُ مَا ذَكَرْنَاهُ فِي الجَارِّ وَالمَجْرُورِ ثَابِتٌ لِلظَّرْفِ: فَلَا بُدَّ مِنْ تَعَلُّقِهِ بِفِعْلٍ، نَحْو: ﴿وَجَآءُوٓ أَبَاهُمۡ عِشَآءٗ يَبۡكُونَ﴾ [يوسف] وَ﴿أَوِ ٱطۡرَحُوهُ أَرۡضٗا﴾ [يوسف: ٩] أَوْ بِمَعْنَى فِعْلٍ، نَحْو: «زَيْدٌ مُبَكِّرٌ يَوْمَ الجُمْعَةِ؛ وزَيْدٌ جَالِسٌ أَمَامَ الخَطِيبِ».

وَمِثَالُ وُقُوعِهِ:

* صِفَةً نحو: «مَرَرْتُ بِطَائِرٍ فَوْقَ غُصْنٍ».

* وَحَالاً نحو: «رَأَيْتُ الهِلَالَ بَيْنَ السَّحَابِ».

* وَمُحْتَمِلاً لَهُمَا نحو: «يُعْجِبُنِي الثَّمَرُ فَوْقَ الأَغْصَانِ، وَرَأَيْتُ ثَمَرَةً يَانِعَةً فَوْقَ غُصْنٍ».

وَمِثَال وقوعه:

* خَبَرًا: ﴿وَٱلرَّكۡبُ أَسۡفَلَ مِنكُمۡ﴾ [الأنفال: ٤٢].

* وَصِلَةً: ﴿وَمَنۡ عِندَهُۥ لَا يَسۡتَكۡبِرُونَ﴾ [الأنبياء: ١٩].

* وَمِثَالُ رَفْعِهِ الفَاعِلَ: «زَيْدٌ عِنْدَهُ مَالٌ» وَيَجُوزُ تَقْدِيرُهُمَا مُبْتَدَأً وَخَبَرًا.

البَابُ الثَّالِثُ

[فِي تَفْسِيرِ كَلِمَاتٍ يَحْتَاجُ إِلَيْهَا الْمُعْرِبُ]

فِي تَفْسِيرِ كَلِمَاتٍ يَحْتَاجُ إِلَيْهَا المُعْرِبُ، وَهِيَ عِشْرُونَ كَلِمَةً، وَهِيَ ثَمَانِيَةُ أَنْوَاعٍ:

[النَّوعُ الأوَّلُ]

[ما جَاءَ على وَجْهٍ واحِدٍ]

أَحَدُهَا: مَا جَاءَ عَلَىٰ وَجْهٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ أَرْبَعَةٌ.

* أَحَدُهَا: «قَطُّ»: بِفَتْحِ القَافِ وَتَشْدِيدِ الطَّاءِ وَضَمِّهَا[1] فِي اللُّغَةِ الفُصْحَىٰ فِيهِنَّ، وَهُوَ: ظَرْفٌ لاسْتِغْرَاقِ مَا مَضَىٰ مِنَ الزَّمَانِ، نَحْو: «مَا فَعَلْتُهُ قَطُّ» وَقَوْلُ العَامَّةِ: «لَا أَفْعَلُهُ قَطُّ»: لَحْنٌ.

* الثَّانِي: «عَوْضُ» بِفَتْحِ أَوَّلِهِ وَتَثْلِيثِ آخِرِهِ، وَهُوَ: ظَرْفٌ لاسْتِغْرَاقِ مَا يُسْتَقْبَلُ مِنَ الزَّمَانِ، وَيُسَمَّىٰ الزَّمَانُ عَوْضًا؛ لأَنَّهُ كُلَّمَا ذَهَبَتْ مِنْهُ مُدَّةٌ عوّضتْها مُدَّةٌ أُخْرَىٰ، [أَوْ لأَنَّهُ يُعَوّضُ مَا سُلِبَ فِي زَعْمِهِم][2]، تَقُولُ: «لَا أَفْعَلُهُ عَوْضُ».

[فإنْ أضَفْتَه ونَصَبْتَه فقُلْتَ: «عَوْضَ العَائِضِينَ» كَما تقولُ: «دَهْرَ الدَّاهِرِينَ»][3].

وَكَذَلِكَ «أَبداً» نحو: «لَا أَفْعَلُهُ أَبداً» تَقُولُ فِيهَا: ظَرْفٌ لاسْتِغْرَاقِ مَا يُسْتَقْبَلُ

(١) المثبت كما في نسخة (ز) وفي باقي النسخ: بتشديد الطاء وضمها.
(٢) زيادة من نسخة (ز).
(٣) زيادة من نسخة (ز).

مِنَ الزَّمَانِ.

* الثَّالِثُ: «أَجَلْ» بِسُكُونِ اللامِ، وَهُوَ حَرْفٌ لِتَصْدِيقِ الخبَرِ، يُقَالُ: «جَاءَ زَيْدٌ، وَمَا جَاءَ زَيْدٌ» فَتَقُولُ: «أَجَلْ» أيْ: صَدَقْتَ.

* الرَّابِعُ: «بَلَىٰ» وَهُوَ حَرْفٌ لِإيجَابِ المَنْفِيِّ، مُجَرّدًا كَانَ المَنْفِيُّ، نَحْو: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبۡعَثُواْۚ قُلۡ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبۡعَثُنَّ﴾ [التغابن: ٧] أَوْ مَقْرُونًا بِالاسْتِفهَامِ، نَحْو: ﴿أَلَسۡتُ بِرَبِّكُمۡۖ قَالُواْ بَلَىٰ﴾ [الأعراف: ١٧٢] أَيْ: بَلَىٰ أَنْتَ رَبُّنَا.

[النّوع الثّاني]
[ما جَاءَ على وَجْهَيْن]

النَّوْعُ الثَّانِي: ما جَاءَ عَلَىٰ وَجْهَيْنِ، وَهُوَ «إِذَا»:

* فَتَارَةً يُقَالُ فِيهَا: ظَرْفٌ مُسْتَقْبَلٌ خَافِضٌ لِشَرْطِهِ، مَنْصُوبٌ بِجَوَابِهِ، وَهَذَا أَنْفع، [وَأَرْشَق](١)، وَأَوْجَزُ مِنْ قَوْلِ المعْرِبِينَ: إِنَّهَا ظَرْفٌ لِمَا يُسْتَقبَلُ مِنَ الزَّمَانِ، وَفِيهِ مَعْنَىٰ الشَّرْطِ غَالِبًا، وتَـخْتَصُّ «إذا» هَذِهِ بِالجُملَةِ الْفِعْلِيَّةِ.

[نحو: ﴿فَإِذَا ٱنشَقَّتِ ٱلسَّمَآءُ﴾ [الرحمن: ٣٨] وَأَمَّا نحوُ: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ﴾ [الانشقاق: ١] فَمَحْمُولٌ عَلَىٰ إِضْمَارِ الْفِعْلِ مِثْلُ: ﴿وَإِنِ ٱمۡرَأَةٌ خَافَتۡ﴾ [النساء: ١٢٨] وتُستعمَلُ للماضي، نحو: ﴿وَإِذَا رَأَوۡاْ تِجَٰرَةً أَوۡ لَهۡوًا ٱنفَضُّوٓاْ إِلَيۡهَا﴾ [الجمعة: ١١]](٢).

* وَتَارَةً يُقَالُ فِيهَا: حَرْفُ مُفَاجَأةٍ، وَتَخْتَصُّ بِالجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ، [نحو:

---

(١) زيادة من نسخة (و).

(٢) زيادة من نسخة (ز).

﴿وَنَزَعَ يَدَهُۥ فَإِذَا هِىَ بَيْضَآءُ﴾ [الأعراف]][1].

وهَلْ هِيَ حَرْفٌ أَوْ اسْمٌ؟ ظَرْفُ مَكَانٍ أَوْ زَمَانٍ؟ أَقْوالٌ.

وَقَدْ اجْتَمَعَتَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ [الروم: ٢٥].

[النَّوْعُ الثَّالِثُ]

[ما جَاءَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ]

النَّوْعُ الثَّالِثُ: ما جَاءَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ، وَهي سَبْعٌ:

❁ إحداهَا: «إِذْ»

* فَيُقَالُ فِيهَا تارةً: ظَرْفٌ لِمَا مَضَى مِن الزَّمَانِ، وَتَدْخُلُ عَلَى الجمْلَتَيْنِ، نحو: ﴿وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ﴾ [الأنفال: ٢٦]، ﴿وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا﴾ [الأعراف: ٨٦] [وقَدْ تُسْتَعْمَلُ لِلْمُسْتَقْبَلِ، نَحْوُ: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ۝ إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِىٓ أَعْنَٰقِهِمْ﴾ [غافر: ٧٠ ـ ٧١]][2].

* وَتَارَةً: حَرفُ مُفَاجَأَةٍ، كقوله:

.... فَبَيْنَمَا العُسْرُ إِذْ دَارَتْ مَيَاسِيرُ

* وَتَارَةً: حَرْفُ تَعْلِيلٍ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ﴾ [الزخرف: ٣٩] أَيْ: لأَجْلِ ظُلْمِكُمْ.

---

(١) زيادة من نسخة (ز).

(٢) زيادة من نسخة (ز).

الثَّانِيَةُ: «لمّا»

* فَيُقَالُ فِيهَا فِي نَحْوِ: «لمّا جَاءَ زَيْدٌ جَاءَ عَمْرٌو»: حَرْفُ وُجُودٍ لِوُجُودٍ، وَتَخْتَصُّ بالماضِي، وَزَعَمَ الْفَارِسِيُّ وَمُتَابِعُوهُ، أَنَّهَا ظَرْفٌ بِمَعْنَىٰ: «حِينَ».

* وَيُقَالَ فِيهَا فِي نَحْوِ: ﴿بَل لَّمَّا يَذُوقُواْ عَذَابِ﴾ [ص: ٨]: حَرْفُ جَزْمٍ، لِنَفْيِ المضَارِعِ وقَلْبِهِ مَاضِيًا مُتَّصِلًا نفيُه مُتَوَقَّعًا ثُبُوتُهُ، أَلَا يَرَىٰ أنّ المعْنَىٰ أَنّهُمْ لَمْ يَذُوقُوهُ إلىٰ الآنَ، وَأَنَّ ذَوْقَهُمْ لَهُ مُتَوَقَّعٌ.

* وَيقال فِيهَا: حَرْفُ اسْتِثْنَاءٍ، في نحو [أُنْشِدُكَ باللهَ لمّا فعلتَ كذا، أي: ما أسألك إلا فعلَك كذا، وَمِنْهُ][(١)]: ﴿إِن كُلُّ نَفۡسٖ لَّمَّا عَلَيۡهَا حَافِظٞ﴾ [الطارق: ٤] في قراءة التّشديد، أَلَا يَرَىٰ أَنَّ المعْنَىٰ: مَا كُلُّ نَفْسٍ إِلا عَلَيْهَا حَافِظٌ.

الثَّالِثَةُ: «نَعَمْ» فَيُقَالُ فِيهَا:

* حَرْفُ تَصْدِيقٍ: إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ الخَبَرِ، نَحْو: «قَامَ زَيْدٌ أَوْ مَا قَامَ زَيْدٌ».

* وَحَرْفُ إِعْلَامٍ: إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ الاسْتِفْهَامِ، نَحْو: «أَقَامَ زَيْدٌ».

* وَحَرْفُ وَعْدٍ: إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ الطَّلَبِ، نَحْوُ: «أَحْسِنْ إلىٰ فُلَانٍ».

[ومِن مَجيئِها لِلإعْلامِ: ﴿فَهَلۡ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمۡ حَقّٗاۖ قَالُواْ نَعَمۡۚ﴾ [الأعراف: ٤٤] وَهَذَا المعْنَىٰ لَمْ يُنَبِّهْ عَلَيْهِ سِيبَوَيْهِ، فإنّه قال: عِدَةٌ وتَصْدِيقٌ][(٢)].

الرَّابِعَةُ: «إِيْ» بِكَسْرِ الهمْزَةِ وَسُكُونِ الْيَاءِ، وَهِيَ بِمَنْزِلَةِ «نَعَمْ» إلا أنّها

---

(١) زيادة من نسخة (ز).

(٢) زيادة من نسخة (ز).

تَخْتصُّ بِالْقَسَمِ، نحو: ﴿قُلْ إِى وَرَبِّىٓ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ﴾ [يونس: ٥٣].

۞ الخامِسَةُ: «حَتَّىٰ» فَأَحَدُ أَوْجُهِهَا:

* أَنْ تَكونَ جَارَّةً، فَتَدْخلُ عَلَىٰ:

○ الاسْمِ الصَّرِيحِ بِمَعْنَىٰ: «إِلَىٰ» نحو: ﴿حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾ [القدر: ٥]، و﴿حَتَّىٰ حِينٍ﴾ [الصافات: ١٧٤].

○ وَعَلَىٰ الاسمِ المُؤَوَّلِ مِنْ «أَن» مُضْمَرَةً وَمِن الفِعْلِ المضَارِعِ:

* فَتَكُونُ تَارَةً بِمَعْنَىٰ: «إِلىٰ» نحو: ﴿حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [طه: ٩١] والأَصْلُ: «حَتَّىٰ أَنْ يَرْجِعَ» أَيْ: إِلَىٰ رُجُوعِهِ، أَيْ: إِلىٰ زَمَانِ رُجُوعِهِ.

* وَتَارَةً بِمَعْنَىٰ «كَيْ» نحو: أَسْلِمْ حَتَّىٰ تَدْخُلَ الجَنَّةَ.

* وقد تحتملهما، كَقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾ [الحجرات: ٩] أَيْ: إِلَىٰ أَنْ تَفِيءَ أَوْ كَيْ تَفيءَ.

* وَزَعَمَ ابْنُ هِشَامٍ وَابْنُ مَالِكٍ: أَنَّهَا تَكُونُ بِمَعْنَىٰ «إلا» كَقَوْلِهِ:

لَيْسَ العَطاءُ مِنَ الفُضُولِ سَمَاحَةً ... حَتَّىٰ تَجُودَ وَمَا لَدَيكَ قَلِيلُ

[أي: إلا أن تجود، وهو استثناء منقطع][١].

وَالثَّانِي: أَنْ تَكُونَ حَرْفَ عَطْفٍ، تُفِيدُ الجمْعَ المُطْلَقَ كَـ «الْوَاوِ» إلا أَنَّ المعْطُوفَ بِهَا، مَشْرُوطٌ بِأَمْرَيْنِ:

(١) زيادة من نسخة (ز).

* أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ بَعْضًا مِن المعْطُوفِ عَلَيْهِ.

* وَالثَّاني: أَنْ يَكُونَ غَايَةً لَهُ فِي شَيْءٍ، نَحْوُ: «مَاتَ النَّاسُ حَتَّى الأَنْبِيَاءُ» فَإِنَّ الأَنْبِيَاءَ ﷺ غَايَةٌ لِلنَّاسِ فِي شَرَفِ الْمِقْدَارِ، وَعَكْسِهِ: «زَارَنِي النّاسُ حَتَّى الحَجَّامُونَ» وَقَالَ الشَّاعِرُ:

قَهَرْنَاكُمُ حتَّى الكُماةَ فأنتُم ... تهابُونَنا حَتَّى بَنِينَا الأَصاغِرَا

فـ«الكُمَاةُ»: غَايَةٌ فِي الْقُوَّةِ، وَالبنونَ الأصاغرا: غَايَةٌ فِي الضَّعْفِ.

[وَتَقُولُ «أَعْجَبَتْنِي الجارِيَةُ حَتَّى كَلَامُهَا» لأَنَّ الكَلَامَ كَجُزْئِهَا، وَيَمْتَنِعُ «حَتَّى وَلَدُهَا».

وَالضَّابِطُ: ما صَحَّ اسْتِثْنَاؤُهُ صَحَّ دُخُولُ «حتَّى» عَلَيْهِ، وَمَا لا، فَلَا][(١)].

وَالثَّالِثُ: أَنْ تَكونَ حَرْفَ ابْتِدَاءٍ، فَتَدْخُلُ على ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ:

* الماضِي، نَحو: ﴿حَتَّىٰ عَفَواْ وَّقَالُواْ﴾ [الأعراف: ٩٥] والمضَارِعِ المرفوعِ، نَحْوُ: ﴿وَزُلۡزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾ [البقرة: ٢١٤] في قِرَاءَةِ مَنْ رَفَعَ، وَالجمْلَةِ الاسْمِيَّةِ، كَقَوْلِهِ:

حتَّى ماءُ دِجْلَةَ أشكَلُ

[وَقِيلَ: هِيَ مَعَ الماضِي جَارَّةٌ، وَ«أَنْ» بَعْدَهَا مُضْمَرَةٌ وَقَدْ مَضَى خِلَافُ الزَّجَّاجِ وَابْنِ دَرَسْتَوَيْهِ فيها][(٢)].

---

(١) زيادة من نسخة (ز).

(٢) زيادة من نسخة (ز).

۞ السَّادِسَةُ: «كَلا» فَيُقَالُ فِيهَا:

* حَرْفُ رَدْعٍ وَزَجْرٍ، فِي نَحْوِ: ﴿فَيَقُولُ رَبِّيٓ أَهَٰنَنِ ۝١٦ كَلَّا﴾ [الفجر: ١٦ ـ ١٧] أي: انْتَهِ عَنْ هَذِهِ المَقَالَةِ.

* وَحَرْفُ تَصْدِيقٍ فِي نحو: ﴿كَلَّا وَٱلْقَمَرِ﴾ [المدثر: ٣٢] وَالمعْنَىٰ: إِيْ وَالْقَمَرِ.

* وَبِمَعْنَىٰ «حقًّا» أَوْ «أَلا» الاسْتِفْتَاحِيَّةِ، عَلَىٰ خِلَافٍ في ذَلِكَ في: ﴿كَلَّا لَا تُطِعْهُ﴾ [العلق: ١٩].

[والصَّوابُ الثَّاني؛ لكسر الهمزة في نحو: ﴿كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ﴾ [العلق: ٦]][(١)].

۞ السَّابِعَةُ: «لا» فتكُونُ: نَافِيَةً، ونَاهِيَةً، وزَائِدَةً.

* فَالنَّافِيَةُ: تَعْملُ فِي النَّكِرَاتِ عَمَلَ «إنّ» كَثِيرًا، نحو: «لَا إِلَهَ إلا اللهُ» وَعمَلَ «ليسَ» قَلِيلاً، كقوله:

تعـزَّ فـلا شـيءٌ علىٰ الأرضِ باقيًـا ....

* وَالنَّاهِيَةُ: تَجْزِمُ المضارِعَ، نحو: ﴿وَلَا تَمْنُن﴾ [المدثر: ٦] و﴿فَلَا يُسْرِف فِّي ٱلْقَتْلِ﴾ [الإسراء: ٣٣].

* وَالزَّائِدَةُ: دُخُولُها كَخُرُوجِهَا، نَحْوُ: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾ [الأعراف: ١٢] أي: أَنْ تَسْجُدَ، كَمَا جَاءَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ.

---

(١) زيادة من نسخة (ز).

[النّوع الرّابع]
[ما جاء على أربعةِ أوجهٍ]

النَّوْعُ الرَّابعُ: مَا جَاءَ عَلَىٰ أَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ، وَهُوَ أربعةٌ:

أَحَدُهَا: «لَوْلَا» فَيُقَالُ فِيهَا تَارَةً:

* حَرْفٌ يَقْتَضِي امْتِنَاعَ جَوَابِه لِوُجُودِ شَرْطِهِ، وَتَخْتَصُّ بِالجمْلَةِ الاسْمِيَّةِ، المحْذُوفَةِ الخبَرِ غَالِبًا، نَحْو: «لَوْلَا زَيْدٌ لأَكْرَمْتُكَ» [ومنه: «لَوْلايَ لَكَانَ كَذَا» أي: لولا أنا موجودٌ][1].

* وَتارةً حَرْفُ تَحْضِيضٍ وَعَرْضٍ، أَيْ: طَلَبٍ بِإزْعَاجٍ أو برفقٍ، فَتَخْتَصُّ بِالمضَارِعِ أَوْ بِمَا فِي تَأْوِيلِهِ، نَحْوُ: ﴿لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ ٱللَّهَ﴾ [النمل: ٤٦] وَ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾ [المنافقون: ١٠].

* وَتارةً حَرْفُ تَوْبِيخٍ، فَتَخْتَصُّ بِالماضِي، نَحْو: ﴿فَلَوْلَا نَصَرَهُمُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ قُرْبَانًا ءَالِهَةَۢ﴾ [الأحقاف: ٢٨].

قِيلَ: وتَكُونُ حَرْفَ اسْتِفهامٍ[2]، نَحْوُ: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾ [المنافقون: ١٠] وَ﴿لَوْلَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ﴾ [الفرقان: ٧]. قَالَهُ: الهَرَوِيُّ.

وَالظَّاهِرُ: أَنَّهَا فِي الأُولَىٰ: للعَرْضِ، وَفِي الثَّانِيَةِ: للتَّحْضِيضِ.

وَزَادَ مَعْنىً آخَرَ، وَهُوَ: أَنْ تَكُونَ نَافِيَةً بِمَنْزِلَةِ «لَمْ» وَجعَلَ مِنْهُ: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ

(١) زيادة من نسخة (ز).
(٢) المثبت كما في نسخة (ز) وفي باقي النسخ: وتكون للاستفهام.

قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ ﴾ [يونس: ٩٨]، أي: لم تكن قرية آمنت[١].

والظَّاهِرُ أَنَّ المرَادَ: فَهَلا وهُوَ قَوْلُ الأَخْفَشِ وَالْكِسَائِيِّ وَالفَرَّاءِ، وَيُؤَيِّدُهُ: أَنَّ فِي حَرْفِ أُبَيٍّ وعَبْدِ اللهِ: «فَهَلَّا»[٢].

وَيَلْزَمُ مِنْ ذلك: مَعْنَى النَّفْيِ الّذي ذَكَرَهُ الهرَوِيُّ؛ لأَنَّ اقْتِرَانَ التَّوْبِيخِ بِالْفِعْلِ الماضِي يُشْعِرُ بِانْتِفَاءِ وُقُوعِهِ.

۞ **الثَّانِي**: «إِنْ» المكْسُورَةُ الخفِيفَةُ، فَيُقَالُ فِيهَا:

* شَرْطِيَّةٌ، فِي نَحْو: ﴿ إِن تُخْفُواْ مَا فِى صُدُورِكُمْ أَوْ تُبْدُوهُ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ ﴾ [آل عمران: ٢٩].

* وَنَافِيَةٌ، فِي نَحْو: ﴿ إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَٰنٍۭ بِهَٰذَآ ﴾ [يونس: ٦٨]، [وأهلُ العالِيَةِ يُعمِلونها عملَ «لَيْسَ» نحو: «إِنْ أَحَدٌ خَيْراً مِنْ أَحَدٍ إلا بِالْعَافِيَةِ»][٣].

* وَقَدْ اجْتَمَعَتَا، في قوله تعالى: ﴿ وَلَئِن زَالَتَآ إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِهِۦٓ ﴾ [فاطر: ٤١].

* وَمخفّفةٌ من الثّقيلة في نحو: ﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ ﴾ [هود: ١١١] فِي قِرَاءَةِ مَنْ خَفَّفَ النون، [ويقل إعمالها عمل المشددة كهذه القراءة، ومن إهمالها قوله تعالى][٤] ﴿ إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾ [الطارق: ٤] في قراءة من خَفَّف «لمَا» وَأَمَّا مَنْ شَدَّدَ «لمّا» فَهِيَ عنده نَافِيَة[٥].

(١) وفي نسخة (ز): أي: لم تكن قرية من القرى فنفعها إيمانها إلا قوم يونس.
(٢) المثبت كما في نسخة (ز) وفي باقي النسخ: قراءة أبي «فهلا».
(٣) زيادة من نسخة (ز).
(٤) زيادة من نسخة (ز).
(٥) زيادة من نسخة (د) و(ز).

* وَزَائِدَةٌ في نَحْو: مَا إِنْ زَيْدٌ قَائِمٌ.

وَحَيْثُ اجْتَمَعَتْ «ما» وَ«إنْ»: فَإِنْ تَقَدَّمَتْ «ما»: فهيَ نَافِيَةٌ وَ«إنْ»: زَائِدَةٌ، وإن تقدَّمَتْ «إنْ» فَهِيَ شَرْطِيَّةٌ وَ«ما»: زَائِدَةٌ، نَحْوُ: ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً﴾ [الأنفال: ٥٨].

۞ الثَّالِثُ: «أَنْ» المفْتُوحَةُ المخَفَّفَةُ، فَيُقَالُ فِيهَا:

* حَرْفٌ مَصْدَرِيٌّ وَيَنْصِبُ المضَارعَ، نَحْوُ: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ﴾ [النساء: ٢٨]. [وَهيَ الدَّاخِلَةُ عَلَى الماضِي فِي نَحْوِ](١): «أَعْجَبَنِي أَنْ صُمْتَ» [خلافا لابن طاهر](٢).

* وَزَائِدَةٌ: فِي نَحْوِ: ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ﴾ [يوسف: ٩٦] وكذا حيث جاءت بعد «لمَّا».

* وَمُفَسِّرَةٌ: فِي نَحْو: ﴿فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ﴾ [المؤمنون: ٢٧] وَكَذَا: حيثُ وَقَعتْ بَعْدَ جُمْلَةٍ فِيهَا مَعْنَى الْقَوْلِ دُونَ حُرُوفِهِ، وَلَمْ تَقْتَرِنْ بِخَافِضٍ، فليس منها: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [يونس: ١٠] لأنَّ المقدم(٣) عليها غيرُ جملةٍ، وَلا نَحْوُ: «كَتَبْتُ إليه بِأَن افْعَلْ» لِدُخُولِ الخافِضِ.

وَقَوْلُ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ، في قوله تعالىٰ: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبَّكُمْ﴾ [المائدة: ١١٧]: إِنَّهَا مُفَسِّرَةٌ؛

(١) زيادة من نسخة (ز).
(٢) زيادة من نسخة (ز).
(٣) وفي نسخة (ز): المتقدم.

إنْ حُملَ على أنَّهَا مُفَسِّرَةٌ لـ«أمرتَني» دون «قُلتُ»: منع منه أنَّهُ لا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ: ﴿أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبَّكُمْ﴾ [المائدة: ١١٧] مَقُولاً للهِ تعالى.

أَوْ على أَنَّهَا، مُفَسِّرَةٌ لِـ«قلتُ»: فَحُرُوفُ الْقَوْلِ تَأْبَاهُ.

وَجَوَّزَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ: إِنْ أُوِّلَ «قلتُ» بِـ«أَمَرْتُ» وَجَوَّزَ مَصْدَرِيَّتَهَا: على أَنَّ المصْدَرَ بَيَانٌ لِلْهَاءِ، لا بَدَلٌ؛ [لأَنَّ تَقْدِيرَ إِسْقَاطِ الضَّمِيرِ يُخْلِي الصِّلَةَ مِنْ عَائِدٍ](1).

وَالصَّوَابُ الْعَكْسُ؛ [لأَنَّ الْبَيَانَ كَالصِّفَةِ](2).

[فلا يُتْبَعُ الضَّميرُ وهو الْعَائِدُ المقَدَّرُ الحذْفِ مَوْجُودٌ لا مَعْدُومٌ](3)، وَلا يُبْدَلُ مِنْ «ما» لأَنَّ الْعِبَادَةَ لا يَعْمَلُ فِيهَا فِعلُ الْقَوْلِ(4).

[نَعَمْ، يَجُوزُ إِنْ أُوِّلَ «قُلْتُ» بِـ«أَمَرْتُ»](5) وَلا يَمْتَنِعُ فِي: ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ أَنِ ٱتَّخِذِى﴾ [النحل: ٦٨] أنْ تكونَ مُفَسِّرَةً مِثْلَهَا في: ﴿فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ﴾ [المؤمنون: ٢٧] خِلافًا لِمَنْ مَنَعَ ذلك؛ لأَنَّ الإلهامَ فِي مَعْنَىٰ الْقَوْلِ.

* وَمُخَفَّفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ، فِي نَحْوِ: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ﴾ [المزمل: ٢٠] ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [المائدة: ٧١] في قِرَاءَةِ الرَّفْعِ، وَكَذَا حَيْثُ وَقَعَتْ بَعْدَ «عِلْمٍ» أَوْ «ظَنٍّ» نُزِّل مَنْزِلَةَ العِلْمِ.

---

(١) زيادة من نسخة (ز).

(٢) زيادة من نسخة (ز).

(٣) زيادة من نسخة (ز).

(٤) وفي نسخة (ز) زيادة: وهو قلت.

(٥) زيادة من نسخة (ز).

۞ الرَّابِعَةُ: «مَنْ» فَتَكُونُ:

* شَرْطِيَّةً، فِي نَحْوِ: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ [النساء: ١٢٣].

* وَموصولةً، فِي نَحْوِ: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ﴾ [البقرة: ٨].

* وَاسْتِفْهَامِيَّةً، فِي نَحْوِ: ﴿مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا﴾ [يس: ٥٢].

* وَنَكِرَةً مَوْصُوفَةً، فِي نَحْوِ: «مَرَرْتُ بِمَنْ مُعْجِبٍ لَكَ».

وَأَجَازَ الفَارِسِيُّ: أَنْ تَقَعَ نَكِرَةً تَامَّةً، وَحَمَلَ عَلَيْهِ قَوْلَهُ:

.... ونِعْمَ مَنْ هُو فِي سِرٍّ وإعلانِ

أَي: وَنِعْمَ شَخْصًا هو.

[النَّوعُ الخامسُ]

[ما جاءَ على خمسةِ أوجهٍ]

النَّوْعُ الخامسُ مَا يَأْتِي عَلَى خَمْسَةِ أَوْجُهٍ، وَهُوَ شَيْئَانِ:

۞ أَحَدُهُمَا: «أَيٌّ» فَتَقَعُ:

* شَرْطِيَّةً، نَحْو: ﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَٰنَ عَلَىَّ﴾ [القصص: ٢٨].

* وَاسْتِفْهَامِيَّةً، نحو: ﴿أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًا﴾ [التوبة: ١٢٤].

* ومَوْصُولَةً، نحو: ﴿لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم: ٦٩] أيْ: الَّذِي هو أَشَدُّ، قَالَهُ سِيبَوَيْهِ وَمَنْ تَابَعَهُ، [وَقَالَ: مَنْ رَأَى أَنَّ المَوْصُولَةَ لا تُبْنَى، هي هُنا: اسْتِفْهَامِيَّةٌ مُبْتَدَأ، وَ«أَشَدُّ»: خَبَرُهُ][١].

---

(١) زيادة من نسخة (ج).

* وَدَالَّةً على مَعْنَى الْكَمَالِ، فَتَقعُ صِفَةً لِنَكِرَةٍ، نَحْو: «هذا رَجُلٌ أيُّ رَجُلٍ» أيْ: هذا رَجُلٌ كَامِلٌ فِي صِفَةِ الرِّجَالِ. وَحَالاً لِمَعْرِفَةٍ، كـ: «مَرَرْتُ بِعَبْدِ الله أيَّ رَجُلٍ».

* وَوُصْلَةً إلى نِدَاءِ مَا فِيهِ «أَلْ» نَحْو: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ﴾ [الانفطار: ٦].

۞ الثَّانِيَةُ: «لَوْ»

* فَأَحَدُ أوْجُهِهَا: أَنْ تَكُونَ حَرْفَ شَرْطٍ فِي الماضِي، فَيُقَالُ فِيهَا: حَرْفٌ يَقْتَضِي امْتِنَاعَ مَا يَلِيهِ وَاسْتِلْزَامَهُ لِتَالِيهِ، نَحْو: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَٰهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٧٦] فـ«لو» هُنَا: دَالَّةٌ عَلَى أَمْرَيْنِ:

○ أَحَدُهُمَا: أَنّ مَشيئَةَ اللهِ تعالى لِرَفْعِ هذا الْمُنْسَلِخ مُنْتَفِيَةٌ، وَيَلْزَمُ مِنْ هذا أَنْ يَكُونَ رَفْعُهُ مُنْتَفِيًا؛ إِذْ لا سَبَبَ لرفعه إلا المشِيئَةُ، وَقَدْ انْتَفَتْ.

وَهذا بِخِلَافِ: «لو لَمْ يَخَفِ اللهَ لَمْ يَعْصِهِ» فَإِنَّهُ لا يَلْزَمُ مِنْ انْتِفَاءِ «لَمْ يَخَفْ» انْتِفَاءُ «لَمْ يَعْصِهِ» حتّى يَكُونَ: قَدْ خَافَ وَعَصَى.

وَذلك؛ لأنّ انْتِفَاءَ الْعِصْيَانِ، لهُ سَبَبَانِ: خوْفُ العقاب: وَهُوَ طَرِيقَةُ العَوَامِّ، وَالإجْلَالُ وَالإِعْظَامِ: وَهو طَرِيقَةُ الخوَاصِّ.

وَالْمرَادُ: أَنّ صُهَيْبًا ﷺ مِنْ هذا القِسْمِ، وَأَنَّهُ لَوْ قُدِّرَ خُلُوُّهُ عَنِ الخَوْفِ لَمْ تَقَعْ مِنْهُ مَعْصِيةٌ، فكَيْفَ وَالخوْفُ حَاصِلٌ لَهُ؟!

وَمِنْ هنا، تَبَيَّنَ فَسَادُ قَوْلِ الْمعْرِبِينَ: أَنّ «لوْ» حَرْفُ امْتِنَاعٍ لامْتِنَاعٍ.

وَالصَّوَابُ: أَنّها لا تَعَرُّضَ لَهَا إلى امْتِنَاعِ الجَوَابِ، وَلا إلى ثُبُوتِه، وَإِنَّمَا لها

تَعَرُّضٌ لامْتِنَاعِ الشَّرْطِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ للجَوَابِ سَبَبٌ سِوَىٰ ذلك الشَّرْطِ، لَزِمَ مِنْ انْتِفَائِهِ انْتِفَاؤُهُ، وَإِنْ كَانَ لَهُ سَبَبٌ آخَرُ لَمْ يَلْزَمْ مِنْ انْتِفَائِهِ انْتِفَاءُ الجوَابِ وَلَا ثُبُوتُهُ [نَحْوُ لَوْ كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً كَانَ الضَّوْءُ مَوْجُودًا][(١)]، [وَمِنْهُ: لَوْ لَمْ يَخَفِ اللهَ لَمْ يَعْصِهِ][(٢)].

○ الأَمْرُ الثَّانِي: مِمَّا دَلَّتْ عليه فِي الْمِثَالِ المذكُورِ: أَنَّ ثُبُوتَ المشِيئَةِ مُسْتَلْزِمٌ لِثُبُوتِ الرَّفْعِ ضَرُورَة أَنَّ المشِيئَةَ سَبَبٌ، والرَّفْعُ مُسَبَّبٌ.

وَهذانِ المَعْنَيَانِ قَدْ تَضَمَّنَتْهُمَا الْعِبَارَةُ المذْكُورَةُ.

* الثَّانِي: أَنْ تَكُونَ حَرْفَ شَرْطٍ فِي المسْتَقْبَلِ، فيقال فيها: حَرْفُ شَرْطٍ مُرَادِفًا لـ«إِنْ» إلا أَنّها لَا تَجزِمُ، كقوله: ﴿وَلۡيَخۡشَ ٱلَّذِينَ لَوۡ تَرَكُواْ﴾ [النساء: ٩] [أي: إِنْ تَركُوا، أي: شَارَفُوا أَنْ يَتْرُكُوا][(٣)].

وَقَوْلِ الشّاعِرِ:

ولـو تَلْتَقـي أَصْـداؤُنا بعـد موتِنـا ....

* الثَّالِثُ: أَنْ تَكُونَ حَرْفاً مَصْدَرِيّاً مُرَادِفاً لـ«أَنْ» إلا أَنّها لا تَنْصِبُ، وَأَكْثَرُ وُقُوعِهَا بَعْدَ «وَدَّ» نحو: ﴿وَدُّواْ لَوۡ تُدۡهِنُ﴾ [القلم: ٩] أَوْ «يَوَدُّ» نحو: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمۡ لَوۡ يُعَمَّرُ﴾ [البقرة: ٩٦].

وَأَكْثَرُهُمْ لا يُثْبِتُ هذا القِسْمَ. [ويُخَرِّج الآيةُ ونحوُها: علىٰ حذف مفعولِ

---

(١) زيادة من نسخة (ز).

(٢) زيادة من نسخة (ز).

(٣) زيادة من نسخة (ز).

الفعلِ قبلَها والجوابِ بعدها، أي: يَوَدُّ أحدُهُم التَّعْمِيرَ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ لَسَرَّهُ ذَلِكَ][١].

* الرَّابعُ: أنْ تكونَ للتَّمَنِّي، نحو: ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً﴾ [الشعراء: ١٠٢] أي: فليْتَ لنَا كَرَّةٌ.

قيل: ولهذا نُصِبَ «فَنَكُونَ» في جوابِها، كما انتَصبَ «فَأَفُوْزَ» في جوابِ «لَيْتَ» فِي قَوْلِهِ تعالى: ﴿يَٰلَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٧٣] وَلا دَلِيلَ فِي هذا لِجوَازِ أَنْ يَكُونَ النَّصْبُ في «فَنَكُونَ»[٢] مِثْلَهُ فِي قَوْلِهِ:

وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وتَقَرَّ عَيْنِي ... أَحَبُّ إلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

وَقَوْلِهِ تعالى: ﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ [الشورى: ٥١].

* الخَامِسُ: أنْ تَكُونَ للعَرْضِ، نحو: «لو تَنْزِلُ عِنْدَنَا فَتُصِيبَ راحة» ذَكَرَهُ فِي «التَّسْهِيلِ» وَذَكَرَ لَهَا ابنُ هِشَامٍ اللَّخْمِيُّ مَعْنًى آخَرَ، وَهو: أَنْ تَكُونَ للتَّقْلِيلِ، نحو: «تَصَدَّقُوا وَلَوْ بِظِلْفٍ مُحَرَّقٍ» و«اتّقوا النّارَ ولو بشِقِّ تَمْرَةٍ».

[النّوعُ السَّادسُ]

[ما جاءَ على سبعةِ أوجهٍ]

النّوْعُ السَّادِسُ: مَا يَأْتِي على سَبْعَةِ أَوْجُهٍ وَهو: «قدْ»

* فَأَحَدُ أَوْجُهِهَا: أنْ تَكُونَ اسْمًا بِمَعْنَى «حَسْبُ» فَيُقَالُ: قَدِي، كَمَا يُقَالُ: حَسْبِي.

---

(١) زيادة من نسخة (ز).

(٢) المثبت كما في نسخة (ز) و(و) وفي سائر النسخ: «فأفوز».

* الثَّانِي: أنْ تكونَ اسمَ فعلٍ بِمَعْنَىٰ «يَكْفِي» فَيُقَالُ: قَدْنِي، [بـ«النون»][(١)] كَمَا يُقَالُ: يَكْفِينِي.

* الثَّالِثُ: أنْ تَكُونَ حَرْفَ تَحْقِيقٍ؛ فَتَدخُلُ علىٰ الماضِي، نحو: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا﴾ [الشمس: ٩] [قيل][(٢)]: وَعلىٰ المضَارِعِ، نحو: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾ [النور: ٦٤].

* الرَّابِعُ: أنْ تَكُونَ حَرْفَ تَوَقُّعٍ؛ فَتَدْخُلُ عليهما أَيْضًا، تَقُولُ: «قَدْ يَخْرُجُ زَيْدٌ» فتدل علىٰ أنَّ الخُرُوجَ مُنْتَظَرٌ مُتَوَقَّعٌ.

وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أنَّها لا تَكُونُ لِلتَّوَقُّعِ مَعَ الماضِي؛ لأنّ التَّوَقُّعَ: انْتِظَارُ الوُقُوعِ، وَالماضِي قَدْ وَقَعَ.

وَقَالَ الّذين أَثْبَتُوا معنَىٰ التَّوَقُّعِ مَعَ الماضِي: إنَّهَا تَدُلُّ علىٰ أَنَّهُ كَان مُنْتَظَرًا، تَقولُ: قَدْ رَكِبَ الأَمِيرُ، لِقَوْمٍ يَنْتَظِرُونَ هذا الخبَرَ وَيَتَوَقَّعُونَ الفِعْلَ.

* الخامِسُ: تَقْرِيبُ الماضِي مِنَ الحالِ، وَلِهذا تَلْزَمُ «قدْ» مَعَ الماضِي الْوَاقِعِ «حَالاً»: إمَّا ظَاهِرَةً، نحو: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾ [الأنعام: ١١٩] أَوْ مُقَدَّرَةً، نحو: ﴿هَٰذِهِۦ بِضَٰعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾ [يوسف: ٦٥].

وَقَالَ ابْنُ عُصْفُورٍ: إذا أُجِيبَ الْقَسَمُ[(٣)] بِمَاضٍ مُثْبَتٍ مُتَصَرِّفٍ، فإنْ كَانَ قَرِيبًا مِنَ الحالِ جِئْتَ بِـ«اللامِ» وَ«قدْ» نحو: «باللهِ لَقَدْ قَامَ زَيْدٌ». وَإنْ كَانَ بَعِيدًا جِئْتَ

---

(١) زيادة من نسخة (ز).

(٢) زيادة من نسخة (ز).

(٣) المثبت كما في نسخة (ز) وفي سائر النسخ: إذا أجبت القسم.

بـ«اللامِ» فَقَطْ، كَقَوْلِهِ:

حَلَفْـتُ لَهَـا بـالله حَـلْفَـةَ فـاجـرٍ لَناموا فَمَا إنْ مِنْ حَديثٍ ولا صَالِي

وَزَعَمَ الزَّمَخْشَرِيُّ عِنْدَمَا تَكَلَّمَ علىٰ قَوْلِهِ تعالىٰ: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا﴾ [الأعراف: ٥٩] فِي سُورَةِ الأَعْرَافِ: أنّ «قد» مَعَ لامِ القَسَمِ تَكُونُ بِمَعْنَىٰ التَّوَقُّعِ؛ لأنّ السَّامِعَ يَتَوَقَّعُ الخبَرَ عِنْد سَمَاعِ المُقْسَمِ بِهِ.

* السَّادِسُ: التَّقْلِيلُ، وهو ضَرْبَانِ: تَقْلِيلُ وُقُوعِ الْفِعْلِ، نحوُ: «قَدْ يَصْدُقُ الْكَذُوبُ، وَقَدْ يَجُودُ الْبَخِيلُ» وَتَقْلِيلُ مُتَعَلَّقِهِ، نحو: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾ [النور: ٦٤] أيْ: أنّ ما أنتم عليه هو أقلُّ مَعْلوماتِهِ تعالىٰ.

وزعَمَ بعضُهم: أنّها في ذلك للتّحقيق، [كما تقدم][(١)].

وَأنَّ التَّقْلِيلَ فِي الْمِثَالَيْنِ الأَوَّلَيْنِ[(٢)] لَمْ يُسْتَفَدْ مِنْ «قد» بَلْ مِنْ قَوْلِكَ: «الْبَخِيلُ يَجُودُ، وَالْكَذُوبُ يَصْدُقُ» فَإنَّهُ إنْ لم يُحمَلْ علىٰ أنّ صُدُورَ ذلك مِنَ الْبَخِيلِ وَالْكَذُوبِ قَلِيلٌ.. كَانَ كَذِبًا[(٣)]؛ لأنّ آخِرَ الكلامِ يَدْفَعُ أَوَّلَهُ.

* السّابعُ: التَّكْثِيرُ، قَالَهُ سِيبَوَيْهِ فِي قَوْلِهِ:

قَـدْ أَتـرُكُ القِـرْنَ مُصْفَـرّاً أنامِلُـهُ ....

وَقَالَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ، فِي: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة: ١٤٤].

---

(١) زيادة من نسخة (ز).

(٢) زيادة من نسخة (ز).

(٣) وفي نسخة (ز): كان متناقضاً.

[النَّوع السَّابع]
[ما يأتي على ثمانية أوجه]

النَّوْعُ السَّابِعُ: مَا يَأْتِي على ثَمَانِيَةِ أَوْجُهٍ، وَهو: «الْوَاوُ» وَذلك أنَّ لَنَا:

* وَاوَيْنِ يَرْتَفِعُ ما بَعْدَهُمَا، وَهُما:

○ وَاوُ الاسْتِئْنَافِ، نحو: ﴿لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي ٱلْأَرْحَامِ مَا نَشَآءُ﴾ [الحج: ٥] فَإِنَّها لَوْ كَانَتْ واو الْعَطْفِ لانْتَصَبَ الْفِعْلُ.

○ وَوَاوُ الحالِ، وَتُسمَّىٰ: «وَاوَ» الابْتِدَاءِ أَيْضًا، نحو: «جَاءَني زَيْدٌ وَالشَّمْسُ طَالِعَةٌ» وَسيبويه يُقَدِّرُهَا بِـ«إِذْ».

* وَوَاوَيْنِ يَنْتَصِبُ ما بَعْدَهما، وَهما:

○ وَاوُ المفْعُولِ مَعَهُ، نحْو: «سِرْتُ وَالنِّيلَ».

○ وَوَاوُ الجمْعِ الدَّاخِلَةُ على المضَارِعِ المسْبُوقِ بِنَفْيٍ أَوْ طَلَبٍ(١)، نحو: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٢] وَقَوْلِ أَبِي الأَسْوَدِ:

لا تَنْـهَ عَـنْ خُلُـقٍ وتَـأْتِيَ مِثْلَـهُ ....

والكُوفِيُّونَ يُسَمُّونَ هَذِهِ وَاوَ الصَّرْفِ.

* وَوَاوَينِ يَنْجَرُّ ما بَعْدَهما، وَهُما:

○ وَاوُ الْقَسَمِ، نحو: ﴿وَٱلتِّينِ وَٱلزَّيْتُونِ﴾ [التين: ١].

(١) وفي نسخة (ز): وتسمى أيضًا: واو الصرف.

○ وَوَاوُ «رُبَّ» كَقَوْلِهِ:

وبلـــدةٍ ليـــس بهـــا أَنيـــسُ إلا اليَعـافِيـــرُ وإلا العِيـــسُ

* وَوَاواً يَكُونُ ما بعدَها علىٰ حَسَبِ ما قَبْلَهَا غالبًا، وَهي: «واوُ» الْعَطْفِ، [وهي الأصل، وهي لمطلق الجمع][1].

* وَوَاواً دُخُولُها فِي الكَلَامِ كَخُرُوجِها، وَهي: «الْوَاوُ» الزَّائِدَةُ، نحْو: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا﴾ [الزمر: ٧٣] بدليل الآية الأخرىٰ.

وَقِيلَ: إنّها عَاطِفَةٌ، وَالجوَابُ مَحْذُوفٌ، وَالتَّقْدِيرُ: «كَانَ كَيْتَ وَكَيْتَ» وَقَوْلُ جَمَاعَةٍ: إنّها واوُ الثّمانيةِ، وإنّ منها: ﴿وَثَامِنُهُمۡ كَلۡبُهُمۡ﴾ [الكهف: ٢٢] لا يرضاهُ نَحَوِيّ.

والقولُ به في آية «الزمر» أبعد منه في[2]: ﴿وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ﴾ [التوبة: ١١٢] والقول به في: ﴿ثَيِّبَٰتٖ وَأَبۡكَارٗا﴾ [التحريم: ٥] ظَاهِرُ الْفَسَادِ.

[النَّوعُ الثَّامنُ]

[ما يأتي على اثني عشر وجها]

النَّوْعُ الثَّامِنُ: ما يَأْتِي علىٰ اثْنَي عَشَرَ وَجْهًا، وَهو: «ما».

* فإنها علىٰ ضَرْبَيْنِ:

[ما الاسمية]

○ اسْمِيَّةٌ، وَأَوْجُهُها سَبْعَةٌ:

---

(١) زيادة من نسخة (ز).

(٢) وفي نسخة (ز): والقول به أقرب منه في آية الزمر.

■ مَعْرِفَةٌ تَامَّةٌ، نحو: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾ [البقرة: ٢٧١] أي: فَنِعْمَ الشَّيْءُ إِبْداؤُهَا.

■ وَمَعْرِفَةٌ نَاقِصَةٌ، وَهِي: الموْصُولَةُ، نحو ﴿قُلْ مَا عِندَ ٱللَّهِ خَيْرٌ مِّنَ ٱللَّهْوِ وَمِنَ ٱلتِّجَٰرَةِ﴾ [الجمعة: ١١] أي: الّذي عِنْدَ الله خَيْرٌ.

■ وَشَرْطِيَّةٌ، نحو: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٧].

■ وَاسْتِفْهَامِيَّةٌ، نحو: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ﴾ [طه: ١٧].

ويَجِبُ حَذْفُ أَلِفِها إذا كانت مَجْرُورَةً، نحو: ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾ [النبأ: ١]. ﴿فَنَاظِرَةٌۢ بِمَ يَرْجِعُ ٱلْمُرْسَلُونَ﴾ [النمل: ٣٥].

وَلهذا، رَدَّ الكسائيُّ على المفَسِّرِينَ قَوْلَـهُمْ فِي: ﴿بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي﴾ [يس: ٢٧] إنّها اسْتِفَهَامِيَّةٌ.

وَإنّما جَازَ: «لماذا فعلتَ؟» لأنّ أَلِفَها صَارَتْ حَشْوًا بِالتَّرْكِيبِ مَعَ «ذا» فَأَشْبَهَت الموْصُولَةَ.

■ [وَنَكِرَةٌ تَامَّةٌ، وَذلك فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ في كل منها خلاف:

أحدها: نحو: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾ [البقرة: ٢٧١] وَ«نِعْمَ ما صَنَعْتَ» أي: نِعْمَ شَيْئًا هي، أي: «نِعْمَ شَيْئًا شَيْءٌ صَنَعْتَهُ».

وَالثَّانِي قَوْلُهُمْ: «إنّي مِمَّا أنْ أَفْعَلَ» أي: إنّي مَخْلُوقٌ مِنْ أَمْرٍ هو فَعْلِي كذا وَكذا، وَذلك؛ لأنّه على سَبِيلِ المبَالَغَةِ، مِثْلُ: ﴿خُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ مِنْ عَجَلٍ﴾ [الأنبياء: ٣٧].

وَالثَّالِثُ][1] التَّعَجُّبُ[2]، نحو: «ما أَحْسَنَ زَيْدًا» [أي: شيءٌ حسَّنَ زيدًا، وهو قَوْلُ سيبويه][3].

■ وَنَكِرَةٌ مَوْصُوفَةٌ، كَقَوْلِهِمْ: «مَرَرْتُ بِما مُعْجِبٍ لَكَ»[4] وَمِنْهُ، في قوْله: «نِعْمَ ما صَنَعْتَ» أي: نعمَ شيءٌ صنعتَهُ، [ومنه: «ما أحسَنَ زيدًا» أي: شيءٌ مَوصوفٌ بأنّه حَسَّنَ زيدًا عَظِيمٌ، فحُذِفَ الخَبَرُ][5].

■ وَنَكرَةٌ مَوْصُوفَةٌ بِها، نحو: ﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾ [البقرة: ٢٦] وَقَوْلِهِمْ: «لأَمْرٍ ما جَدَعَ قُصَيرٌ أَنْفَهُ» أي: مَثَلاً بَالِغًا فِي الْحَقَارَةِ وَلأَمْرٍ عَظِيمٍ.

وَقِيلَ: إنّ هذه حَرْفٌ لا مَوْضِعَ لها.

[ما الحرفية]

○ وَحَرْفِيَّةٌ، وَأَوْجُهُها خَمْسَةٌ:

■ نَافِيَةٌ، فَتَعْمَلُ فِي الجُمْلَةِ الاسميَّةِ عَملَ «ليسَ» فِي لُغَةِ الْحِجَازِيِّينَ، نحو: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١].

■ وَمَصْدَرِيَّةٌ غَيْرُ ظَرْفِيَّةٍ، نحو: ﴿بِمَا نَسُواْ يَوْمَ ٱلْحِسَابِ﴾ [ص: ٢٦] أي: بِنِسْيَانِهِمْ إيّاهُ.

■ وَمَصْدَرِيَّةٌ ظرفيَّةٌ، نحو: ﴿مَادُمْتُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣١] أي: مدّةَ دَوامِي حَيًّا.

---

(١) زيادة من نسخة (ز) وحاشية نسخة (ج).
(٢) هكذا في نسخة (ز) وفي باقي النسخ: وتعجبية.
(٣) زيادة من نسخة (ز)، وحاشية نسخة (ج).
(٤) في نسخة (ز) زيادة: أي: شيء معجب لك.
(٥) زيادة من نسخة (ز).

■ وَكَافَّةٌ عن الْعَمَلِ، وَهي ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ:

● كَافَّةٌ عن عَمَلِ الرَّفْعِ، كَقَوْلِهِ:

صَدَدْتِ فَأطْوَلْتِ الصُّدودَ وقلَّما ... وِصالٌ على طُولِ الصُّدودِ يَدومُ

فـ«قَلَّ»: فعلُ ماضٍ، و«ما»: كافّةٌ له عن طَلَبِ الْفَاعِلِ، وَ«وِصالٌ»: فَاعِلُ فِعْلٍ مَحْذُوفٍ يُفَسِّرُهُ الْفِعْلُ المذْكُورُ، وَهو: «يَدُومُ» وَلا يَكُونُ «وِصالٌ» مُبْتَدَأً؛ لأنَّ الْفِعلَ المكْفُوفَ لا يَدْخلُ إلا على الجمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ.

وَلَمْ تَكُفَّ مِنَ الفِعْلِ إلا: «قلَّ» و«طالَ» و«كثُرَ».

● وَكَافَّةٌ عن عَمَلِ النَّصْبِ وَالرَّفْعِ، وَذلك في «إنَّ» وَأَخَوَاتِها، نحو: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [النساء: ١٧١].

● وَكَافَّةٌ عن عَمَلِ الجرِّ، نحو: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [الحجر: ٢] وَقَوْلِهِ:

.... كما سَيْفُ عمرٍو لم تَخُنْهُ مَضَارِبُهُ

[وَاخْتُلِفَ فِي «ما» التَّالِيَةِ «بَعْدَ» كَقَوْلِهِ:

أَعَلاقَةَ أمِّ الْوُلَيْدِ بَعْدَ ما ... أَفْنانُ رأسِكَ كالثَّغَامِ الْمُخْلِسِ

فقيل: كافّةٌ لـ«بعد» عن الإضافة وقيل: مصدريّةٌ](١).

■ وَزَائِدَةٌ، وَتُسَمَّى هِيَ وَغَيْرُها مِنَ الحرُوفِ الزَّوَائِدِ: صِلَةً وَتَأْكِيدًا، نحو: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٩] و﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ﴾ [المؤمنون: ٤٠] أي: فَبِرَحْمَةٍ، وَعن قَلِيلٍ.

---

(١) زيادة من نسخة (ز).

البَابُ الرَّابِعُ
فِي الإِشَارَاتِ إلى عِبَارَاتٍ مُحَرَّرَةٍ مُستَوْفاةٍ مُوجَزَةٍ

يَنْبَغِي أَنْ تَقُولَ فِي نَحْوِ: «ضُرِبَ»مِنْ «ضُرِبَ زَيْدٌ»: أنه فِعْلٌ ماضٍ لم يُسَمَّ فَاعِلُهُ، وَلا تَقُلْ: مَبْنِيٌّ لِمَا لم يُسَمَّ فَاعِلُهُ؛ لِما فِيهِ مِنَ التَّطْوِيلِ وَالْخفاءِ.

وَأَنْ تَقُولَ فِي نحو: «زيدٌ»: نائبٌ عَنِ الْفَاعِلِ، وَلا تَقُلْ: مَفْعُولٌ ما لم يُسَمَّ فاعِلُهُ؛ لِخَفَائِهِ وَطُولِهِ، وَصِدْقِهِ على نحو: «دِرْهَمًا» مِنْ: «أُعْطِيَ زَيْدٌ دِرْهَمًا».

وَأَنْ تَقُولَ فِي «قدْ»: حَرْفٌ لِتَقْلِيلِ زَمَنِ الْماضِي، وَحَدَثِ المضَارِعِ، وَلِتَحْقِيقِ[1] حَدَثَيْهِمَا.

وَفِي «لنْ»: حَرْفُ نَصْبٍ لِنَفْيِ اسْتِقْبَالٍ[2].

وَفِي «لمْ»: حَرْفُ جَزْمٍ، لِنفْيِ المضارِعِ وَقَلْبِهِ ماضِيًا.

وَفِي «أمّا» المفْتُوحَةِ المشَدَّدَةِ: حَرْفُ شَرْطٍ، وَتَفْصِيلٍ، وَتَوْكِيدٍ.

وَفِي «أنْ»: حَرْفٌ مَصْدَرِيّ يَنْصِبُ المضارِعَ.

وَفِي «الْفَاءِ» الّتي بَعْدَ الشَّرْطِ: رَابِطَةٌ لِجَوَابِ الشَّرْطِ، وَلا تَقُلْ: جَوابُ الشَّرْطِ [بِالفَاءِ][3]، كَمَا يَقُولُونَ؛ لأنّ الجوَابَ: الجمْلَةُ بِأَسْرِهَا، لا «الفاءُ» وحدَها.

---

(١) في نسخ (أ) و(د) و(هـ): أو لتحقيق.

(٢) هكذا في نسخة (ج)، وفي (أ) و(د) و(ه) و(و): حرف نصب ونفي استقبال، وفي (ز): حرف نفي ونصب واستقبال.

(٣) زيادة من (أ) و(د).

وَفِي نحو: «زَيْدٍ» مِنْ: «جَلَسْتُ أمامَ زَيْدٍ»: مَخْفُوضٌ بِالإضافَةِ أَوْ بِالمضافِ، وَلا تَقُلْ: مَخْفُوضٌ بِالظَّرْفِ؛ لأنَّ المقْتَضِيَ لِلْخَفْضِ [إنَّما][1] هو الإضافةُ أو المضافُ، مِنْ حَيْثُ هو مضافٌ لا المضاف من حيث هو ظَرْف بِدَلِيلِ: «غُلامُ زَيْدٍ، وَإِكْرامُ عَمْرٍو».

وَفِي «الفَاءِ» مِنْ نحو: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ﴾ [الكوثر: ٢]: فَاءُ السَّبَبِيَّةِ، وَلا تَقُلْ: فَاءُ الْعَطْفِ؛ لأنّه لا يَجُوزُ، أوْ لا يَحْسُنُ عَطْفُ الطَّلَبِ على الخبَرِ، وَلا الْعَكْسُ.

وَأن تقول في «الْواوِ» الْعاطِفَةِ: حَرْفُ عَطْفٍ لِمُجَرَّدِ الْجمْعِ.

وَفي «حتّى»: حَرْفُ عَطْفٍ لِلْجَمْعِ وَالْغايَةِ.

وَفِي «ثُمَّ»: حَرْفُ عَطْفٍ للتَّرْتِيبِ وَالمُهْلَةِ.

وَفِي «الفاءِ»: حَرْفُ عَطْفٍ للتَّرْتِيبِ وَالتَّعْقِيبِ.

وَإذا اخْتَصَرْتَ فِيهِنَّ فَقُلْ: عاطِفٌ وَمَعْطُوفٌ، كَما تَقُولُ: جارٌ وَمَجْرُورٌ.

وَكذلك إذا اختصرت في نحو: «لن نَبْرَحَ، ولن نَفْعَلَ»: نَاصِبٌ وَمَنْصُوبٌ.

وَأن تقولَ فِي «إنّ» الْمكسُورَةِ المشَدَّدَةِ: حَرْفُ تَوكِيدٍ، يَنْصِبُ الاسْمَ وَيَرْفَعُ الْخبَرَ، وَتَزِيدَ فِي «أنّ» المفْتُوحَةِ، فَتَقُولَ: حَرْفُ تَوْكِيدٍ، مَصْدَرِيّ، يَنْصِبُ الاسْمَ وَيَرْفَعُ الْخبرَ.

وَاعْلَمْ: أنّه يُعَابُ على النَّاشِئِ فِي صِناعَةِ الإعْرابِ: أنْ يَذْكُرَ فِعْلاً وَلا يَبْحَثَ

---

(١) زيادة من (ج) و(ز).

عن فاعِلِهِ، أوْ مُبْتَدَأ وَلا يَتَفَحَّص عن خَبَرِهِ، أوْ ظَرْفًا أوْ مَجْرُورًا، وَلا يُنَبِّهَ علىٰ مُتَعَلِّقِهِ، أوْ جملةً وَلا يَذْكُرَ أَلَها مَحَلٌّ من الإعرابِ أمْ لا، أوْ مَوْصُولاً وَلا يُبَيِّنَ صِلَتَهُ وَعَائِدَهُ.

وَأنْ يَقْتَصِرَ فِي إعرابِ الاسمِ مِنْ نَحْوِ: «قَامَ ذَا، أَوْ قَامَ الّذِي» علىٰ أنْ يقولَ: اسْمُ إشارَةٍ أوْ اسْمُ مَوْصُولٍ، فَإنَّ ذلك لا يُبْنَىٰ عليه إعْرابٌ(١). فَالصَّوَابُ أنْ يُقَالَ: فَاعِلٌ وَهو اسْمُ إشارَةٍ، أوْ فَاعِلٌ وَهو اسمُ مَوْصُولٍ.

فَإنْ قُلْتَ: لا فَائِدَةَ فِي قَوْلِهِ «ذَا»: إنّه اسْمُ إشارَةٍ، بِخِلافِ قَوْلِهِ فِي «الّذي»: إنّه اسمُ مَوْصُولٍ؛ فَإنّ فِيه تَنْبِيهًا علىٰ ما يَفْتَقِرُ إليه مِنَ الصِّلَةِ وَالْعَائِدِ لِيَطْلُبَهُما المعْرِبُ، وَلِيَعْلَمَ أنّ جَمْلَةَ الصِّلَةِ لا مَحَلَّ لها؟

قلتُ: بَلَىٰ، فِيهِ فَائِدَةٌ، وَهي: التَّنْبِيهُ إلىٰ أنَّ ما يَلحَقُهُ مِنَ «الْكَافِ» حَرْفُ خِطَابٍ، لا اسْمٌ مضافٌ إليه، وَإلىٰ أنّ الاسمَ الّذي بَعْدَهُ، فِي نَحْوِ قَوْلِكَ: «جاءَنِي هذا الرَّجُلُ» نَعْتٌ، أوْ عَطْفُ بَيانٍ علىٰ الْخِلَافِ فِي المعرَّفِ بِـ«أل» الْوَاقِعِ بَعْدَ اسْمِ الإشارَةِ، وَبَعْدَ «أيُّها» في نحو: «يا أيُّها الرَّجُلُ».

وَمِمَّا لا يُبْنَىٰ عليه إعْرابٌ(٢) أنْ تَقُولَ: مُضافٌ، فَإنّ المضَافَ ليس له إعْرابٌ مُسْتَقِرٌ، كما للفَاعِلِ وَنحوِهِ، وإنّما إعْرَابُهُ بِحَسَبِ ما يَدْخُلُ عليه.

فَالصَّوابُ: أن يقال(٣): فَاعِلٌ، أوْ مَفْعُولٌ، أوْ نحوُ ذلك، بِخِلافِ المضافِ

---

(١) المثبتة كما في نسخة (ج) وفي باقي النسخ: لا يقتضي إعرابا.

(٢) وفي نسخ (أ) و(د): وفيما لا يتبين عليه إعراب.

(٣) كذا في نسخ المتن. وفي نسخ «موصل الطلاب» ونسخ «حاشية العطار»: فَالصَّوابُ: «أن تُبَيِّنَ فَتَقُولَ».

إليه ؛ فَإِنَّ له إعْرابًا مُسْتَقِرّاً ، وَهو: الْجرُّ. فَإذا قِيلَ: مُضافٌ إليه ، عُلِمَ أنّه مَجْرُورٌ.

وَيَنْبَغِي أنْ يَجْتَنِبَ المعْرِبُ أنْ يَقُولَ فِي حَرْفٍ مِنْ كِتَابِ اللهِ: إنَّهُ زَائِدٌ ؛ لأنّه يَسْبِقُ إلى الأذْهَانِ أنّ الزّائِدَ هو: الّذي لا معنىً له ، وَكَلامُهُ سبحانه مُنَزَّهٌ عن ذلك وَقَدْ وَقَعَ هذا الوَهَمُ للإمامِ الرّازِيِّ ، فقال المحَقِّقُونَ على أنَّ المهْمَلَ لا يَقَعُ فِي كلامِ الله تعالى ؛ فَأمّا «ما» فِي قَوْلِهِ تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾ [آل عمران: ١٥٩] فَيُمْكِنُ أنْ تَكُونَ اسْتِفْهامِيَّةً للتَّعجُّبِ ، وَالتَّقْدِيرُ: فَبِأَيِّ رَحْمَةٍ؟! انْتَهى.

وَالزّائِدُ عند النَّحَوِيِّينَ معناه: الّذي لم يُؤْتَ به إلَّا لِمُجَرَّدِ التَّقْوِيَةِ وَالتَّوْكِيدِ ، لا المهْمَلُ.

وَالتَّوْجِيهُ المذْكُورُ فِي الآيَةِ باطِلٌ لأمْرَيْنِ:

أَحَدُهُما: أنّ «ما» الاسْتِفْهامِيَّةَ إذا خُفِضَتْ وَجَبَ حَذْفُ أَلِفِها ، نحو: ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾ [النبأ: ١].

وَالثّانِي: أنّ خَفْضَ «رَحْمَةٍ» حينئذٍ يُشْكِلُ ؛ لأنه لا يَكُونُ: بِالإضَافَةِ ؛ إذْ لَيْسَ في أَسْمَاءِ الاسْتِفْهَامِ ما يُضَافُ إلا «أيُّ» عِنْدَ الجميعِ ، وَ«كم» عِنْدَ الزَّجّاجِ.

وَلا بِالإبْدَالِ مِنْ «ما» لأنّ المُبْدَلَ مِنْ اسْمِ الاسْتِفْهَامِ لا بُدَّ أنْ يَقْتَرِنَ بِهَمْزَةِ الاسْتِفْهَامِ ، نحو: «كَيْفَ أنتَ ، أَصَحِيحٌ أم سَقِيمٌ»؟

وَلا صِفَةً ؛ لأنّ «ما» لا يُوصَفُ إذا كَانَتْ شَرْطِيَّةً أو اسْتِفْهَامِيَّةً.

وَلا بَيَاناً ؛ لأنّ ما لا يُوصَفُ لا يُعْطَفُ عَلَيهِ عَطْفَ بَيَانٍ ، كَالمضْمَرَاتِ.

وَكَثِيرٌ مِنَ المتَقَدِّمِينَ يُسَمُّونَ «الزَّائِدَ»: صِلَةً ، وَبَعْضُهُمْ يُسَمِّيهِ: مُؤَكِّدًا ،

[وَبَعْضُهُمْ يُسَمِّيهِ: لَغْوًا، واجْتِنَابُ هذه الْعِبَارَةِ في التَّنْزِيلِ وَاجِبٌ][1].

[الخاتمة]

وَفي هذا الْقَدْرِ كِفَايَةٌ لِمَنْ تَأَمَّلَهُ، واللهُ الموَفِّقُ وَالهادِي إلىٰ سبيلِ الخيْرَاتِ بِمَنِّهِ وَكَرَمِهِ.

(تَمَّ متنُ الإعراب عن قواعد الإعراب)

---

(١) زيادة من نسخة (ز).

مُوصِلُ الطُّلَّابِ

إِلَى قَوَاعِدِ الإِعْرَابِ

تأليف العلّامة النحوي

خالد بن عبد الله الأزهري

(ت ٩٠٥ هـ)

طبعة مميزة قوبل المتن فيها على سبع نسخ خطية، والشرح على أربع نسخ خطية وعليها تعليقات مختارة من حواشي نسخة (تميرخان شوره) الداغستانية وهي منتقاة من شروحه وحواشيه وكتب النحو التي عليها مدار الدرس مثل: (كاشف القناع، حل المعاقد، شرح الكافيجي، لطائف الإعراب، شيخ زاده على قواعد الإعراب، حواشي الدسوقي على مغني اللبيب) وغيرها.

باعتناء

لجنة التحقيق بجامعة الإمام أبي الحسن الأشعري

[المُقَـدِّمَـة]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحَمْدُ للهِ المُلْهِمِ(١) لِحَمْدِه، والصّلاةُ والسَّلامُ عَلَىٰ سَيّدنا محمّدٍ رَسُولِهِ وعبْدِهِ، وعَلىٰ آلِهِ وَصَحْبه وجُنْدِه.

وبعدُ: فيقول العَبْدُ الفَقِيرُ إِلَىٰ مؤلاهُ الغنيِّ، خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الأَزْهَرِيُّ: هذا شَرْحٌ لطيف عَلىٰ «قَواعِد الإعراب» ـ سَأَلَنِيهِ بعْضُ الأَصْحَابِ ـ يَحُلُّ(٢) المَبَانِي(٣) ويُبَيِّنُ المَعَاني، وسَمَّيْتُهُ: «موصل الطّلاب إلىٰ قواعد الإعراب» نافعٌ إِنْ شاء الله تعالىٰ.

❋ ❋ ❋

---

(١) **الإلهام**: أَن يُلْقِيَ اللهُ في النّفس أَمرًا يَبْعَثُه علىٰ الفعل أَو التّرك، وهو نوع من الوَحْي يَخُصُّ الله به مَنْ يشاء منْ عباده. [لسان العرب].

(٢) صفة بعد صفة لـ«شرح». [ح].

(٣) أي: الألفاظ. [م].

(بِسْمِ[١] اللهِ الرَّحْمَنِ[٢] الرَّحِيمِ)

«الباء»: مُتَعَلِّقةٌ[٣] بِفِعْلٍ مَحذوفٍ تقديرُه: أفْتَتِحُ، يُقَدَّرُ مُؤَخَّرًا لإفادَةِ الحَصْر عند البَيَانِيِّين[٤]، ولِلاهْتِمامِ[٥] عند النّحويّين.

(أمَّا): بِفتْح الهمْزَة وتشْديد الميم، حرفٌ فِيهِ مَعْنَىٰ الشّرْط؛ بدليل دخولِ

(١) «الباء»: متعلّق بمحذوف، تقديره: «بسم الله أبْدَأُ». وتقديم المعمول؛ للدَّلالة علىٰ الاختصاص أو تبرُّكًا بسم الله أبدأ. فعلىٰ الأوَّل: يكون «الباء» للاستعانة، وعلىٰ الثَّاني: يكون للمصاحبة. و«الاسم»: مشتقٌّ مِن السُّموِّ عند البصريِّين؛ لكونه رفعةً وشعارًا للمسمَّىٰ، فحُذِف الآخِر وبُنِيَ الأوَّل عَلىٰ السُّكون، فزِيدَتْ عليها همزةُ الوصل؛ إذْ كان دَأْبهم أن يبتدؤوا بالمتحرّك ويقفوا علىٰ السّاكن، وإذا وَقَعَتْ في الدّرج.. لم يحتج إلىٰ زيادة شيء. ومن «السّمة» عند الكوفيّين، بمعنىٰ العلامة، فـ«تاؤها» عوضٌ عن «الواو» كما في: «عِدَة» فيكون أصله: «وَسمًا» فحُذِفت «الواوُ» وعُوِّضَتْ همزةُ الوصل. وإنّما لم يُكْتَب «الألفُ» كما هو وضع الخطّ؛ لكثرة الاستعمال، وتطويل «الباء» عوض عن «الألف». [كاشف القناع].

(٢) و«الرّحمن»: أبلغ من الرّحيم؛ لأنّ زيادة اللّفظ تدلّ علىٰ زيادة المعنىٰ، وذلك تكون: تارةً باعتبار الكميّة؛ أي: باعتبار كثرة أفراد المنعَم عليه وقلّتها، فعلىٰ هذا يقال: رحمان الدّنيا؛ لأنّه يعمّ للمؤمن والكافر، ورحيم الآخرة؛ لأنّه يختصّ بالمؤمن. وتارةً باعتبار الكيفيّة، فحينئذ يقال: «رحمان الدّنيا والآخرة، ورحيم الدّنيا» لأنّ النّعم الأخرويّة كلّها عظام، وأما النّعم الدّنيويّة.. فقد تكون جليلةً وحقيرةً. وإنّما قُدِّمَ الرّحمنُ مع أنّ القياس يقتضي التّرقّي من الأدنىٰ إلىٰ الأعلىٰ؛ لكونه صار كالعَلَمِ من حيث إنّه لا يُوصَف به غيرُه، أو لتقديم رحمة الدّنيا علىٰ الوجه الأوّل. [كاشف القناع].

(٣) وفي نسخة (د): متعلق.

(٤) هم علماء علم البيان وهو: علم يعرف به إيراد المعنىٰ الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه. [التعريفات للجرجاني، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم].

(٥) قال سعد التّفتازانيّ: يُقَدَّر المحذوفُ في «بسم الله» مؤخّرًا؛ أي: بسم الله أفعل كذا؛ ليفيد مع الاختصاص الاهتمام؛ لأنّ المشركين كانوا يبدؤون بأسماء آلهتهم، فيقولون: باسم اللات، باسم العزّىٰ، فقصدُ الموحِّد تخصيص اسم الله بالابتداء للاهتمام والرّدّ عليهم. [مختصر المعاني].

«الفاءِ» في جَوابِها.

(بَعْدَ): بالنّصب على الظّرْفِيّة الزّمانِيّة، واخْتُلِفَ في ناصِبِهِ:

فَقِيلَ: فِعْلٌ محذوفٌ، وهو الّذي نابَتْ[1] «أمّا» عنه.

وقيل: «أمّا»؛ لنيابَتِها عن المحذوف، وهو مَذْهَبُ سِيبَوَيْه[2].

والأصل عنده: مَهْمَا يكُنْ مِنْ شَيْءٍ بَعْدَ (حَمْدِ اللهِ[3]) بَدَأَ بالحمْد تَأْدِيَةً لِحَقِّ شَيْءٍ مِمّا وجَبَ.

والجَلَالَةُ: اسمٌ لِلذّات المُسْتجْمِع لسائر الصّفاتِ (حِقِّ حَمْدِهِ) أي: واجِبَ حَمْدِهِ الّذي يتعيّن له، ويَستَحقّه كَمَالُ ذاتِه، وَقِدَمُ[4] صِفاتِه، وتَقَدُّسُ أسْمَائه، وعُمُومُ آلائِه. وانْتصابُه على المَفعوليّة المطلَقةِ.

(وَالصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ) بالجرّ، عَطْفٌ على «حمد الله» (عَلَى سَيّدِنَا[5]) مُتَعَلِّقٌ بـ«السّلام» على اخْتيار البَصْرِيِّين، ومُتَعَلَّقُ «الصَّلَاةِ» محذوفٌ، تقديرُه: «عليه» ولا يجوز أن يَتَعلّقَ المذكورُ بـ«الصّلاة»؛ لأنّه كَانَ[6] يَجِبُ ذكرُ المتعلّق

---

(١) وفي نسخة (د): ناب.

(٢) عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثيّ بالولاء، أبو بشر، الملقّب بـ«سيبويه» (١٤٨ ـ ١٨٠ هـ = ٧٦٥ ـ ٧٩٦ م): إمام النّحاة وأوّل من بسط علم النّحو. وُلِدَ في إحدى قرى شيراز، وقدم البصرة، فلزم الخليل بن أحمد ففاقه. وصنّف كتابه المسمّى: «كتاب سيبويه» في النّحو، لم يصنع قبله ولا بعده مثله. وكانت في لسانه حبسة. وسيبويه بالفارسيّة: رائحة التّفّاح. وكان أنيقًا جميلًا، تُوُفِّيَ شابًّا. وفي مكان وفاته والسّنة التي مات فيها خلاف. [تاريخ العلماء النّحويّين، سير أعلام النّبلاء].

(٣) وإضافة «الحمد» للجلالة من إضافة المصدر إلى مفعوله؛ أي: «حمدي لله». [دسوقيّ على المغني].

(٤) وفي نسخة (د): قديم.

(٥) من سادَ قومَه سادةً فهو سيّدٌ، وزنه: فَعِيلٌ، فيكون أصله سَيْوِدًا، قُلبت «الواوُ» «ياءً» وادّغِمت «الياء» في «الياء». [كافيجي].

(٦) وفي نسخة (د): بحذف: كان.

بـ«السّلام» على الأصَحّ(١).

وفي نسخة: (وَعَبْدِهِ) وهو مَعطوفٌ على «سيّدنا». وفيه من أنواع البديع(٢): المُطَابَقَةُ(٣) (مُحَمَّدٍ) بدل من «سيّدِنا» لا نَعتٌ؛ لأنّ نعتَ المَعرفةِ إذا تقدّم عليها أُعرِبَ بِحَسَب العَوَامِلِ، وأُعرِبَت المَعرفةُ بدلاً وصار المتبُوعُ تابعًا، كقوله تعالى: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ۝ ٱللَّهِ﴾ [إبراهيم: ١ ـ ٢] في قراءة الجرّ. نصّ على ذلك ابنُ مَالِك(٤).

(وَعَلَىٰ آلِهِ) هم ـ كما قال الشّافعيُّ(٥) رضي الله تعالى عنه ـ أقاربه المؤمنون من بني هاشِم والمُطَّلِب(٦) ابْنَيْ عبد مَناف (مِنْ بَعْدِه) أي: بعد مُحَمَّد ﷺ. وأشار بذلك إلى أنَّ الصّلاةَ على الآلِ مُتَرَتِّبَةٌ وتابِعَةٌ للصّلَاةِ على مُحمّد ﷺ.

(فَهَذِهِ فَوَائِدُ(٧)) جُمْلَةٌ مقرونة بـ«الفاء» على أنّها جوابُ «أمّا»، ....

(١) وهو مذهب البصريّين. [ح].

(٢) البديع: هو علم تُعرَف به وجوهُ تحسين الكلام بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال، وبعد رعاية وضوح الدّلالة. [كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم].

(٣) فهي ههنا: الجمع بين السّيادة والعبوديّة للنّبيّ ﷺ.

(٤) **محمد بن عبد الله ابن مالك الطّائي**، أبو عبد الله، جمال الدّين (٦٠٠ ـ ٦٧٢ هـ = ١٢٠٣ ـ ١٢٧٤ م): أحد الأئمّة في علوم العربيّة، وُلِد في جِيان بالأندلس، وانتقل إلى دمشق، فتُوُفِّيَ فيها. من كتبه: «الألفية» في النّحو و«تسهيل الفوائد». [شذرات الذّهب، الأعلام].

(٥) **محمّد بن إدريس بن العبّاس الشافعيّ**، أبو عبد الله (١٥٠ ـ ٢٠٤ هـ = ٧٦٧ ـ ٨٢٠ م): أحد الأئمة الأربعة عند أهل السّنة. وإليه نسبة الشّافعيّة كافّةً. وُلِدَ في غزّة «بفلسطين» وحمل منها إلى مكّة وهو ابن سنتين، وزار بغداد مرتين، وقصد مصر سنة (١٩٩) فتُوُفِّيَ بها، وقبره معروف في القاهرة. قال المبرّد: كان الشّافعيّ أشعر النّاس وآدبهم وأعرفهم بالفقه والقراءات. وكان من أحذق قريش بالرّمي، يصيب من العشرة عشرةً. من كتبه: كتاب **«الأمّ»** في الفقه، و**«المسند»** في الحديث، و**«الرّسالة»** في أصول الفقه. [الأعلام].

(٦) وفي نسخة (أ) و(د): عبد المطلب، وفي نسخة (ب): بني المطلب.

(٧) إشارة إلى الرّسالة الحسّيّة المشتمِلة على الفوائد: إن كانت الدّيباجة بعد التّأليف؛ كما هو دأب=

وأشار[١] بـ«هذه» إلىٰ أشياءَ مُسْتَحْضَرَةٍ في ذِهنِه. والفوائدُ: جمع فائِدَة[٢]، وهي: ما يَكونُ الشّيءُ بهِ أحسن حالاً منهِ بغيرِهِ (جَلِيلَةٌ) أي: عظيمة (فِي قَوَاعِدِ) جَمْعُ قاعدة، وهي: قضِيَّةٌ كُلّيّةٌ يتُعرَّفُ[٣] منها أحكامُ جزئيّاتها[٤] (الإِعْرَابِ)[٥] الاصْطلاحِيّ.

(تَقْتَفِي[٦])[٧] من القُفُوِّ: وهو الاتّباع، يُقالُ: قَفَوْت فلانًا، إذا اتّبعْتَ أثرَه، وضَمَّنَه[٨] معنىٰ «تَسلُكُ» (بِمُتَأَمِّلِهَا[٩]) أي: النَّاظِرِ فيها (جَادَّةَ) بالجيم؛ أي: مُعظمَ طَرِيقِ (الصَّوَابِ) وهو: ضِدّ الخَطأ (وَتُطْلِعُهُ)[١٠] أي: تُوقفه (فِي الأَمَدِ) أي: الزّمَن (القَصِيرِ) خلاف[١١] الطّويل.

ولو قال: «القليل» بدلَ «القصير».. لكانَ[١٢] أنْسَبَ ....

= الأكثرين من المصنِّفين، أو الذّهنيّة إن كانت قبله. [حلّ المعاقد].

(١) وفي نسخة (د) و(ج): والإشارة.

(٢) وهي ما استفدت من علم أو مال. [زاده].

(٣) وفي نسخة (د): يعرف.

(٤) أي: جزئيّات موضوعها. [م].

(٥) والإعراب في اللّغة: إمّا بمعنىٰ الإظهار والبيان، إذا كان من: «أعربَ الرجلُ عن حُجّتِه» أي: أظهرها، وإمّا بمعنىٰ إزالة الفَساد، إذا كان من: «عربتْ معدته» إذا فسدت، والهمزة للسّلب، فيكون معنىٰ الإعراب: إزالة الفساد الحاصل في الكلام باستعمال النّحو المشبّه بالملح في الطّعام. [حلّ].

(٦) وفي نسخة (د): يقتفي.

(٧) وجملة «يقتفي» في محل النّصب علىٰ أنّها حال من «القواعد» أو في محلّ الرّفع علىٰ أنّها صفة لـ«فوائد» علىٰ أنّها صفة جارية علىٰ غير من هي له. [حلّ].

(٨) أي: ضمّنه المصنّف.

(٩) وفي نسخة (د): متأملها.

(١٠) واعلم: أنّ إسناد الاطّلاع إلىٰ القواعد نفسها مجازٌ عقليٌّ من قبيل الإسناد إلىٰ السّبب؛ كقولهم: بنىٰ الأمير المدينة؛ أي: كان سببًا لبنائها. [حل المعاقد].

(١١) وفي نسخة (د): هو خلاف الطويل.

(١٢) وفي نسخة (أ) و(ب) و(ج): كان أنسب.

لـ«كثيرٍ»(١) في قوله: (عَلَىٰ نُكَتِ كَثِيرٍ(٢)) بالإضافة.

والنُّكَتُ ـ بالمُثنّاة ـ جمع نُكْتَة(٣)، وهي: الدّقيقةُ (مِنَ الأَبْوَابِ) جَمْعُ «بابٍ»، ويُجْمَعُ أيضًا علىٰ «أَبْوِبَة» للازْدِواجِ؛ كقول ابن مقبل(٤):

هَتَّـــاكُ أخْبِيَـــةٍ وَلّاجُ أبْوِبَـــةٍ يُخَـالِطُ البـرّ منْـهُ الجـدّ واللّينـا(٥)

(عَمِلْتُهَا)(٦) بِكَسر الميم (عَمَلَ) بفتحها (مَنْ طَبَّ لِمَنْ حَبَّ) لُغةٌ في «أَحَبَّ»(٧) والأصل: كعَمل مَنْ طَبَّ لِمَنْ أَحَبَّ.

---

(١) وفي نسخة (د): لـ(كثيرة).

(٢) وفي نسخة (د): علىٰ نكتٍ كثيرةٍ.

(٣) وهي في الأصل: نُقطة بيضاء في السّواد أو عكسه، والمراد ههنا: لطائف الكلام ودقائقه. [حلّ].

(٤) تميم بن أبيّ بن مقبل، من بني العجلان، من عامر بن صعصعة، أبو كعب (ت: ٣٧ هـ = ٦٥٧ م): شاعر جاهليّ، أدرك الإسلام وأسلم، عاش نيفًا ومئة سنة. وعُدّ في المخضرمين. وكان يهاجي النّجاشيّ الشّاعر. له ديوان شعر. [الأعلام].

(٥) البيت من بحر البسيط.
اللّغة: (هتّاك): اسم الفاعل للمبالغة، هتك السّتْرَ ونحوه: جَذَبَه فأزاله من موضعه، والهُتكة والهتيكة: الفضيحة، (أخبية): جمع خِباء، (ولاج): اسم الفاعل للمبالغة، وَلَجَ يَلِجُ وُلُوجًا، إذا دَخَلَ، (جدّ): الاجتهادُ فِي الأُمور، وجَدَّ بِهِ الأَمرُ: اشْتَدَّ.
المعنىٰ: أنّ هذا الممدوح يغير علىٰ أعدائه فيستبيحهم، ويهتك بيوتهم يقتلعها من مواضعها، ويسبي نساءهم، وهو شريف رفيع القدر، إذا قصد الملوك.. ولج أبوابهم، ولم يحجب؛ لعزّه ومحلّه، ووصفه أنّه يجدّ في موضع الجدّ، ويلين في موضع اللّين.
الإعراب: (هتّاك): خبر أوّل لمبتدأ تقديره: «هو» مضاف، (أخبية): مضاف إليه، (ولاج): خبر ثان مضاف، (أبوبةٍ): مضاف إليه، (البرّ): فاعل لـ(يخالط)، (منه): الجارّ والمجرور متعلّقان بحال محذوف، (الجدّ): مفعول به، (و): حرف عطف، (اللّينا): معطوف علىٰ (الجدّ) والألف لضرورة الشّعر.

(٦) أي: الرّسالة الحسيّة أو الذّهنيّة. [حلّ].

(٧) واعلم: أنّ معنىٰ قولهم: «إنّ كذا لغةٌ في كذا»: أنّ الثّاني هو الأصل الكثير الشّائع، والأوّل قليل فرع عليه. [حاشية داود].

والمُرادُ: أنّني بالَغْتُ في النُّصْح، فجعلْتُ هذه الفَوَائِدَ لِطَلَبة العِلْم؛ كما جعلَ[١] الطَّبيبُ الحاذقُ الأدْوِيَةَ النَّافِعَةَ لمَحْبُوبه.

والغَرَض من هذا التّشبيه: بيان كَمال الاجتِهاد في تحصيل المُرَاد، وإلا فقد قال الأطبّاءُ[٢]: الأبُ لا يَطبُّ وَلَدَه، ولا المُحِبُّ لا يطبُّ حَبيبَه، ولا العاشِقُ لا يطبّ مَعْشوقَه[٣].

(وَسَمَّيْتُهَا[٤]) أي: الفوائدَ الجليلةَ (بـ«الإِعْرَابِ)[٥] لغةً، وهو: البَيَانُ (عَنْ قَوَاعِدِ الإعْرَابِ») اصطِلاحًا، وهو: عِلْم النّحْو. وفي هذه التّسمية من أنواعِ البديع[٦]: التّجنيسُ التّامّ اللّفظيّ والخَطّيّ.

(وَمِنَ اللهِ أَسْتمِدُّ)[٧] أي: أطْلبُ المَدَدَ[٨]، قدّمَ مَعْمولَهِ[٩] عليه؛ لإفادة

---

(١) وفي نسخة (ب): يجعل.

(٢) أجيب: بأن معنى قولهم: المحب لا يطب محبوبه: لا يعالجه في جسده؛ لئلا يتألّم، فلا ينافي أنّ المحبَّ يصنع نحو معجون، ويجمع فيه الأدوية النّافعة لمحبوبه، ويبالغ في النُّصح له. [باجوري على الشنشورية في الفرائض].

(٣) وفي نسخة (د): الأبُ لا يَطبُّ وَلَدَه، ولا المُحِبُّ حَبيبَه، ولا العاشِقُ مَعْشوقَه، وفي نسخة (ج): الأبُ لا يَطبُّ وَلَدَه، والمُحِبُّ لا يطبُّ محْبُوبَه، والعاشِقُ لا يطبّ مَعْشوقَه.

(٤) قال مُحَشّي «الضّوء»: «سمّىٰ»: من الأفعال الّتي يتعدّىٰ إلىٰ الثّاني بواسطة الحرف، لكن يحذف اتّساعًا، قال الجوهريّ: «سمّيت فلانًا زيدًا» و«سمّيته بزيد» بمعنًىٰ. فمفعوله الأوّل: الضّمير الرّاجع إلىٰ الرّسالة، والثّاني: بالإعراب. [شيخ زاده].

(٥) مبالغة؛ كما في قولهم: «رجل عدل» لأنّ هذه الرّسالة لها مزيّة اختصاص بمعرفة الإعراب؛ كما يشهد لها مطالعة أبحاثها. [كافيجيّ].

(٦) وفي نسخة (أ) و(ب): من البديع.

(٧) و الاستمداد في اللّغة: طلب المدد، ثمّ استعير لمطلق الطّلب. [شيخ زاده].

(٨) فإن قلت: إذا كان المدد مطلوبًا، فما الفائدة في كون التّوفيق مطلوبًا؟ قلت: فائدته: قصد سلوك إلىٰ طريق التّصريح بما علم ضمنًا، إشعارًا بأنّه أمر جليل. [كافيجيّ].

(٩) وفي نسخة (ب) (ج): وقدم معموله.

الحَصْرِ (التَّوْفِيقَ)[١] خلقُ قُدْرة[٢] الطَّاعة في العبد، وضِدّهُ: الخِذلانُ (وَالهِدَايَةَ[٣]) الإرشادَ والدّلالةَ، وضدّها[٤]: الغِوَايَةُ والضَّلالة (إِلَىٰ أَقْوَم طَرِيقٍ) قدَّم الصِّفةَ علىٰ المَوصوفِ وأضافها إليهِ[٥].. رعايةً للسّجْع[٦]، والأصل: إلىٰ طريقٍ أَقْوَمَ؛ أي: مُستقيمٍ، وهو كِنايةٌ عنْ سُرْعَة الوصُول إلىٰ المَأمُول؛ لأنَّ الخطَّ المُسْتقيمَ أقصَرُ مِن المُنْحَنِي.

(بِمَنِّهِ)[٧] أي: إنْعامِه. ويُطْلَقُ المَنُّ[٨] علىٰ تعْديد النِّعَمِ الصَّادِرَة منَ الشَّخْص إلىٰ غيْره، كقَوْله[٩]: فَعَلْتُ مع فُلان كذا وكذا، وتعديد النِّعَمِ من الله مَدْحٌ ومن النَّاس ذَمّ.

---

(١) وهو استعداد الإقدام علىٰ الشّيء، وقيل: جعل الله أفعال عباده موافقًا لما يحبّه ويرضاه، وقيل: هو موافقة تدبير العبد لتقدير الحقّ، وقيل: هو الأمر المقرّب إلىٰ السّعادة الأبديّة والكرامة السّرمديّة، وقيل: هو جعل الأسباب موافقًا للمسبّبات. [شيخ زاده].

(٢) وفي نسخة (د): وهو خلق.

(٣) أي: الدّلالة الموصلة إلىٰ المطلوب، علىٰ ما ذكره الزّمخشريّ مستدلًّا بقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾ [القصص: ٥٦]. وذكر الإمام الرّازيّ في «التّفسير الكبير»: هي الدّلالة علىٰ ما يُوصِل إلىٰ المطلوب، سواء أوصل إليه بالفعل أو لا، واستدلّ بقوله تعالىٰ: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ﴾ [فصلت: ١٧]. والحقّ أنّها مستعملة في كلا المعنيَيْن، لكن الاستعمال في معنىٰ «الدّلالة الموصلة» أكثر. [كاشف القناع].

(٤) وفي نسخة (أ): وضدهما.

(٥) وفي نسخة (أ) و(ب): إليها.

(٦) سَجَعَ: السِّينُ وَالْجِيمُ وَالْعَيْنُ أَصْلٌ يَدُلُّ عَلَىٰ صَوْتٍ مُتَوَازِنٍ، مِنْ ذَلِكَ: السَّجْعُ فِي الْكَلَامِ، وَهُوَ: أَنْ يُؤْتَىٰ بِهِ وَلَهُ فَوَاصِلُ كَقَوَافِي الشِّعْرِ. [مقاييس اللّغة].

(٧) متعلق بـ«أستمدّ».

(٨) وفي نسخة (د): ويطلق المن أيضا.

(٩) وفي نسخة (د): كقولك.

ومن بَلاغات الزَّمخْشَرِيِّ[١][٢]: «طَعْمُ الآلاءِ أحْلَى مِنَ المَنِّ، وهو أَمَرُّ من الآلاءِ عِنْد المنّ».

أراد بـ«الآلاء» الأُولَىٰ: النّعَمَ، وبالثّانية: الشّجَرَ المُرَّ، وأراد بـ«المنّ» الأوّل: المذكور[٣] في قوله تعالىٰ: ﴿ٱلْمَنَّ وَٱلسَّلْوَىٰ﴾ [البقرة: ٥٧] وبالثّاني: تعديد النّعَمِ.

(وَكَرَمِهِ) أي: جُودِه، يُقال على الله تعالىٰ: كَريمٌ، ولا يُقال: سَخِيّ؛ إمَّا لِعَدم الوُرُود، وإمّا للإشعار بجواز الشّحّ.

(ويَنْحَصِرُ)[٤] يُقْرَأُ بالتّحتانيّة علىٰ إرادة المُصَنِّفِ أو الكِتابِ، وبالفَوْقانِيَّة علىٰ إرادة الفوائدِ الجليلةِ أو المُقدِّمة (في أرْبَعِةِ أبْوابٍ) من حَصْرِ الكلّ في أجزائه. وهِي:

١ ـ الجُملةُ وأحكامها.

٢ ـ والجارُّ والمجرورُ.

٣ ـ وتفسيرُ كلماتٍ.

٤ ـ والإشاراتُ[٥] إلىٰ عِباراتٍ مُحَرَّرة.

وستَمُرّ بك هذه الأبواب بابًا بابًا.

---

(١) محمود بن عمر بن محمد الزّمخشريّ، جار الله، أبو القاسم (٤٦٧ ـ ٥٣٨ هـ = ١٠٧٥ ـ ١١٤٤ م): من أئمة العلم بالدّين، والتّفسير، واللّغة، والآداب. كان مولده بزَمَخْشَر، قَرْيَةٌ مِنْ عَمَلِ خُوارِزْم، وسافر إلىٰ مكّة، فجاور بها زمنًا فلقّب بـ«جار الله». وتنقّل في البلدان، ثمّ عاد إلىٰ الجرجانيّة، فتُوفّي فيها. وَكَانَ دَاعِيَةً إِلَى الاعتزَالِ. وله: «الكشّاف» و«المفصّل» و«الأنموذج». [الأعلام، وسير أعلام النّبلاء].

(٢) وفي نسخة (د): قوله.

(٣) وفي نسخة (د): المن المذكور.

(٤) بحسب تأليفه وترتيبه. [زاده].

(٥) وفي نسخة (أ) و(ب): والإشارة.

البَابُ الأوّلُ

شَرحُ الجُمَل

(البَابُ[1] الأوَّلُ)[2]

[في شَرح الجُمْلة وذِكْر أقسَامِهَا وأحْكامِهَا]

(في) شرح (الجُمْلَة) وذِكر أقسامِها (وأحْكَامها) جمع حُكم، وهو: النّسبَةُ التّامَّة بَينَ الشّيئين[3].

(وفِيهِ) أي: في الباب الأوّل (أَرْبَعُ مَسائِلَ) جمعُ مسألة: مَفْعَلَة من السُّؤالِ[4]، وهي: ما يُبَرْهَنُ عليه في العِلْم.

[المسألة الأولى: في شرح الجملة]

(المسألة الأولىٰ: في شِرحها[5]) أي: الجمِلة، ويسْتَتْبعُ ذِلك ذكرُ أقسامِها وأحكامِها.

والمراد بالأقسام: الجزئيّاتُ[6] لا الأجزاءُ.

---

(١) هو في اللّغة: النّوع، وفي الاصطلاح: هو الموصل إلىٰ المقصود، وقيل: موضع الدّخول، لكن المراد ههنا: هو العبارات المعيّنة المحدودة. [كافيجيّ].

(٢) قال في «الصّحاح»: «الأوّل» نقيض «الآخر» وأصله: «أوْأل» علىٰ وزن «أفْعل» مهموز الأوسط، قُلِبَت الهمزة «واوًا» وادُّغِمَتْ. يدلّ علىٰ ذلك قولهم: هذا أوّل منك، والجمع: الأوائل، والأوالي أيضًا علىٰ القلب. وقال قوم: أصله: «ووّل» علىٰ وزن «فوعل» فقُلِبَت «الواو» الأُولىٰ همزةً. وإنمّا لم تُجمَع علىٰ أواول؛ لاستثقالهم اجتماع الواوين بينهما ألفُ الجمع. [شيخ زاده].

(٣) وفي نسخة (أ) و(ب): شيئين.

(٤) وفي نسخة (د): مفعلة.

(٥) أي: في بيان الجملة وأحوالها؛ كما يدلُّ عليه سياق الكلام، فيكون المراد من شرحها ههنا: تعريفُها وتبيين النسبة بينها وبين الكلام بالعموم والخصوص. [كافيجي].

(٦) قوله: «الجزئيّات» أي: كون الجملة اسميّة وفعليّة، وكونها صغرىٰ وكبرىٰ. قوله: «لا الأجزاء»=

(اعْلَمْ) أيّها الواقفُ على هذا المُصَنَّفِ (أنَّ اللَّفْظَ)(١) المُرَكَّبَ الإِسْنادِيَّ يكون:

١ ـ مُفيدًا؛ كـ«قامَ زيْدٌ».

٢ ـ وغيْرَ مُفِيدٍ، نحو: «إنْ قامَ زيدٌ».

وأنَّ غيرَ المفيد يُسَمَّىٰ: جملةً فقط.

وأنّ (المُفِيدَ(٢) يُسَمَّىٰ: كَلامًا(٣)) لوُجُود الفائدة (وَ) يُسَمَّىٰ: (جُمْلَةً)(٤) لوجُود التّرْكيب الإِسْنادِيّ.

(وَنَعْني) مَعْشَر النُّحاة (بِالمُفِيدِ) حَيْثُ أطْلَقناه في بحْث الكلام: (مَا يَحْسُنُ(٥))(٦) من المُتَكلّم (السُّكُوتُ عليْه) بِحَيْثُ لا يَصيرُ السَّامِعُ مُنتظِرًا لِشيءٍ آخَرَ.

= أي: لا أجزاء الجملة التي تتركّب منها، والله تعالىٰ أعلم. [لكاتبه الأوّل محمّد].

(١) اللّفظ: هو صوت من شأنه أن يعتمد علىٰ مخرج الحروف. [كافيجي].

(٢) وفي نسخة (د): المفيد بالقصد.

(٣) اصطلاحًا، وهو في اللّغة بمعنىٰ: التّكليم، كالسّلام بمعنىٰ: التّسليم، يقع علىٰ القليل والكثير، فلهذا يصحّ أن يُقالَ: جميع القرآن كلام الله. [كافيجي].

(٤) قيل: لم يطلق الجملة علىٰ جميع القرآن؛ لأنّها اسم مفرد بمنزلة «التَّمْرَة» لا يقع إلا علىٰ الواحدة، فالأولىٰ أن يقال: إنّ الجملة تشعر بمعنىٰ التّركيب الدّالّ علىٰ أجزاء الحدوث وتؤذن بمعنىٰ الإجمال. [كافيجيّ].

(٥) وفي نسخة (د): ما يدل علىٰ معنىٰ يحسن.

(٦) قوله: «يحسن السّكوت عليه» أي: من المتكلّم بمعنىٰ: قطع كلامه، ومن السّامع: بأن لا يطلب زائدًا علىٰ ما سمع، والأوّل أولىٰ؛ لأنّ الكلام صفة له فيكون منعه وهو «السّكوت» صفة له، وفي الحقيقة هما متلازمان؛ لأنّه متىٰ ذكر ركنا الإسناد.. حسن السّكوت من كلّ، وإلا.. فلا. [دسوقيّ علىٰ المغني].

[الفرق بين الجملة والكلام]

وبين الجملة والكلام عمومٌ[١] مُطْلَق (وَ) ذلك (أنّ الجُمِلَةَ أعَمُّ مِنَ الكَلامِ) لصدقِهَا بِدُونهِ وعَدَم صدقهِ بدُونِها (فَكُلُّ كَلامٍ جُمْلَةٌ) لوُجُود التَّركيب الإسْناديّ.

(وَلا يَنْعَكِسُ) عكسًا لغويًّا؛ أي: لَيْسَ كلّ جملة كلامًا[٢]؛ لأنه يُعْتَبَرُ فيهِ الإفادَة بخلافِها.

(ألَا تَرَىٰ أنَّ) جُملة الشَّرْط (نَحْو)[٣] جملة: «إن (قَامَ زَيْدٌ»[٤] في[٥] قَوْلِكَ[٦]: إنْ قَامَ زَيْدٌ قَامَ عَمْرٌو.. يُسمَّىٰ: جُمْلَةً) لاشْتِمالِهِ علىٰ المُسْنَد والمُسْنَدِ إليْه، (ولا يُسَمَّىٰ: كلامًا؛ لأنَّهُ لا) يُفِيدُ معنًىٰ (يَحْسُنُ السُّكُوتُ عَلَيْهِ) [لِسلْبِ أداة الشَّرط صلاحيَّةَ السّكوت عنها] لأنّ «إنْ» الشَّرطيّة أخْرَجَتْهُ عن صلاحيّتِهِ لذلك؛ لأنّ السَّامِعَ ينتظرُ الجوابَ.

(وَكَذَلِكَ) أي: وكالقوْل[٧] في جملة الشَّرْط (القَوْلُ في جُمْلَةِ الجَوَابِ) أي: جواب الشّرط، وهي جملةُ: «قَامَ عمرٌو» من المِثالِ المَذكور، تُسَمَّىٰ: جُمْلةً، ولا تُسَمَّىٰ: كلامًا؛ لِمَا قُلْنَا[٨].

---

(١) وفي نسخة (ج) (د): عموم وخصوص.

(٢) بل بعض الجملة كلام، وهو المفيد فقط. [داود].

(٣) فـ(نحو) ههنا؛ كـ«مثل» في قولك: مثلك لا يبخل، مع الإيماء إلىٰ أنّ جملة الشّرط كثيرة الوقوع ولها جزئيّات متعدّدة. [كافيجيّ].

(٤) وفي نسخة (أ) و(ب) سقط: (جملة: إن)، وفي نسخة (ج) سقط: (جملة).

(٥) وفي نسخة (أ) و(ب) و(ج): من.

(٦) والظّرف مستقرّ صفة لـ«نحو». [م].

(٧) وفي نسخة (د): كالقول.

(٨) وفي نسخة (أ) و(ب): قلناه.

والحاصل: أنّه جُعِلَ في كُلٍّ مِن جُمْلَتي[(١)] الشّرط وجَوابِه أمْران:

أحَدُهما: ثُبُوتِيّ، وهو التَّسْميةُ بالجُمْلة.

والآخَرُ: سَلْبِيّ، وهو عَدَم التّسْمية بِالكلامِ.

فَفي ذلك دليلٌ علىٰ ما ادَّعاهُ مِن عَدَمِ تَرادُف الجُملة والكلام، وَرَدٌّ عَلَىٰ من قال بترادُفِهما؛ كالزّمَخْشَرِيّ، وعَلَىٰ مَن قال: «جُمْلة جواب الشّرط كلامٌ، بخلاف جملة الشّرط» كالرّضيّ[(٢)].

❋ ❋ ❋

(١) وفي نسخة (د): جملة.

(٢) محمّد بن الحسن الرّضيّ الأستراباذيّ، نجم الدّين (٣ ق ـ ٦٨ هـ = ٦١٩ ـ ٦٨٤ م): من أهل أستراباذ من أعمال طبرستان، اشتهر بكتابيْه: «الوافية في شرح الكافية» لابن الحاجب في النّحو، أكمله سنة (٦٨٦)، وشرح «مقدمة ابن الحاجب»، وهي المسمّاة بـ«الشّافية» في علم الصّرف. [الأعلام].

[تَقْسِيم الجُمْلَة بالنّسبَة إلى التَّسْمِيَة]

(ثُمَّ الجُمِلَةُ) تنقَسِم أوّلًا بالنّسْبة إلىٰ التَّسمِيَة إلىٰ: اسْمِيَّةٍ وفِعْلِيَّةٍ.

[الجملة الاسميّة]

وذَلِكَ أنّها (تُسَمّىٰ اسْمِيَّةً إنْ بُدِئَتْ بِاسْمٍ)

١ ـ صَريحٍ (كزَيْدٌ[١] قائمٌ).

٢ ـ أوْ مُؤَوَّلٍ؛ كقوله تعالىٰ[٢]: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤] أي: صومُكُم خيرٌ لكُمْ.

٣ ـ أوْ بِوَصْفٍ[٣] رافِعٍ لمكتفًىٰ[٤] به[٥]، نحو: أقائمٌ الزّيْدان؟

٤ ـ أو اسْمِ فعلٍ، نحو: هَيْهَات العَقِيقُ[٦].

---

(١) أ ـ يجوز رفع «زيد» علىٰ سبيل الحكاية وجرّه بـ«الكاف»، لكن الأوّل هو الأفصح. [شرح شيخ زاده].

ب ـ و«الكاف» في قوله: «كزيد قائم» بمعنىٰ المثل؛ كما هو الظّاهر، فيكون مرفوعًا علىٰ أنّه خبر المبتدأ المحذوف، وهو «هي» راجعة إلىٰ الجملة الاسميّة، أو منصوبًا بتقدير: أعني. فعَلَىٰ كِلا التّقديريْن لا حاجة إلىٰ العطف، فإنّ المقام مقام كمال الاتّصال. ويجوز أن يكون حرف جرّ، فيكون الجارّ مع المجرور متعلّقًا بمحذوف، فيكون المجموع خبر مبتدأ محذوف علىٰ ما عرفت. [كافيجي].

(٢) وفي نسخة (أ) و(ب) و(ج): «نحو» بدل «قوله تعالىٰ».

(٣) أي: أو إن بُدِأت بوصف.

(٤) مفعول (رافع) أي: الفاعل الّذي اكتفي به عن الخبر.

(٥) وفي نسخة (د): المكتفىٰ به.

(٦) اسم مكان. [م].

اللهم حسن خلقي كما أحسنت خلقي

(وَ) إذا دَخَل عليها حرفٌ.. فلا يغيِّر التَّسْمِيَةَ، سواء:

١ ـ غيَّر[١] الإعرابَ دُونَ المعْنى.

٢ ـ أم المعنى دون الإعراب.

٣ ـ أوْ[٢] غيَّرهما معًا.

٤ ـ أوْ[٣] لمْ يُغيِّر واحدًا منهما.

فالأوّل، نحو: (إنَّ زَيْدًا قائِمٌ، و) الثّاني، نحو: (هَلْ زَيْدٌ قائِمٌ، و) الثّالث، نحو: (مَا زَيْدٌ قائِمًا، وَ) الرّابع، نحو: (لَزَيْدٌ قائِمٌ).

[الجملة الفعليّة]

(وَ) الجُمْلَةُ تُسَمَّى (فِعْلِيَّةً إن بُدِئَتْ[٤] بِفِعْلٍ) [أو نائبه]:

١ ـ سواء أكان[٥] ماضيًا أم[٦] مُضارِعًا أم أمْرًا.

٢ ـ وسواءٌ أكان الفعل مُتَصَرِّفًا أمْ جامِدًا.

٣ ـ وسواء أكان [الفعل] تامًّا أم ناقِصًا.

(١) وفي نسخة (أ) و(ب): أغير.

(٢) وفي نسخة (أ) و(ب): أم.

(٣) وفي نسخة (أ) و(ب) و(ج): أم.

(٤) قوله: (إن بدأت بفعل) هذا حصر حقيقيّ إن كان مذهبه كمذهب ابن الحاجب، وهو: أنّ الجملة إمّا اسميّة أو فعليّة فقط، والشّرطيّة في الفعليّة وكذا الظّرفيّة عند أكثر البصريّة، وهم الذين قدّروا الفعل في الظّروف، وادعائيّ إن كان مذهبه كمذهب الزّمخشريّ، وهو: أنّ الجملة أربعة، تنبيهًا على أنّهما أصلان بالنّسبة إلى غيرهما، لكن الأوّل أولى؛ لدلالة السّابق عليه. [شيخ زاده].

(٥) وفي نسخة (ج) و(د): «سواء كان» بحذف همزة الاستفهام قبل: «كان» في كل الأمثلة الآتية.

(٦) وفي نسخة (د): «أو» في كل مثال سوى: «سواء كان متصرفا أم جامدا».

٤ ـ وسواءٌ أكان [الفعل] مَبْنيًّا للفاعل أم مبنيًّا للمفعولِ[١]:

١ ـ (كقَامَ زَيْدٌ) ويضرِبُ عمرٌو، واضْرِبْ[٢]، ٢ ـ ونِعْمَ العَبْدُ، ٣ ـ وكان زيدٌ قائمًا، ٤ ـ و﴿قُتِلَ ٱلْخَرَّٰصُونَ﴾ [الذاريات: ١٠].

[ما يعد أيضًا من الجمل الفعلية]

(وَ)[٣] لا فَرْقَ في الفعل بيْنَ أنْ يكونَ:

١ ـ مذكورًا أو[٤] مَحذوفًا.

٢ ـ تقدّم معمولُه عليه أو لَا.

٣ ـ تقدّم عليه حرْف أو لَا.

نحو: (١ ـ هَلْ قامَ زَيْدٌ؟ و) نحو: (٢ ـ زَيْدًا ضَرَبْته، ٣ ـ وَيَا عَبْدَ الله).

فـ«زَيْدًا» و«عبْدَ الله» مَنصوبان بفعلٍ محذوفٍ (لأنَّ التَّقْدِيرَ[٥]) في الأوّل: (ضَرَبْت زَيْدًا ضَرَبْتهُ)[٦] فَحُذِفَ «ضَربت»؛ لوُجُود مُفَسِّره، وهو «ضربته».

---

(١) وفي نسخة (د): أو المفعول.

(٢) وفي نسخة (ج): واضرب عمرا.

(٣) واعلم: أن المصنّف لم يذكر مثالا من مثل: أقائم الزّيدان، وهيهات الأمر، وشتّان ما بينهما لا للاسميّة ولا للفعليّة؛ لوجود الاختلاف في كونها اسميّة أو فعليّة، فإنّها جملة اسميّة عند الجمهور وجملة فعليّة عند صاحب «اللّباب» وهو صاحب «الضّوء» لأنّ الجملة الفعليّة عنده ما لا يكون المسند فيه مؤخّرًا عن المسند إليه، لا لفظًا ولا تقديرًا، ولم يسدّ مسدّ المسند ظرف، أو ما جرىٰ مجراه سواء كان المسند فعلا، أو اسمًا، أو اسم فعل. [كاشف القناع].

(٤) وفي نسخة (أ) و(ب): أم.

(٥) كأنّ قائلاً قال: كيف عُدَّتْ هاتان الجملتان ـ أعني: جملة «زيدًا ضربته» وجملة «يا عبد الله» ـ من الفعليّة مع أنّهما بُدِئَتا باسم وحرف؟ فأجاب بقوله: (لأنّ...). [حلّ المعاقد].

(٦) لأنّ العامل مضمر علىٰ شريطة التّفسير، فيكون في حكم الملفوظ مبتدأة بالفعل علىٰ ذلك التّقدير. [زاده].

(وَ) فِي الثَّاني: (أَدْعُو عَبْدَ الله) فَحُذِفَ «أدْعو» لأنَّ حرْفَ النِّداءِ نائبٌ عنه.

ونحو: ﴿فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ﴾ [البقرة: ٨٧] فـ«فريقًا» مُقَدَّم من تأخير[1]، والأصل: كَذَّبْتم فريقًا.

❊ ❊ ❊

(١) أي: من موضع التأخير.

اللّفظ المركّب الإسناديّ

- مفيد ، نحو: قام زيد
- غير مفيد ، نحو: إنْ قام زيد

الجملة بالنّسبة إلىٰ تسميتها

- اسميّة
- فعليّة

يكون الجملة اسميّةً ، إن بدأت:

- باسم صريح ، نحو: زيد قائم
- أو بمؤوّل ، نحو: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾
- أو بوصف رافع لِمُكْتَفَىٰ به ، نحو: أقائمٌ الزّيدان ؟
- أو اسم فعل ، نحو: هيهات العقيق

يكون الجملة فعليّةً ، إن بُدِأت بفعل

- سواء كان
  - ماضيًا أو مضارعًا أو أمرًا
  - الفعل تامًّا أوْ ناقصًا
  - الفعل متصرّفًا أم جامدًا
  - الفعل مبنيًّا للفاعل أو المفعول

[تَقْسِيم الجُمْلَـة بالنِّسْبَـة إلى الوَصْفِيَّـة]

(ثمّ الجملة تَنْقسِم) ثانيًا بِالنّسبة إلىٰ الوَصفيّة (إلىٰ: صُغرىٰ وكُبْرىٰ).

[الصّغرى]

(فالصُّغرىٰ: هي المُخبَرُ بها عن مُبْتَدَأ) في الأصْل أو في الحال، اسْميَّةً كانت أو فِعليّةً.

[الكبرى]

(والكُبْرىٰ: هي الاسمية الّتي خبرُها جُملةٌ) كـ: زَيْد قام أبوه، فجملة «قام أبوه»: صُغْرىٰ؛ لأنّها خَبَرٌ عن «زَيْد» وجملة «زيد قام أبوه»: كُبْرىٰ؛ لأنَّ خَبَرَ المبْتَدأ فيها جُمْلةٌ.

[الجملة قد تكون صغرى وكبرى باعتبارَيْن]

(وَ)[١] قد تكون الجُمْلة صُغْرىٰ وكُبْرىٰ بِاعتبارَيْن؛ كما (إذَا[٢] قِيل[٣]: **زَيْدٌ أَبُوهِ غُلامُهُ مُنْطَلِقٌ، فَـ«زَيْدٌ»: مُبْتَدَأ أَوّل، وَ«أَبُوه»: مُبْتَدَأ ثَانٍ، و«غُلَامُهُ»: مُبْتَدَأ ثَالِثٌ**).

---

(١) وقد تنقسم الكبرىٰ إلىٰ ذات وجه وذات وجهين، فذات الوجهين: هي اسميّة الصّدر فعليّة العجز، نحو: زيد يقوم أبوه، وعكسه، نحو: ظننت زيدًا أبوه قائم، وذات الوجه، نحو: زيد أبوه قائم وظننت زيدًا يقوم أبوه. [حل المعاقد].

(٢) إنّ (إذا) ههنا بمعنىٰ الوقت، منصوب المحلّ علىٰ الظّرفيّة، والعامل فيه قوله: (فزيد مبتدأ)، تقديره: فزيد مبتدأ أوّل وقت قول القائل: زيد أبوه... إلخ. [حاجي بابا].

(٣) وفي نسخة (د): قلت.

(و «مُنْطَلِق»: خَبَرُ) المُبْتَدأ (الثَّالِثِ) وهو: «غلامه».

(وَ) المُبْتَدَأ (الثّالِثُ وَخَبَرُهُ[١]) وهما: «غُلامه مُنْطلق» (خَبَرُ) المُبْتدأ (الثَّاني) وهو «أبوه» والرّابط بينهما: «الهاءُ» من «غلامه».

(وَ) المبتدأ (الثّاني وَخَبَرُهُ) وهما: «أبوه غلامُه مُنْطَلِقٌ» (خَبَرُ) المبتدأ (الأَوَّلِ) وهو «زيد» والرّابط بينهما: «الهاءُ» من «أبوه».

(وَيُسَمَّىٰ المَجْمُوعُ) وهو: «زيدٌ» و«مُنْطلِق» وما بينهما (جُمْلَةً كُبْرَىٰ[٢]) لا غيرُ؛ لأنَّ خَبَرَ مُبْتدَئِها جُمْلةٌ (وَ) تُسَمَّىٰ جُمْلَةُ («غُلَامُهُ مُنْطَلِقٌ»: جُمْلَةً صُغْرَىٰ) لا غيرُ؛ لأنّها وقعتْ خَبَرًا عن مبتدأ، وهو «أبوه».

(وَ) تُسَمَّىٰ جُمْلَةُ («أَبوهُ غُلَامُهُ مُنْطَلِقٌ»: جُمْلَةً كُبْرَىٰ بِالنِّسْبَةِ إِلَىٰ) جُمْلَةِ («غُلَامُهُ مُنْطَلِقٌ» وَ) تُسَمَّىٰ جملةُ «أبوه غُلامُه مُنْطَلِقٌ» أيْضًا جملةً[٣] (صُغْرَىٰ بِالنِّسْبَةِ إِلَىٰ «زَيْدٌ» [أَبوهُ غُلَامُهُ مُنْطَلِقٌ»][٤] لِكوْنها وقعتْ خبَرًا عنه، والمعنىٰ: غُلام أبِي زيْدٍ مُنطلِقٌ.

[رابطة الخبر بالمبتدأ]

ولَكَ في الرَّوَابِط طَرِيقَان:

---

(١) بالرّفع، معطوف علىٰ (الثّالث)، ويجوز النّصب علىٰ أن يكون «الواو» بمعنىٰ «مع». [شيخ زاده].

(٢) أ ـ لكونها أصلاً ومشتملةً علىٰ الكثير. [شيخ زاده].
ب ـ و(كبرىٰ): تأنيث «الأكبر» وأفعل التّفضيل المجرّد عن حرف التّعريف، والإضافة إذا جرّد عن معنىٰ التّفضيل.. جاز جمعه وجاز تأنيثه. [شيخ زاده].

(٣) وفي نسخة (د): سقط: «جملة».

(٤) فيكون هذه الجملة ذات وجهين، وقد يقال: جملة وسطىٰ، وهذا الاصطلاح غير اصطلاح المنطقيّين في إطلاق الصّغرىٰ والكبرىٰ؛ لأنّهم اعتبروا الأعمّيّة والأخصيّة، بخلاف النّحويّين فإنّهم اعتبروا الأصليّة والتّابعيّة. [شيخ زاده].

أحدُهُما: أنْ تُضِيفَ كُلًّا مِنَ المُبْتَدآت ـ غير الأول ـ إلىٰ ضميرِ مَتْلُوِّهِ؛ كَمَا مثَّل المُصَنّف.

والثَّاني: أنْ تأتِيَ بِالرّوابط بعد خبَر المبتدأ الأخِير، نحو: «زَيْدٌ هِنْدٌ الأخَوَانِ الزَّيْدُونَ ضَارِبُوهُما[1] عِنْدَهَا بِإذْنِهِ»، فَضمير التّثْنية لِـ«الأخَوَيْن» وضمير المُؤَنّث لِـ«هِنْد» وضمير المُذَكَّر لِـ«زَيْدٍ».

ويتفرَّع مِن هذيْن الطَّريقيْن طَرِيقَةٌ[2] ثالِثَةٌ مُرَكَّبَة منهما، وهي: أنْ تجْعلَ بَعضَ الرَّوَابِط مع المبتدأ، وبعْضَها مع الخَبَر، نحو: زيدٌ عَبْدِاهُ الزَّيْدون ضَاربوهُما.

(وَمِثْلُهُ)[3] ـ في كون الجُمْلة فيه صُغرىٰ وكُبْرىٰ بِاعْتبارَيْن ـ قولُهُ تعالىٰ: (﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي﴾ [الكهف: ٣٨] إذ أصْلُهُ)[4] أي: أصل «لكِنَّا»: (لَكِنْ أَنَا) فحُذِفَتِ[5] «الهمزةُ» بنقْل الحركة أو بِدونِهِ، وتَلاقَتِ «النُّونان» فَادُّغِم.

في قراءة ابن عَامِر[6]: بإثبات ألف «نا[7]» ....

---

(١) «زيد»: مبتدأ أوّل «هند»: مبتدأ ثان «الأخوان»: مبتدأ ثالث «الزّيدون»: مبتدأ رابع «ضاربوهما»: خبر.

(٢) وفي نسخة (أ): هذين الطريقتين طريق ثالثة، وفي (ب): هاتين طريقتين طريق ثالثة.

(٣) أي: مثل هذا المذكور في تعدّد المبتدأ وتعدّد الجمل قوله تعالىٰ: ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي﴾ [الكهف: ٣٨] لا يذهب عليك أنّ استعمال «المثل» مقيّدًا بما ذكر ههنا استعمال صحيح شائع، لكن الأَولىٰ أن يقال بدل: (مثله) «عليه» أو «يشهد له»، (إذ): هو ههنا لتعليل إثبات المماثلة. [كافيجيّ].

(٤) والأصل: ما يبتني عليه غيره، فالمثبت يبتني عليه المحذوف. [كافيجيّ].

(٥) حذفًا اعتباطيًّا، وقيل: حذفًا قياسيًّا؛ بأن نُقِلَتْ حركتُها ثمّ حُذِفَتْ. [مغني].

(٦) عبد الله بن عامر بن زيد، أبو عمران اليحصبيّ الشّاميّ (٨ ـ ١١٨ هـ = ٦٣٠ ـ ٧٣٦ م): أحد القراء السّبعة. وُلِدَ في البلقاء في قرية رحاب سنة (٢١ هـ) في أوّلها، وانتقل إلىٰ دمشق بعد فتحها، المقرئ الدّمشقيّ، وتُوُفِّيَ فيها في أوّل عاشوراء من المحرّم (١١٨ هـ). [سير أعلام النّبلاء، تهذيب التّهذيب، الأعلام].

(٧) وفي نسخة (د): «أنا».

وصلاً[١] ووقفًا، والذي حَسَّنَ ذلك وُقُوعُ «الألف» عِوَضًا عن همزة «أنا». وقرأ أُبَيٌّ بن كَعْبٍ[٢]: لكن أنا، على الأصل.

(وَإِلَّا) أي: وإن لم[٣] يكن أصله «لكِنْ أنا» بالتَّخفيفِ[٤]، بلْ كانَ أصلُه: «لَكِنَّ هُوَ» بِالتَّشديد وإسقاط «الألف».. (لَقِيلَ[٥]: لَكِنَّهُ) لأنَّ «لكِنَّ» المُشَدَّدَة عامِلةٌ عَمَل «إنَّ» فَإذَا كانَ اسْمُها ضميرًا.. وجَبَ اتِّصالُه بها.

وقد تَسامَح المُصَنِّفونَ بِدُخولِ «اللام» في جوابِ «إنِ» الشَّرْطيَّة المُقْتَرِنَةِ[٦] بِـ«لا» النَّافية في قَوْلِهم: «وإلَّا لَكانَ كذا» حَمْلاً على دخولِها في جواب «لَو» الشَّرطيَّةِ؛ لأنهَّا أختها.

---

(١) أمّا إثباتها في الوصل؛ فإمّا لكونها عوضًا عن الهمزة المحذوفة، أو لإجراء الوصل مجرى الوقف؛ لما بينهما من تناسب التّضادّ؛ كما في قول الشّاعر:

أنـا أبـو النّجـم وشعـري وشعـري

وأمّا إثباتها في الوقف.. فظاهر، وغيره لا يثبتها إلا في الوقف. [كافيجيّ].

(٢) أُبيّ بن كعب بن قيس (ت: ٢١ هـ = ٦٤٢ م): سَيِّدُ القُرَّاءِ، أبو مُنْذِرٍ الأَنْصَارِيُّ. شَهِدَ العَقَبَةَ وَبَدْرًا، وجمع القُرْآنَ فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وَعَرَضَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ. كَانَ أُبَيٌّ رَجُلاً دَحْدَاحاً، يَعْنِي: رَبْعَةً لَيْسَ بالطّويل ولا بالقصير. [سير أعلام النّبلاء، تهذيب التّهذيب، الأعلام].

(٣) وفي نسخة (أ) و(ب): وإن لا.

(٤) وفي نسخة (أ) سقط: «بالتخفيف».

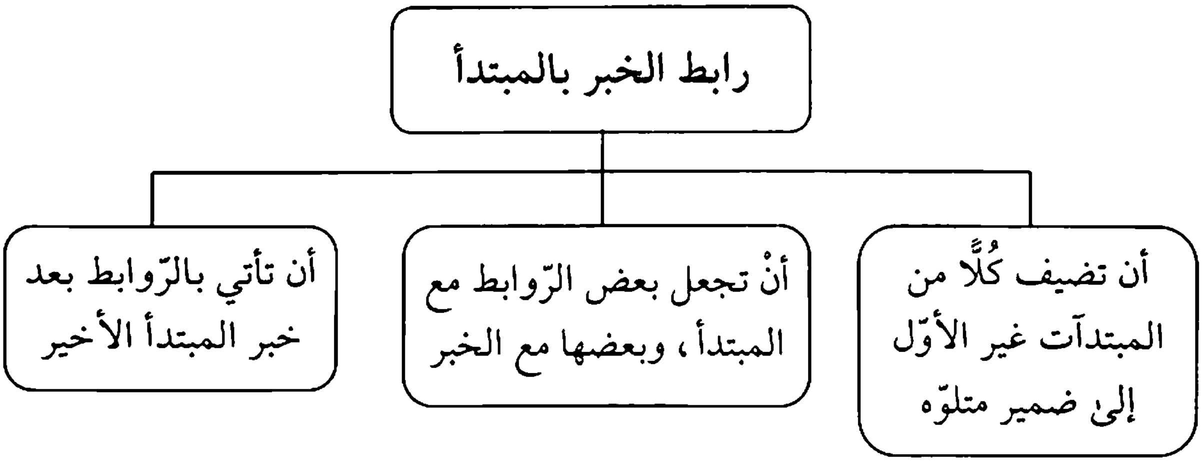
(٥) قوله: (وإلا لقيل لكنّه) لأنّ الضّمير المرفوع يقع بعد «لكن» ولا يستقيم تقدير ضمير الشّأن ليكون اسم «لكن» وقوله: (هو الله ربّي) خبره؛ لأنّ حذف ضمير الشّأن منصوبًا ضعيف إلا مع «أنْ» المخفّفة المفتوحة، فإنّ الحذف فيها لازم على ما صرّحوا في كتبهم، فقوله: (إلا) ليست للاستثناء، بل مركّب من «إن» و«لا» فيكون معناه: وإن لم يكن أصله: «لكن أنا».. لقيل: «لكنّه» لكون أكثر استعمالها بـ«الواو»، وحروف الاستثناء لا تستعمل بـ«الواو» إلا أن يكون الاستثناء مكرّرًا، نحو: جاءني القوم إلا زيدًا وإلا عمرًا، وقد يستعمل بدون «الواو» كما في قوله تعالى: ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ﴾ [الأنفال: ٧٣] أي: إن لا تفعلوه، فعلى هذا يفرق من الاستثناء بقرينة المقام، فاحفظه فإنّه جيّد. [شيخ زاده].

(٦) وفي نسخة (د) و(ج): «المقرونة».

ومَنَعَ الجُمهورُ دخولَ «اللَّام» في جَواب «إنْ»(١) وأجازَهُ ابْنُ الأنْبَارِيّ(٢).

و«لَكِن»: حرفُ استدراكٍ مِنْ «أَكَفَرْتَ»(٣) كأنَّه قالَ(٤): أنْتَ كافِرٌ باللهِ، لَكِنْ أنا هُوَ اللهُ رَبِّي، فَـ«أنا»: مُبْتَدأ أوّل، وَ«هُوَ»: ضمير الشَّأن مُبْتَدأ ثانٍ، و«الله»: مُبتدأ ثالِث، و«ربّي»: خبر الثَّالث، والثَّالِثُ وَخَبَرُه: خَبَرُ الثَّاني، ولا يَحْتاجُ لِرابط؛ لأنَّها خَبَرٌ عن(٥) ضمير الشَّأن، والثَّاني وخبرُه: خبرُ الأوّل، والرَّابِط بينهما «ياءُ» المتكلّم. ويُسَمَّىٰ المجموعُ: جُملةً كُبرىٰ، و«الله ربّي» جُملةً صُغْرَىٰ، و«هو الله ربّي» جُمْلةً كُبْرَىٰ بِالنِّسبة إلىٰ «الله ربّي» وصُغْرَىٰ بِالنِّسبة إلىٰ «أنا».

وقدْ تكون الجُمْلةُ لا صُغرىٰ ولا كُبرىٰ؛ لِفَقْد الشَّرْطَيْن(٦)؛ كـ«قامَ زَيْدٌ» وَ«هَذَا زَيْدٌ».



(١) وفي نسخة (ب): «إن» الشرطية.

(٢) محمّد بن القاسم بن محمّد، أبو بكر الأنباريّ (٢٧١ ـ ٣٢٨ هـ = ٨٨٤ ـ ٩٤٠ م): من أعلم أهل زمانه بالأدب واللّغة ومن أكثر النّاس حفظًا للشّعر والأخبار، وُلِدَ في الأنبار «علىٰ الفرات» وتُوُفِّيَ ببغداد. وله: «الزّاهر» في اللّغة، و«إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله ﷻ». [الأعلام].

(٣) أي: من قوله: (أكفرت) في الآية السَّابقة: ﴿قَالَ لَهُۥ صَاحِبُهُۥ وَهُوَ يُحَاوِرُهُۥٓ أَكَفَرْتَ بِٱلَّذِى خَلَقَكَ مِن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ سَوَّىٰكَ رَجُلًا﴾ [الكهف: ٣٧].

(٤) وفي نسخة (د): كأنه قيل.

(٥) وفي نسخة (د): من.

(٦) وفي نسخة (ب) سقط: «الشرطين».

[المسألة الثّانيـة: الجمـل التي لهـا محلّ من الإعْراب]

(المَسْأَلَةُ الثَّانِيَةُ في) بيان (الجُمَلِ الَّتي لَهَا مَحَلٌّ[١] مِنَ الإعْرَابِ[٢]) الذي هُوَ الرّفع، والنّصب، والخَفْض، والجَزْم (وَهِيَ سَبْعٌ) على المشهور:

[الجملة الواقعة خبرًا]

(إحْدَاهَا: [الجملة] الوَاقِعَةُ خَبَرًا) لمبتدأ في الأصل أو في الحال (وَمَوْضِعُهَا[٣]) إمَّا رَفعٌ أوْ نَصبٌ:

[موضع الرّفع]

فَمَوْضِعُها: (رَفْعٌ فِي بَابَي المُبْتَدَأ وَ«إنّ»[٤]) المُشَدّدة.

فالأوّل (نَحْو: زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ) فجملة «قام أبوه» في موضع رفعِ خَبَرُ «زَيْد».

(وَ) الثّاني، نحو: (إنَّ زَيْدًا أَبُوهُ قَائِمٌ) فجملة «أبوه قائم»[٥] في موضع رفع خبر «إنَّ».

---

(١) وهي الّتي يحلّ محلّها المفردُ، بِخلاف الجُمَل الّتي لا محلّ لها، فإنّه لا يحلُّ المفردُ محلّها. [دس].

(٢) أي: لو وقعَ في مَوْضِعها مفرد.. لَظَهر فيه الإعراب على ما يقتضيه العامل. [زاده].

(٣) أيْ: محلّها، وإنّما فسّرنا بذلك؛ لأنّ الجملة مِن حَيْث هي جملة مبنيّةٌ، والمبنيّ مخصوص بالإعراب المحلّيّ، بخلاف الإعراب اللفظيّ والتقديريّ، فإنّهما مخصوصان بالمعرب. [شيخ زاده].

(٤) في محل الجر بالعطف على (المبتدأ)، والمراد من باب «إنّ»: الحروف المشبّهة بالفعل وما يكون مشابهًا لها في العمل، فخبر «لا» الّتي لنفي الجنس داخلٌ فيه، نحو: لا رجلَ في الدّارِ، فـ«في الدّار» جملةٌ ظرفيّةٌ في محلّ الرّفع على أنّه خبر «لا». [كاشف القناع].

(٥) وفي نسخة (د) سقط: «فجملة: أبوه قائم».

والفرق بين البابَيْنِ من وجوه:

أحدها: أنّ العامِل في الخبر علىٰ الأوّل: المبتدأ، وعلىٰ الثّاني: «إنّ».

[و] ثَانِيها: أنّ الخبر في الأوّل: مُحْكَم، وفي الثّاني: مَنْسُوخ.

[و] ثالثها: أنّ الخبَرَ في الأوّل يُلْقَىٰ إلىٰ خَالِي الذّهْنِ مِنَ الحُكْم والتّرَدّد فيه، وفي الثّاني يُلْقَىٰ إلىٰ الشّاكّ أو[1] المُنْكِرِ في أوّلِ درجاته.

[موضع النّصب]

(وَ) مَوْضِعُها (نَصْبٌ [وذلك] فِي بَابَيْ «كَانَ»[2] و«كَادَ»).

فالأوّلُ (نحو: ﴿كَانُوٓاْ يَظۡلِمُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٧]) فجملة: «يظلمون» من الفِعْلِ والفاعِلِ في مَوْضِعِ نَصْبٍ.. خَبَرٌ لِـ«كانَ».

(وَ) الثّاني، نحو: (﴿وَمَا كَادُواْ يَفۡعَلُونَ﴾)[3] [البقرة: ٧١] فجُملة: «يفعلون» في مَوضِعِ نَصْبٍ.. خَبَرٌ لِـ«كادَ».

والفَرْقُ بين البابَيْن مِن وجوهٍ:

الأوّل: أنّ جُمْلَةَ خبَرِ «كان» قد تكون جملةً اسْمِيّةً أوْ فِعليّةً، وجُملةَ خبر «كاد» لا تكون إلا فِعليّةً، [و] فِعلُها مُضارِعٌ.

---

(١) وفي نسخة (أ) و(ب): والمنكر.

(٢) أي: في الأفعال النّاقصة والمضاهي لها في العمل، فيدخل خبر «ما» و«لا» الّتي بمعنىٰ «ليس» إذا كان جملةً. [زاده].

(٣) فـ«كاد»: فعل من أفعال المقاربة ترفع الاسم، وخبره: الفعل المضارع في تقدير اسم الفاعل، و«الواو» في «كادوا»: صيغة ضمير مرفوع علىٰ أنّه اسم «كاد». ومحلّ جملة: «يفعلون» نصبٌ خبرًا عنه، تقديره: «وما كادوا فاعلين». [حلّ].

الثّاني: أنَّ خَبَرَ «كان» لا يجوزُ اقْتِرانُه بـ«أنْ» المَصْدريّة، وَيجوزُ في خبَرِ «كاد».

الثّالث: أنَّ خبَرَ «كان[١]» مُخْتَلَف في نصْبِه على ثلاثةِ أقْوال:

أحدها: أنَّه خبرٌ مُشبّه بالمَفعولِ عند البَصريّينَ.

والثّاني: أنه مشبّه بالحال عند الفَرّاء[٢].

والثّالث: أنّه حالٌ عِند بَقيَّة الكُوفِيّين، [بخلاف خبر «كاد» فإنّه منصوب بها بلا خلافٍ][٣].

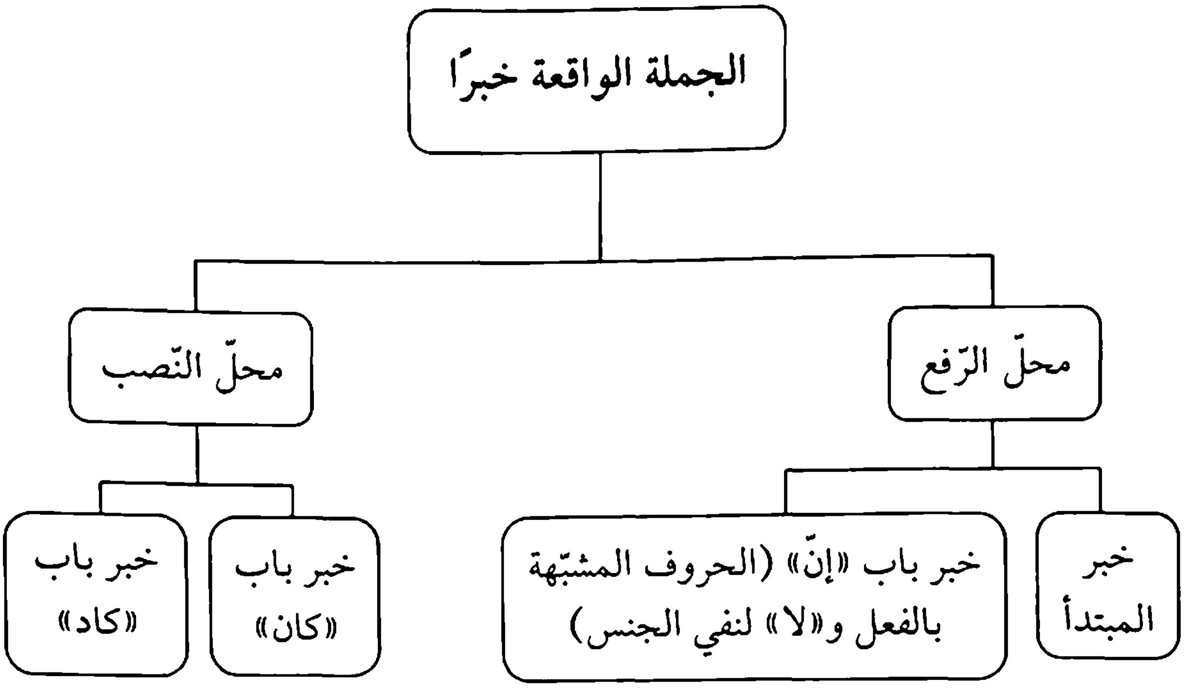
❋ ❋ ❋

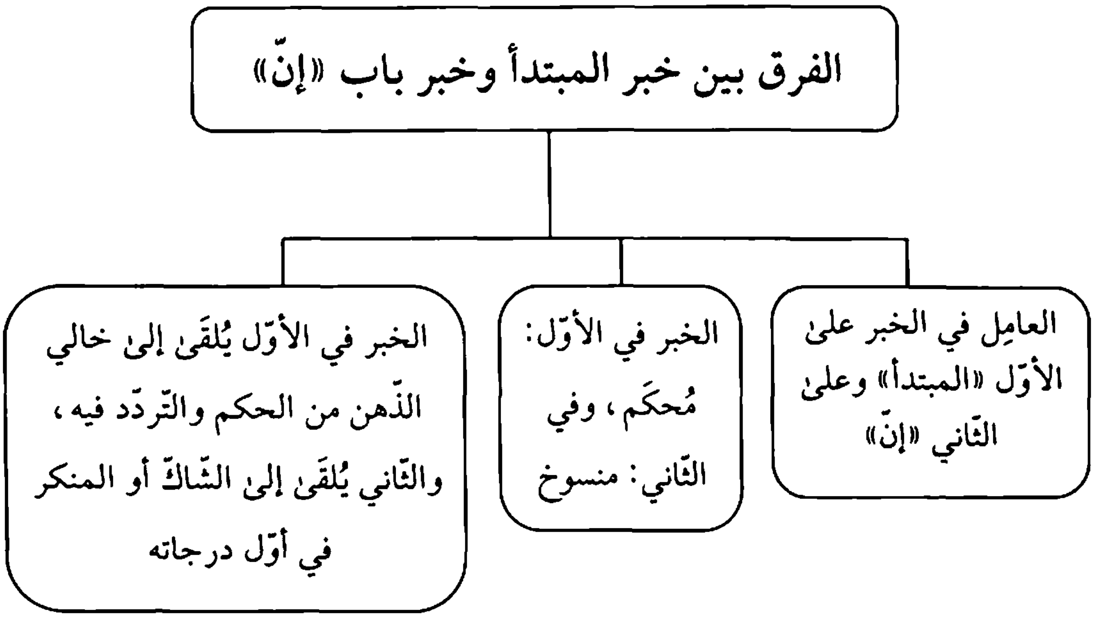
---

(١) وفي نسخة (د): «كاد».

(٢) يحيى بن زياد بن عبد الله الدّيلميّ، أبو زكرياء، المعروف بـ«الفرّاء» (١٤٤ ـ ٢٠٧ هـ = ٧٦١ ـ ٨٢٢ م): إمام الكوفيّين، وأعلمهم بالنّحو واللّغة وفنون الأدب. وُلِدَ في الكوفة وانتقل إلى بغداد، وعهد إليه المأمون بتربية ابنيه، وتُوُفّي في طريق مكّة، كان يميل إلى الاعتزال. وله: «معاني القرآن» و«المذكر والمؤنث». [سير أعلام النّبلاء، الأعلام].

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة من نسخة (ج).


الجملة الواقعة خبرًا
محلّ الرّفع
محلّ النّصب
خبر المبتدأ
خبر باب «إنّ» (الحروف المشبّهة بالفعل و«لا» لنفي الجنس)
خبر باب «كان»
خبر باب «كاد»


الفرق بين خبر المبتدأ وخبر باب «إنّ»
العامِل في الخبر على الأوّل «المبتدأ» وعلى الثّاني «إنّ»
الخبر في الأوّل: مُحكَم، وفي الثّاني: منسوخ
الخبر في الأوّل يُلقَى إلى خالي الذّهن من الحكم والتّردّد فيه، والثّاني يُلقَى إلى الشّاكّ أو المنكر في أوّل درجاته

الفرق بين باب «كان» وباب «كاد»

- جملة خبر «كان» تكون جملةً اسميّةً أو فعليّةً. وجملة خبر «كاد» لا تكون، إلا فعليّةً فعلها مضارع
- إنّ خبر «كان» لا يجوز اقترانه بـ«أن» المصدريّة ويجوز في خبر «كاد»
- خبر «كان» مختلف في نصبه على ثلاثة أقوال، بِخلاف خبر «كاد» فإنّه منصوب بها بلا خلاف
  - الأقوال الثلاث في اختلاف نصب خبر «كان»
    - أنّه خبر مشبّه بالمفعول عند البصريّين
    - أنّه مشبّه بالحال عند الفرّاء
    - أنّه حال عند بقيّة الكوفيّين

[الجُمْلَة الوَاقعَة حَالاً والوَاقعَة مَفْعُولاً به]

[(وَ)] الجملة (الثَّانِيَةُ وَالثَّالِثَةُ(١):) [الجملة] (الوَاقِعَةُ حَالاً وَالواقِعَةُ مَفْعُولاً بِهِ وَمَحَلُّهُمَا(٢) النَّصْبُ).

[الجملة الحاليّة]

(فَـ) [الجملة] (الحَالِيَّةُ، نَحْو) قَوْلِه تعالىٰ: (﴿وَجَآءُوٓ أَبَاهُمۡ عِشَآءٗ يَبۡكُونَ﴾ [يوسف: ١٦]) فجملة «يبكون» مِنَ الفِعل والفاعل في مَحلّ النَّصْبِ علىٰ الحَال مِن (الواو) [الواقعة] في «جَاؤُوا» و«عِشَاءً»: منصوبٌ علىٰ الظَّرفيّة.

وقولِهِ ﷺ: «أَقْرَبُ(٣) مَا يَكُونُ العَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ»(٤) فجملة «وَهُوَ سَاجِدٌ» مِن المبتدأ والخَبَر في محلّ النَّصب علىٰ الحال من «العبد».

[مواضع وقوع الجملة مفعوليّةً]

(وَ) الجُمْلة (المَفْعُولِيَّةُ تَقَعُ في أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ(٥)):

---

(١) من الجمل الّتي لها محلّ من الإعراب. [حل].

(٢) أي: محلّ الجملة الواقعة حالا نصب، وكذا محلّ الجملة الواقعة مفعولا نصب إن لم تنب الجملة عن الفاعل، فإن قيل: لا حاجة إلىٰ هذا القيد؛ لأنّ الجملة لا تنوب عن الفاعل فلا معنىٰ للاحتراز عنها، قلنا: هذه النّيابة جائزة في باب القول خاصّة، نحو قوله تعالىٰ: ﴿ثُمَّ يُقَالُ هَٰذَا ٱلَّذِي كُنتُم بِهِۦ تُكَذِّبُونَ﴾ [المطففين: ١٧] فـ«هذا» مبتدأ، والموصول مع صلته في محلّ الرّفع خبر المبتدأ، والمبتدأ مع خبره جملة اسميّة في محلّ الرّفع علىٰ أنّه نائب مناب فاعل القول. وإنّما جازت نيابة الجملة عن الفاعل في القول دون غيره؛ لأنّ الجملة التي يراد بها لفظها نزّلت منزلة المفرد، وهذه الخاصّة لا يوجد في غير القول، فاختصّت النّيابة به. [حل المعاقد].

(٣) أي: أشدّ أكوانه؛ أي: أحواله قربًا من ربّه حاصل وهو ساجد. [دس].

(٤) الحديث. [صحيح مسلم: ٤٨٢].

(٥) قوله: (تقع في أربعة مواضع) بحكم الاستقراء، اختلف النّسخ ههنا، فوقع في بعضها «في ثلاثة=

* **الأوّل**: أنْ تَقعَ (**مَحْكِيَّةً بِالقَوْلِ، نَحْو**: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ﴾ [مريم: ٣٠]) فَجُملة «إنّي عبد الله» في مَوْضِعِ النّصْب علىٰ المَفْعوليّة محكيّةٌ بِـ«قال» والدَّليل[١] علىٰ أنّها مَحكيَّةٌ بِـ«قال» كَسْرُ «إنّ» بعد دُخول «قال».

* (وَ) **الثَّانِي**: أن تَقَع (تالِيةً[٢] **لِلْمَفْعُولِ الأوَّلِ فِي بَابِ** «ظَنَّ» **نَحْو: ظَنَنْتُ زَيْدًا يَقْرَأُ**) فَجملةُ: «يقرأ» مِن الفعل وفاعِلِه المُستَتِر فيه[٣] في مَوْضِعِ النّصب عَلىٰ أنّها المفعول الثّاني لِـ«ظَنَّ».

* (وَ) **الثَّالِث**: أنْ تقع (تاليةً[٤] **لِلْمَفْعُولِ الثَّانِي فِي بَابِ «أَعْلَمَ» نَحْو: أَعْلَمْتُ زَيْدًا عَمْرًا أَبُوهُ قَائِمٌ**) فَجملة: «أبوه قائم» في موضع[٥] النَّصْب عَلىٰ أنّها المفعول الثَّالث لـ«أعلم»[٦] وإنّما لم تقع تاليةً[٧] للمفعول الأوّل في باب «أعلم»؛ لأنّ مَفعوله الثّاني مبتدأ في الأصل، والمبتدأ لا يكون جملةً.

* (وَ) **الرّابع**: أَنْ تَقَعَ[٨] (**مُعَلَّقًا عَنْهَا**[٩]) ....

= مواضع»، ووقع في بعضها «في أربعة مواضع»، لكن هذا الاختلاف مبنيّ علىٰ إثبات باب «أعلمت» أو عدم إثباته في الكتاب، لكن إثباته أولىٰ؛ لحصول تغاير المعنىٰ. [كافيجيّ].

(١) واعلم: أنّ الجملة المحكيّة بالقول، هل هي مفعول به أو مفعول مطلق نوعيّ؟ فيه مذهبان: الأوّل قول الجمهور، والثّاني اختيار ابن الحاجب، وللجانبين حجج متناقضات لا يليق ذكرها في المختصر، فليطلب في «المغني». [حل].

(٢) وفي نسخة (د): ثانية.

(٣) وفي نسخة (د) سقط: «فيه».

(٤) وفي نسخة (د): ثالثة.

(٥) وفي نسخة (د): محل.

(٦) وفي نسخة (د) سقط: «لأعلم».

(٧) وفي نسخة (د): ثانية.

(٨) أي: الجملة.

(٩) أي: عن الجملة العامل بسبب تصدّرها بما له صدر الكلام، وهو الاستفهام، والنّفي، ولام=

العَامِلُ[١].

وَالتّعليق[٢]: إبطالُ العَمِل لفظًا وإبقاؤه مَحلًّا لِمَجيء مَا لهُ صَدْر الكلامِ[٣]، سواءٌ أكان[٤] العاملُ من باب «عَلِم» أمْ مِن غيره[٥].

فالأوّل: (نَحو: ﴿لِنَعۡلَمَ أَيُّ ٱلۡحِزۡبَيۡنِ أَحۡصَىٰ﴾ [الكهف: ١٢]) فـ«أي الحِزْبَيْن»: مُبتدأ ومُضَاف إليْهِ، و«أحْصىٰ»: خبَرُه، وهو فِعلٌ ماضٍ لا اسْمُ تَفْضيلٍ[٦] علىٰ الأصحّ، وجُمْلة المُبْتدأ وخَبَرِه في مَوْضع النّصْب سادّةٌ مَسَدَّ مَفْعُولَيْ «نَعْلَم».

(وَ) الثّاني: نحو: (﴿فَلۡيَنظُرۡ أَيُّهَآ أَزۡكَىٰ طَعَامٗا﴾ [الكهف: ١٩]) فـ«أيُّهَا»: مبتدأ ومضاف إليهِ، و«أزْكَىٰ»: خَبرُهُ، و«طَعَامًا»: تمْييزٌ، وجملةُ المبتدأ وخَبَرِه في موضعِ النَّصب سادَّةٌ مَسَدَّ مَفعولِ «يَـنْظر» المُقيَّدِ بِالجَارّ[٧].

= الابتداء، ومعنىٰ التّعليق: تعذّر وصول العامل في اللّفظ إلىٰ المعمول؛ لأجل تصدّر إحدىٰ هذه الثّلاثة علىٰ الجملة المعمول، وهو؛ أي: ذلك العامل من حيث المعنىٰ طالب له؛ أي: المعمول مفعولا صريحًا واحدًا أو اثنين علىٰ حسب اقتضائه، أو هو طالب له بمعنىٰ الحرف الذي يتعدّىٰ به؛ كما ستقف عليه إن شاء الله تعالىٰ، وهذا معنىٰ قولهم: التّعليق عبارة عن إبطال العمل لفظًا لا محلا علىٰ سبيل الوجوب، بخلاف الإلغاء؛ إذ هو إبطال العمل لفظًا ومحلا علىٰ سبيل الجواز. [حل].

(١) أي: الموضع الرّابع من تلك المواضع الأربعة الذي تقع الجملة فيه معلّقًا عن تلك الجملة عاملها، فضمير (عنها) راجع إلىٰ الجملة، و(العامل) مرفوع بمعلّق علىٰ أنّه فاعله. [كافيجيّ].

(٢) ومعنىٰ **التّعليق والإلغاء**: إبطال العمل، ولكن الفرق بينهما مِن مهمّات هذا الفنّ، **فالإلغاءُ**: هو ترك العمل لفظًا ومعنًىٰ لغير مانع. **والتّعليق**: ترك العمل لفظًا لا معنىٰ لمانع. فالإلغاء جائز والتّعليق واجب، والمعلّق عامل في المحلّ بخلاف المُلغىٰ. [شيخ زاده].

(٣) كالاستفهام، والنّفي، ولام الابتداء.

(٤) وفي نسخة (ج) و(د): سواء كان.

(٥) تنبيه: فائدة الحكم علىٰ محلّ الجملة المعلّقة بالنّصب ظهورُ ذلك في التّوابع، فتقول: عرفت مَنْ زيدٌ وعمرًا، وغير ذلك. [حلّ].

(٦) وفي نسخة (ب): من الإحصاء.

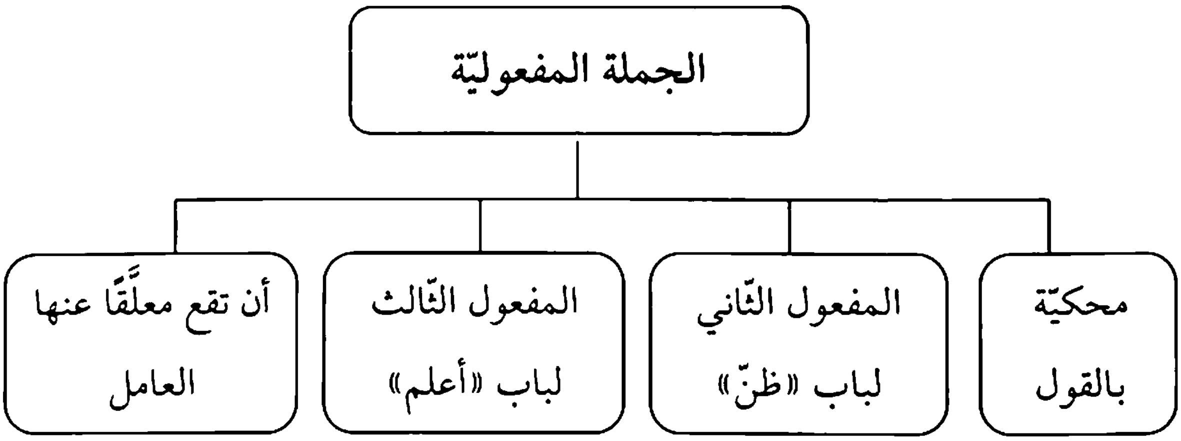
(٧) أي: فلينظر في جواب هذا الاستفهام. [د].

قال المُصَنّف في «المغني»: لأنّه[١] يُقَالُ: نظرْتُ فيه؛ [أي: فكرت] ولكنّه هُنا عُلّقَ بالاسْتِفْهام عَن الوُصُول في اللَّفْظ إلىٰ المفعول، وهو مِن حَيثُ المَعْنىٰ طالب له عَلَىٰ مَعْنىٰ ذلِكَ الحَرْف.

وزَعَم ابْن عُصْفُور[٢]: أنّه لا يُعَلَّق فِعلٌ غيرُ «عَلِم» و«ظَنَّ» حتّىٰ يَتضمّن معناهما.

وعَلَىٰ هذا[٣] فتكونُ هذه الجُملَة سادَّةً مَسَدَّ مَفعولَيْن[٤]، انتهىٰ.

والنّظَر: الفِكْرُ في حالِ المَنْظورِ فيه[٥].



(١) عِلّة لقوله: مقيّد بالجارّ. [دس].

(٢) علي بن مؤمن بن محمد الإشبيلي، أبو الحسن، المعروف بـ«ابن عصفور» (٥٩٧ ـ ٦٦٩ هـ = ١٢٠٠ ـ ١٢٧١ م): حامل لواء العربية بالأندلس في عصره. وله: «المقرب» و«الممتع» في التصريف، و«المفتاح». وُلِدَ بإشبيليّة وتُوُفِّيَ بتونس. [الأعلام].

(٣) أي: ما زعم ابن عصفور. [دس].

(٤) أي: لأنّ الشّيء حُمِلَ علىٰ ما تضمّنه. [دس].

(٥) وفي نسخة (د) سقط: «فيه».

[الجُمْلة الوَاقِعَة مضَافًا إليْهَا]

(وَالرَّابِعَةُ) مِن الجُمَل التي لها محلّ من الإعراب[١]:

١ ـ الجُملة (الْمُضَافُ إلَيْهَا، ومَحَلُّهَا الْجَرُّ[٢]) فِعْلِيَّةً كانتْ أو اسْمِيّةً.

فالأُولَىٰ: (نَحْو) قوله تعالىٰ: (﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة: ١١٩]) فجملة: «ينفع الصّادقين صدقهم» في محلّ جَرٍّ بإضافة «يوم» إليها.

(وَ) الثّانيةُ: (نَحْو) قوله تعالىٰ: (﴿يَوْمَ هُم بَٰرِزُونَ﴾ [غافر: ١٦]) فجملة: «هم بارزون» مِنَ المبتدأ والخبر في مَحَلّ جَرّ بإضافة «يوم» إليها.

والدّليل[٣] علىٰ أَنَّ «يوم» فيهما مضافٌ عَدَمُ تَنْوِينِهِ.

٢ ـ (وَ) كذا (كُلُّ جُمْلَةٍ[٤] وقعتْ بَعْدَ «إذْ») الدّالّة علَىٰ المَاضِي.

٣ ـ (أَوْ «إذَا») الدّالَّة عَلَىٰ المسْتقْبَلِ[٥].

٤ ـ (أَوْ «حَيْثُ») الدّالّة علىٰ المَكان.

---

(١) وفي نسخة (أ) و(ب) سقط: من الإعراب.

(٢) وهذا الانجرار بنفس الاسم المضاف عند سيبويه، وبـ«اللام» عند الزّجاج، وبـ«مِنْ» عند قوم، وبالإضافة عند بعض. [زاده].

(٣) فإن قيل: إنّ الوقوع مضافًا إليه من خواصّ الاسم، فكيف تقع الجملة مضافًا إليها؟ أجيب بوجهين: أحدهما: إنّ الجملة في هذه المواضع في تأويل المفرد؛ لأنّ ﴿يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ في تأويل «يوم نفع الصّادقين»، وقس البواقي عليه. وثانيهما: إنّها من خواصّ الظّروف، تأمّل. [حل المعاقد].

(٤) أي: كلّ فرد من أفراد الجملة، فإن «كلّ» إذا أضيفت إلىٰ النّكرة.. فهي لعموم الأفراد، وإذا أضيفت إلىٰ المعرفة.. فلعموم أجزائها، كذا قال أصحاب علم الأصول. [زاده].

(٥) وفي نسخة (د): علىٰ الستقبال.

٥ ـ (أَوْ «لَمَّا» الْوُجُودِيّة) الدّالَّة عَلىٰ وُجودِ شيْءٍ[١] لِوُجودِ غيْرِهِ[٢] (عِنْدَ مَنْ قَالَ بِاسْمِيَّتِهَا) وهو أبُو بَكْر بن السّرّاج[٣]، وتَبعَه أبُو عَلِي الفَارِسِيّ[٤]، وتبعهما أبو الفَتْح بْنُ جِنيّ[٥]، وتبِعَهم جماعةٌ زعموا: أنّها ظَرْفٌ بمعنىٰ «حين».

وقال ابْنُ مَالِك[٦]: بِمعنَىٰ «إذْ» وَاستحْسَنَه المُصنِّفُ في «المغني».

(أَوْ «بَيْنَمَا» أَوْ «بَيْنَا») بزيادة «الميم» في الأُولىٰ، وحذفِها في الثَّانية.

(فَهِيَ) أي: الجُملَةُ الوَاقِعَة بَعْدَ هذهِ المَذْكُورات (فِي مَوْضِعِ خَفْضٍ بِإِضَافَتِهِنَّ) أي: إضَافةِ هذه المذكورات (إِلَيْهَا).

مِثالُ «إذ» قَولُه تعالىٰ: ﴿وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ﴾ [الأنفال: ٢٦] و﴿إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا﴾ [الأعراف: ٨٦] فتضاف للجُملتَيْن؛ كَمَا مَثَّلنا.

ومِثَال «إذَا» ـ وتَختَصُّ [بالجملة] الفِعْليّة عَلىٰ الأصَحّ ـ قولُهُ تَعالىٰ: ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ﴾ [النصر: ١].

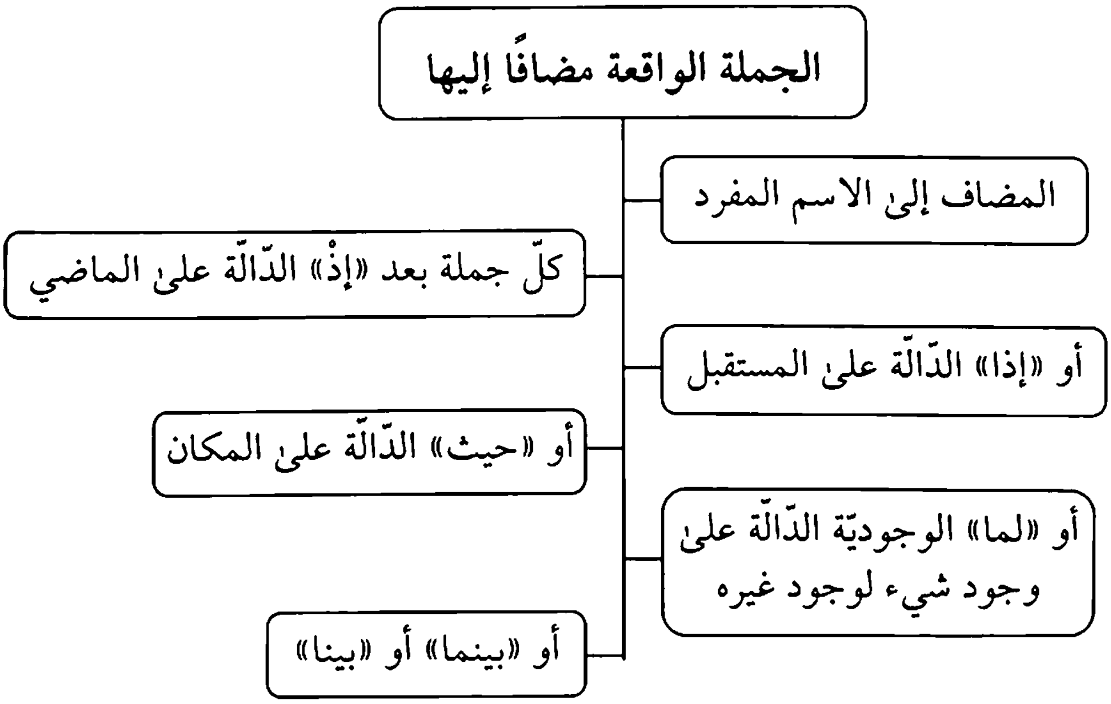
(١) وهو الجواب.
(٢) وهو الشّرط.
(٣) **محمد بن السّري بن سهل**، أبو بكر (ت: ٣١٦ هـ = ٩٢٩ م): أحد أئمة الأدب والعربية من أهل بغداد، كان يلثغ بـ«الرّاء» فيجعلها «غينًا» مات شابًّا، وكان عارفًا بالموسيقيّ. وله: «الأصول» في النّحو، و«شرح كتاب سيبويه». [الأعلام، سير أعلام النّبلاء].
(٤) **الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار الفارسيّ الأصل**، أبو عليّ (٢٨٨ ـ ٣٧٧ هـ = ٩٠٠ ـ ٩٨٧ م): أحد الأئمة في علم العربيّة، وُلِدَ في فسا من أعمال فارس، ودخل بغداد سنة (٣٠٧ هـ) كان متّهمًا بالاعتزال. وله: «تعاليق سيبويه» و«العوامل» في النّحو. [الأعلام، سير أعلام النّبلاء].
(٥) **عثمان بن جني الموصليّ**، أبو الفتح (ت: ٣٩٢ هـ = ١٠٠٢ م): من أئمة الأدب والنّحو، وله شعر. وُلِدَ بالموصل، وكان أبوه مملوكًا روميًّا لسليمان بن فهد الأزديّ الموصليّ، وَله: «سرّ صناعَة الإِعْرَاب» و«المبهج». وتُوُفِّيَ ببغداد عن نحو (٦٥) عامًا. [تاريخ العلماء النحويّين، الأعلام].
(٦) واعلم: أنّ الظّاهر أنّ إضافة اسم الزّمان إلىٰ الجملة المحضة يفيد التّعريف، وفي «البسيط»: قد يقال: لا يفيد؛ لأنّ الجملة نكرة، كذا في «شرح الألفيّة». [كاشف القناع].

وَمثال «حَيْثُ»: جَلسْتُ حَيْثُ جَلَسَ زيْدٌ أو حَيْثُ زيدٌ جالِسٌ، فتُضافُ للجُمْلتَيْن؛ كمَا مَثَّلْنا، وإضَافتُها[1] إلى الفِعْليّة أكْثَرُ.

وَمِثال «لَمَّا» قولُكَ: لَمَّا جاءَ زيْدٌ جاءَ عَمْرُو، وتَخْتَصّ بالفِعل الماضي.

ومِثال «بَيْنَمَا» أو «بَيْنَا» قولكَ: بَيْنما أو بَيْنا زيْدٌ قائِمٌ أوْ يَقومُ زَيْد.

والصَّحيح أنَّ «مَا» كافَّةٌ لِـ«بَيْنَ» عَن الإضافَة، فَلا مَحَلَّ لِلْجملَةِ بعْدَها مِن الإعْرابِ. وأصْلُ «بَيْنَا»: «بَيْنمَا» فَحُذِفَت «الميمُ».



(١) اختلف النّحاة في جازم جواب الشّرط، قال بعضهم: هي أداة الشّرط، قيل: وهو مذهب المحقّقين من البصريّين، وعزاه البراقيّ إلى سيبويه، وذهب الأخفش إلى أنّ الجزم بفعل الشّرط، واختاره صاحب «التّسهيل»، وقيل: بالأداة والفعل معًا، وهذا القول نسب أيضًا إلى سيبويه والخليل، وهو مذهب الكوفيّين. [كاشف القناع].

[الجُمْلة الواقعة جوابًا لشَرْط جازم]

(وَ) الجُمْلة (الخَامِسَةُ) [من الجمل التي لها محل من الإعراب] ([الجملة الوَاقِعَةُ جَوَابًا لِشَرْطٍ[١] جَازِمٍ) وهو: «إنْ» الشَّرطيّة وأخواتها (وَمَحَلُّهَا الجَزْمُ[٢]، إِذَا كَانَتِ) الجُمْلةُ الجوابيّة[٣] (مَقْرُونَةً بِالفَاءِ[٤]) سَوَاءٌ أكانَتْ[٥]: اسميَّةً أم فِعليَّة، خَبَرِيَّةً أم إنْشَائِيَّةً (أَوْ) كانتْ مقرونةً (بِـ«إِذَا» الفُجَائِيَّةِ[٦]) وَلَا تكونُ[٧] إلا اسميَّةً والأداة «إنْ» خَاصّةً.

(فَالأُولَىٰ) المَقْرونة بِـ«الفاء» (نَحْو) قوله تعالىٰ: (﴿مَن يُضْلِلِ[٨] ٱللَّهُ فَلَا

(١) أي: جوابًا لأداة شرط جازمة. [دس].

(٢) وإنّما كان الجزم في محلّها؛ لأنّ الجملة الجزائيّة لم تصدر بمفرد يقبل الجزم لفظًا؛ كما في قولك: إن تقم أقم، أو تقديرًا؛ كما في قولك: إن جئتني أكرمتك. [حل].

(٣) وفي نسخة (د): الجزائية.

(٤) واعلم: أن «الفاء» المقدرة كالموجودة؛ كقوله: «من يفعل الحسنات اللهُ يذكرُها»، التقدير: «فالله يشكرها» وقد حذفت للضرورة. [حل].

(٥) وفي نسخة (أ) و(ب): سواء كانت الجملة.

(٦) وإنّما يجاب الشّرط بـ«إذا» الفجائيّة؛ كما يجاب بـ«الفاء»؛ لتقارب معنييهما؛ لأنّ المفاجأة والتّعقيب متقاربان.

(٧) أي: الجملة الجزائية المقرونة بـ«إذا» الفجائيّة.

(٨) «من» شرطيّة اسميّة في محلّ النّصب علىٰ أنّه مفعول «يضلل»: وهو بالجزم فعل الشّرط، و«الفاء» في «فلا»: رابطة لجواب الشّرط، و«لا»: لنفي الجنس، و«هادي»: اسم «لا» وهو معه في محلّ الرّفع بالابتداء، و«له»: ظرف مستقرّ، والضّمير المجرور راجع إلىٰ «من» والظّرف معه فاعله المستتر في محلّ الرّفع علىٰ الخبريّة من المبتدأ، فالجملة الاسميّة مقرونة بـ«الفاء» في محلّ الجزم جوابًا للشّرط الجازم وهو «من»، وإنّما حكم الجزم في محلّ الجملة؛ لما مرّ من عدم تصدّرها بمفرد يقبل الجزم لفظًا أو حكمًا. [حل].

هَادِيَ لَهُۥ وَيَذَرُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٨٦]) فجُمْلَة «لا هادي له» مِنْ «لا» واسْمِهَا وخَبَرِها في محلّ جزْمٍ؛ لوقوعِها جوابًا لِشرط جازمٍ، وَهُو: «مَنْ» (وَلِهَذَا) أي: ولأجْلِ أنَّها في مَحلّ جَزْم (قُرِئَ بِجَزْمِ «يذَرْهُمْ») بـ«اليَاءِ» (عَطْفًا عَلَىٰ مَحَلّ الجُمْلَةِ) فـ«يَذَرْهُمْ» مجزوم[١] في قِراءَةِ حَمْزَة[٢] والكسَائِيّ[٣]، معطوف عَلىٰ محلّ جُملة «فلا هاديَ له».

(وَالثَّانِيَةُ) المقرونةُ بـ«إذَا» الفجائيّة (نَحْو) قَولِهِ تعالَىٰ: (﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: ٣٦]) فَجملة: «هم يقنطون» في مَحَلّ جزْمٍ؛ لِوقوعِها جوابًا لِشَرْطِ جازِمٍ، وهو: «إنْ». والفَجْأَة: البَغْتَةُ.

وتَقْييدُ[٤] الشّرط بالجازِم: احترازٌ عن الشّرط غير الجازم؛ كـ«إذَا» و«لَوْ» و«لَوْلَا».

[جزم الفعل]

(فَأَمَّا) إذَا كانتْ جمْلةُ الجَوابِ فِعْلُها ماضٍ خالٍ عَن «الفَاءِ» (نَحْو: إنْ قَامَ زَيْدٌ قَامَ عَمْرٌو.. فَمَحَلُّ الجَزْمِ) في الجَواب (مَحْكُومٌ بِهِ لِلْفِعْلِ[٥] وَحْدَهُ[٦]) وهو:

---

(١) وفي نسخة (د): بالجزم.

(٢) حمزة بن حبيب بن عُمَارَةَ التَيميّ، أبو عُمارة الزيّات (٨٠ ـ ١٥٦ هـ = ٧٠٠ ـ ٧٧٣ م): كان من موالي التيم، فنُسِبَ إليهم. أحد القراء، وكَانَ إمامًا قيّمًا لكتاب الله، قَانِتًا لله، ثَخِين الورع، عالِمًا بالحديث والفرائض، أَصْلُهُ فارسيّ. انعقد الإجماع علىٰ تلقي قراءته بالقبول. [سير أعلام النبلاء، الأعلام].

(٣) عليّ بن حمزة بن عبد الله الأسديّ مولاهم، أبو الحسن الكوفِيّ، الملقب بـ«الكسائيّ» لِكِسَاءٍ أَحرم فيه (ت: ١٨ هـ = ٨٠٥ م): إمام في اللّغة والنّحو والقراءة. وله: «معاني القرآن»، و«المصادر»، و«الحروف». فَمَاتَ بِالرَّيِّ عَنْ (٧٠) سَنَةً. [سير أعلام النبلاء، الأعلام].

(٤) يفهم منه ومن قوله: (عن الشّرط غير الجازم) أنّ قول المصنّف (لشرط جازم) بالتّوصيف، ويجوز كونه بالإضافة، والله تعالىٰ أعلم. [لكاتبه الأوّل محمّد].

(٥) وإنّما لم يجعل للجملة؛ لأنّه وجد في صدرها شيء قابل للجزم محلا، ومتىٰ كان كذلك.. لم يصرف الإعراب إلىٰ محلّ الجملة. [حل].

(٦) أي: يُحْكَمُ، ويُقال: إنّ الفعلَ مجزوم محلًّا مُجَرّدًا عن اعتبار فاعلِه. [كافيجيّ].

«قَامَ» (لَا لِلْجُمْلَةِ[١] بِأَسْرِهَا) وهو: «قَامَ» وفاعِلُهُ.

(وَكَذَا) أي: وكالقوْل في فِعْل الجَواب: (القَوْلُ فِي فِعْلِ الشَّرْطِ) أَنَّ الجزْمَ محكومٌ بهِ لِلفِعْل وحْدَه، لَا لِلجُمْلة بِأسْرها؛ لأنَّ أدَاةَ الشَّرْط إنّما تَعْمل في شَيئَيْن: لَفظًا أوْ مَحَلًّا، فَلَمَّا عَمِلتْ في مَحلّ الفِعليْن لمْ يَبْق لها تَسلُّطٌ علَىٰ محلّ الجُمْلة بِأسْرِها.

(وَلِهَذَا[٢] تَقُولُ، إِذَا عَطَفْتَ عَلَيْهِ) أيْ: علَىٰ فِعِل الشَّرْط المَاضي فِعِلاً (مُضَارِعًا) وَتَأخَّر عنهُما مَعْمُولٌ (وَأَعْمَلْتَ) الفِعلَ (الأَوَّلَ[٣]) وهو: المَاضِي في المُتَنَازَعِ فيه[٤] (نَحْو: إِنْ قَامَ وَيَقْعُدْ أَخواكَ[٥] قَامَ عَمْرٌو، فَتَجْزِمُ) المُضارِعَ (المَعْطُوفَ) علىٰ المَاضي (قَبْلَ أَنْ تُكْمِلَ الجُمْلَةَ) بِفَاعِلها، وهو: «أَخواكَ»[٦].

فَلَوْلا أنَّ الجزْم محكومٌ بِه للْفِعل وحده.. لَلَزِمَ العطفُ علىٰ الجُمْلة قَبْل إتمامها، وهو مُمْتَنِعٌ[٧].

---

(١) أي: لا يُحْكَمُ، ولا يُقال: إنّ مجموع جملة الجواب مجزوم محلًّا. [كافيجيّ].

(٢) هذا تنصيص لما يدّعيه من أنّ محلّ الجزم هو الفعل وحده، لا للجملة الشّرطيّة بأسرها؛ أي: لكون فعل الشّرط وحده في محلّ الجزم. [زاده].

(٣) وإنّما قال: (أعملت الأوّل) لأنّه لو أعملت الثّاني ـ كما هو مذهب البصريّين ـ لأضمرت الفاعل في الأوّل، فيكون معطوفًا علىٰ الجملة بعد استكمالها، فلا يثبت كون فعل الشّرط في الجزم وحده؛ لجواز كون جزم المعطوف لعطفه علىٰ الجملة التي في محلّ الجزم. [شيخ زاده].

(٤) التّنازع: عبارة عن توجّه عاملَيْن إلىٰ معمول واحد. [شرح ابن عقيل].

(٥) وفي نسخة (د): أخوك. وفي (ج): إن أعملت الأول أضمرت في الثاني كلما يحتاج إليه وإن أعملت الثاني أضمرت في الأول الفاعل فقط: قام ويقعد أخواك قام عمر.

(٦) وفي نسخة (د): أخوك.

(٧) ويمكن أن يقال بجواز العطف علىٰ الجملة قبل كمالها في باب التّنازع؛ لأنّهم يغتفرون فيه ما لا يغتفرون في غيره، ألا ترىٰ أنّهم جوّزوا فيه عود الضّمير علىٰ متأخّر لفظًا ورتبةً. [دسوقيّ].

[وجه الإعراب في «إن قام زيد أقوم»]

(تَنْبِيهٌ[١]) وهو لُغَةً: الإيقاظُ، يُقالُ: نَبَّهْتُ تَنبيهًا؛ أيْ: أَيْقَظْتُ إيقَاظًا.

واصْطِلَاحًا: عُنْوانُ البحْث الآتي بِحيْث يُعْلَم من البَحث السَّابِق إجْمالًا.

(إِذَا قُلْتَ: إنْ قَامَ زَيْدٌ أَقُومُ) بالرَّفْع (مَا مَحَلُّ[٢] «أَقُومُ»؟ فَالجَوَابُ) عن هَذا السُّؤالِ مُختَلف فيه:

١ ـ قِيلَ: إنَّ «أَقُومُ» لَيْسَ هُو الجَوابُ، وإنَّما (هُوَ دَلِيلُ الجَوَابِ) وهو مُؤخَّر مِن تَقديمٍ[٣] والجَواب مَحذُوفٌ، والأَصْلُ: أَقُومُ إنْ قَامَ زَيْدٌ أَقُمْ، وَهو مَذهَب سِيبَوَيْه.

٢ ـ (وَقِيلَ: هُوَ) أي: «أَقُومُ» نَفْسُ الجَوَابِ (عَلَىٰ إضْمَارِ «الفَاءِ») والمُبتدأ، والتَّقْديرُ: فَأَنا أَقُومُ، وهُو مَذْهب الكُوفِيّينَ.

٣ ـ وقيل: «أَقُوم» هُو الجَوابُ، ولَيْسَ علىٰ إضْمارِ «الفاءِ» وَلا عَلَىٰ نِيَّة التَّقْديمِ. وَإنّما لَمْ يُجْزَمْ لفْظُه؛ لأنَّ الأداةَ «لَمّا» لَمْ تَعْمَل في لفظ الشَّرْط[٤] لِكونه مَاضيًا مَع قُربهِ.. فلا تَعمَلُ[٥] في الجَوابِ[٦] مَعَ بُعْدهِ.

(فَعَلَىٰ) القوْل (الأَوَّلِ) وهو: أنّه دَليلُ الجَواب (لَا مَحَلَّ لَهُ؛ لأَنَّهُ مُسْتَأْنفٌ)

---

(١) أي: هذا تنبيه علىٰ ما سيأتي، ويحتمل أن يكون بمعنىٰ الأمر إصغاءً للسّامع إلىٰ ما يُتْلَىٰ عليه. [حلّ].

(٢) وفي نسخة (ب): ما محل جملة.

(٣) أي: من موضع تقديم.

(٤) وهو: قام.

(٥) وفي نسخة (د): فلأن لا تعملَ في الجواب مع بعده أولىٰ.

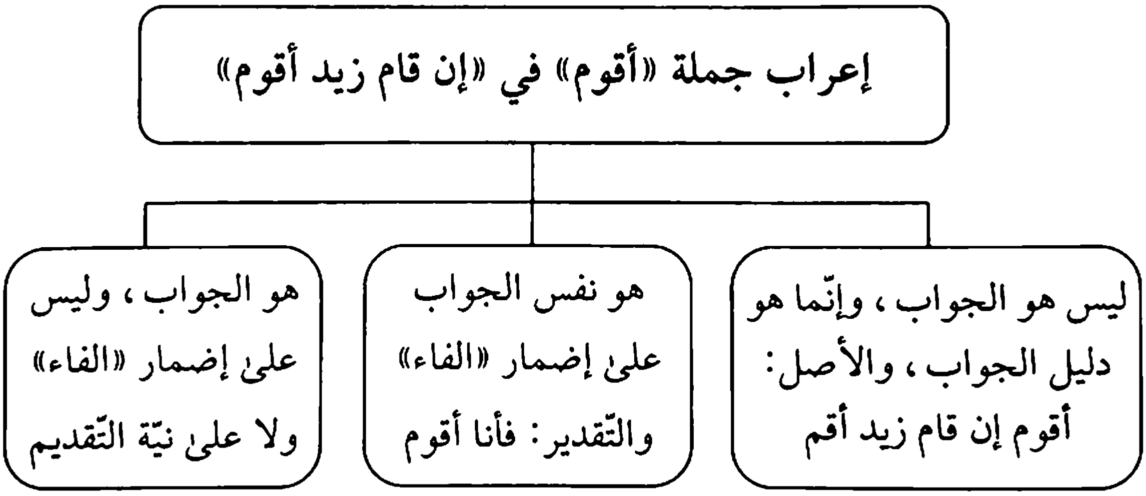
(٦) وهو: أقوم.

وَلفظُه مرفوعٌ؛ لتجرّدِه من النَّاصِب والجازِم.

(وَعَلَىٰ) القوْل (الثَّانِي) وهو: أنْ يكونَ علىٰ إضْمارِ «الفاءِ» (مَحَلُّهُ) مَع المُبتدَأ: (الجَزْمُ، وَيَظْهَرُ أَثَرُ ذَلِكَ) الاخْتِلاف (فِي التَّابِعِ):

فتقول علىٰ الأوّل: إنْ قَامَ زَيْدٌ أَقُومُ وَيَقْعُدُ أخواكَ[1]، بِالرَّفْع[2].

وَعَلىٰ الثَّاني[3]: ويَقْعُدْ أَخَواكَ[4]، بِالجَزْم.



(١) وفي نسخة (د): أخوك.
(٢) أي: برفع (يَقعدُ).
(٣) وفي نسخة (ج): وعلىٰ الثاني والثالث.
(٤) وفي نسخة (د): أخوك.

[الجُمْلَة الواقعَة تابعًا لمفْرَد]

(وَ) الجُمْلة (السَّادِسَةُ: التَّابِعَةُ لِمُفْرَدٍ[١] كَالجُمْلَةِ المَنْعُوتِ بِهَا، وَمَحَلُّهَا بِحَسَبِ) [إعراب] (مَنْعُوتِهَا[٢]):

فإنْ كَان مَنعُوتُها مَرفوعًا (فَهِيَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ) كالواقِعَةِ (فِي نَحْوِ) قوْله تعالَىٰ: (﴿مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢٥٤]) فَجُملة: «لَا بَيْعٌ فِيهِ» مِن اسْمِ «لا» وخبَرِها في مَحلّ رفْعٍ عَلَىٰ أنّها نَعْتٌ لـ«يَوْم».

(وَ) إنْ كان منْعوتُها مَنصوبًا، فهِي في مَوضِع (نَصْبٍ) كالواقعة (فِي نَحْوِ) قوله تعالىٰ: (﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨١]) فَجُملة: «تُرْجَعُونَ» في مَوضِع نَصْب عَلَىٰ أنَّها نَعْتٌ لـ«يَوْمًا».

(وَ) إنْ كانَ مَنعوتُها مَجْرورًا، فهِي في مَوضِع (جَرٍّ) كَالواقِعَة (فِي نَحْوِ) قوله تعالَىٰ: (﴿لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيهِ﴾ [آل عمران: ٩]) فجُملة: «لَا رَيْبَ فِيهِ» في موضِع جَرٍّ؛ لأنَّها نعتٌ لـ«يَوْم».

❊ ❊ ❊

---

(١) وإنما قال: لمفرد؛ لأنّ الجملة لا تكون منعوتًا. والمراد بالمفرد: ما كان نكرةً، فإنّ الجملة لا تقع صفةً من المعرّف؛ لكونها في حكم النّكرة. وأمّا قوله:

ولقـد أَمُـرُّ علـىٰ اللّئـيم يسبّني ....

فـ«يسبّني»: صفة «اللّئيم» مع أنّه معرفة، فيُقال: إنّ «اللامَ» فيه للتّعريف الذّهنيّ، وهو في حكم النّكرة؛ لدلالته علىٰ فرد غير معيّن. [عونيّ].

(٢) أي: موصوفها.

[الجملة التّابعة لجملة لها محلّ من الإعراب]

(وَ) الجُملة (السَّابِعَةُ) [من الجمل التي لها محل من الإعراب] (الجُمْلَةُ التَّابِعَةُ لِجُمْلَةٍ لَهَا مَحَلٌّ) مِنَ الإعْرَابِ، وذلك في بَابَي: «النَّسَق»[١] و«البَدَلِ».

فالأوّل: (نحْو: زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ وَقَعَدَ أَخُوهُ، فَجُملَةُ: «قَامَ أَبُوهُ» فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ؛ لأَنَّها[٢] خَبَرُ المُبْتَدأ، وَكَذَلِكَ جُمْلَةُ: «قَعَدَ أَخُوهُ») في موضعِ رفْعٍ أيضًا (لأَنَّهَا مَعْطُوفَةٌ عَلَيْهَا) أي: عَلىٰ جُملةِ: «قَامَ أَبُوهُ» التي هي خَبَرٌ عَن «زَيْد»[٣].

(وَلَوْ قَدَّرْتَ العَطْفَ) لِجُملَة: «قَعَدَ أَخُوهُ» (عَلَىٰ) مَجْمُوعِ (الجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ) التي هي[٤]: «زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ» (لَمْ يَكُنْ لِلْمَعْطُوفَةِ) وَهي: «قَعَدَ أَخُوهُ» (مَحَلٌّ) لأنّها معطوفةٌ عَلَىٰ جُملَة مُستَأنَفَةٍ[٥].

(وَلَوْ قَدَّرْتَ «الوَاوَ») فِي «وَقَعَدَ» (وَاوَ الْحَالِ[٦]) لَا واوَ العطْف وَلَا واوَ الاسْتِئْنَاف (كَانَتِ الْجُمْلَةُ) الدّاخلة عليها واوُ الحَال (فِي مَوْضِعِ النَّصب) علىٰ الحال من «أبُوه» (وَكَانَتْ «قِدْ» فِيهَا[٧] مُضْمَرَةً) لتُقرّب المَاضي منَ الحال، ويَكون تقديرُ الكلامِ: زيْدٌ قَامَ أبُوه والحَالُ أنّه قد قَعد أخُوه.

---

(١) أي: العطف. [حلّ].

(٢) وفي نسخة (د): علىٰ أنها.

(٣) ويُسمّىٰ «قامَ أبوه»: جُملةً صُغرىٰ، و«زيدٌ قامَ أبوه»: جملةً كبرىٰ، فالصُّغرىٰ فِعْليّة والكُبرىٰ اسمِيَّةٌ. [زاده].

(٤) وفي نسخة (أ): التي هي خبر.

(٥) ولا محلَّ لها.

(٦) فإن قلت: كيف يتصوّر ههنا الحال مع أنّها لم تبيّن هيئة الفاعل، ولا يمكن أيضًا أن يكون حالًا عن «زيد» ولا عن ضميره، وإلّا يلزم اختلاف العامل بين الحال وصاحبها؟ قلت: لا شكّ أنّ كلّ حال يفيد التّقييد ولو علىٰ طريق التّوقيت، فلا جرم أنّ الحال ههنا تبيّن مقارنة القيام بالقعود؛ كما في قولك: جاء زيد وقد ركب الأمير. [كافيجيّ].

(٧) «فيها»: زيادة من نسخة (ج) و(د).

(وَإِذَا قُلْتَ: قَالَ زَيْدٌ: عَبْدُ اللهِ مُنْطَلِقٌ وَعَمْرٌو مُقِيمٌ، فَلَيْسَ مِنْ هَذَا) البَابِ الذي هُو مِن عَطفِ جُمْلَةٍ عَلَىٰ جُملة لها محَلّ [من الإعراب] حتَّىٰ تَكُونَ جُمْلَةُ «عَمرو مُقيم» مَحلّها نصبٌ بِالعطْف عَلىٰ جُملة: «عَبْدُ اللهِ مُنْطَلِقٌ[١]» المَحْكِيَّةِ بالقَوْل (بَلِ الذِي مَحَلُّهُ النَّصْبُ) علىٰ المَفعُوليّة بـ«قَالَ» (مَجْمُوعُ الْجُمْلَتَيْنِ) المَعْطوفة والمعطوف عَلَيْها (لأَنَّ الْمَجْمُوعَ) المُرَكَّب مِن الجملتَيْن المذكورتَيْن: (هُوَ الْمَقُولُ) لِلقوْل (فَكُلّ مِنْهُمَا) أي: مِن الجملتين المُتَعاطِفَتَيْن (جُزْءُ الْمَقُولِ) المُركّبِ مِنَ الجملتَيْن (لَا) أنّهِ عَلىٰ انْفِرادِهِ (مَقُولٌ) حَتّىٰ يكون أحدهُما معطوفًا علىٰ الآخَر.

وَالثَّانِي[٢]: البَدَل، نحو قوله:

أَقُـولُ لَـهُ ارْحَـلْ لَا تُقِـيمَنَّ عِنْـدَنَا ... وإلا فَكُنْ في السِّرّ وَالجَهْرِ مسلمًا[٣]

---

(١) وفي نسخة (ب) سقط: منطلق.

(٢) ومن غرائب هذا الباب قولهم: «قلت لهم: قوموا أوّلكم وآخركم» قال ابن مالك رحمه الله تعالىٰ: إنّ التّقدير: ليقم أوّلكم وآخركم، وإنّه من بدل الجملة من الجملة، لا المفرد من المفرد؛ كما قال في العطف في قوله تعالىٰ: ﴿ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ٱلۡجَنَّةَ﴾ [الأعراف: ١٩] أي: ولتسكن زوجك، ووقوله تعالىٰ: ﴿نَحۡنُ وَلَآ أَنتَ﴾ [طه: ٥٨] أي: ولا تخلفه أنت، وقوله تعالىٰ: ﴿لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةُۢ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوۡلُودٞ لَّهُۥ بِوَلَدِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٣٣] أي: ولا يضارّ مولود له بولده؛ إذ ربّما يحتاج في الثّواني ما لا يحتاج إليه في الأوائل، فالعطف في الثّلاثة كلّها من قبيل عطف الجملة علىٰ الجملة عنده. [حل المعاقد].

(٣) غير منسوب، وتمامه:

.... وإلا فَكُـنْ فـي السِّـرّ وَالجَهْـرِ مسـلمًا

المعنىٰ: اذهب وانتقل عنّا أو ابق صالحًا بإسلامك بيننا قلبًا وقالبًا، باطنًا وظاهرًا.

الإعراب: (أقول): فعل مضارع مرفوع بالضّمة الظّاهرة، والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره: «أنا». (له): جارّ ومجرور متعلقان بفعل «أقول». (ارحل): فعل أمر مبنيّ علىٰ السّكون، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره: «أنت». (لا تقيمنّ): «لا»: ناهية جازمة، «تقيمنّ»: فعل مضارع مجزوم بـ«لا» النّاهية، مبنيّ علىٰ الفتح؛ لاتّصاله بنون التّوكيد الثّقيلة، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره: «أنت». (عندنا): مفعول فيه ظرف مكان منصوب متعلّق بفعل «تقيمن» وهو مضاف، و«نا»:=

فَجُملة: «لا تُقِيمَنَّ» في مَوْضِع نصْبٍ علىٰ البَدَلِيَّة مِنْ «ارْحَلْ».

وَشَرْطُهِ[١]: أنْ تَكونَ الجُمْلة الثّانية[٢] أوْفَىٰ بِتَأدِيَة المَعْنىٰ المُرادِ مِن الأُولَىٰ؛ كَمَا هُنا.

فإنّ دَلَالَةَ الثَّانيَةِ عَلىٰ ما أرادَهُ[٣] مِن إظْهارِ الكَراهة لإقَامَتِه أوْفَىٰ[٤]؛ لأنّهَا تَدُلّ عليه بالمُطَابَقَة[٥]، وَالأُولَىٰ تَدلُّ عليْه بالالْتِزَام[٦].

= ضمير متّصل في محلّ جرّ بالإضافة. (وإلا): «الواو»: حرف استئناف، «إن»: حرف شرط جازم، و«لا»: نافية. (فكن): «الفاء»: رابطة لجواب الشرط، «كنْ»: فعل أمر ناقص مبنيّ علىٰ السّكون، واسمه ضمير مستتر وجوبًا تقديره: «أنت». (في السّرّ): جارّ ومجرور متعلّقان بالخبر «مسلما». (والجهر): «الواو»: عاطفة، «الجهر»: اسم معطوف مجرور. (مسلما): خبر «كنْ» منصوب بالفتحة الظّاهرة.

وجملة (أقول له): ابتدائية لا محلّ لها. وجملة (ارحل): مقول القول في محل نصب مفعول به. وجملة (لا تقيمنّ): بدل من جملة: (ارحل). وجملة (فكن مسلما): جواب شرط لا محل له. وجملة (إلا فكن): استئنافية لا محل لها. وجملة الشرط المحذوف لا محلّ لها.

والشّاهد فيه قوله: (لا تقيمنّ عندنا) أبدلت بمقول القول، وهذا أكثر جلاءً وإيضاحًا للمعنىٰ المراد.

(١) واعترض بأنّ قوله: «لا تقيمنّ» من جملة المقول، وقد سبق أنّ جزء المقول لا محلّ له، وحينئذ فلا يصحّ جعله بدلا، والجواب: إنّ ما هنا مبنيّ علىٰ ما قاله غيره من البيانيّين وبعض النّحاة: إنّ جزء المقول له محلّ، وأمّا ما سبق فهو الذي حقّقه هو، أو أنّ ما تقدّم مخصوص بما إذا استقلّ كلّ جزء بمعنىٰ، أمّا إذا اتّحد المراد منهما فكلّ له محلّ؛ لصلاحيّته لتمام المقوليّة، أو يجاب: بأنّ الغرض التّمثيل؛ لكون الثانية بدلا من الأولىٰ؛ لكونها أوفىٰ منها بقطع النّظر عمّا نحن فيه من كون الأولىٰ لها محلّ. [دسوقيّ علىٰ المغني].

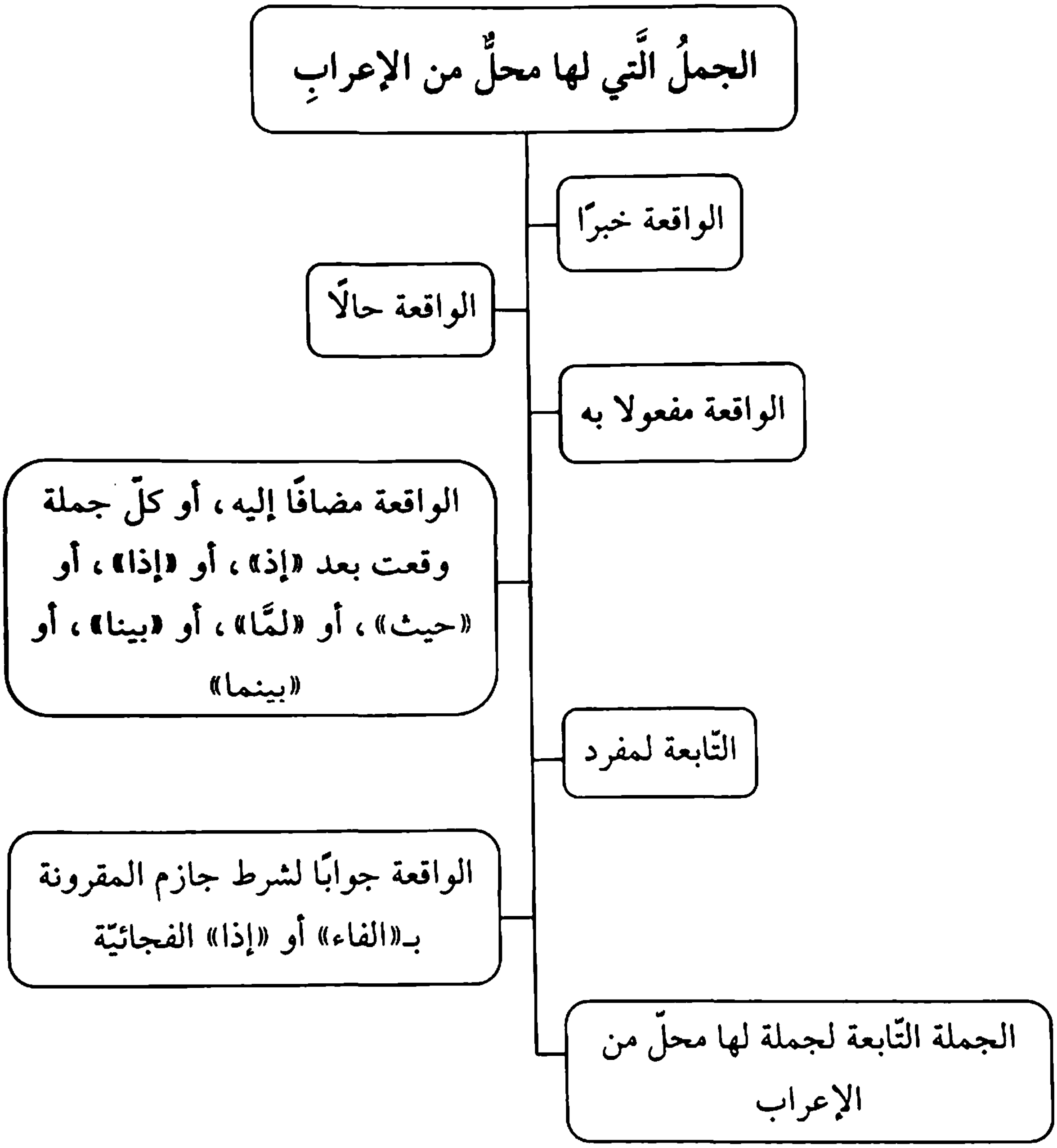
(٢) وفي نسخة (أ) سقط: «الجملة».

(٣) أي: القائل.

(٤) وفي نسخة (أ) و(ب): «أولىٰ».

(٥) والمراد بالمطابقة: العرفيّة، فإنّه اشتهر في إظهار الكراهيّة عرفًا. [دس].

(٦) والمراد بدلالة الالتزام: دلالة اللّفظ علىٰ مسمّاه، أو علىٰ خارج عن مسمّاه لازم له لزوماً ذهنياً. [شرح ألفية ابن مالك للحازمي].


الجملُ الَّتي لها محلٌّ من الإعرابِ
الواقعة خبرًا
الواقعة حالًا
الواقعة مفعولا به
الواقعة مضافًا إليه، أو كلّ جملة وقعت بعد «إذ»، أو «إذا»، أو «حيث»، أو «لمَّا»، أو «بينا»، أو «بينما»
التّابعة لمفرد
الواقعة جوابًا لشرط جازم المقرونة بـ«الفاء» أو «إذا» الفجائيّة
الجملة التّابعة لجملة لها محلّ من الإعراب

[المَسْألة الثّالثَة: الجُمَل الّتي لا محَلّ لها مِن الإعْراب]

(المَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ) مِن المسائل الأربعِ من البَابِ الأوّلِ (فِي) بيانِ (الْجُمَلِ التِي لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الإعْرَابِ، وَهِيَ أَيْضًا[1][2]): مَصْدَرُ «آضَ» ـ بِالمَدِّ ـ إذَا عَادَ (سَبْعٌ).

[الجملة الابتدائيّة]

(إحْدَاهَا): الجُملَةُ (الابْتِدَائِيَّةُ) أي: الوَاقِعة في ابْتِداءِ الكلامِ: اسْميّةً كانتْ أوْ فِعْليَّةً (وَتُسَمَّىٰ: المُسْتَأْنَفَةَ[3] أَيْضًا) وهِي: نَوْعَان.

أحَدَهُما: المُفْتَتَحُ بها الكَلَامُ[4] (نَحْو) قَوْلِهِ تَعَالَىٰ: (﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ﴾ [الكوثر: ١]).

(و) الثَّانِي: المُنْقَطِعَة عمَّا قَبْلَها (نَحْو) قَوْلِهِ تَعَالَىٰ: (﴿إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٦٥]) الوَاقِعَةِ (بَعْدَ[5]: ﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ﴾ [يونس: ٦٥]) فجملة

---

(١) أي: كالمسألة الثّانية. [زاده].

(٢) و (أيضًا): نصب علىٰ المصدريّة، فإنّها من المصادر التي حذف فعلها، مثل: سقيًا ورعيًا، قال الجوهريّ: آض يئيض أيضًا، إذا عاد ورجع. [زاده].

(٣) اعلم: أنّ الاستئناف عند أرباب المعاني: ما يكون جوابًا عن سؤال مقدّر، وأمّا عند أئمّة النّحو: فالمستأنفة هي الجملة التي وقعت في الابتداء، سواء كانت جوابًا لسؤال أو لا، ذكره المصنّف في «مغني اللّبيب». [شيخ زاده].

(٤) وفي نسخة (أ) و(ج): «النطق».

(٥) بالنّصب إمّا بتقدير «من» أو «أعني»، وبالرّفع علىٰ أنّه خبر مبتدأ محذوف مضاف إلىٰ جملة: ﴿وَلَا يَحْزُنكَ﴾ [آل عمران: ١٧٦] الآية. [كاشف القناع].

«إنَّ العِزَّةَ لله جَمِيعًا»: مُسْتَأْنَفَةٌ لا مَحَلَّ لها مِن الإعْرابِ (وَلَيْسَتْ مَحْكِيَّةً بِالْقَوْلِ[١]) حَتَّىٰ يَكُونَ لَها مَحلّ.

وإنَّما المَحْكِيّ بِالقَوْل محذوفٌ، تَقديرُه: إنَّهُ مَجْنُونٌ، أوْ شَاعِرٌ، ونَحْو ذَلِكَ. وإنَّمَا لمْ تُجْعَلْ محكيَّةً بِالقول (لِفَسَادِ الْمَعْنَىٰ)[٢] إذْ لوْ قالوا: «إنّ العِزَّةَ للهِ جَمِيعًا».. لمْ يُحْزِنْهُ[٣]، فَينبغي للقارِئ أنْ يَقِفَ عَلَىٰ: «قولهم» ويبتدئ: «إنّ العِزَّةَ للهِ جَمِيعًا» فإنْ وَصَل وَقَصَد[٤] بِذَلِكَ تَحريفَ المعْنَىٰ.. أَثِمَ[٥].

(وَنَحْو) [جملة] (﴿لَّا يَسَّمَّعُونَ[٦] إِلَى ٱلْمَلَإِ ٱلْأَعْلَىٰ[٧]﴾ [الصافات: ٨] الواقِعَة (بَعْدَ ﴿وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَٰنٍ مَّارِدٍ﴾ [الصافات: ٧]) أيْ: خارِج عَنِ الطَّاعة، فَجُمْلَة: «لَا يَسَّمَّعُونَ» لَا محلَّ لها مِن الإعْراب[٨]؛ لأنَّها مُسْتَأنَفَة استئنافًا نَحويًّا، لَا اسْتِئنَافًا بَيانيًّا، وهو: ما كانَ جَوابًا لسُؤال مُقَدَّرٍ؛ لأنّه لَوْ قِيلَ: لأيّ شَيْءٍ يُحْفَظُ

---

(١) وهو: «قَوْلُهُمْ». [زاده].

(٢) قوله: (لفساد المعنىٰ) أي: لإفضاء حكايتها به إلىٰ فساد معنى الكلام، فإنّ هذا قول الله لا قولهم، ولأنّ الكفّار لو قالوا: «إنّ العزّة لله جميعًا» لم يكونوا كفّارًا؛ لاعترافهم بأنّ آلهتهم لا عزّة لهم ولما أحزنه قولهم. [كافيجيّ].

(٣) أي: النّبيّ ﷺ.

(٤) وفي نسخة (ب) سقط من: «فإن وصل وقصد» إلىٰ «تمج دماءها بدجلة».

(٥) وفي نسخة (ج): «تحريف المعنىٰ وقع في محذور».

(٦) أ ـ السّماع يتعدّىٰ بنفسه يقال: سمعت فلانًا يتحدّث، ويتعدّىٰ بـ«إلىٰ» يقال: سمعت إلىٰ فلان يتحدّث، فالمتعدّي بنفسه يقيّد معنى الإدراك وبـ«إلىٰ» يقيّد الإصغاء مع الإدراك فيكون تعديته بـ«إلىٰ» علىٰ سبيل تضمّن معنى الإصغاء. [كافيجيّ].

ب ـ أصله: لا يتسمّعون، من باب: افتعل؛ لأنّ ماضيه «تسمّع» فوقع «السّين» بعد «التّاء» في هذا الباب فقلبت «التّاء» سينًا وادّغمت «السّين» في «السّين» فصار: السمع.

(٧) والملأ الأعلىٰ: هم الملائكة؛ لأنّهم يسكنون السّماوات، والجنّ والإنس هم الملأ الأسفل؛ لأنّهم سكّان الأرض. [كافيجيّ].

(٨) وفي نسخة (أ) سقط: «لا محل لها من الإعراب».

مِن الشَّيَاطين؟ فَأُجِيبَ: بِأَنَّهم لا يسَّمَّعُون.. لمْ يَستقِمْ، فتعيّن أن يكونَ كلامًا مُنْقَطِعًا عَمَّا قَبْلَه.

(وَلَيْسَتْ) جمْلَةُ: «لَا يَسَّمَّعُونَ» (صِفَةً) ثَانيةً (لِلنَّكِرة) وهي: «شيطانٍ» (وَلَا حَالاً مِنْهَا) أيْ: مِنَ النكرة (مُقَدَّرَةً) في المُستقْبَل (لِوَصْفِهَا) أي: النَّكرة بـ«مَارِدٍ» وهو عِلَّةٌ لِتَسْوِيغِ مَجيءِ الحالِ مِنَ النَّكِرة.

وسيأْتي أنَّ الجُمِلةَ الواقِعَةَ بعْدَ نكرة مَوصُوفَةٍ تحتِمل الوصْفِيَّةَ والحاليَّة.

وإنَّما امتنَعَ الوصْفُ والحالُ هُنا (لِفَسَادِ المَعْنَى):

ـ أمَّا علَى تقديرِ الصِّفَة؛ فَلأنَّه لَا مَعْنى لِلْحِفْظ مِنْ شيْطَان لا يسّمَّع.

ـ وأمَّا على تقديرِ الحالِ المُقَدَّرة؛ فَلأن الَّذي يُقَدِّرُ [فيه] معْنى الحالِ هُوَ صَاحبها[١]، والشَّياطين لَا يُقدِّرُون[٢] عدَمَ السّماع ولا يُريدُونَه، قَاله المُصَنِّفُ في «المُغْنِي».

(وَتَقُولُ) في اسْتِئنافِ الجُمْلتين بالاصْطِلاحَيْن: (مَا لَقِيتُهُ مُذْ يَوْمَانِ، فهَذا) التَّركيب (كلامٌ تَضَمَّنَ جُمْلَتيْن مُسْتَأنفتَيْن:)

إحْداهُما: جُملة (فِعْلِيَّةٌ) مُقَدَّمَةٌ (وَهِيَ مُسْتَأْنَفَةٌ[٣] اسْتِئْنَافًا نَحوِيًّا).

(و) الثّانية: جملَةٌ (اسْمِيَّةٌ مُؤَخَّرَة) وهي: «مذ يوْمَان» (وَهِيَ) مُسْتَأْنَفَةٌ اسْتِئْنَافًا بَيَانِيًّا؛ لأنَّهَا (فِي التَّقْدِيرِ: جَوَابُ سُؤَالٍ مُقَدَّرٍ) ناشِئٍ عَن الجُملة

---

(١) كالممرور به في قولك: مررت برجل معه صقر صائدًا به غدًا؛ أي: مقدرًا حال المرور به أن يصير به غدًا. [مغني].

(٢) أي: وإنّما يقدّرون حين ارتقائهم للسّماء: السّماع؛ لأنّهم راجون له. [دس].

(٣) وفي نسخة (أ): «وهي ما لقيته، وهي مستأنفة»، وفي نسخة (ج): «وهو ما لقيته مستأنفة».

المُقَدَّمَة(١) (فَكَأَنَّكَ(٢) لَمَّا قُلْتَ: مَا لَقِيتُهُ، قِيلَ لَكَ) على رأيِ مَن يجعَل «مُذْ» مُبْتدأ: (مَا أَمَدُ(٣) ذَلِكَ؟ فَقُلْتَ) مُجيبًا له: (أَمَدُهُ(٤) يَوْمَانِ).

وَعَلىٰ رأيِ مَنْ يجْعلُها خبرا مُقَدَّمًا، فَتَقْديرُ السُّؤال: مَا بيْنَك وبيْن لِقائِه؟ وَجوابُه: بيْني وبيْنَه يوْمانِ.

والأوّل: قوْل المُبَرّد(٥) وابْن السَّرَّاج والفَارِسيّ.

والثَّانِي: قوْلُ الأخْفَش(٦) والزّجّاج(٧) [وغيرهما من البصريِّينَ، وَهُوَ أَنَّ «مُذْ»: خَبَرٌ مُقَدَّمٌ، وَ«يَوْمَانِ»: مُبْتَدأ مُؤَخَّرٌ] ونُسِبَ إلىٰ سِيبَوَيْه.

وأمَّا عَلىٰ القوْلِ بِأنَّ «يَوْمانِ»: فاعِلٌ لِفعْل محذوفٍ، والتَّقْدير: مُذْ مَضَىٰ

(١) وهي: «ما لقيته».

(٢) شروع في تفصيل السّؤال والجواب، وإنّما فصّله علىٰ سبيل الظّنّ والتّخمير؛ لأنّ كونها استئنافًا إقناعيا غير مقطوع به، فإنّ مثل أبي سعيد السّيرافيّ قال: إنّها حال، وقد ذهب بعض الكوفيّين إلىٰ أنّ «يومان» فاعل فعل محذوف، فالتّقدير: ما لقيته مذ مضىٰ يومان. [كافيجيّ].

(٣) غاية. [جلال].

(٤) أي: جميع زمان عدم الملاقاة. [كافيجيّ].

(٥) محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثّماليّ، أبو العبّاس، المعروف بـ«المبرّد» (٢١٠ ـ ٢٨٦ هـ = ٨٢٦ ـ ٨٩٩ م). إمام العربيّة ببغداد في زمنه، وأحد أئمة الأدب والأخبار. مولده بالبصرة ووفاته ببغداد. وله: «الكامل»، و«المذكر والمؤنّث»، و«المقتضب». [شذرات الذّهب، سير أعلام النّبلاء].

(٦) سعيد بن مسعدة المجاشعيّ، أبو الحسن، المعروف بـ«الأخفش الأوسط» (ت: ٢١٥ هـ = ٨٣٠ م): عالم باللّغة والأدب، من أهل بلخ، سكن البصرة. وله: «تفسير معاني القرآن»، و«شرح أبيات المعاني»، و«الاشتقاق». كَانَ الأَخْفَشُ قَدَرِيًّا رَجُلَ سُوءٍ. [شذرات الذّهب، سير أعلام النّبلاء، الأعلام].

(٧) إبراهيم بن السّريّ بن سهل، أبو إسحاق الزّجّاج (٢٤١ ـ ٣١١ هـ = ٨٥٥ ـ ٩٢٣ م): عالم بالنّحو واللّغة. وُلِدَ ومات في بغداد. كان في فتوّته يخرط الزّجّاج ومال إلىٰ النّحو. وكانت للزّجّاج مناقشات مع ثعلب وغيره. وله: «معاني القرآن»، و«الاشتقاق»، و«خلق الإنسان». [سير أعلام النّبلاء، الأعلام].

يوْمان، أوْ أَنَّ «يَوْمَانِ»: خَبرٌ لِمُبْتدأ محذوفٍ، والتّقْدير: مَا لقيتُه مِنَ الزّمان الّذي هُو يوْمانِ.. فَلا يَتمَشّى[١]؛ لأنّ الكلامَ عليهمَا جملةٌ واحِدَةٌ.

وهَذانِ القَوْلان لِطائفتَيْنِ مِن الكُوفِيّين.

(وَمِثْلُهُمَا) أيْ: مِثْلُ جُملتَيْ «مَا لقِيتُه مُذ يومَان» في كَوْنِهِما كلامًا مُتَضمّنًا جُملتيْن مُسْتأنَفتيْن بالاصْطِلاحَيْنِ: (قَامَ الْقَوْمُ خَلَا زَيْدًا، و) قامَ القَوْمُ (حَاشَا[٢] عَمْرًا، وَ) قامَ القومُ (عَدا بَكْرًا) فكُلٌّ منْ هذِهِ الأمْثِلة الثّلاثةِ كلامٌ تَضمّنَ جملتيْنِ مُسْتأْنفَتَيْنِ:

إحداهما: المُشْتَملَة علىٰ المُسْتثنَىٰ منه[٣]، وهِيَ مُستأنَفة استئنافًا نَحويًّا.

وَالثّانِيَة: المُشتملة علىٰ المُسْتَثْنَىٰ[٤]، وهِي مُسْتأنفةٌ استئنافًا بَيانِيًّا؛ لأنّها في التّقْدير جوابُ سؤالٍ مُقدّرٍ، فكأنّكَ لَمّا قلْتَ: قامَ القوْمُ، قِيلَ لكَ: هلْ دخلَ زيدٌ فِيهمْ؟ فَقُلْتَ: خَلَا زيْدًا، وكذا البَاقِي.

(إلا أَنّهُمَا) أي: جُملة المستثْنَىٰ منه وجملة المستثْنَىٰ في الأمْثلةِ الثّلاثة (فِعْلِيّتَانِ) وهَذا[٥] إنّما يَتَمَشّىٰ عَلَىٰ القوْلِ بأنّ جُملَةَ المُسْتثنَىٰ لَا مَحلّ لهَا، أمّا علَىٰ القوْلِ بأنّها فِي موْضِعِ نَصْبٍ علَىٰ الحَال.. فلا[٦].

(وَمِنْ مُثُلِهَا) بِضَمّ المُثَلَّثة، جَمْع مِثَال؛ أي: ومِنْ أمْثِلَة الجُملَة المُسْتأنَفة:

---

(١) أي: المثال المذكور مثالاً للكلام الّذي تضمّن جملتين. [م].
(٢) فِعلٌ علىٰ وَزنِ «فَاعَل» مأخوذ من «الحشا» وهو الجانب، فمعنىٰ قولك: هجم القوم حاشا زيدًا، بمعنىٰ: جانب بعضهم زيدًا. [كافيجيّ].
(٣) وهي: (قام القوم) في الأمثلة الثلاثة. [م].
(٤) وهي: (خلا زيدا). [م].
(٥) أي: كون مثل: (قام القوم خلا زيدًا) كلامًا تضمّن جملتين مستأنفتين.
(٦) أي: فلا يتمشّىٰ. [م].

الجُمْلة الواقِعَة بعْدَ «حَتَّىٰ» الابْتِدائِيَّة[(١)] [في] (قَوْله) [أي: الشاعر]: وهو جَرِيرٌ[(٢)]:

فَمَا زَالَتِ[(٣)] الْقَتْلَىٰ تَمُجُّ دِمَاءَهَا[(٤)] ... بِدِجْلَةَ (حَتَّىٰ مَاءُ دِجْلَةَ أَشْكَلُ)[(٥)]

أي: أبْيض يُخالِطه حُمْرَة. فـ«مَاءُ دِجْلَةَ»: مُبتدأ ومضاف إليه. و«أشْكَلُ»: خبرُه، وجملة المبتدأ وخبَرِه مُسْتَأنَفَة، هَذا[(٦)] مَذْهبُ الجُمْهُور.

(وَ) نُقِلَ (عَنْ) أَبِي إسْحاق (الزَّجاج وَ) أبي محمَّد عَبْد الله بنِ جَعْفَر

(١) ثمّ إنّ «حتّىٰ» إذا كانت حرف ابتداء.. وجب أن يكون ما قبلها سببًا لِما بعْدَها؛ لأنّه لَمّا بطل الاتّصال اللّفظيّ بينهما لمانع.. وجب الاتّصال المعنويّ؛ ليتحقّق الغاية الّتي هي مدلولها. [كافيجيّ].

(٢) جرير بن عطيّة بن حذيفة الخَطَفي، من تميم (٢٨ ـ ١١٠ هـ = ٦٤٠ ـ ٧٢٨ م): وُلِدَ ومات في اليمامة. وعاش عمره كلّه يناضل شعراء زمنه ويساجلهم، وكان هجّاءً مرّا، فلم يثبت أمامه غير الفرزدق والأخطل. [سير أعلام النّبلاء، الأعلام].

(٣) فعل من الأفعال النّاقصة، اسمه: قتلىٰ، ووزنه: «فعلىٰ» جمع «قتيل» بمعنىٰ المقتول. «تمجّ»: فعل، فاعله ضمير مستتر فيه عائد إلىٰ القتلىٰ، مفعوله: «دمائها». [كافيجيّ].

(٤) يقال: مجّ الرّجل الشّراب إذا رمىٰ به. [كاشف القناع].

(٥) من الطويل. والبيت لجرير، هجا بها الأخطل النّصرانيّ.

اللّغة: (تمجّ): يقالُ: مَجَّ الرّجلُ الشّرابَ من فيه إذا رمَىٰ به. (دجلة): بكسرِ الدّال وسكون الجيم، وهو نهرٌ بِبغداد. وقيل: وإنّما سُمّيَتْ بذلك؛ لأنّها تدجل أرْضَها؛ أيْ: تُغَطّيها بالماء إذَا فَاضَتْ. [المغرب في ترتيب المعرب].

المعنىٰ: لشدّة المعركة كثرت القتلىٰ الّتي ترمي بدمائها في نهر دجلة، فصارت ماؤها محمرًّا؛ لكثرة الدّماء الواقعة فيه.

الإعراب: (القتلىٰ): اسمُ «ما زالت». (تمجّ): الجملة الفعليّة من الفعل وفاعله في محلّ النّصب خبر «ما زالت». (دماء): مفعول به. (بدجلة): الجارّ والمجرور متعلّق بـ«تمجّ». (حتّىٰ): حرف ابتدائيّة. (ماء): متبدأ. (أشكل): خبر «ماء».

الشّاهد: (حتّىٰ ماء) حيث جاءت «حتّىٰ» حرف ابتداء يُستأنف بعدها الكلام بجملة اسميّة.

(٦) أي: كون الجملة الواقعة بعد «حتّىٰ» الابتدائيّة جملةً مستأنفةً، والله أعلم. [م].

(ابْنِ دَرِسْتَوَيْه[١]: أَنَّ الجُمْلَةَ) الواقعة (بَعْدَ «حَتَّىٰ» الابْتِدَائِيَّةِ) وهي: الّتي تُبْتَدَأُ بَعْدَها الجُمْلَةُ[٢]؛ أي: تُسْتَأنَف (فِي مَوْضِعِ جَرٍّ بِـ«حَتَّىٰ»[٣]، وَخَالَفَهُمَا الجُمْهُورُ[٤]) فَقالوا: ليست «حَتَّىٰ» هذه[٥] حَرْفَ جَرٍّ بِدليلَيْنِ:

أَحدُهما[٦]: أنّها لَوْ كانتْ حرفَ جَرٍّ.. لَقِيلَ: «حَتَّىٰ ماءٍ» بِالجَرِّ، والرّوايَة بِالرَّفْع علىٰ الابْتِداء والخَبَرِ.

والعُدُولُ[٧] إِلَىٰ العَمَل في محلّ الجُملة نَوعٌ مِن التَّعْليق[٨]، وهو غَيْرُ مُناسِبٍ (لأنَّ حُرُوفَ الْجَرِّ لَا تُعَلَّقُ) بِفتح «اللّامِ» (عَنِ الْعَمَلِ) بدُخولِها[٩] على الْجُمَلِ،

---

(١) أ ـ عبد الله بن جعفر بن محمد بن درستويه، أبو محمد (٢٥٨ ـ ٣٤٧ هـ = ٨٧١ ـ ٩٥٨ م): من علماء اللّغة، فارسيّ الأصل، وتُوُفِّيَ ببغداد، تلميذ المبرّد. وله: «الكتاب» و«الإرشاد» في النّحو. [سير أعلام النّبلاء، الأعلام].
ب ـ «درست»: لفظ أعجميّ مركّب مع «ويه»؛ كـ«سيبويه»، ثمّ جعل لمقابله، فالأحسن أن يكون الجزآن مبنيّين: الأولىٰ على الفتح والثّاني على الكسر وإن جاز فيه وجوه في القاموس: كلّ اسم ختم بـ«ويه» كـ«سيبويه» فيه لغات. [شيخ زاده].

(٢) أي: وليس المراد: أنّها حرف يلزم أن يقع المبتدأ بعدها والخبر. [دس].

(٣) هذا في الحقيقة إنكار لوجود «حتّىٰ» الابتدائيّة؛ لأنّ ما يحكم الجماعة بأنّ «حتّىٰ» فيه ابتدائيّة يحكمون أنّها فيه حرف جرّ. [دس].

(٤) الظّاهر: أنّ المراد من الجمهور مَن يكون في عصرهما ومن بعدهما، وإلّا لا يكون لإسناد الخلاف إلىٰ الجمهور وجه. [شيخ زاده].

(٥) أي: الابتدائية. [م].

(٦) فالحاصل: إنّ «حتّىٰ» إذا كانت جارّة أو عاطفة.. يجب أن يكون «أنّ» بعدها مفتوحةً، وإذا كانت ابتدائيّة.. فبالكسر. [شيخ زاده].

(٧) جواب سؤال مقدّر، وهو: إنّ كون الرّواية بالرفع لا يدلّ علىٰ عدم كون «حتّىٰ» حرف جرّ؛ لجواز أن يكون الجرّ في محلّ الجملة؟ فأجاب بقوله: (والعدول...)، والله تعالىٰ أعلم. [لكاتبه محمّد].

(٨) ومعنىٰ التّعليق: منع العمل لفظًا؛ لقيام مانع منه. [دس].

(٩) قوله: (بدخولها) متعلّق بقوله: (لا تعلّق)، و«الباء» للتّصوير لا للسّببيّة، فراجع، والله أعلم. [للكاتب محمّد].

وإنّما تَدْخلُ عَلَىٰ المُفْردات أوْ ما فِي تَأوِيلِها.

(وَ) **الثَّانِي**: أنّ «حَتَّىٰ» هذه ليْسَتْ حرفَ جَرّ (**لِوُجُوبِ كَسْرِ**) **هَمْزَةِ (إِنَّ)** بعْدَها (**فِي نحْو قوْلِكَ: مَرِضَ زَيْدٌ حَتَّىٰ إِنَّهُمْ لَا يَرْجُونَهُ**) بِكسر «إِنَّ»، ولوْ كانَتْ حرْفَ جَرّ.. لَفُتِحَتِ الهَمزةُ وَفَاءً بِالقاعِدَة. (وَ)[1] هِيَ: أنّه (**إِذَا دَخَلَ**) **الْحَرْفُ** (**الْجَارُّ عَلَىٰ «إِنَّ»**.. **فُتِحَتْ هَمْزَتُهَا، نَحْو**) قوْلِه تَعالَىٰ: (﴿**ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ**﴾ [الحج: ٦]) فَلَمَّا لمْ تُفْتح الهمْزةُ.. عَلِمنا أنّها ليْستْ جَارَّةً.

وفِي كُلٍّ مِن هذَيْن الدَّليلَيْن نَظَرٌ:

أَمّا [فِي] الأَوَّل: فَلأنَّهما[2] لا يُسَمِّيانِ ذلِك تَعليقًا، وإنّما يقولَانِ: الجُملةُ بعْدَ «حَتَّىٰ» فِي مَحلّ جَرٍّ، علَىٰ مَعنَىٰ أنَّ تلك الجملةَ فِي تأوِيلِ مُفرَدٍ مَجرُور بِها، لا عَلَىٰ معْنَىٰ أنَّ تلك الجملةَ باقِيَةٌ علَىٰ جُملِيَّتِها غيْرِ مُؤَوَّلة بِالمُفْرد.

لا يُقالُ: حَقيقةُ التَّعْليق: أن يَمْنَع مِن العَمَل لفْظًا مَا لَهُ صدْرُ الكلام، وَهُوَ مَفقودٌ هُنا؛ لأنّا نَقولُ [أنَّ] ذلكَ في أفْعَال القُلُوب [وهي: «ظَنَّ» وأخواتها].

وَأمّا تَعليقُ حروف الجرّ:

١ ـ فَبِأَنْ تَدْخُلَ علَىٰ غيْر مُفْرَدٍ أوْ ما فِي تَأْوِيلِهِ.

٢ ـ أوْ تَدْخُلَ علَىٰ مُفردٍ ولا تَعْمَلَ فيهِ شيئًا.

وأمّا [في] الثَّاني: فَلأنَّ مُدَّعَاهُمَا[3]: أنّها[4] عامِلَةٌ في المحَلّ، لا في اللَّفْظ،

---

(١) في نسخة: «فإذا دخل». «الفاء»: للسّببيّة بمعنىٰ لام التّعليل علىٰ ما ذكره الشّيخ الرّضيّ، فما وقع في بعض النّسخ بـ«الواو» فليس بصحيح إلا بالتّكلّف، وهو حذف «إن» مع لام التّعليل. [كاشف القناع].

(٢) أي: الزّجاج وابن درستويه. [م].

(٣) أي: الزّجّاج وابن درستويه. [م].

(٤) أي: «حتّىٰ».

ولِذَلِكَ لمْ تُفْتَحْ همزَةُ «إنَّ» بَعْدَهَا.

[الجملة الواقعة صلةً لاسم موصولٍ أو حرفٍ]

الجملة (الثَّانِيَةُ) مِمَّا لَا مَحلَّ لها[١]:

١ ـ (الْوَاقِعَةُ صِلَةً لاسْمٍ) مَوْصُولٍ (نَحْو): «قَامَ أَبُوهُ» مِن قوْلك: (جَاءَ[٢] الَّذِي قَامَ أَبُوهُ[٣]) فَجمْلة «قَامَ أَبُوهُ» لا مَحلَّ لهَا؛ لأنَّهَا صِلة المَوْصُول. وَالمَوْصولُ وَحْدَهُ لَه مَحلّ بِحَسَب مَا يَقْتضيه العامِلُ، بِدَليلِ ظُهورِ الإعْرابِ في نَفْسِ الموصولِ، نحو [قوله تعالىٰ]: ﴿لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم: ٦٩] فِي قِراءَة النَّصب، ونحْو: ﴿رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ أَضَلَّانَا﴾ [فصّلت: ٢٩].

وذهب أبُو البَقاءِ[٤] إلَىٰ أنّ المحَلَّ للموْصولِ وصِلتِه معًا؛ كَما أنّ المحل

---

(١) وفي نسخة (أ) و(ب): له.

(٢) وفي نسخة (د): جاءني.

(٣) أ ـ فـ«الذي»: في موضع رفع علىٰ أنّه فاعل «جاء»، ولا محلّ لجملة: «قام أبوه»؛ لكونها صلة، وبعضهم يقولون: إنّ الموصول مع صلته في موضع كذا محتجًّا بأنّ الموصول لا يتمّ جزءا إلا بصلة وعائد، **والحقّ**: أنّ إعراب الموصول مستقلّ، وقولهم: «لا يتمّ جزءا إلا بصلة» باعتبار المعنىٰ. [حل المعاقد].

ب ـ «جاء»: فعل، و«الياء» المتّصل بنون الوقاية: مفعوله، و«الذي»: اسم موصول، وجملة «قام أبوه»: صلة لا محلّ لها من الإعراب، والموصول مع صلته في محلّ الرّفع فاعل «جاء»؛ لأنّ الصّلة مع موصولها لا يكون إلا مفردًا، نصّ عليه صاحب «الإقليد». [كاشف القناع].

(٤) **عبد الله بن الحسين بن عبد الله العُكبَريّ**، أبو البقاء، محبّ الدّين (٥٣٨ ـ ٦١٦ هـ = ١١٤٣ ـ ١٢١٩ م): عالم بالأدب، واللّغة، والفرائض، والحساب. أصله من عُكْبَرا ـ بُليدة علىٰ ضفاف دجلة ـ ومولده ووفاته ببغداد. أُصِيبَ في صباه بالجدري، فعمي. وكانت طريقته في التّأليف: أن يطلب ما صنّف من الكتب في الموضوع، فيقرأها عليه بعض تلاميذه، ثمّ يملي من آرائه وتمحيصه وما علق في ذهنه. وله: «شرح ديوان المتنبي» و«شرح اللّمع» لابن جني. [سير أعلام النبلاء، الأعلام].

للموصول الحَرفِيّ معَ صِلَتِه.

وفَرَّقَ الأوّلُ[١] بأنّ الاسْمَ يَسْتَقِلُّ بالعامِلِ، والحَرْفُ لا يَستقِلُّ.

٢ ـ (أَوْ) الواقِعَة صِلةً (لِحَرْفٍ) يُؤَوَّلُ[٢] مع صِلته بِالمَصْدَرِ (**نَحْو: عَجِبْتُ مِمَّا قُمْتَ؛ أَيْ: مِنْ قِيَامِكَ**، فَ«مَا») مَوصولٌ حَرْفِيٌّ علىٰ الأصَحِّ (وَ «**قُمْتَ**»): صِلَتُه، والموصولُ وَصِلته (**فِي مَوْضِعِ جَرٍّ** بِـ«**مِنْ**» **وَأَمَّا**) الصّلةُ وَهِي: («**قُمْتَ**» **وَحْدَهَا** ـ **فَلَا مَحَلَّ لَهَا**) مِنَ الإعرابِ؛ لأَنَّها صِلةُ المَوْصُول، وَكَذا المَوصولُ الحَرْفيّ وحْده لا محلَّ له؛ لانْتِفاءِ إعْرابِ الحرْفِ.

[الجملة المعترضة بين شيئين]

الجُمْلة (**الثَّالِثَةُ**) [مما لا محل لها] (**المُعْتَرِضَةُ**[٣] **بَيْنَ شَيْئَيْنِ**[٤]) مُتَلازمَيْنِ، وهِي: (**إمّا للتَّسْدِيدِ**) بالسّين المُهْملة؛ أي: التَّقْوِيَةِ (**أَوْ لِلتَّبْيِينِ**) وهُوَ: الإيضاح.

ولا يُعْتَرَضُ بِها إلَّا بيْن الأجْزاء المُنْفَصلِ بعْضُها مِن بعْضٍ المُقْتَضي كُلٌّ مِنْها الآخَرَ.

---

(١) القائل بأنّ للموصول الاسميّ محلا دون الحرفيّ. والفرق بين اسم الموصول وحرف الموصول من وجهين: أحدهما: أنّ الجملة الواقعةَ بعدَ اسم الموصول لا بُدَّ أن تكونَ جملةً في الحال والمآل، بخلاف الجملة الواقعة بعدَ حرف الموصول، فإنّها جملة في الحال مُفردةٌ في المآل؛ لكونها في تأويل المصدر المفرد. والثّاني: أنَّ العائدَ لازمٌ في الأوّل دونَ الثّاني. [حلّ].

(٢) وفي نسخة (ج): مؤول.

(٣) وهي الجملة التي يؤتىٰ في أثناء كلام أو بين كلامين متّصلين معنىٰ لا محلّ لها من الإعراب؛ لنكتة سوىٰ رفع الإبهام، وليس المراد من الكلام هو المسند والمسند إليه فقط، بل مع جميع ما يتعلّق بهما من الفضلات والتّوابع. [كاشف القناع].

(٤) إنّما اختار «الشّيئين» لتناول المعترضة بين جملتين وبين مفردين، فإن قلت: هذا التّعريف صادق علىٰ صلة الاسم الموصول في قولك: الذي معنا أمس زيد، مع أنّها ليست اعتراضيّة، قلت: إنّ الصّلة إنّما جيء بها؛ لأجل الصّحّة، واعتراضيّة جيئت للفائدة الزّائدة حتّىٰ لو لم يؤت بها.. لكان الكلام معتبرًا بدونها. [كافيجيّ].

[مواضع الاعتراض]

فيَقَعُ بَيْنَ الفِعل وفاعِلِه ؛ كقوله:

وَقَدْ أَدْرَكَتْنِي ـ وَالحَوَادِثُ(١) جُمَّةٌ ـ أَسِنَّةُ قَوْمٍ لا ضِعَافٍ وَلَا عُزْلِ(٢)

أو مفعوله ؛ كقوله:

وبُدِّلَتْ ــ وَالدَّهْرُ ذُو تَبَدُّل ــ هَيْفًا دَبُورًا بِالصَّبَا وَالشَّمْأَلِ(٣)

---

(١) «الواو»: للاعتراض، وتسمّى استئنافيّة ؛ لأنّ هذه الجملة منقطعة عمّا قبلها. [دسوقيّ].

(٢) البيت لجويرية بن زيد.

اللّغة: (الحوادث): جمع حادثة: المصيبة. (جمّة): كثيرة. (أسنّة): جمع سنان، سنان الرّمح: حدِيدَتُهُ. (عزل): جمع أعزل، وهو مَنْ لا سلاح معه.

المعنى: إنّ مصائب الدّهر كثيرة، وقد أصابتني واحدة، فلقد أُسِرْتُ بعد جرحي برمح شجاع قومه مدججون بالسّلاح.

الإعراب: (الواو): حرف العطف. (قد): حرف التّحقيق. (أدركتني): «التّاء»: للتّأنيث، «النّون»: نون الوقاية، «الياء»: ضمير المتكلّم في محلّ النّصب مفعول به. (الحوادث): مبتدأ. (جمّة): خبر. (أسنّة): فاعل «أدركتني». (لا): حرف النّفي. (ضعاف): صفة «قوم». (لا): زائدة. (عزل): معطوف على «ضعاف».

وجملة (أدركتني): ابتدائيّة لا محلّ لها. وجملة (الحوادث جمّة): اعتراضيّة لا محلّ لها من الإعراب.

الشّاهد: وقوع الجملة الاعتراضيّة بين الفعل وفاعله.

(٣) الرّجز لأبي النّجم العجليّ.

اللّغة: (الدّهر): الزّمان. (الهَيْف): ريح تأتي من قِبَل اليمن حارّة، لا تمرّ بشيء إلا يبّسته، وتُسَمّى: بـ«النكباء». و(الدَّبُور): وهي ريح تهبّ من نحو المغرب. و(الصّبا): هي ما تهبّ من المشرق عند استواء اللّيل والنّهار. و(الشّمأل): هي الرّيح الّتي تأتي من ناحية القطب المسماة بالطّياب.

المعنى: ذهبت ريح الصّبا والشّمأل وهبّت علينا الهيف والدّبور مع أنّ الزّمان قد يدور دائمًا.

الإعراب: (بُدّلَتْ): فعل ماض مبني للمجهول، وفيه ضمير مستتر «هي»: نائب الفاعل. (الواو): واو الاعتراض. (الدّهر): مبتدأ. (ذو): خبره. (هيفًا): مفعول به. (دبورًا): صفة لـ«هيفًا». (بالصّبا):=

وبين المبتدأ والخبر؛ كقوله:

وَفِيهِنَّ ـ وَالأَيَّامُ يَعْثُرْنَ بِالفَتَىٰ ـ نَوَادِبُ لَا يَمْلَلْنَهُ(١) وَنَوَائِحُ(٢)

أو ما هما أصله؛ كقوله:

إِنَّ سُلَيْمَىٰ ـ وَاللهُ يَكْلَؤُهَا ـ ضَنَّتْ بِشَيْءٍ مَا كَانَ يَرْزَؤُهَا(٣)

= الجارّ والمجرور متعلّقان بـ«بدّلت». (الواو): حرف العطف. (الشّمأل): معطوف على «الصّبا».

الشاهد: وقوع الجملة الاعتراضيّة بين الفعل ومفعوله.

(١) أي: لا يرغبنّ عنه. [دس].

(٢) البيت لمعن بن أوس المزنيّ.

ويروى:

وَفِيهِنَّ ـ وَالأَيَّامُ يَعْثُرْنَ بِالفَتَىٰ ـ عَوَائِدُ لَا يَمْلَلْنَهُ وَنَوَائِحُ

اللّغة: (يعثرن): يقال: عَثَرَ به فرسُه فسقَط، وتَعَثَّرَ إذا كَبَا. (نوادب): جمع نادبة؛ أي: المرأة تبكي الرّجل وتعدّد محاسنه. (لا يمللنه): أي: لا يرغبْنَ عنه. (نوائح): جمع النّائحة ـ بكسر الهمزة ـ من: ناح، إذا بكى بشدّة وعويل.

الإعراب: (الواو): حرف العطف. (فيهنّ): الجارّ والمجرور متعلّقان بخبر مقدّم محذوف. (أيّام): مبتدأ. (يعثرن): فعل مضارع مبنيّ على السّكون. (النّون): نون النّسوة في محلّ الرّفع فاعل. والجملة الفعليّة: (يعثرن) في محلّ الرّفع خبر لـ«أيّام». (بالفتى): الجارّ والمجرور متعلّقان بـ«يعثرن». والجملة: (وَالأَيَّامُ يَعْثُرْنَ بِالفَتَىٰ) اعتراضيّة لا محلّ لها من الإعراب. (نوادب): مبتدأ مؤخّر. (لا): حرف النّهي. (يمللنه): «يملل»: فعل مضارع مبنيّ على السّكون، «النّون»: نون النّسوة في محلّ الرّفع فاعل، «الهاء»: مفعول به، والجملة الفعليّة: (لا يمللنه) في محلّ الرّفع صفة لـ(نوادب). (الواو): حرف العطف. (نوائح): معطوف على «نوادب».

الشاهد: وقوع الجملة الاعتراضيّة بين المبتدأ والخبر.

(٣) البيت لإبراهيم بن عليّ بن هرمة، وهو آخر من يحتجّ بشعره.

اللغة: (سليمى): اسم امرأة. (يكلؤها): كلأ يكلؤ كِلاءةً: حفظ وحرس. (ضنّت): الضِّنُّ والضِّنَّةُ والمضنةُ: كلُّ ذلك من الإمساكِ والبُخل. (يرزؤها): يُقَالُ: رَزَأْتُهُ أَرْزَؤُهُ، وَأَصْلُهُ: النَّقص.

المعنى: إنّ سليمى ـ والله يحفظها ـ بخلت بشيء لا ينقصها شيئًا. =

وبين الشَّرْط وجَوابِه، نحو قوْله تعَالَىٰ: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ - وَلَن تَفْعَلُواْ - فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ﴾ [البقرة: ٢٤].

وبين الموصول وصلته؛ كقوله:

ذَاكَ الَّذِي ــ وَأَبِيكَ ــ يَعْرِفُ مَالِكًا(١) ....

وَبيْن أَجْزاء الصّلَة، نحو: جاء الّذي جُودُه - وَالكرَم زَيْنٌ - مَبْذُولٌ.

وبَيْن المَجرُور وجارّهِ اسْمًا كانَ، نحو: هَذَا غُلَامُ - وَاللهِ - زَيْدٍ، أَوْ حَرْفًا،

= **الإعراب:** (سليمىٰ): اسم «إنّ». (الواو): حرف الاعتراض. (الله): اسم الجلالة، مبتدأ. (يكلؤها): فعل مضارع، وفيه ضمير مستتر «هو» فاعله العائد إلىٰ «الله»، «الهاء»: ضمير متصل في محلّ النّصب مفعول به، والجملة (يكلؤها): في محلّ الرّفع خبر المبتدأ، والجملة (والله يكلؤها): اعتراضيّة لا محلّ لها من الإعراب. (ضنّت): فعل ماض، وفيه ضمير مستتر «هي» فاعله. (بشيء): الجارّ والمجرور متعلّقان بـ«ضنّت». (ما): حرف النّفي. (كان): فعل ماض ناقص، وفيه ضمير مستتر «هو» اسمه العائد إلىٰ «شيء». (يرزؤها): فعل مضارع، وفيه ضمير مستتر «هو» فاعله العائد إلىٰ «شيء». (الهاء): ضمير متّصل في محلّ النّصب مفعول به. والجملة (يرزؤها): في محلّ النّصب خبر «كان». والجملة (ما كان يرزؤها): في محلّ الجرّ صفة لـ«شيء».

الشاهد: وقوع الجملة الاعتراضيّة بين ما أصله المبتدأ والخبر.

(١) تمام البيت:

.... والحــقُّ يَــدْمغُ تُرَّهــاتِ الباطِــلِ

والبيت لجرير هجا بها يحي بن عقبة الطّهويّ.

المعنىٰ: أنّ الفرزدق في اتّصافه بما ذكرته من المناقب الجليلة هو الحقّ الذي يهشم دفاع الباطل، وهو مع كونه كذا فقد قتلته بهجوي، فكيف حالكم عندي؟

الإعراب: (ذاك): مبتدأ. (الّذي): خبر المبتدأ. (الواو): حرف القسم. (أبيك): الجارّ والمجرور متعلّقان بفعل محذوف «أقسم». (يعرف): فعل مضارع، وفيه ضمير مستتر «هو» فاعله العائد إلىٰ «الّذي». (مالكًا): مفعول به. والجملة (يعرف مالكًا): صلة «الّذي» لا محلّ لها من الإعراب.

الشاهد: وقوع الجملة الاعتراضيّة بين موصول وصلته.

نَحو: اشتريته بِـ ـ وَاللهِ ـ أَلْفِ دِرْهَمٍ.

وَبيْن الحَرْف وتَوْكيدِه، نحو:

لَيْتَ ــ وهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا «لَيْتُ»(١)؟ ــ لَيْـتَ شَـبَـابًـا بُوعَ فَـاشْـتَـرَيْـتُ(٢)

وَبيْنَ «قد» وَالفِعل، نحو:

أَخَالِدُ قَدْ ــ وَاللهِ ــ أَوْطَأْتَ عَشوةً(٣) ....

---

(١) (ليت) الثّانية فاعل (ينفع)؛ لأنّ المراد لفظها، والثّالثة توكيد للأولىٰ، وجملة (وهل ينفع) معترضة بين الأولىٰ والثّالثة. [دس].

(٢) البيت لرؤبة بن العجّاج. [مغني اللّبيب].
الإعراب: (الواو): حرف اعتراض. (هل): حرف استفهام. (شيئًا): مفعول به. (ليت): فاعل «ينفع» أراد لفظها، والجملة (وهل ينفع شيئًا ليت): اعتراضيّة لا محلّ لها من الإعراب. (ليت): تأكيد لفظيّ لـ«ليت» الأولىٰ. (شبابًا): اسم «ليت» الأولىٰ. (بوع): فعل ماضٍ مبنيّ للمجهول، وفيه ضمير مستتر «هو» نائب الفاعل العائد إلىٰ «شبابًا»، والجملة (بوع): في محلّ الرّفع خبر «ليت». (فاشتريت): «الفاء»: حرف العطف، «اشتريت»: فعل ماضٍ، «التّاء»: ضمير متّصل في محلّ الرّفع فاعله، والجملة (فاشتريت): معطوف علىٰ «بوع».
الشاهد: وقوع الجملة الاعتراضيّة بين الحرف وتوكيده.

(٣) البيت من البحر الطّويل، ملفّق من بيتين أوّلهما للفرزدق، وهو قوله:

وما حلَّ من حلمٍ حُبَىٰ حُلمائنا ولا قائلُ المعروفِ فينا يُعَنَّفُ

وثانيهما لأخي يزيد بن عبد الله البجليّ، وهو قوله:

أخالدُ قد والله وُطِّئتَ عشوةً وما العاشق المسكين فينا بسارق

اللّغة: (خالد): هو خالد بن عبد الله القسري والي العراق لهشام بن عبد الملك. (أوطأتها): جعلتها موطئًا، مكانًا يدوسه النّاس. (العشوة): الظّلمة.
المعنىٰ: يا خالد ارتكبت أمرًا علىٰ خلاف الصّواب، ونحن لا نشتم فاعلي الخير ولا قائلي الصّواب، فقائل الحقّ لا يشتم.
الإعراب: (أ): حرف النّداء. (خالد): منادىٰ مبنيّ علىٰ الضّمّ في محلّ النّصب بـ«أدعو» المقدّر. (قد): حرف التّحقيق. (الواو): حرف القسم. (الله): اسم القسم مجرور، الجارّ والمجرور متعلّقان بفعل محذوف «أقسم»، والجملة (والله): الاعتراضيّة لا محلّ لها من الإعراب. (أوطأتَ):=

وَبيْن الحَرْف النّافي[١] وَمَنْفِيّه ؛ كقوله:

فَلَا ــ وَأبِي دَهْمَاء ــ زَالَتْ عَزِيزَةً[٢] ....

وبَيْن القَسَم وجَوابِه ، والمَوْصوفِ وصِفَتِه ، ويجمعهما:

(نحو: ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ﴾ [الواقعة: ٧٥] الآية) وهي[٣]: ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوۡ تَعۡلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ [الواقعة: ٧٦] وفي هذه الآية اعْتِرَاضٌ في ضِمْن اعْتِرَاضٍ (وذلك لأنَّ قَوْلَه) تَعالىٰ: (﴿إِنَّهُۥ لَقُرۡءَانٌ كَرِيمٌ﴾ [الواقعة: ٧٧] جواب) القَسَمِ ، وهو قوله تَعالىٰ: («فَلا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ» وَمَا بَيْنَهُمَا) أيْ: بَيْنَ «لا أُقْسِم» وجوابه ، والّذِي بينهما هو: «وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ» (اعْتِرَاضٌ لَا مَحَلَّ لَهِ) مِن الإعراب.

= فعل ماضٍ ، «التّاء»: ضمير متّصل في محلّ الرّفع فاعل. (عشوة): مفعول به.

الشاهد: وقوع الجملة الاعتراضيّة بين (قد) وفعله.

(١) وفي نسخة (ج) و(د): وبين حرف النّفي.

(٢) وتمام البيت:

.... علىٰ قومها ما دام للزَّنْد قادحُ

وفي رواية:

.... علىٰ قومها ما فتَّلَ الزَّنْدَ قادحُ

البيت لتميم بن مقبل.

اللّغة: (أبي دهماء): والد فتاة تدعىٰ دهماء.

المعنىٰ: أقسم بأبي دهماء إنّ ابنته ما زالت عزيزةً علىٰ مرّ الزّمان.

الإعراب: (فلا): «الفاء»: بحسب ما قبلها ، «لا»: حرف النّفي. (وأبي): «الواو»: حرف القسم ، (أبي): اسم مجرور ، وعلامة الجرّ الياء ؛ لأنّه من الأسماء الخمسة ، الجارّ والمجرور متعلّقان بفعل محذوف (أقسم) مضاف. (دهماء): اسم مجرور ، وعلامة الجرّ الفتحة ؛ لأنّه ممنوع من الصّرف ، مضاف إليه ، وجملة القسم معترضة لا محلّ لها من الإعراب. (زالت): فعل ماضٍ ناقص ، وفيه ضمير مستتر تقديره «هي» اسمه ، «التّاء»: للتّأنيث. (عزيزة): خبره.

الشّاهد: وقوع الجملة الاعتراضيّة بين الحرف النّافي ومنفيّه.

(٣) وفي نسخة (د) سقط: «الآية ، وهي».

(وَفِي أَثْنَاءِ هَذَا الاعْتِرَاضِ) الّذي هُوَ: «وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ» (اعْتِرَاضٌ آخَر، وَهُوَ) قوله تعالىٰ: («لَوْ تَعْلَمُونَ»: فَإِنَّهُ مُعْتَرِضٌ بَيْنَ الْمَوْصُوفِ وَصِفَتِهِ، وَهُمَا: «قَسَمٌ» و«عَظِيمٌ») عَلىٰ طَريق اللَّفِّ والنَّشْرِ عَلىٰ التَّرْتيبِ، فالاعْتِرَاض في هذه الآية بجُملةٍ واحِدَةٍ[١] في ضِمْنِها جُملة[٢].

(وَيَجُوزُ الاعْتِرَاضُ بِأَكْثَرَ مِنْ جُمْلَةٍ، خِلَافًا لأَبِي عَلِي) الفَارِسِيّ في مَنْعِه مِنْ ذلِك[٣].

ومِن الاعتراض بأكثر من جملة قوله تعالىٰ: ﴿قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنثَىٰ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ﴾ [آل عمران: ٣٦] فالجُملة الاسميّة، وهي: «وَالله أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ» بإسكان «التّاء»[٤] والفِعْليّة، وهي: «وَلَيْسَ الذّكَرُ كَالأُنثَىٰ» مُعْتَرِضَتان بيْن الجُملتيْن المُصدَّرَتَيْن بِـ«إِنّي».

(وَلَيْسَ مِنْهُ) أيْ: وليس[٥] منَ الاعتراض بِأكثَرَ مِنْ جملة (هَذِهِ الآيَةُ) وهي: «فَلا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ» إلىٰ آخرها من سورة «الوَاقِعة» (خِلَافًا لِلزَّمَخْشرِيّ).

(ذكره في) تفسير (سورة «آل عمران») في قوله تعالىٰ: «قَالَتْ رَبِّ إِنّي وَضَعْتُهَا أُنثَىٰ» إلىٰ قوله [تعالىٰ]: «وَإِنّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ» فَقَالَ: فَإِنْ قلتَ: عَلَامَ

(١) وهي: ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾.

(٢) وهي: ﴿لَّوْ تَعْلَمُونَ﴾.

(٣) وهو غير صحيح، محجوج عليه بالوقوع، كذا قيل. ومراد أبي عليّ أنْ يُقالَ: إنّ الاعتراض لا يجوز أكثر من جملة واحدة مُستقلّة، وما وقع في الآية ليست كذلك؛ لأنّها معطوفة علىٰ الجملة المتقدّمة، وهما في حكم واحد علىٰ ما صرّحوا. ولو لم يكن مراد أبي عليّ هذا.. لَما أنكر النّصّ الصّريح، وعدم الاطلاع عليه بعيد عن أمثال ذلك الفاضل، فيكون النّزاع لفظيًّا. [كاشف القناع].

(٤) وأمّا علىٰ قراءته بضمّ «التّاء» وسكون «العين» فالاعتراض بجملة واحدة. [دس].

(٥) وفي نسخة (ج) و(د) سقط: «وليس».

عُطِفَ قَوْلُهُ: «وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ»؟ قلتُ: هذه مَعْطوفَةٌ على قوله تعالى: «إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنثَى» وما بينهما جُمْلَتَان معترضتان؛ كقوله تعالى: «وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ»، انتهى.

وَوَجْه الرَّدّ عَلَيْهِ[1]: أنَّ الّذي في آية «آل عمران»[2] اعْتِراضَانِ، لا اعتراض واحدٌ بِجُمْلتَيْن.

وَيُدْفَعُ: بِأَنَّ الزَّمخْشَرِيَّ إِنَّما قَصَد تَشبيهَ الآيةِ[3] بالآيةِ[4] في عَدَدِ الجُمَل[5] المُعْتَرض بها، لا في عَدَدِ الاعْتِراضِ، بِدليل قَوله في تفسير سورة الواقعة: «وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ» اعتراضٌ بيْنَ القَسَم وجَوابِهِ، وقوله: «لَوْ تَعْلَمُونَ» اعْتِرَاض بيْنَ المَوْصُوف والصِّفَةِ، انتهى.

[الجملة التّفسيريّة]

الجُمْلَةُ [من الجمل التي لا محل لها من الإعراب] (**الرَّابِعَةُ: التَّفْسِيرِيَّةُ**) **وَتُسَمَّى: المُفَسِّرَةَ**[6] (و) المفسرة التي لا محل لها (**هِيَ: الكَاشِفَةُ لِحَقِيقَةِ مَا تَلِيهِ**[7]) **مِنْ مُفْرَدٍ أو مُرَكَّبٍ** (**وَلَيْسَتْ عُمْدَةً**[8]).

---

(١) وفي نسخة (د) سقط: «عليه».

(٢) صوابه في آية الواقعة، وإلا لا يستقيم المعنى ولا يوافقه «المغني»، فراجعه.

(٣) وهي: ﴿ قَالَتْ رَبِّ ﴾... الخ.

(٤) وهي: ﴿ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ ﴾... الخ.

(٥) وعدد الجمل المعترض بها في الآيتين اثنان، فصحّ التّشبيه باعتباره، والله أعلم. [لكاتبه].

(٦) وفي نسخة (د) سقط: بعد «وتسمى المفسرة» إلى: «وهي الكاشفة».

(٧) تليه فعل مضارع فاعله مستتر فيه عائد إلى (الكاشفة)، والضّمير المنصوب المتّصل به عائد إلى «ما». [كافيجيّ].

(٨) أي: يكون فضلةً، لا تحتاج إليها في إفادة المعنى المراد، بل احْتِيجَ إليها في إزالة الإجمال العارض للمُفَسَّرِ. [كافيجيّ].

فخَرجَ بِقوله: «لِحَقيقَة مَا تَليهِ»: صلِةُ المَوصُولِ، فَإنَّها وَإنْ كَانَت كاشِفَةً ومُوَضّحَة للموْصِول لَكِنّها لَا تُوَضّح حَقيقَتَهُ، بَلْ تُشيرُ إلَيْها بِحالٍ من أحْوالِهِ.

وَخَرج بِقوله: «وَليْستْ عُمدةً»: الجُمْلَةُ المُخْبَرُ بها عَنْ ضَمير الشَّأْنِ؛ كَما سَيَأْتي. وَلَوْ قَال: وَهِي الفَضْلةُ؛ كَما قالَ في «المُغْنِي».. كانَ أَوْلى؛ لأنَّ الفُصُولَ العَدَمِيَّةَ مَهْجُورَةٌ في الحُدُود.

ثُمَّ مَثَّل بأرْبَعة أمْثِلَةٍ.

الأوَّلُ: مَا يَحْتَمل التَّفْسيرَ والبَدَل (**نَحْو**): «هَلْ هَذَا إلا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ» مِنْ قَوْله تعالى: (﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى[1] ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ [الأنبياء: ٣]. **فَجُمْلَةُ الاسْتِفْهَامِ**) الصُّورِيّ، وَهِي: «هَلْ هَذَا إلا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ» (**مُفَسِّرَةٌ لِلنَّجْوَى**[2]) فَلَا مَحلَّ لها [من الإعراب].

والنَّجْوَى: اسْمٌ لِلتَّناجِي الخَفِيّ.

و«هَلْ» هُنَا: لِلنَّفْيِ بِمعْنى «ما» ولِذلك دَخَلتْ «إلا» بَعْدها.

(**وقِيل**): إنّ جُمْلَةَ الاسْتفْهامِ الصُّورِيّ (**بَدَلٌ مِنْهَا**[3]) أيْ: مِنَ «النَّجْوَى» فيكونُ محلُّها نَصْبًا؛ بِناءً عَلَى أنَّ ما [كان] فيهِ معنى القَوْل يَعمِلُ في الجُمل[4]،

---

(١) فإن قلت: النّجوى لا تكون إلا خفيةً، فما معنى قوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى﴾ [الأنبياء: ٣]؟ قلت: معناه: بالغوا في إخفاء المسارة بحيث لا يفطن أحد لتناجيهم ومسارتهم؛ لا تفصيلا ولا إجمالا، ولا يعلم أنّهم متناجون، ألا يرى أنّ اثنين يتساران فيعلم من حيث الإجمال أنهما يتساران وإن لم يعلم تفصيل ما يتساران به. [كافيجيّ].

(٢) أي: إنّ الكلام الّذي تناجوه وأسرّوه هو: (هل هذا إلّا بشر...). [دس].

(٣) قوله: (منها) أي: من النّجوى، بدل الكلّ من الكلّ أو بدل البعض، هذا هو الرّاجح عند الزّمخشريّ. [كاشف القناع].

(٤) وفي نسخة (د): الجملة.

وهو رأيُ الكُوفِيّينَ، وَهُوَ إبْدالُ جُمْلةٍ مِن مُفرَدٍ، نَحو: عَرَفْتُ زَيْدًا أَبُو مَنْ هُوَ.

(وَ) الثَّاني: مَا يَحتَمِلُ التَّفْسِير والحَالَ (نَحْو) قَوْلِهِ تعالَىٰ: (﴿مَّسَّتْهُمُ ٱلْبَأْسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ﴾ [البقرة: ٢١٤] فَإِنَّهُ تَفْسِيرٌ لِـ﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوْاْ مِن قَبْلِكُم﴾ [البقرة: ٢١٤]) فَلَا محلّ لَهُ.

(وَقيلَ): إنَّ[1] «مَسَّتْهُمُ البَأسَاءُ والضَّرَّاءُ»: (حالٌ مِنَ «الّذِينَ خَلَوْا») علىٰ تقْديرِ «قَدْ»[2]، قَالهُ أبُو البَقَاء.

قَالَ[3] في «المُغْنِي»: والحالُ لَا يأْتي مِنَ المُضافِ إليه في مِثْل هَذا.

وَتعقَّبَه بَعْضُ المُتأخّرِين بأنَّ «مَثَل»: صِفَةٌ، فَيَصحُّ عملُه في الحَالِ، فَيجوزُ مَجيءُ الحالِ مِمَّا أُضيف هُوَ إليْهِ.

وفِيه[4] نَظَرٌ؛ لأنَّ المُرادَ بالعَمَل[5] عَملُ الأفْعالِ، والمُضافُ إليهِ «مَثَلٌ» ليْس فَاعِلاً ولا مَفعولاً، فَلَا يصحّ أنْ يعْمِلَ في الحالِ.

(وَ) الثَّالث: (نَحو) قَوْلِه تَعالَىٰ: (﴿كَمَثَلِ ءَادَمَ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ﴾ [آل عمران: ٥٩] الآية) بَعْد قَوْله تَعالىٰ: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ٥٩] (فَجُمْلَةُ: «خلقه) من تراب» (تَفْسِيرٌ لِـ«مَثَلِ [آدم]»[6]) فَلا مَحلَّ له.

---

(١) وفي نسخة (د) سقط: «إن».

(٢) لأنّ الجملة الماضويّة إذا وقعت حالا.. يجب اقترانها بـ«قدْ» لتقرب الماضي من الحال. [دس].

(٣) قال ابن مالك: تقدير «قد» في الفعل الماضي الواقع حالا مجرّد دعوىٰ لم يقم عليها حجّة مع أنّ الأصل عدمه، ألا ترىٰ أنّ الحال قيد للعامل سواء كان ماضيًا أو غيره. [كافيجيّ].

(٤) أي: في تعقّب بعض المتأخّرينَ. [م].

(٥) أي: بعمل المضاف المشروط لصحّة الحال من المضاف إليه، والله أعلم. [لكاتبه محمّد].

(٦) أ ـ ولا يجوز أن يكون صفة لآدم؛ لأنّه معرفة والجملة نكرة، ولا حالا منه؛ لعدم مساعدة المعنىٰ علىٰ ذلك. [كافيجيّ].

=

(وَ) الرَّابع: ما يَحْتَمِلُ التَّفسيرَ والاسْتِئناف (نَحْو) قوْلِه تعالَىٰ: (﴿تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [الصَّف: ١١] بعد) قوْله تعالىٰ: (﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَٰرَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [الصَّف: ١٠]) فَجملة «تُؤْمِنُونَ» وَما عُطِفَ عليْها: مُفَسِّرَةٌ لِلتّجَارَة، فَلا محلَّ لها.

(وَقِيلَ) هي: (مُسْتَأْنَفَةٌ) اسْتِئنافًا بيانِيًّا، كأنّهمْ قالوا: كيْف نَفعلُ؟ فَقال لهم: تُؤْمِنُونَ، وهو خَبرٌ ومعناه الطَّلَبُ.

(والمعنىٰ: «آمِنُوا» بدليل) قِراءَةِ ابْن مسعود: «آمِنوا بِاللهِ ورَسُولِه».

ومَجِيءِ («يَغْفِرْ» بِالجزْمِ[١]) فِي جَوَابِهِ علَىٰ حَدِّ قَوْلهم: اتَّقَىٰ اللَّهَ امْرُؤٌ [و]فَعَل خَيْرًا.. يُثِبْ عليْه؛ أيْ: لِيَتَّقِ ولْيَفْعلْ خيْرًا.. يُثِبْ.

(وَعَلَىٰ الأَوَّلِ) وهو أنْ يَكُونَ «تُؤْمِنُونَ» تفسيرًا للتّجَارَة (هُوَ) أيْ: «يَغفرْ» بِالجزْمِ[٢] (جَوَابُ الاسْتِفْهَامِ) وهو: «هَلْ أَدُلُّكُمْ».

واسْتشْكَلَهُ الزَّجاجُ، فَقَالَ: الجَوابُ مُسَبَّبٌ عَن الطَّلَب، وغُفْرانُ الذّنوبِ لا يَتسَبَّبُ[٣] عن نفْسِ الدّلالةِ، بَلْ عنِ الإيمانِ والجِهادِ.

وأشار المُصَنِّفُ إلىٰ جوابِه بقولِه[٤]: (وَصَحَّ ذَلِكَ) أيْ: الجَزْمُ في جوابِ

= ب ـ لا باعتبار ما يعطيه ظاهر لفظ الجملة من كونه قُدِّر جسدًا من طين، ثمّ كُوِّنَ؛ إذ حينئذ لا يوجد المماثلة، بل باعتبار المعنىٰ؛ أي: إنّ شأن عيسىٰ كشأن آدم في كونهما مخالفين للعادة المستمرّة، وهو التّولّد بين الأبوين. [حل المعاقد].

(١) أي: فإنّ جزمَ المضارع عند إسقاط «الفاء» إنّما يكون في جواب الطّلب. [دس].

(٢) علىٰ القاعدة الممهّدة، وهي إنّ الفعل المضارع يجزم بـ«أن» مضمرةً.. إذا وقع جوابًا لأمر، أو نهي، أو استفهام، أو تمنّ، أو عرض. [شيخ زاده].

(٣) وفي نسخة (د): «يُسَبَّبُ».

(٤) وحاصل الجواب: أنّ الدّلالة سبب للامتثال، والغفرانُ مسبّب عن الامتثال، فأقام السّبب الذي هو الدّلالة مقام السّبب الّذي هو الامتثال. [دسوقيّ].

الاسْتفهامِ (عَلَىٰ إقَامَةِ سَبَبِ السَّبَبِ[١] ـ وَهُوَ الدَّلَالَةُ) عَلَىٰ التّجارة ـ (مَقَامَ السَّبَبِ، وَهُوَ الامْتِثَالُ[٢]).

قَال المُصنّف: (وَخَرَجَ بِقَوْلِي) في تَعريفِ الجُمْلة التَّفْسِيريّة الّتي لا محلّ لها: («وَلَيْسَتْ عُمْدَةً»: الجُمْلَةُ[٣] المُخْبَرُ بِهَا عَنْ ضَمِيرِ الشَّأْنِ) نَحْو: هُوَ زَيْدٌ قَائِمٌ، وَهِيَ هِنْدٌ قَائِمَةٌ (فَإِنَّهَا) أي: الجُمِلةُ المخْبَر بها عَنْ ضميرِ الشّأنِ (مُفَسِّرَةٌ لَهُ، وَلَهَا مَحَلٌّ) مِن الإعْراب (بِالاتّفَاقِ).

وإنّما أَجْمعُوا عَلَىٰ أنَّ لهَا محلًّا (لأَنَّهَا) خَبَرٌ، والخبَرُ (عُمْدَةٌ فِي الكَلَامِ) كَالمُبتدأ، وَالعمدَة (لَا يَصِحُّ الاسْتِغْنَاءُ عَنْهَا) فَوجَب أنْ يكونَ لهَا مَحلٌّ. (وَهِيَ) مِن حيثُ كوْنُها خَبَرًا (حَالَّةٌ مَحَلَّ المُفْرَدِ) لأنَّ الأصْلَ في الخَبَر الإفْرَادُ، لا مِنْ حَيْث كَوْنُها خبَرًا عَن ضَميرِ الشَّأنِ؛ لأنَّ ضَميرَ الشَّأن لَا يُخْبَرُ عنْهُ بِمفْرَدٍ.

(وكوْنُ الجُمْلَة) الفضْلَةِ (المفَسِّرَة لا محَلَّ لها) مِن الإعْراب (هُوَ المشْهُورُ) سَوَاءٌ كانَ ما تُفَسِّرُهُ[٤] لهِ محَلٌّ [من الإعراب] أمْ لَا.

(وَقَالَ) أبُو عَلي (الشَّلَوْبِين[٥][٦]): بِفتْح المُعْجمة واللام (التَّحْقِيقُ: أَنَّ

(١) وفي نسخة (ب) و(ج): «علىٰ إقامة السبب».
(٢) فإن قلت: الامتثال يؤدّي إلىٰ المغفرة، فإنّ سنّة الله تعالىٰ قد جرت فيمن آمن وعمل صالحًا؛ بأن يغفر ذنوبه ويدخله الجنّة تفضّلا من عنده، لكن الدّلالة ليست كذلك، فإنّ الرّسول قد أرشد كثيرًا من النّاس فلم يؤمنوا فضلا عن العمل الصّالح، فلا يتمّ أمر الإقامة، قلت: سلمنا، لكن الغرض ههنا بيان التّعلّق علىٰ أيّ وجه كان، فمعلوم أنّ الدّلالة تفضي إلىٰ الامتثال في الجملة. [كافيجيّ].
(٣) وفي نسخة (أ) سقط: «الجملة».
(٤) وفي نسخة (د): «المفسر».
(٥) بفتح «الشّين» و«اللام» وسكون «الواو» وكسر «الباء» بنقطة، وسكون «الياء» المنقوطة بنقطتين: اسم لشيخ من الكوفيّين، وفي بعض النّسخ: «الشّلويون»، و«الشّلو»: اسم بلدة ابن مالك، فيكون المراد منه النّحويّون المنسوبون إلىٰ «الشّلو»، هكذا ضبطنا من أستاذنا. [شيخ زاده].
(٦) عمر بن محمد بن عمر الأَزْديّ، أبو عليّ، الشّلوبينيّ أو الشّلوبين (٥٦٢ ـ ٦٤٥ هـ = ١١٦٦ ـ=

الجُمِلَةَ المُفَسِّرَةَ) تكون (بِحَسَبِ مَا تُفَسِّرُهُ):

(فَإِنْ كَانَ) ما تُفَسِّره (لَهُ مَحَلّ) مِنَ الإعْرَاب (فَهِيَ) لهَا مَحلّ (كَذَلِكَ[١]).

(وَإِلَّا) أيْ: وإنْ لمْ يكنْ لِمَا تُفسِرهِ مَحلّ (فَلَا) مَحلَّ لهَا.

(فَالثَّانِي[٢]): وَهُوَ الَّذي لَا محلَّ لِما تفسِرّهِ (نَحْو) [جُملة:] («ضَرِبْتُهُ» مِنْ نَحْو) قَوْلك: (زَيْدًا ضَرَبْتُهُ) فَإنّهِ مُفسّرٌ لِجُملةٍ مُقدَّرةٍ (وَالتَّقْدِيرُ: ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرَبْتُهُ).

(وَلَا مَحَلَّ لِلْجُمْلَةِ المُقَدَّرَةِ) الَّتي هِيَ: «ضَرَبْتُ [زيدًا]» (لأنَّهَا مُسْتَأْنَفَةٌ) والمُستأْنَفةُ لا محلّ لهَا (فَكَذَلِكَ تَفسيرُهَا) لا محل له. وإنَّما قدَّم الثّاني عَلىٰ الأوّل؛ لِكونهِ[٣] مِن صُوَر الوفَاقِ.

(وَالأَوَّلُ[٤]): وَهُوَ الَّذي [يكون] لِما تُفسّرُهُ مَحلّ (نَحْو): «خَلَقْنَاهُ» مِنْ قوْله تعالىٰ: (﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٖ﴾ [القمر: ٤٩]) بِنصب «كُلَّ» فَجمْلَة «خَلَقْنَاهُ»: مُفسّرَةٌ للجُمْلة المُقدَّرة، العَامِلِ فِعْلُها في «كُلَّ» (وَالتَّقْدِيرُ: إنَّا خَلَقْنَا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ، فَـ«خَلَقْنَاهُ» المَذْكُورَةُ: مُفَسِّرَةٌ لِـ«خَلَقْنَا» المُقَدَّرَةِ، وَتِلْكَ) الجُملة المُقَدَّرَةُ

= ١٢٤٧ م): من كبار العلماء بالنّحو واللّغة. مولده ووفاته بإشبيلية. وله: «القوانين» في علم العربيّة، ومختصره «التّوطئة»، و«شرح المقدمة الجزولية» في النّحو، كبير وصغير، والشلوبينيّ نسبة إلىٰ حصن الشّلوبين أو شلوبينيّة بجنوب الأندلس. [سير أعلام النبلاء، الأعلام].

(١) أي: يكون لها إعراب مثل إعرابه، لكنّه محليّ أبدًا وإن كان له إعراب غير محليّ. [كافيجيّ].

(٢) وإنّما نشر علىٰ خلاف اللّف؛ لقلّته وكثرة بحث الأوّل. [حل].

(٣) وفي نسخة (أ) و(ج): «لأنه».

(٤) إنّما أخّره عن الثّاني مع أنّه وُجوديّ، والوجوديّ يقتضي التّقديم علىٰ الأقسام والأحكام؛ لأنّ الكلام في القسم الثّاني قليل، فلو قدّم الأوّل.. لوقع الفصل بين القسمين بالكلام الكثير، فيكون دغدغةً. [شيخ زاده].

(فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ ؛ لأَنَّهَا خَبَرٌ لِـ«إنّ» فَكَذَلِكَ) جُملة «خَلَقْنَاهُ» (المَذْكُورَةُ) تكونُ في مَوْضع رَفعٍ ؛ لأنّها بِحَسَب مَا تُفسِّرُهُ.

(وَمِنْ ذَلِكَ[١]): ما مثّل به الشَّلَوْبِينُ مِن قوله: (زَيْدٌ الخُبْزَ يَأْكُلُهُ[٢]، فَـ«يَأْكُلُهُ»[٣]) جمْلةٌ واقِعة (فِي مَحَلّ رَفْعٍ ؛ لأَنَّها مُفَسِّرَةٌ لِلْجُملَةِ المَحْذُوفَةِ وهي) «يَأْكُل» العامِلُ فِعلُها في «الخُبْز» النَّصْبَ، وَالمحْذُوفةُ (فِي مَحَلّ رَفْعٍ عَلَى الْخَبَرِيَّةِ) لـ«زَيْد» وَالأَصْلُ: زَيْدٌ يَأْكُلُ الخُبْزَ يَأْكُلُهُ، فَكَذَلِك المذكورَةُ[٤] لها محلٌّ بِحسَبِ ما تُفسِّرُه.

(وَاسْتَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ[٥]) التَّحْقيق (بَعْضُهُمْ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ:

فَمَنْ نَحْنُ نُؤْمِنْهُ يَبِتْ وَهُوَ آمِنٌ ... وَمَنْ لَا نُجِرْهُ يُمْسِ مِنَّا مُفَزَّعَا[٦])

---

(١) أي: ممّا يكون لِما تفسّره محلّ من الإعراب. [م].

(٢) إذ التّقدير: زيد يأكل الخبز يأكله، فحذف «يأكل» لدلالة المفسِّر عليه، فإن قلت: أليس هذا حذفًا كلا حَذْف؟ قلت: إنّه حذف معتبر، فائدته هي قصد السّلوك إلى طريق الإجمال والتّفصيل وتقوية الحكم في ذهن السّامع. [كافيجيّ].

(٣) وفي نسخة (ج) و(د): «فيأكل».

(٤) أي: الجملة المذكورة.

(٥) فإن قلت: في قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩] غنية عن مثل هذا الاستدلال، فإن كلام الله تعالى من أقوى الحجج وأعدل الشّواهد، قلت: قوله (نؤمنه) في البيت متعيّن للتّفسير لا غير، وأمّا «خلقناه» فظاهر فيه، وكيف لا وقد قرئ «كلُّ شيء» بالرّفع، فيحتمل قوله: «خلقناه» لأن يكون صفة لـ«كلّ شيء» وإن لم يكن مرادًا، فلهذا نظمه في سلك الأمثلة. [كافيجيّ].

(٦) والبيت لهشام المرّي، وهو جاهليّ.
المعنى: إنّ مَنْ نُعطه عهدًا بالأمان يَنَم قرير العَيْن هادئ البال، أمّا مَنْ منعنا عنه عهدنا، فلا يأمن على دمه ولا على ماله.
الإعراب: (من): اسم شرط جازم مبنيّ، مبتدأ، (نحن): ضمير منفصل فاعل لفعل محذوف يفسّره ما بعده، (نؤمنه): فعل مضارع مجزوم، فعل الشّرط، وفيه ضمير مستتر وجوبًا تقديره (نحن) فاعله، «الهاء»: ضمير متّصل مفعول به، والجملة في محلّ الرّفع خبر «مَنْ»، (يبت): فعل مضارع=

وَجْه الدّليلِ منه: أنَّ «نُؤْمِنْهُ» مُفَسِّرٌ لِـ«نُؤْمِنْ» قَبْلَ «نَحْنُ» مَحذوفًا مَجْزومًا بِـ«مَنْ» (فَظَهَرَ الجَزْمُ[١] فِي الفِعْلِ) المَذْكور ـ وهُو «نُؤْمِنْهُ» ـ (المُفَسِّرُ لِلْفِعْلِ المَحْذُوفِ). والأَصْلُ: مَنْ نُؤْمِنْ نُؤْمِنْهُ، فَلَمَّا حُذِف «نُؤْمِنْ».. بَرَزَ ضميرُهُ وانْفَصَل.

وَفي كُلٍّ مِنْ أَمْثِلةِ التَّحْقيق نَظَرٌ؛ لأنّها تَرْجعُ عِندَ التَّحْقيق إلىٰ تَفسِيرِ المُفْرد بالمفرَدِ ـ وَهو تَفْسيرُ الفِعْل بِالفعْل ـ لا الجُمْلة بالجملةِ، بِدليلِ ظُهُورِ الجَزْم في الفِعْل المُفسِّر، ولأنَّ جُمْلةَ الاشْتِغالِ ليْستْ مِنَ الجُمل الّتي تُسَمَّىٰ في الاصْطِلاح: جُمْلةً تَفسيريَّةً، وَإنْ حَصَلَ بها التَّفْسير؛ كَما قالَ المُصنّفُ في «المُغْنِي».

[الجملة الواقعة جوابًا للقسم]

الجُمْلةُ (الخَامِسَةُ) مِمّا لا محلَّ لها[٢] [الجملة]: (الوَاقِعَةُ جَوَابًا لِلْقَسَمِ):

١ ـ سَواءٌ ذُكِرَ فِعْل القَسَم وحرْفُه[٣].

= تامّ مجزوم، وفيه ضمير مستتر تقديره «هو» العائد إلىٰ «من» فاعله، جواب الشّرط، (الواو): واو الحال، (هو): ضمير منفصل مبتدأ، (آمن): خبر، والجملة (وهو آمن): حال من فاعل «يبت». (الواو): حرف العطف (من): اسم شرط جازم مبنيّ، مبتدأ، (لا): حرف النّفي، (نجره): فعل مضارع مجزوم، فعل الشّرط، وفيه ضمير مستتر وجوبًا تقديره «نحن» فاعله، الهاء ضمير متّصل مفعول به، والجملة (نجره): خبر «من»، (يمس): فعل مضارع تامّ مجزوم، وفيه ضمير مستتر تقديره «هو» العائد إلىٰ «من» فاعله، جواب الشّرط (منّا): الجارّ والمجرور متعلّقان بـ«مفزعًا»، (مفزعًا): حال من فاعل «يمس» والشّطر الثّاني معطوف علىٰ الشّطر الأوّل.

الشّاهد: جملة (نؤمنه) حيث ظهر فيه الجزم؛ لأنّه مفسّرة لفعل محذوف قبل (نحن) تقديره: «نؤمن».

(١) فكان الجملة المفسّرة عند الشّلوبين عطفَ بيانٍ أو بدلا، والجمهور لم يثبت وقوع البدل والبيان جملةً، ولم يثبت جواز حذف المعطوف عليه عطف البيان، واختلف في المبدل منه، فقيل: إنّ حذفه لا يجوز، وقيل: يجوز. [كافيجيّ].

(٢) وفي نسخة (أ) و(ب) و(ج): «لا محل له».

(٣) وفي نسخة (أ): «سواء أذكر فعل القسم وحروفه».

٢ ـ أم الحَرْف فقطْ.

٣ ـ أم لَمْ يُذْكَرْ[١] [واحد منهما].

فالأوّلُ: نحو: أُقْسِمُ بِالله لأفْعَلَنَّ.

والثَّانِي: (نَحْو: ﴿إِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [يس] بعد قوله) تعالىٰ: (﴿يسٓ ۝١ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ﴾ [يس: ٢]).

(وَ) **الثَّالث**: (نَحو) قَوله تعالىٰ: (﴿إِنَّ لَكُمْ لَمَا تَحْكُمُونَ﴾ [القلم: ٣٩] بَعد قولِه) تعالىٰ: (﴿أَمْ لَكُمْ[٢] أَيْمَٰنٌ عَلَيْنَا بَٰلِغَةٌ﴾ [القلم: ٣٩]) والأيْمان: جَمْع يَمِين بِمعنىٰ القَسَم.

ونحو: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١٨٧] لأنَّ أخْذَ الميثاقِ بِمعنىٰ الاسْتِحْلاف.

(قِيلَ[٣]: وَمِنْ هُنا) أي: مِنْ أجْل أنَّ الجملةَ الواقِعةَ جوابًا لِلْقَسم لَا محلَّ لها [من الإعراب].

(قَالَ) أَحْمَدُ بْن يَحْيَىٰ ـ ولقبه[٤] ـ (ثَعْلَبُ[٥]: لَا يَجُوزُ[٦]) أنْ يُقالَ: (زَيْدٌ

---

(١) وفي نسخة (أ): «أم لم يذكرا»، وفي (ج): «أم لا يذكر».

(٢) (أم): بمعنىٰ «بل» الإضرابيّة، و(لكم): خبر مقدّم، و(أيمان): مبتدأ مؤخّر، و(بالغة): صفة لـ«أيمان»، وقوله: (إنّ لكم) جواب القسم؛ أعني: «أيمان». [دسوقيّ].

(٣) ذكر (قيل) لقلّة القائل لا لضعف المقول. ويرشد إليه جواب المصنّف لمن ردّ هذا القول؛ لقوله: (والجواب). [كاشف القناع].

(٤) وفي نسخة (أ) سقط: «لقبه».

(٥) أحمد بن يحيىٰ بن زيد الشّيبانيّ بالولاء، أبو العبّاس، المعروف بـ«ثعلب» (٢٠٠ ـ ٢٩١ هـ = ٨١٦ ـ ٩١٤ م): إمام الكوفيّين في النّحو واللّغة، كان محدّثًا مشهورًا بالحفظ وصدق اللّهجة، ثقة حجّة. وُلِدَ ومات في بغداد. وأُصِيبَ في أواخر أيّامه بصمم، فصدمته فرس فسقط في هوة، فتُوُفِّيَ علىٰ الأثر. وله: «الفصيح» و«شرح ديوان زهير». [الأعلام].

(٦) فقوله: (لا يجوز زيد لقومنّ) مقول (قال)، وقوله: (ومن هنا قال ثعلب...) مقول لـ(قيل). [زاده].

لَيَقُومَنَّ) عَلَىٰ أنَّ «لَيقومنَّ» خبرٌ عن «زَيْد» (لأنَّ الجُمْلَةَ المُخْبَرَ بِهَا لَهَا مَحَلٌّ) من الإعراب[1] (وَجَوابُ القَسَمِ لَا مَحَلَّ لَهُ) فَيتنافيانِ.

(ورُدَّ [ذلك]) [أي]: قَوْلُ ثَعْلَبَ ـ والرَّادّ لهِ ابْنُ مَالِكٍ ـ قَالَ في «شَرْح التَّسْهيل»: وقدْ وردَ السّماعُ بِما مَنَعَهُ ثَعْلَبُ مِن وُقُوعِ جُمْلَةِ جوابِ القَسَم خبرًا، واسْتَشْهَدَ لَه (بقوله تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَنُبَوِّئَنَّهُم﴾ [العنكبوت: ٥٨]) فجُملة «لَنُبَوِّئَنَّهُمْ»: جوابُ القَسَم، وَهي خَبَر «الَّذِينَ».

(وَالجَوَابُ عَمَّا قَالَهُ[2])[3] ابْنُ مالِك: (أَنَّ التَّقْدِيرَ: وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُقْسِمُ[4] بِاللهِ لَنُبَوِّئَنَّهُمْ، وَكَذَلِكَ التَّقْدِيرُ فِيمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ) من نحو[5] قوْله تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾ [العنكبوت: ٦٩].

(فَالخَبَرُ) في الحَقيقَة (هو: مَجْمُوعُ جُمْلَةِ الْقَسَمِ المُقَدَّرَةِ) وَهي: «أُقْسِمُ بِالله» (وَجُمْلَةِ الجَوَابِ المَذْكُورَةِ) وَهِي: «لَنُبَوِّئَنَّهُمْ» و«لَنَهْدِيَنَّهُمْ» (لا مُجَرَّدُ) جُملةِ (الجَوَابِ[6]) فَقَطْ، فَلَا يَلْزَم التَّنافي؛ إذْ لَا يَلْزَمُ منْ عَدَمِ مَحَلِّيَّةِ الجُزْءِ عَدَمُ مَحَلِّيَّة الكلّ[7]. هذا تقْريرُ[8] كلامه[9] هُنا.

---

(١) وفي نسخة (د) سقط: «من الإعراب».
(٢) الضّمير البارز راجع إلىٰ «ما» والمستتر إلىٰ رادّ قول الثّعلب. [شيخ زاده].
(٣) وفي نسخة (د): والجوابُ عمّا قاله الثعلبَ ابنُ مالكٍ. وفيها حاشية علىٰ قوله: [الثعلب]: أي: للثعلبِ؛ أي: لِرَدِّ قوله.
(٤) هذا جواب تسليميّ؛ إذ يجوز الإعراب في الآية الكريمة بغير هذا الوجه، وهو أن يكون «الذين» منصوبًا بفعل محذوف يفسّره: «لنبوّئنّهم» كذا ذكره أبو البقاء. [كاشف القناع].
(٥) وفي نسخة (د) سقط: «نحو».
(٦) أي: لا مجرّد جواب القسم وحده حتّىٰ يثبت ما قلتم ويلزم ما ذكرتم من لزوم جمع المتنافيين، فعلىٰ هذا يكون إطلاق الخبر علىٰ (لنبوّئنّهم) مجازًا. [كاشف القناع].
(٧) أي: القسم وجوابه. [م].
(٨) وفي نسخة (أ) و(ب): «تقدير».
(٩) أي: المصنّف.

وقالَ في «المُغْنِي»: «مسألة» قال ثَعْلب: لَا تقَعُ جُملةُ القَسَم خبَرًا.

فقِيلَ في تعْليله: لأنَّ نَحو: «لأَفْعلَنَّ» لَا محلَّ لهُ، فَإذا بُنِيَ عَلَىٰ مُبْتدأ فقِيل: زَيْدٌ ليَفْعلنَّ.. صَارَ لهُ مَوْضِعٌ[١].

ولَيْس بِشيءٍ؛ لأنَّه إنَّما مَنِعَ وُقوعَ الخَبَر[٢] جمْلةً قَسَميَّةً، لا جملةً هِي: جوابُ القَسَم.

ومُرادُه[٣]: أنَّ القَسَمَ وجوابَهُ لا يَكونانِ خبَرًا؛ إذْ لَا تَنْفكُّ إحداهما[٤] عن الأخرىٰ[٥].

وجُمْلتا القَسَم والجَوابِ يُمْكن أن يكونَ لَهما محلّ، كقولِك: قال زيدٌ: أُقْسِم[٦] لأفْعَلَنَّ، انتهىٰ.

وفي بعْضِ النُّسخ: (تَنبيهٌ):

(يَحْتَمِلُ قَوْلُ) همام بن غالب (الفَرَزْدَقِ)[٧] يُخاطِبُ ذِئْبًا عَرضَ له في سَفَرِه:

(تَعَشَّ فَإنْ عَاهَدْتَنِي لَا تَخُونُنِي) نَكُنْ مِثْلَ مَنْ ـ يَا ذِئْبُ ـ يَصْطَحِبَانِ[٨]

---

(١) أي: وهو ليس له موضع، فحينئذ يصير له محلّ ولا محلّ له، وهو تناقض، هذا مراده. [دس].

(٢) الظّاهر أن يقال: لأنّه إنّما منع وقوع الجملة القسميّة خبرًا، كما لا يخفىٰ. [محمّد السّلطيّ].

(٣) أي: مراد ثعلب بقوله: لا تقع جملة القسم خبرًا. [دس].

(٤) علّة لكون المراد المجموع؛ أي: خلافًا لهذا المعلّل، فإنّ كلامه يقتضي انفكاكهما. [دس].

(٥) وفي نسخة (د): «لا ينفك أحدهما عن الآخر».

(٦) وفي نسخة (ب) و(ج): «أقسم بالله».

(٧) همّام بن غالب بن صعصعة التّميميّ، أبو فراس، الشّهير بـ«الفرزدق» (ت: ١١٠ هـ = ٧٢٨ م): شاعر من أهل البصرة، وهو صاحب الأخبار مع جرير والأخطل، لقّب بـ«الفرزدق» لجهامة وجهه وغلظه. وتُوُفِّيَ في بادية البصرة وقد قارب المئة. [الأعلام، سير أعلام النّبلاء].

(٨) البيت للفرزدق.

المعنىٰ: وصف الفرزدق ذئبًا أتاه وهو في قفر، ووصف حاله معه، وأنّه أطعمه، وألقىٰ إليه ما يأكله.=

(كَوْنَ) جُمْلَةِ («لَا تَخُونِنِي» جَوَابًا) لِـ«عَاهَدْتَنِي» فإنَّه بِمنْزِلة القَسَمِ (كَقَوْلِهِ) وَهو الفَرَزْدقُ أيضًا:

(أَرَىٰ مُحْرِزًا عَاهَدْتُهُ لِيُوَافِقَنْ   فَكَانَ كَمَنْ أَغْرَيْتُهُ بِخِلَافِي)[١]

= خطاب للذّئب: فإن عاهدتني بعد أن تتعشّى على أن لا يخون كلّ واحد منّا الآخر.. كنّا مثل رجلين يصطحبان.

الإعراب: (تعشّ): فعل أمر مبنيّ على حذف الآخر، وفيه ضمير مستتر وجوبًا تقديره «أنت» فاعله. (فإنْ): «الفاء» للاستئناف، «إن»: حرف الشّرط جازم. (عاهدتني): فعل ماضٍ في محلّ الجزم فعل الشّرط، «التّاء»: ضمير متّصل فاعل، «النّون»: نون الوقاية، «الياء»: ضمير المتكلّم مفعول به. (لا تخونني): فعل مضارع مرفوع، وفيه ضمير مستتر وجوبًا تقديره «أنت» فاعله، «النّون»: نون الوقاية، «الياء»: ضمير المتكلّم مفعول به، والجملة (تخونني): جواب لـ«عاهدتني» لا محلّ لها من الإعراب، أو حال من فاعل «عاهدتني»، أو حال من المفعول به. (نكن): فعل مضارع ناقص مجزوم جواب الشّرط، وفيه ضمير مستتر وجوبًا تقديره «نحن» اسمه. (مثل): خبر «نكن» مضاف. (من): اسم موصول مضاف إليه. (يا): حرف النّداء. (ذئب): منادىٰ مبنيّ على الضّمّ في محلّ النّصب بـ«أدعو» المقدّرة. (يصطحبان): فعل مضارع، والألف في محلّ الرّفع فاعله، والجملة (يصطحبان): صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب.

الشّاهد: (تخونني) جواب لـ(عاهدتني) لأنّه بمنزلة القسم، فلا محلّ لها من الإعراب، أو (لا تخونني) في محلّ النّصب حال من من فاعل (عاهدتني)، أو حال من المفعول به.

(١) البيت غير منسوب.

اللّغة: (محرزًا): اسم العلم. (أغريته): أغرىٰ يُغرِي إغراءً؛ أي: حرَّض وحثَّ.

المعنى: لقد اتّفقت ومحرزًا على الوفاق، لكنّه كان على خلاف ما اتّفقنا عليه، فكأنّي حرّضته وحثّته على الخلاف.

الإعراب: (أرىٰ): فعل مضارع، وفيه ضمير مستتر وجوبًا تقديره «أنا» فاعله. (محرزًا): مفعول به أوّل. (عاهدته): فعل ماضٍ، «التّاء»: ضمير متّصل في محلّ الرّفع فاعله، «الهاء»: ضمير متّصل في محلّ النّصب مفعول به، والجملة (عاهدتني): في محلّ النّصب مفعول به ثانٍ. (ليوافقن): «اللام»: رابطة لجواب القسم، «يوافقن»: فعل مضارع مبنيّ على الفتح، وفيه ضمير مستتر تقديره «هو» فاعله، «النّون»: نون التّوكيد الخفيفة، والجملة (ليوافقن): جواب لـ(عاهدت) لأنّه بمنزلة القسم، فلا محلّ لها من الإعراب، أو (ليوافقن) حال من فاعل (عاهدت)، أو حال من المفعول=

فَجُمْلَةُ: «لَيُوَافِقَنْ» جَوَابٌ[١] لِـ«عَاهَدْتُهُ» فيكونُ جملة «لا تَخونُنِي» جوابًا لِـ«عَاهَدْتَنِي» (فَلَا مَحَلَّ لَهُ) مِن الإعراب؛ لأنّه جَوابُ القَسَم.

(وَ) يَحْتَمِلُ (كَوْنَهُ) أيْ: كونَ «لا تَخونَنِي» (حَالاً مِنَ الْفَاعِلِ) وهُو: تاءُ المُخاطَبِ مِن «عاهدتَني»، وَالتَّقْديرُ: حَالَ كوْنِك غيْرَ خَائِنٍ.

(أَوْ) حَالاً (مِنَ الْمَفْعُولِ) وهُو: يَاءُ المُتكلم مِنْ «عاهدتَنِي» والتَّقْديرُ: حالَ كوْنِي غيْرَ خائِنٍ.

(أَوْ) حالاً (مِنْهُمَا)[٢] أي: مِن الفاعِل، وهو: «التّاءُ» الفَوْقَانيّة، ومِنَ المفعول، وهو: «الياءُ» التَّحْتانِيّة، وَالتَّقديرُ: حالَ كَوْنِنَا غيْرَ خَائِنَيْنِ.

وعَلىٰ التَّقادِيرِ الثَّلَاثَة (فَتَكُونُ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ) والاحْتمالُ الأوَّلُ[٣] أرْجَحُ. قالَ فِي «المُغْنِي»: وَالمَعْنىٰ شَاهدٌ[٤] لِكونِها جوابًا.

= به، أو حال منهما. (فكان): «الفاء»: حرف الاستئناف، «كان»: فعل ماضٍ ناقص، وفيه ضمير مستتر تقديره «هو» اسمه. (كمن): «الكاف»: حرف الجرّ، «من»: اسم الموصول مبنيّ، الجارّ والمجرور متعلّقان بخبر محذوف. (أغريته): فعل ماضٍ، «التّاء»: ضمير متّصل فاعله، «الهاء»: ضمير متّصل مفعول به. (أغريته): صلة المصول لا محلّ لها من الإعراب. (بخلافي): الجارّ والمجرور متعلّقان بـ«أغريته».

الشّاهد: (ليوافقن) جواب لـ(عاهدته) لأنّه بمنزلة القسم، فلا محلّ لها من الإعراب، أو (ليوافقن) في محلّ النّصب حال من فاعل (عاهدته)، أو حال من المفعول به، أو حال منهما.

(١) والدّليل علىٰ ذلك: اللّام والتّوكيد بالنّون، فإذا كان هذا جوابًا لـ«عاهدتني».. فلتكن جملة النّفي في البيت قبله جوابًا لـ«عاهدتني». [دس].

(٢) الظّاهر أنّه أراد ملاحظته فيهما معنىٰ، وإلا فالحال النّحويّة إنّما تكون من واحد. [دس].

(٣) أي: كون (لا تخونني) جوابًا لـ(عاهدتني). [م].

(٤) وذلك لأنّ المعاهدة إنّما هي علىٰ ترك الخيانة نفسها بدليل البيت الذي ذكره بعد، لا أنّ الحلف في حال ترك الخيانة علىٰ شيء آخر؛ كما هو ظاهره علىٰ الحال. [دس].

[الجملة الواقعة جوابًا لشرط غير جازم مطلقًا]

الجملة (السَّادِسَةُ) مِن الجُمَل الَّتي لا محَلَّ لها:

١ ـ (الوَاقِعَةُ جَوَابًا لِشَرْطٍ غَيْرِ جَازِمٍ مُطْلَقًا):

أ ـ كَجَوَابِ [«إذ»][١] وَ«إِذَا») الشّرطيّة، نحو: إذَا جاءَ زيْدٌ أكرمْتُكَ.

ب ـ (وَ) جوابِ («لَوْ») الشَّرْطيّة، نحو: لوْ جاءَ زيْدٌ لأكْرَمْتُكَ.

ج ـ (وَ) جَوابِ («لَوْلَا») الشّرطيّة، نحو: لَوْلَا زيْدٌ لأكْرمتُك، فَجملة «أكْرمتُك» في جوابِ الثّلاثةِ لَا محلَّ لها.

٢ ـ (أَو) الواقِعَة جوابًا لِشرْط (جَازِمٍ وَلَمْ تَقْتَرِنْ بِـ«الفَاءِ» وَلا بِـ«إِذَا» الفُجَائِيَّةِ، نَحْو) قوْلِكَ: (إِنْ جَاءني زَيْدٌ أَكْرَمْتُهُ) فجملة «أَكْرَمْتُهُ» وقعتْ جَوابًا لشَرطٍ جازِمٍ، ولَمْ تقترنْ بـ«الفاءِ» ولا بـ«إِذَا» فلا مَحلَّ لهَا[٢]، فَإِن اقْترنَتْ بأَحدِهما.. كانتْ في محلّ جزْمٍ؛ كما تقدَّمَ.

---

(١) الشّرطيّة، نحو: إذ جاء زيد قام عمرو، فجملة «قام عمرو»: لا محلّ لها من الإعراب؛ لعدم المقتضي له، وأمّا جملة «جاء زيد»: فقد عرفت أنّها مجرورة المحلّ علىٰ أنّها مضافة إليها لـ«إذ»، ثمّ إنّها لمّا دلّت علىٰ الوقت المضاف إلىٰ الجملة مع أنّ ذلك الوقت ظرف لمضمون جملة أخرىٰ، وفهم منه ارتباط إحداهما بالأخرىٰ ولو بمعونة المقام.. سمّيت شرطيّةً. [كافيجيّ].

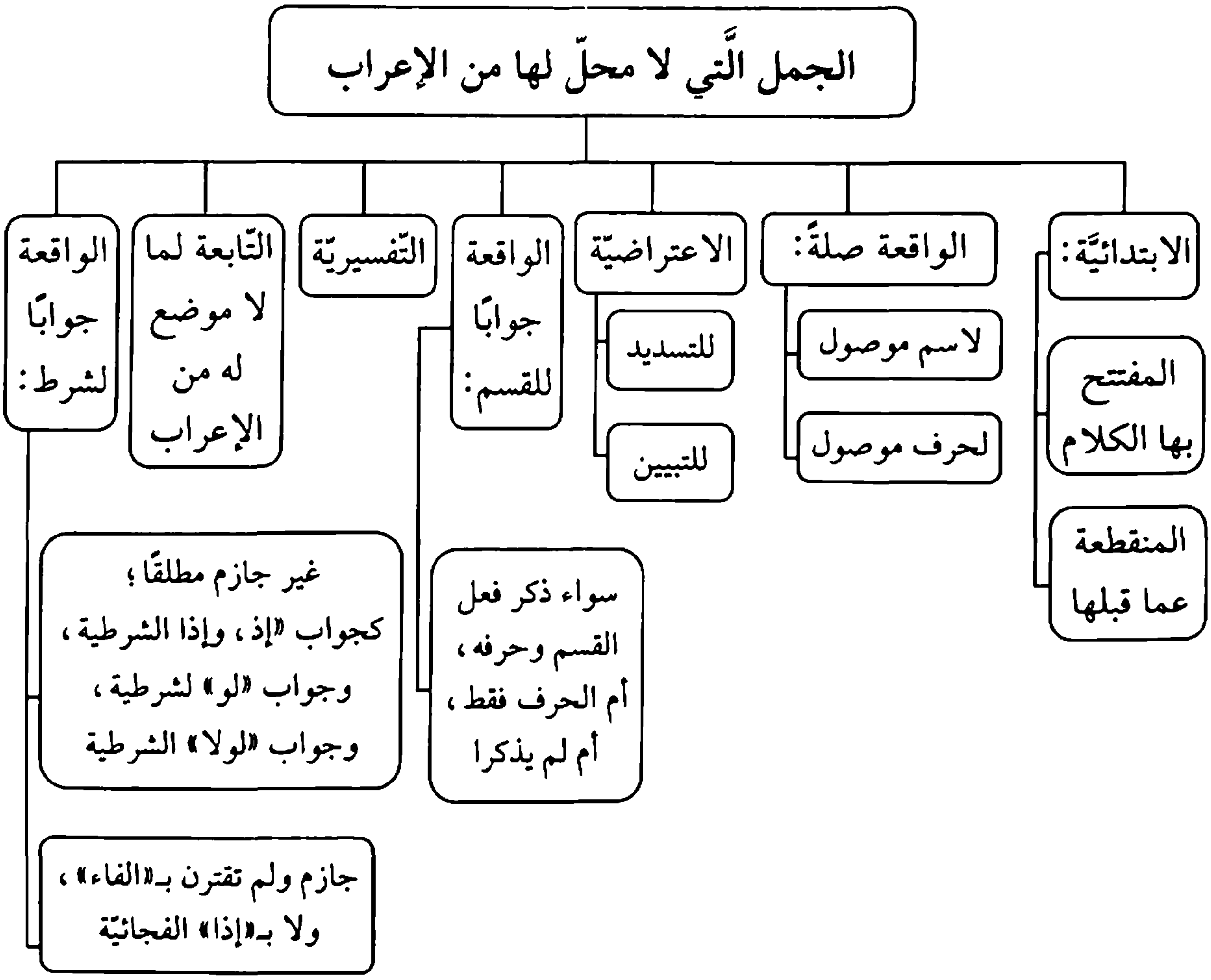
(٢) أ ـ وإنما لم يكن لهذه الجملة الجوابية محلٌّ؛ لأن المحكوم لموضعه بالجزم الفعل وحده لا الجملة بأسرها، فأمكن ظهور الجزم في لفظ الفعل ولو محلًّا؛ لأن عدم الفاء في جواب الشرط الجازم دليلُ إمكانِ الجزم فيه؛ كما أن وجودها فيه دليلُ عدم الإمكان؛ كما مر. [ح].

ب ـ لأنها لا تتعلق بما قبلها بـ«الفاء» ولا بـ«إذا» المفاجأة، فتكون جملة مستقلة؛ كما هو حال سائر الجمل اللّواتي لا محل لها من الإعراب. [كاشف القناع].

[الجملة التّابعة لِما لا محلّ له]

الجُمْلة (السَّابِعَةُ) [من الجُمل الّتي لا محلّ لها]: (التَّابِعَةُ لِمَا لَا مَوْضِعَ لَهُ) مِنَ الإِعْراب (نَحْو: قَامَ زَيْدٌ وَقَعَدَ عَمْرٌو) فجُملة: «قَعَدَ عَمْرٌو» لا محلَّ لهَا ؛ لأنَّها مَعْطوفَة علىٰ جُملة: «قَامَ زَيْدٌ» ولَا محلَّ لها ؛ لأنَّها مُسْتَأْنَفَةٌ.

هَذَا[١] (إِذَا لَمْ تُقدِّر «الواوَ») الدَّاخلَةَ علىٰ «قَعَدَ» (لِلحالِ)[٢] فإنْ قدَّرْتَها لِلحالِ كانتْ «قَدِ» مُقَدَّرَةً، وَالجملةُ بعدَها محلُّها نَصْبٌ علىٰ الحالِ مِن «زَيْد».



---

(١) أي: عدم كون المحلّ من الإعراب لجملة (قعد عمرو). [م].

(٢) وفي نسخة (ب): «واو الحال».

[المَسْأَلَة الرابِعَة: الجُمْلة الخبَرِيّة]

(المَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ) منَ المسائل الأربع من البابِ الأوّل: ([في] الجُملة الخَبَرِيَّة).

وَهي المُحْتمِلةُ لِلتّصديقِ والتّكذيبِ[١] مَع قطْع النَّظَر عَنْ قائِلِها (الَّتِي لَمْ يَطْلُبْهَا العَامِلُ لُزُومًا) ويَصحُّ الاستِغناءُ عنْها.

بِخلافِ الجُملةِ[٢] الّتي يطلُبُها العامِلُ لُزومًا، كجُمْلةِ الخَبَرِ والمَحْكِيَّةِ بالقولِ.

وبِخلافِ ما لَا يصحُّ الاسْتغْناء عنْها، كجُملة الصّلة:

١ ـ (إِنْ وَقَعَتْ بَعْدَ النَّكِرَاتِ المَحْضَةِ) أي: الخَالِصةِ مِمَّا يقرّبها[٣] من المَعْرفةِ (فَصِفَاتٌ[٤]) أي: فَهيَ صِفاتٌ.

٢ ـ (أَوْ) وَقعَتْ (بَعْدَ الْمَعَارِفِ الْمَحْضَةِ) أي: الخَالِصة مِن شائِبة التَّنكِيرِ (فَأَحْوَالٌ) أي: فَهي أحْوالٌ.

٣ ـ (أَوْ) وَقعَتْ (بَعْدَ غَيْرِ الْمَحْضَةِ) أي: الَّتي يَكونُ فيها شائبةُ تعْريفٍ مِن وجْهٍ

---

(١) وفي نسخة (ج) و(د): «للصدق والكذب».

(٢) فإنها على مقتضى العامل فلا يكون من هذا الباب؛ كالجملة الخبرية، نحو: زيد قام أبوه، فإن جملة «قام أبوه» لا يكون إلا خبرًا؛ لأن المبتدأ يطلبه لزومًا. [كاشف القناع].

(٣) وفي نسخة (د): «يقرب بها».

(٤) سواء كانت تلك الجملة فعلية، أو اسمية، أو ظرفية، أو شرطية، ولا يكون فيها «واو»، ولو وجد.. لكان زائدا لتأكيد اللصوق. [كاشف القناع].

وشائِبةُ تنْكيرٍ مِن وجْهٍ (مِنهُمَا) أيْ: مِن النَّكِرات والمَعارِف (فمُحْتَمِلةٌ لَهُمَا[١]) أيْ: فهي محتمِلةٌ لِلصّفاتِ والأحْوالِ، وذلِك[٢] مع وجود المُقْتَضِي وانتِفاء المانِع[٣].

فَالمُقتضِي لِلوصفيَّة: تَمَحُّضُ التَّنْكير.

والمُقْتضي للحالِيّة: تَمَحُّضُ التَّعْريف.

والمُقتَضي لهما: عدَمُ تمحُّضِ التَّنْكير والتّعريف.

والمانع لِلوصفيَّة: الاقترانُ بـ«الواو» ونحْوِها.

والمَانِع للحاليَّة: الاقترانُ بِحْرف الاسْتقبال ونحوِهِ.

والمانع للوصفيَّة والحاليَّة: فَسادُ المعْنَىٰ؛ كما تقدَّم في جُملة: «لَا يَسَّمَّعُونَ».

١ ـ (مِثَالُ[٤]) الجُمْلة (الوَاقِعَةِ) بَعْدَ النكرة المَحْضة حالَ كوْنها (صِفَةً) قوْلُه تعالَىٰ: (﴿حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَٰبًا نَّقْرَؤُهُۥ﴾ [الإسراء: ٩٣] فَجُمْلَةُ «نَقْرَؤُهُ») من الفِعل والفاعِل والمَفعول في مَوْضعِ نصْب: (صِفَةٌ لـ«كِتَابًا» لأنَّهُ) أي: «كِتَابًا» (نكِرَةٌ مَحْضَةٌ، وَقَدْ مَضَتْ أَمْثِلَةٌ[٥]) ثَلاثَة (مِنْ ذَلِكَ) أي: مِن وُقوع الجُملة صِفَةً

(١) وفي نسخة (د) سقط: «لهما».

(٢) أي: كلّ من الثّلاثة.

(٣) ومن هنا قالوا: إنه إذا اجتمع المانع والمقتضي.. قدّم المانع، وأنشد بعضهم في العالِم الذي لا يعمل بعلمه:

قــالوا فــلان عــالم فاضــل ... فــأكرموه مثــل مــا يرتضــي

فقلــت لمــا لــم يكــن ذا تقــىٰ ... تعــارض المــانع والمقتضــي

يعني: أن علمه مقتضٍ لإكرامه، وعدم التقوىٰ مانع من الإكرام، فقدم المانع، فلا يُكرَم. [سعيد الهرَكاني رحمه الله تعالىٰ].

(٤) ولما بيّن الأنواع الثلاثةَ علىٰ نهج الإجمال.. أراد أن يوضحها بإيراد الأمثلة والشّواهد فقال: (مثال...). [حل].

(٥) وهي قوله تعالىٰ: ﴿مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢٥٤] وقوله تعالىٰ: ﴿وَاتَّقُوا۟ يَوْمًا تُرْجَعُونَ=

للنَّكرة المحْضَة (فِي المَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ) عِند الكَلام على الجُملة التَّابعة لِمُفردٍ.

٢ ـ (وَمِثَالُ) الجُملَة (الوَاقِعَةِ) بَعْدَ المعْرفة المَحْضَة[1] حالَ كوْنها (حَالاً) قوْله تعَالى: (﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدثر: ٦]) بالرَّفع (فَجُمْلَةُ «تَسْتَكْثِرُ») مِن الفِعل والفاعِل (حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ المُسْتَتِرِ فِي «تَمْنُنْ» المُقَدَّرِ[2]) ذلك الضَّميرُ (بِـ«أَنْتَ») وَهو مَعرِفةٌ مَحْضَةٌ (لأَنَّ الضَّمَائِرَ كُلَّهَا مَعَارِفُ) مَحْضَةٌ (بَلْ هِيَ أَعْرَفُ الْمَعَارِفِ).

٣ ـ (وَمِثَالُ) الجُملة (المُحْتَمِلَةِ لِلْوَجْهَيْنِ): الصِّفَةِ والحَالِ، الوَاقِعة (بَعْدَ النَّكِرَةِ) غيْر المَحْضة (نَحْو) قوْلك: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ يُصَلِّي، فَإِنْ شِئْتَ قَدَّرْتَ «يُصَلِّي») مِن الفِعل والفاعِل: (صِفَةً ثَانِيَةً لِـ«رَجُل» لأَنَّهُ نَكِرَةٌ) وقدْ وُصِفَ أَوَّلاً بِصالِح (وَإِنْ شِئْتَ قَدَّرْتَهُ) أي: «يُصلِّي» وفاعلَه (حَالاً مِنْهُ) أيْ: مِنْ «رَجُل» (لأَنَّهُ قَدْ قَرُبَ مِنَ الْمَعْرِفَةِ بِاخْتِصَاصِهِ بِالصِّفَةِ) الأُولَىٰ، وهِي «صَالِح».

٤ ـ (وَمِثَالُ) الجُمْلةِ (الْمُحْتَمِلَةِ) لِلوجهيْن ـ الصِّفَةِ والحَالِ ـ الجملة[3] الواقِعة (بَعْدَ المَعْرِفَةِ) غير المَحْضة قَولُه تعالى: (﴿كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾ [الجمعة: ٥] فَإِنَّ الْمُرَادَ بِـ«الحِمَار») هنا: (الجِنْسُ) من حيْثُ هو، لا حِمارٌ بِعَيْنه (وَذُو التَّعْرِيفِ الجِنْسِيِّ[4] يَقْرُبُ مِنَ النَّكِرَةِ[5]) في المعنَىٰ (فَتَحْتَمِلُ الجُمْلَةُ مِنْ

= فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [البقرة، ٢٨١] وقوله تعالى: ﴿لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيهِ﴾ [آل عمران: ٩]، والله أعلم. [م].

(١) إن قلت: هي في «يا حليمًا لا يعجل» ونحوه صفة مع أنّه معرفة محضة بتعيين النّداء؛ كما نصّ عليه ابن السّيد، والجواب: أنّه صفة له قبل النّداء، وهو إذ ذاك نكرة، فهو من نداء الموصوف لا من وصف المنادىٰ. [دس].

(٢) وقوله: (المقدر بأنت) صفة ثانية للضمير، وإنما أتي به؛ لدفع احتمال كون صيغة «لا تمنن» نهيًا للغائبة؛ إذ المقدر فيه «هي» لا «أنت». [حل].

(٣) وفي نسخة (ج) و(د) سقط: «الجملة».

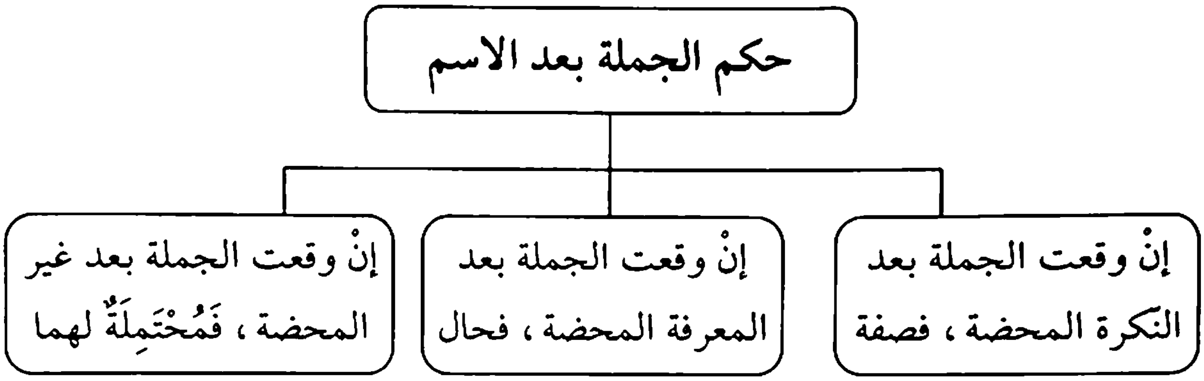
(٤) بالرّفع صفة لـ«ذو» أو بالجرّ صفة لـ«التعريف». [زاده].

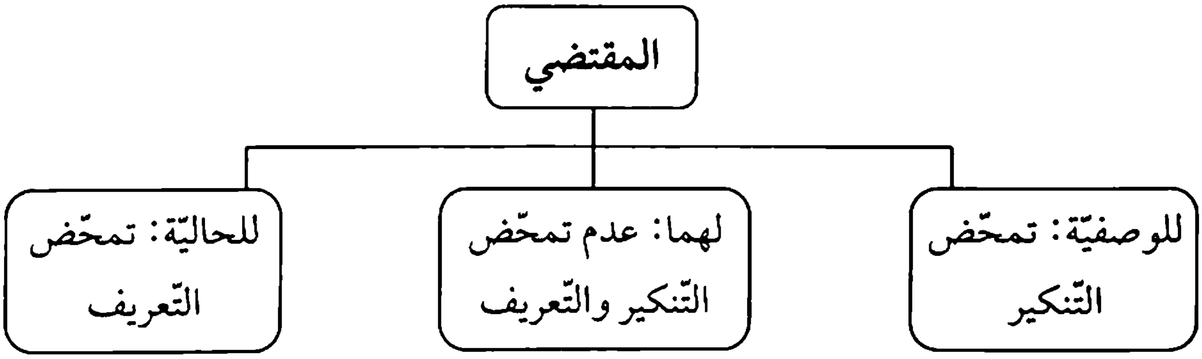
(٥) قال الشّريف: وهذا القرب إنّما هو بين المنكّر والمعرّف بلام الجنس إذا أُرِيدَ به الجنس من حيثُ=

قَوْلِهِ تَعَالَىٰ: «يَحْمِلُ أَسْفَارًا») مِن الفعلِ والفاعِلِ والمفعول (**وَجْهَيْنِ**):

(**أَحَدُهُمَا: الحَالِيَّةُ**[1]؛ **لأنَّ الحِمَارَ**) وقَعَ (**بِلَفْظِ المَعْرِفَةِ**).

(**وَ**) الوجْه (**الثَّانِي: الصِّفَةُ؛ لأَنَّهُ**) أي: الحِمَار (**كَالنَّكِرَةِ فِي المَعْنَىٰ**[2]) **مِنْ حَيْثُ الشُّيُوعُ**.

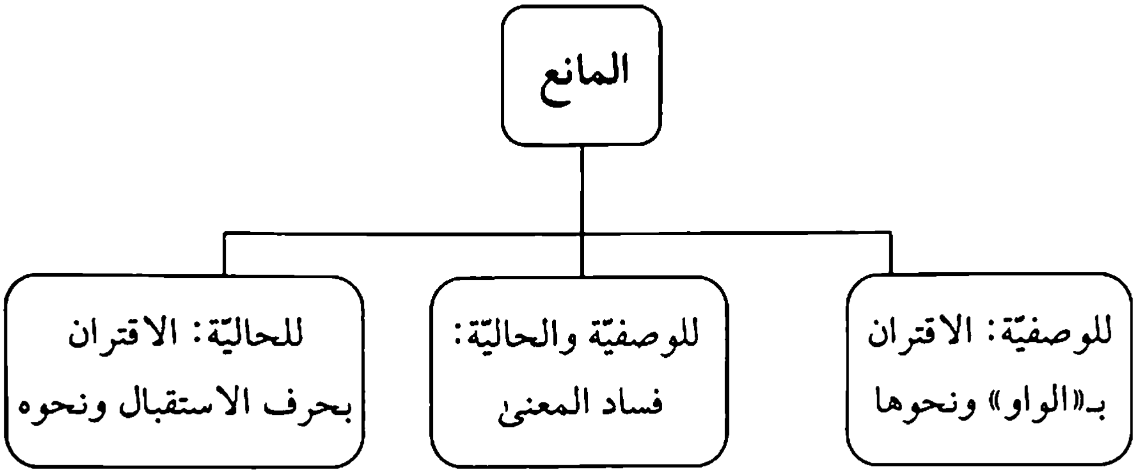




= وجودُه في ضمنِ فردٍ، لا بعينه لأجل قرينة تقتضي ذلك؛ كقولك حيث لا عهد: «أكلت الخبز» و«شربت الماء»، فإنّ مؤدّىٰ هذا المعرّف مؤدّىٰ المنكر، وهو المنتشر؛ كأنّك قلت: «أكلت خبزًا» و«شربت ماءً». والفرق: هو أنّك في المعرّف تشير إلىٰ كون ماهيّة ذلك الفرد معلومةً، وليس في المنكر هذه الإشارة، والتّعريف المأخوذ بهذا الاعتبار هو المسمّىٰ: بتعريف العهد الذّهنيّ. [كاشف القناع].

(١) من حمار وإن كان مضافًا إليه؛ لكون المضاف كالجزء في صحة السقوط؛ إذ يقال: مثله كالحمار، والضمير حينئذ راجع للمضاف إليه، وهو كثير، منه: ﴿كَمَثَلِ ءَادَمَ خَلَقَهُۥ﴾ [آل عمران: ٥٩] ﴿أَهْلَ قَرْيَةٍ ٱسْتَطْعَمَآ أَهْلَهَا﴾ [الكهف: ٧٧]. نعم؛ إذا احتمل عود الضمير للمضاف أو المضاف إليه.. فالأولىٰ عوده علىٰ المضاف؛ لأنه المحدث عنه، والمضاف إليه قيد لتعيينه، إلا أن يكون المضاف لفظ «كل» أو «بعض» لأنهما سور والمقصود ما بعدهما. [دس].

(٢) وإن كان معرفة بحسب الظّاهر، وإنّما قال: (كالنّكرة) إشارة إلىٰ الفرق الذي ذكرناه قبل. [كاشف القناع].


المانع
للوصفيّة: الاقتران بـ«الواو» ونحوها
للوصفيّة والحاليّة: فساد المعنى
للحاليّة: الاقتران بحرف الاستقبال ونحوه

البَابُ الثَّانِي

الجارّ وَالْمَجْرُور

(البَابُ الثَّانِي)

(فِي) ذكر أحكام (الجَارّ وَالمَجْرُورِ).

(وَ) هذا الباب (فِيهِ أَيْضًا[1] أَرْبَعُ مَسَائِلَ).

[المسألة الأُولى: تعلّق الجارّ والمجرور]

(إِحْدَاهَا: أَنَّهُ لَا بُدَّ[2] مِنْ تَعَلُّقِ الجَارّ وَالمَجْرُورِ بِفِعْلٍ) ماضٍ، أَوْ مضارعٍ، أَوْ أمْرٍ.

(أَوْ بِمَا فِي مَعْنَاهُ) مِن مَصْدر، أو صِفة، أو نحْوِهما.

وَالمُراد بالتَّعلّق: العَمَلُ في محلّ الجارّ والمجرور نصْبًا أَوْ رفعًا.

مِثالُ تَعلّق الجارّ والمجرورِ بِالفعْل، نَحو: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ، فَالجارّ والمجرور في محلّ نَصْبٍ بِـ«مَرَرْتُ».

وَمِثال تعلّق الجارّ والمجرور بِما في معنَىٰ الفعل، نحو: زَيْدٌ مَمْرُورٌ بِهِ، فالجارّ والمجرورُ في محلّ رَفْعٍ علىٰ النِّيابة عنِ الفاعِل بممرور[3].

(وَقَدِ اجْتَمَعَا) أي: التَّعلُّقُ بِالفعل والتّعلّق[4] بِما في معْناه (فِي قَوْلِهِ تَعَالَىٰ:

---

(١) أي: كما في الباب الأوّل. [م].

(٢) لا فراق، قال في «الصحاح»: لا بد من كذا، كأنه قال: لا فراق منه. فـ«لا»: لنفي الجنس، و«بدَّ»: منصوب علىٰ الاسمية. [شيخ زاده].

(٣) وفي نسخة (د) سقط: «بممرور».

(٤) وفي نسخة (أ) و(ب): «التعليق بالفعل والتعليق بما في معناه»، وفي (ج): «التعليق بالفعل والتعلق بما في معناه».

﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧]) فـ«عَلَيْهِمْ» الأوّلُ مُتعلّقٌ بِفعل، وَهُو: «أَنْعَمْتَ» وَمحلُّهُ نَصْبٌ.

و«عَلَيْهم» الثّاني متعلّق بِما في معنَىٰ الفِعل، وهو: «المَغْضُوبِ»، ومحلّهُ رَفعٌ علىٰ النّيابَةِ عن الفاعل.

(وَ) قد اجْتمعَا أَيْضًا (في قَوْل) أَبِي بَكْر (بْنِ دُرَيْدٍ[1]) فِي «مَقصورته»:

(وَاشْــتَعَلَ المُبْــيَضُّ[2] فِــي مسْــودِّهِ مِثْلَ[3] اشْتِعَالِ النَّارِ فِي جَزْلِ الغَضَا[4])

فـ«فِي مسودّه» مُتَعَلِّق بِفعل، وهو: «اشْتَعل» و«في جَزل» مُتَعلّق بِما في معنَىٰ الفِعل، وهو: «اشْتَعال».

(وَإِنْ عَلَّقْتَ) الجارَّ والمجرورَ (الأَوَّلَ) وهو: «في مسودّه» (بِـ«المبْيَضّ» أَوْ

---

(١) محمد بن الحسن بن دريد الأزديّ، من أزد عمان من قحطان، أبو بكر (٢٢٣ ـ ٣٢١ هـ = ٨٣٨ ـ ٩٣٣ م): من أئمة اللّغة والأدب، كانوا يقولون: ابن دريد أشعر العلماء وأعلم الشّعراء، وانتقل إلىٰ عمان وعاد إلىٰ البصرة. ثمّ رحل إلىٰ نواحي فارس ثم رجع إلىٰ بغداد، تُوُفِّيَ فِي شَعْبَانَ وَلَهُ (٨٩) سنة. [سير أعلام النّبلاء، شذرات الذّهب، الأعلام].

(٢) هما اسما مفعول: إمّا بسكون الباء والسّين، فيكون من «أفعل» أو بتحرّكهما فيكون من «فعّل» بالتّشديد. [كاشف القناع].

(٣) منصوب إمّا علىٰ الحاليّة من (المبيض)، أو علىٰ الوصفيّة لمصدر محذوف تقديره: اشتعالاً.

(٤) الرّجز لابن دريد.

اللغة: (اشتعل): انتشر. (الجزل): ما غلظ من الحطب. (الغضىٰ): شجر شديد الاحتراق.

المعنىٰ: انتشر الشّيب في شعره الأسود بسرعة؛ كما يحترق الحطب اليابس. شبّه بياض الشّيب وانتشاره في رأسه باشتعال النّار في الحطب الغليظ وانتشارها فيه.

الإعراب: (اشتعل): فعل ماضٍ. (المبيضّ): فاعل. (في مسودّه): الجارّ والمجرور متعلّقان بـ«اشتعل». (مثل): صفة لمفعول مطلق محذوف «اشتعالاً» مضاف. (اشتعال): مضاف إليه، وهو مضاف. (النّار): مضاف إليه. (في الجزل): الجارّ والمجور متعلّقان بـ«اشتعال». (الغضا): مضاف إليه.

الشّاهد: تعلّق الجارّ والمجرور: (في مسودّه) بـ«اشتعل»، وتعلّق الجارّ والمجرور: (في جزل الغضا) بـ«اشتعال».

جَعَلْتَهُ حَالاً مِنْهُ مُتَعَلِّقًا بِـ«كَائِنًا»[١]) محذُوفًا (فَلَا دَلِيلَ فِيهِ) علَىٰ اجْتماعِهما[٢]؛ لأنّ الجارّ والمجْرُورَ الأوّلَ والثّانِيَ مُتَعَلّقان بِما في معنَىٰ الفِعل، وهو: «المبيضُّ» و«كائنًا».

واشْتَعَلَ مَعْناه: انْتَشرَ، والمبيضّ: البَياض.

والضَّمير في «مَسْوَدّه» عائِدٌ علىٰ «الرَّأس» في البيْت قبْله، و«مِثْلَ» ـ بالنّصب ـ مَفعولٌ مُطلَق.

والجَزْلُ: الغَليظُ مِن الحَطبِ اليابِس، والغَضَىٰ: شجَرٌ مَعروفٌ، إذا وقع فيهِ النّارُ يَشتعِل سريعًا ويبْقىٰ زَمانًا.

شَبَّه بياضَ الشّيْب وانْتشارَهُ في رَأْس بشُعاعِ النّار في الحَطب الغَليظِ وانتشارِها فيه.

[حروف مستثناة لا تتعلّق بشيء]

(وَيُسْتَثْنَىٰ[٣] مِنْ حُرُوفِ الجَرِّ أَرْبَعَةٌ، فَلَا تَتَعَلَّقُ بِشَيْءٍ):

---

(١) وإنّما قال: (متعلّقًا بكائنًا) لأنّه لو جعلته حالاً بـ«استقرّ».. يكون دليلًا كما في تعلقه بـ«اشتعل».

(٢) أي: التّعلّق بالفعل والتّعلّق بما في معناه. [م].

(٣) واعلم: أنّ المصنف رحمه الله استثنىٰ في «المغني» ستةَ أحرفٍ وعدَّ منها: «رُبَّ» في نحو: رب رجل كريم لقيته أو لقيت، وعلل بقوله: لأن مجرورها مفعول في الثاني ومبتدأ في الأول، أو مفعول علىٰ حد قوله: زيدًا ضربته، وإنما دخلتْ في المثالين؛ لإفادة التكثير أو التقليل، لا لتعدية عامل قاصر، هذا قول الرماني وابن طاهر. وقال الجمهور: هي فيهما حرف مُعَدٍّ، فإن قالوا: إنها عدّت العاملَ المذكور.. فخطأ؛ لأنه يتعدَّىٰ بنفسه؛ لاستغنائه معموله في المثال الأوّل، وإن قالوا: عدّت محذوفًا تقديره «حصل» أو نحوه ـ كما صرح به جماعة ـ ففيه تقدير ما معنىٰ الكلام مستغنٍ عنه ولم يتلفّظ به في وقت. وعدّ منها حروفَ الاستثناء، وهي: «خلا» و«عدا» و«حاشا»، إذا خفضن، فإنهن لتنحية الفعل عما دخلن عليه؛ كما أنَّ «إلا» كذلك، وذلك عكس معنىٰ التَّعدية الذي=

(أَحَدُهَا: الحَرْفُ الزَّائِدُ).

١ ـ (كَالبَاءِ) الزَّائدةِ:

أ ـ (فِي) الفَاعلِ، نَحو: (﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [الرعد: ٤٣]) ونَحو: أَحْسِنْ بِزَيْدٍ عِند الجُمهور. والأَصْل[1]: كَفىٰ اللهُ شَهيداً، وَأَحْسَنَ زَيْدٌ[2] بالرَّفع، فَزِيدَتِ «الباءُ» في الفاعِل، و«أَحْسِنْ» ـ بِكسْر السّين ـ فِعْلُ تَعجّبٍ.

ب ـ (وَ) الزّائدةِ في المَفعول، نحو [قوله تعالىٰ]: (﴿وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ﴾) [البقرة: ١٩٥].

ج ـ (وَ) فِي المُبتدأ، نَحو: (بِحَسْبِكَ[3] دِرْهَمٌ).

د ـ (وَ) في خَبر النَّاسِخ المنفيّ (نَحو): ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾ [الزمر: ٣٦] (﴿وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ) عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ٧٤].

٢ ـ (وَكَـ«مِنْ») الزّائِدةِ:

أ ـ (فِي) الفاعل، نَحْو [قوله تعالىٰ]: (﴿أَن تَقُولُوا۟ مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ﴾ [المائدة: ١٩]).

ب ـ (و) فِي المَفْعُول، نَحْو قوله تعالىٰ: (﴿مَّا تَرَىٰ فِى خَلْقِ ٱلرَّحْمَٰنِ مِن تَفَٰوُتٍ﴾ [الملك: ٣]).

= هو إيصال معنىٰ الفعل إلىٰ الاسم. [حل].

(١) فإن قلت: لو كانت زائدة.. لما عملت الجرَّ في المدخول، قلت: نعم؛ ولكن عملها هذا لرعاية صورة الجر، والإشعار إلىٰ تأثيرها في الكلام تقوية مع أنه لا يضر أصل المعنىٰ، تدبر. [حل].

(٢) بمعنىٰ: صار ذا حُسنٍ؛ أي: وليس المراد فعل الإحسان مع غيره. [المغني مع دس].

(٣) «حسب»: مبتدأ مرفوع بضمّة مقدّرة علىٰ آخره، مُنِعَ من ظهورها اشتغال المحلّ بحركة حرف الجرّ الزّائد، و«درهم»: خبره، و«حسب» هذا مبتدأ ـ باتّفاق ـ إنْ كان الواقع بعده نكرةً، وإن كان معرفةً.. ففيه خلاف؛ كما يأتي لابن الحاجب. [دس].

ج - (وَفِي) المبتدأ، نَحْو: (﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ﴾ [الأعراف: ٥٩] و﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾ [فاطر: ٣]).

واسْتُفِيدَ مِن الأمثِلَةِ:

أنّ «الباءَ» تُزَادُ في الإثبَاتِ والنَّفي، وتدْخل على المعارفِ والنّكراتِ، وَأنَّ «مِنْ» لا تُزادُ في الإثباتِ، ولا تَدخل عَلىٰ المعارفِ علىٰ الصَّحيح.

وإنَّما لمْ يَتعلّق الزّائِدُ بِشَيْءٍ؛ لأنَّ التّعلّقَ: هُو الارْتباطُ المَعنَوِيُّ، والزَّائِد لا مَعنَىٰ لهُ يَرْتبطُ بِمعنَىٰ مَدخُولِه، وإنّما يُؤْتَىٰ به فِي الكلامِ تَقْوِيَةً وتوْكيدًا [وتحْسينا للّفظ].

[لعلّ]

(وَ) الحرْف (الثَّانِي) مِمّا لا يَتعلَّقُ بِشيْءٍ: («لَعَلَّ») الجَارَّةُ (فِي لُغَةِ مَنْ يَجُرُّ بِهَا[1]) المُبْتَدأَ (وَهُمْ) [قبيلةُ] (عُقَيْل) بِالتّصغِير، ولَهُم في لامِها[2]: الإثبَاتُ والحذْف، فهاتان لُغَتان. وفي لامِهَا الأخيرَةِ: الفَتحُ والكَسْر، فهاتانِ لُغتانِ أيْضًا. وإذَا ضَرَبْتَ اثنيْن في مِثلِهِما يحْصُل مِن ذلكَ أرْبعُ لُغاتٍ، وهي: «لَعَلِّ» و«عَلِّ»: بِفتْح «اللام» الأخيرَةِ وكسْرِها فيهنَّ. واشتهر أنّ عُقَيْلاً يجرّون بِـ«لعلّ» (قَالَ شَاعِرُهُمْ) وهُو كَعْبُ بْن سَعْدِ الغَنَوِيّ[3]:

(١) علم من هذا: أن إسناد الجر إلىٰ المتكلم حقيقة، وإسناده إلىٰ الحروف مجاز؛ كإسناد القطع إلىٰ السكين. [كافيجيّ].

(٢) وفي نسخة (د) سقط: «الأولىٰ».

(٣) كعب بن سعد بن عمرو الغنويّ (ت: نحو ١٠ ق هـ = نحو ٦١٢ م): شاعر جاهليّ، أشهر شعره «بائيته» في رثاءِ أخٍ له قُتِلَ في حرب «ذي قار»، ذهب القاليّ إلىٰ أنّه: إسلاميّ وتابَعَه البغداديّ وزاد قائلاً: والظّاهر أنّه تابعيّ، وليس بصواب. [الأعلام للزركلي].

وَداعٍ دَعَا: يَا مَنْ يُجِيبُ إِلَى النَّدَىٰ   فَلَـمْ يَسْتَجِبْهُ[١] عِنْـدَ ذَاكَ مُجِيـبُ
فَقُلْتُ: ادْعُ أُخْرَىٰ وَارْفَعِ الصَّوْتَ جَهْرَةً   (لَعَـلَّ أَبِـي المِغْـوَارِ مِنْـكَ قَرِيـبُ[٢])

فجُرَّ بِها «أبِي المِغْوَار» تَنْبيهًا علىٰ أنَّ الأصْل في الحُرُوف المُختصَّة بِالاسْم أنْ تعملَ العَمَلَ الخاصَّ بِهِ، وهو الجَرُّ.

وإنَّما قِيل بِعدَم التَّعلُّقِ فيها؛ لأنَّها[٣] بِمنزِلة[٤] الحرْف الزَّائد الدَّاخل علىٰ المُبتَدأ والخبر.

(١) واعلم: أنّ الشّائع في تعدية «استجابه» إلىٰ الدّاعي أن يُقال: استجاب له، وقدْ يُقال: استجابه بمعنىٰ: أجابه، ومنه البيت الأوّل، وأمّا في التّعدية إلىٰ الدّعاء.. فشائع بدون «لام»، مثل: استجاب الله دعاءَه، ولهذا قيل في البيت: إنّه علىٰ حذف مضاف؛ أي: فلم يستجب دعاءَه. [دس].

(٢) البيت لكعب بن سعد الغنويّ.
اللّغة: (النّدىٰ): أي: العطاء، (أبي المغوار): كنية أخي الشّاعر، مات فرثاه، واسمه: هرم أو شبيب.
الإعراب: (داع): مبتدأ. (دعا): فعل ماضٍ، وفيه ضمير مستتر «هو» فاعله. (يا): حرف النّداء. (من): اسم موصول في محلّ النّصب بـ«أدعو» مقدّر، منادىٰ. (يجيب): فعل مضارع، وفيه ضمير مستتر «هو» فاعله. (إلىٰ النّدا): الجارّ والمجرور متعلّقان بـ«يجيب». (الفاء): حرف العطف. (لم): حرف النّفي جازم. (يستجبه): فعل مضارع مجزوم، «الهاء»: مفعول به. (عند): ظرف مكان مفعول فيه، مضاف. (ذاك): اسم إشارة في محلّ الجرّ مضاف إليه. (مجيب): فاعل «يستجبه». (الفاء): حرف الاستئناف. (قلت): فعل ماضٍ، «التّاء»: ضمير متّصل فاعل. (ادع): فعل أمر مبنيّ علىٰ حذف حرف العلّة، وفيه ضمير مستتر «أنت» فاعله. (أخرىٰ): مفعول به، والجملة (ادع أخرىٰ): في محلّ النّصب مقول القول. (الواو): حرف العطف. (ارفع): فعل أمر، وفيه ضمير مستتر «أنت» فاعله، معطوف علىٰ «ادع». (الصوت): مفعول به. (جهرة): الحال. (لعلّ): حرف الجرّ. (أبي): مجرور علامة الجرّ «الياء» مبتدأ، مضاف. (المغوار): مضاف إليه. (منك): الجارّ والمجرور متعلّقان بـ«قريب». (قريب): خبر.

(٣) أي: لعلّ.

(٤) أي: وليست بزائدة محضة؛ لإفادتها التّرجّي، والزّائد لا يفيد معنىٰ غير التّوكيد، ولا أصليّة محضة؛ لأنّ مجرورها في محلّ رفع مبتدأ، والحرف الجارّ الأصليّ: مجروره في محلّ نصب. [دسوقيّ].

[لولا]

(وَ) الحرْفُ (الثَّالِثُ) مِمّا لا يتعلّقُ بِشيْءٍ («لَوْلَا») الامْتِناعيّة: إذا وَلِيَها ضَميرٌ مُتَّصِلٌ لِمُتكلّمٍ، أوْ مُخاطَبٍ، أوْ غائِبٍ (فِي قَوْلِ بَعْضِهِمْ) نحو: (لَوْلَايَ وَلَوْلَاكَ وَلَوْلَاهُ) كَقَوْل يَزِيدَ(١) بْنِ الحَكَمِ(٢):

وَكَـمْ مَـوْطِنٍ لَـوْلَايَ طِحْـتَ(٣)... ....

وَكقوْل الآخَر:

.... لَـوْلَاكَ فِـي ذَا العَـامِ لَـمْ أَحْجُـجِ(٤)

---

(١) وفي نسخة (ج): «زيد».

(٢) يزيد بن الحكم بن أبي العاص الثّقفيّ (ت: نحو ١٠٥ هـ = نحو ٧٢٣ م): شاعر عالي الطّبقة من أعيان العصر الأمويّ، من أهل الطّائف سكن البصرة، وكان أبيَّ النّفس شريفها، من حكماء الشّعراء. [الأعلام للزركلي].

(٣) عَاتَبَ يَزِيد بن الحَكَم بها ابن عمِّه عبد الرّحمن بن عثمان بن أَبِي العاصِ، والبيت كاملاً:

وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طِحْتَ كما هَوَىٰ ... بِأَجْرامِـهِ مِـن قُلَّـةِ النِّيـقِ مُنْهَـوِي

اللّغة: (موطن): موقف من مواقف الحرب. (طحت): مِنْ «طاحَ» أي: هلك.

المعنىٰ: يعاتب الشّاعر أحد أنسبائه بقوله: كم معركة كنتَ فيها منتصرًا بفضل جهودي، حيث كانت الأجساد تتساقط فيها كتساقط المنهوي.

الإعراب: (الواو): بحسب ما قبلها. (كم): خبريّة مبنيّ في محلّ الرّفع مبتدأ، مضاف. (موطن): تمييز «كم» مضاف إليه، وخبر «كم» محذوف. (لولا): حرف الجرّ. (الياء): ضمير المتكلّم محلّه القريب مجرور، ومحلّه البعيد مرفوع مبتدأ، وخبره محذوف. (طحت): فعل ماضٍ، «التّاء»: ضمير متّصل فاعل، والجملة (طحت): جواب «لولا» لا محلّ لها من الإعراب.

الشّاهد: (لولاي): حيث اتصلت «الياء» بـ«لولا» علىٰ خلاف ما زعم المبرّد. (لولا): حرف جرّ شبيه بالزّائد، و(الياء): مجرورها عند سيبويه.

(٤) البيت لعمر بن أبي ربيعة، والبيت كاملاً:

أَوْمَـتْ بعينيهـا مِـن الهـودج ... لَـوْلَاكَ فِـي ذَا العَـامِ لَـمْ أَحْجُـجِ

=

أنشده الفَرَّاء.

وكقول جَحْدَرَ[١]:

.... وَلَـوْلاهُ مَـا قَلَّـتْ لَـدَيّ الـدَّرَاهِمُ[٢]

(فَذَهَبَ سِيبَوَيْهِ إِلَىٰ أَنَّ «لَوْلَا» فِي ذَلِكَ[٣]) كُلِّه [مُغَيَّرٌ[٤]؛ أي]: (جَارَّةٌ) لِلضّمير (وَ) أنها (لَا تَتَعَلَّقُ بِشَيْءٍ) وأنَّها بِمنزلةِ «لَعَلَّ» الجارّة فِي أنّ ما بعْدَها

= المعنى: أشارت هذه الفتاة بعينيها من داخل مركبها مخافة الرّقباء، وحدثتني: أنّها لم تخرج للحجّ إلّا رغبة في لقائي.

الإعراب: (لولا): حرف الجرّ. (الكاف): ضمير المخاطب، محلّه القريب مجرور، ومحلّه البعيد مرفوع، مبتدأ، وخبره محذوف، و«لولاك» مع خبره: جملة تفسيريّة لا محلّ لها من الإعراب. (في ذا): الجارّ والمجرور متعلّقان بـ«أحجج». (لم): حرف النّفي جازم. (أحجج): فعل مضارع مجزوم، وفيه ضمير مستتر وجوبًا تقديره «أنا» فاعله، والجملة (لم أحجج): جواب «لولا» لا محلّ لها من الإعراب.

الشّاهد: (لولاك): حيث اتصل بـ«لولا» الامتناعيّة ضمير متّصل هو «الكاف»، والقياس يقتضي قوله: «لولا أنت». (لولا): حرف جرّ شبيه بالزّائد، و«الكاف»: بعدها مجرورها عند سيبويه.

(١) جحدر بن مَالك العكليّ (ت: نحو ١٠٠ هـ = نحو ٧١٨ م): شاعر من أهل اليمامة، وَكَانَ لَسِناً فاتكاً شَاعِرًا، كان في أيّام الحجّاج بن يوسف يقطع الطّريق وينهب الأموال ما بين حجر واليمامة. [الأعلام].

(٢) البيت غير منسوب، والبيت كاملاً:

خليلـــيَّ إنّ العـــامريّ لغـــارمٌ وَلَـوْلَاهُ مَـا قَلَّـتْ لَـدَيّ الـدَّرَاهِمُ

الإعراب: (الواو): حرف الاستئناف. (لولا): حرف الجرّ. (الهاء): ضمير متّصل، محلّه القريب مجرور، ومحلّه البعيد مرفوع، مبتدأ، وخبره محذوف. (ما): حرف النّفي. (قلّت): فعل ماضٍ، «التّاء»: للتّأنيث، والجملة (ما قلّت): جواب «لولا» لا محلّ لها من الإعراب. (لديّ): «لدى»: ظرف مكان مفعول فيه، وهو مضاف، «الياء»: مضاف إليه، و«لديّ» متعلّق بـ«قلّت». (الدّراهم): فاعل «قلّت».

الشّاهد: (لولاه): حيث اتصل بـ«لولا» الامتناعيّة ضمير متّصل هو «الهاء». (لولا): حرف جرّ شبيه بالزّائد، و(الهاء): بعدها مجرورة عند سيبويه.

(٣) أي: في الأمثلة المذكورة.

(٤) في حاشية نسخة (د): أي: عن بابِه وحالِه. [ح]

مَرفوعُ المحلّ علىٰ الابْتداء. وذهب الأخْفَشُ إلىٰ أنَّ «لَوْلَا» في ذلِك غيْرُ جَارَّة، وأنَّ الضَّمير بعدَها مرفوعُ المحلّ علىٰ الابْتداء، ولكِنَّهم اسْتعارُوا ضميرَ الجرّ مَكان ضمير[1] الرّفع.

(وَالأكْثَرُ أنْ يُقالَ: لَوْلَا أنا[2]، وَلَوْلَا أنْتَ، وَلَوْلَا هُوَ) بِانفِصالِ الضَّمير فِيهنَّ (كَمَا قَال تَعالَىٰ[3]: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ: ٣١]).

[كاف التّشبيه]

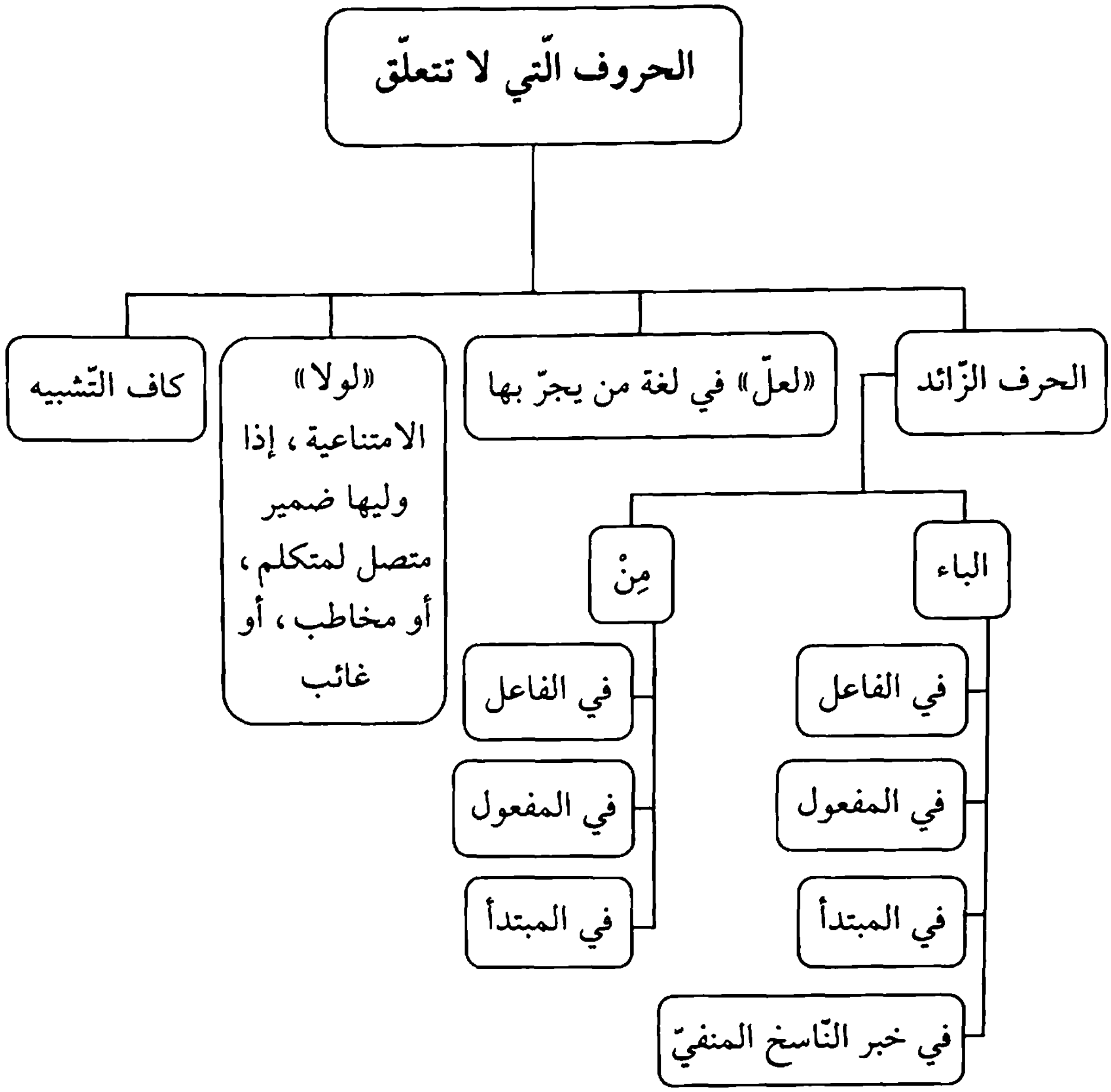
(وَ) الحَرْفُ (الرّابعُ: كَافُ التَّشْبيهِ[4] نَحو) قَوْلك: (زَيْدٌ كَعَمْرٍو، وَزَعَمَ الأخْفَشُ) الأوْسط، وهو سَعِيد بْن مَسْعَدَة (وَ) أبُو الحَسَن (ابْن عُصْفُورٍ: أنَّها) أي: كافُ التَّشبيهِ (لَا تَتعَلَّقُ بِشَيْءٍ) مُحتجّينَ بِأنّ المُتعَلَّق به إنْ كانَ «اسْتَقَرَّ» فَـ«الكافُ» لا تدلّ عليهِ، وإنْ كان فِعلاً مُناسبًا للكاف ـ وهو: أُشْبِهُ ـ فهو مُتعدّ بنفسه لا بِالحرْف.

(وَفِي ذَلِكَ[5] بَحْثٌ) وفي بعض النُّسخِ: نَظَرٌ، وبيَّنه المُصنّف[6] في «المُغْنِي» بِمنع انْتفاءِ دلالَة «الكاف» علَىٰ «اسْتَقَرَّ» فقَال: وَالحقّ أَنَّ جميعَ الحُروف الجارَّةِ الواقِعةِ فِي موْضِع الخبَر ونحْوِهِ تدلُّ[7] علَىٰ الاسْتقْرارِ [والحُصولِ]،

---

(١) وفي نسخة (د) سقط: «ضمير».
(٢) فالضّمائر بعدها في محلّ الرّفع علىٰ الابتداء محذوف الخبر. [حل].
(٣) وفي نسخة (أ) و(ب): «منهن (قال تعالىٰ)».
(٤) وأمّا «الكاف» بمعنىٰ «المثل»، فهو اسم لا يتعلّق بشيء من الفعل وغيره اتّفاقًا، والفرق بينهما من حيث المعنىٰ: أنّ الأوّل يدلّ علىٰ إضافة مخصوصة؛ كسائر حروف الجرّ، والثّاني يدلّ علىٰ ذات يلاحظ فيه معنىٰ، فيكون اسمًا مثل: «الكتاب» و«الإمام» و«الخاتم». [كافيجيّ].
(٥) أي: فيما قاله الأخفش. [كاشف القناع].
(٦) وفي نسخة (أ) و(ب) سقط: «المصنف».
(٧) (تدل) أي: وحينئذ، فكاف التّشبيه في هذا المثال متعلّقة باستقرار محذوف؛ أي: كائن، أو مستقرّ؛=

وهو في ذلك[١] تابعٌ لأبي حيَّانَ[٢].



= كعمرو. [دس].

(١) أي: فيما قاله. [م].

(٢) محمّد بن يوسف بن علي الغرناطيّ، أثير الدّين، أبو حيان (٦٥٤ ـ ٧٤٥ هـ = ١٢٥٦ ـ ١٣٤٤ م): من كبار العلماء بالعربيّة، والتّفسير، والحديث، والتّراجم، واللّغات. وُلِدَ في إحدى جهات غرناطة، وتُوُفِّيَ في القاهرة. وله: «البحر المحيط» في تفسير القرآن، و«مجاني العصر» في تراجم رجال عصره، و«طبقات نحاة الأندلس». [شذرات الذّهب، الأعلام].

[المسألَةُ الثَّانِيَة: حُكْمُ الجَارّ والمجْرور بَعْد المعْرفَة والنَّكِرة]

(المَسْأَلَةُ الثَّانِيَةُ) من المسائِلِ الأرْبع في بيان حكم الجارّ والمجْرور بعْدَ المعْرفة والنّكرة.

أخَّرَها عن الأُولَى(١)؛ لأنّها منها بِمنْزلةِ الجُزْء من الكُلّ.

(حُكْمُ الجَارِّ وَالمَجْرُورِ) إذا وقَع (بَعْدَ(٢) المَعْرِفَة وَ) بعْد (النَّكِرَةِ) مع التَّمحِض وغَيْرِهِ (حُكْمُ الجُمْلَةِ(٣) الخَبَرِيَّةِ) المشْرُوطَة بالشُّروط المتقدّمة.

(فَهُوَ) أي: الجارُّ والمجرُورُ (صِفَةٌ(٤) فِي نِحْوِ) قوْلِك: (رَأَيْتُ طَائِرًا عَلَىٰ غُصْنٍ؛ لأَنَّهُ) أي: «على غُصْنٍ» وقَع (بَعْدَ نَكِرَةٍ مَحْضَةٍ، وَهُوَ «طَائِرٌ»).

(وَ) هُوَ (حَالٌ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَىٰ) حِكايةً عنْ قَارُونَ: (﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِي زِينَتِهِۦ﴾ [القصص: ٧٩]) فَـ«فِي زِينتِه» في موْضع الحَالِ (أَيْ: مُتَزَيِّنًا(٥)) علىٰ تفسير

---

(١) لأنّ المسألةَ الأولىٰ في تصوّر الجارّ والمجرور من حيثُ التّعلّقُ بالفعل أو شبهِهِ، وفي المسألة الثّانية يُعتبَر مع هذا الحكم الجملةُ بأنّها صفةٌ بعد النّكرات وحالٌ بعدَ المعارف، والحكم بكونها صفةً وحالا إنّما يكون بعدَ تصوّرها من حيث ذاتُها وتعلّقها، كأنّ الحكم علىٰ المجهولِ الغير المتصوّر مُحالٌ، لا مجالَ إليه. [شرح].

(٢) وإنّما قيّد بالبعديّة؛ لأنّ الجارّ والمجرور إذا كان مقدّماً.. يكون حالاً بالاتّفاق، فلا يحتمل الوجهين. [كاشف القناع].

(٣) وفي نسخة (د): «الجمل».

(٤) لا يخفىٰ عليك أنّ كون مجموع الجارّ والمجرور صفةً إنّما هو بحسب الظّاهر، فإنّ الصفة في الحقيقة هو: الجارّ والمجرور مع مُتعلَّقهما بشهادة فحوىٰ الكلام. [كافيجي].

(٥) وإنّما فسّره بذلك بناءً علىٰ مذهب جمهور النّحاة، وهو: أنّ الحال لا يكون إلّا مشتقًّا وأعلامًا إلىٰ أنّ الجارّ والمجرور في محلّ النّصب علىٰ الحاليّة. [كاشف القناع].

المعنىٰ وكائنا في زينته[١] علىٰ تفسير الإعراب (لأنّه) أي: في زينته[٢] وقعَ (بَعْدَ مَعْرِفَةٍ مَحْضَةٍ، وَهِيَ الضَّمِيرُ المُسْتَتِرُ فِي «فَخَرَجَ»).

(وَ) هو (مُحْتَمِلٌ لَهُمَا) أيْ: لِلوصْفِيّة والحالِيّة بعْدَ غيْر المحْضَةِ[٣] منهما، وذلك (فِي نَحْوِ: يُعْجِبُنِي الزَّهْرُ فِي أَكْمَامِهِ، وَ) في نَحْو: (هَذَا ثَمَرٌ[٤] يَانِعٌ عَلَىٰ أَغْصَانِهِ) وذلِك (لأَنَّ الزَّهْرَ) في المِثال الأوّل (مُعَرَّفٌ بِـ«أل»[٥] الجِنْسِيَّةِ، فَهُوَ قَرِيبٌ مِنَ النَّكِرَةِ[٦] وَقَوْلُكَ: ثَمَرٌ) في المِثالِ الثّاني (مَوْصُوفٌ) بِـ«يانِع» (فَهُوَ قَرِيبٌ مِنَ المَعْرِفَةِ) فَيجُوزُ في كلٍّ مِن الجارّ والمَجْرور في المِثالَيْن أنْ يَكونَ صِفةً وأنْ يكونَ حالاً.

والأكْمام: جَمعُ «كِمّ» بِكسر الكاف، وهو: وِعاءُ الطَّلعِ، والأغْصانُ: جمْعُ «غُصْن» بِضمّ الغَيْن.

❊ ❊ ❊

---

(١) وفي نسخة (ج) سقط: «في زينته».
(٢) وفي نسخة (د): «(أي: متزينا؛ لأنه) وقع (بعد معرفة محضة)».
(٣) وفي نسخة (أ) و(ب): «المحض».
(٤) وفي نسخة (ب) و(د): «تمر».
(٥) وفي نسخة (ج) و(د): «لام».
(٦) في المعنىٰ كما عرفت، فإذا نظر إلىٰ جِهة المعنىٰ.. يكون صفةً؛ كما إذا نظر إلىٰ جهة اللّفظ.. يكون حالا. [كافيجيّ].

[المسْألـة الثّالثَـة: حَذْفُ متعلَّق الجَـارّ والمجْـرور]

(المَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ) منَ المسائل الأربع: في بيانِ مُتعلَّق الجارّ والمَجرُور المَحذوف في هذه المَواضِع.

اعْلَم أنَّه (مَتَىٰ وَقَعَ الجَارُّ وَالمَجْرُورُ صِفَةً) لِموْصوفٍ (أَوْ صِلَةً) لِموصولٍ (أَوْ خَبَرًا) لِمُخْبَرٍ عنه (أَوْ حَالاً) لِذي حالٍ (تَعَلَّقَ) الجارُّ والمجْرُور (بِمَحْذُوفٍ) وُجوبًا[١] (تَقْدِيرُهُ: كَائِنٌ) لأنَّ الأصْلَ في الصِّفة والحالِ والخَبَرِ: الإفْرَادُ (أَوْ) تَقْدِيرُهُ: (اسْتَقَرَّ) لأنّ الأصْلَ في العَمَل للأَفْعَالِ.

ويَعْضِدُهُ[٢] الاتّفَاقُ عليه في الصّلَة المُشارِ إليهِ بِقوله: (إلا [أَنَّ] الوَاقِعَ[٣] صِلَةً) [لا يكون كذلك][٤] (فَتَعَيَّنَ فِيهِ تَقْدِيرُ: اسْتَقَرَّ) اتِّفاقًا (لأَنَّ الصِّلَةَ لَا تَكُونُ إِلَّا جُمْلَةً) والوصْف مَع مَرفُوعِه المُسْتَتر فيه: مُفْرَدٌ حُكمًا.

(وَقَدْ تَقَدَّمَ مِثَالا[٥] الصِّفَةِ وَالحَالِ) في قوله:

١ ـ رَأَيْتُ طائِرًا علىٰ غُصْن، ٢ ـ و﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِى زِينَتِهِۦ﴾ [القصص: ٧٩]

---

(١) لا يجوز إظهاره إلّا في الضّرورة؛ كقول الشّاعر:

فأنت لدىٰ بحبوحة الهون كائن

[كافيجيّ].

(٢) أي: تقدير الفعل مثل: «استقرّ». [م].

(٣) أي: الجارّ والمجرورَ الواقع. [م].

(٤) أي: محتملَ تقديرِ: كائن أو استقرّ. [م].

(٥) وفي نسخة (ب) و(د): «مثال».

(٣ ـ وَمِثَالُ الْخَبَرِ: الحَمْدُ للهِ ، ٤ ـ وَمِثَالُ الصِّلَةِ: ﴿وَلَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الأنبياء: ١٩]).

ويُسَمَّىٰ(١) الجارُّ والمَجرورُ في هذه المواضِعِ الأرْبعةِ: بـ«الظَّرْف المُسْتَقَرّ» ـ بِفتْح القافِ ـ لاسْتِقْرار الضَّميرِ فيه بعْدَ حذْف عامله، وفي غيرِها: بـ«الظَّرف اللَّغْو» لإلْغاءِ الضَّمير فيه.

❋ ❋ ❋

(١) أ ـ وإنّما سُمّي المستقرّ مستقرًّا؛ لأنّه استقرّ فيه معنىٰ عامله وفُهِمَ منه، واللّغو لغوًا؛ لأنّ هذا الظَّرف لغوٌ بالنّظر إلىٰ ظاهر الكلام؛ لأنّه فضلة يتمّ الكلام بدونها ابتداءً، بخلاف المستقرّ؛ لأنّه يسدّ مسدّ العامل وإن كان صفةً للفضلة، وهذا لا يمنع عن كونه جزءًا من الكلام في أصله، ولأنّه مُلغاةٌ من جهة العمل حيث لا يعمل ظاهرًا، لا في المظهر ولا في المضمر.
ب ـ قال شارح «اللّباب»: وهي تسمية خالية عن المناسبة، وأمّا أنا فلا أحبّ التّسمية باللّغو؛ لوقوعه في التّنزيل والحديث، ففيه إذًا إخلالٌ بالأدب، فسمّيناه «ظرفًا خاصًّا»؛ لخصوص العامل فيه، والمستقرّ «ظرفًا عاملاً»؛ لأنّ الملحوظَ عموم العامل. [كاشف القناع].

[المَسألة الرَّابعَة: حكم المَرفُوع بَعْد الجَارّ والمجرور]

(**المَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ**) من المسائل الأربَعِ:

(**يَجُوزُ فِي الجَارّ وَالمَجْرُورِ**) حَيْثُ وقَعَ (**فِي هَذِهِ المَوَاضِعِ الأَرْبَعَةِ**): صِفةً، أوْ صِلةً، أوْ خبرًا، أوْ حالاً (**وحَيْثُ وَقَعَ بَعْدَ نَفْيٍ أَوِ اسْتِفْهَامٍ أَنْ يَرْفَعَ الفَاعِلَ**) لاعْتِمادِهِ علىٰ ذلك[(١)] (**تَقُولُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ فِي الدَّارِ أَبُوهُ**) فـ[يجوز] (**لَكَ فِي «أَبُوهُ» وَجْهَانِ**):

أحَدُهُمَا: أَنْ تُقَدِّرَهُ فَاعِلاً بِالجَارّ والمَجْرُورِ) وهو: «فِي الدّار» (**لِنِيَابَتِهِ**[(٢)] **عَن «اسْتَقَرَّ»**[(٣)] **مَحْذُوفًا، وَهَذَا**) الوَجْه[(٤)] (**هُوَ الرَّاجِحُ عِنْدَ الحُذَّاقِ**[(٥)]) **مِنَ النَّحوِيّينَ**؛ كابْنِ مَالِكٍ.

وحُجَّتُه: أنَّ الأصْلَ عَدم التَّقْديمِ والتَّأْخير[(٦)].

---

(١) أي: علىٰ الموصوف، والموصول، والمبتدأ، وذي الحال المفهومة من قوله: صفةً، أو صلةً، أو خبرًا، أو حالاً، وحرف النّفي والاستفهام. [م].

(٢) أي: لنيابة الجارّ والمجرور، وتوحيد الضّمير: إمّا لكونهما كشيءٍ واحدٍ، أو علىٰ سبيل البدل، أو من قبيل الاكتفاء. [كاشف القناع].

(٣) لأنّ رفع الفاعل خاصّ بالفعل لا يوجد في غيره، إلّا أن ينوب ذلك الغير عن الفعل، ولذلك المعنىٰ احْتيجَ إلىٰ التّعليل بقوله: «لنيابته»، وبعد كونه فاعلا اختلفوا في أنّه: هل العامل فيه الفعل المحذوف أو الجارّ والمجرور؟ والمذهب المختار: الثّاني؛ لحصول الاستغناء بالنّائب عن المنوب. واختار ابنُ مالكٍ: المذهب الأوّل مع اعترافه بأنّ الضّمير مستترٌ في الجارّ والمجرور، وهذا تناقضٌ منه؛ لأنّ الضّمير لا يستكنّ إلّا في عامله. [حلّ].

(٤) أي: تقدير «أبوه» فاعلاً. [م].

(٥) جمع حاذق، وهو: الماهر. [م].

(٦) أي: لأنّه إنْ جُعِلَ «أبوه» مبتدأ.. يلزم تأخيره عن الخبر مع أنّ أصْلَه التّقديم. [م].

(وَ) الوجه (الثَّانِي: أَنْ تُقَدِّرَهُ) أيْ: «أَبُوه» (مُبْتَدَأً مُؤَخَّرًا، وَ) تُقدِّر (الجَارَّ وَالمَجْرُورَ) وهُو «فِي الدّار»: (خَبَرًا مُقَدَّمًا، وَالجُمْلَةَ) من المُبتَدأ والخَبر: (صِفَةً) لِـ«رَجُل» والرَّابط بينهما[1]: «الهاءُ» من «أبوه».

وكذَا تقولُ في الصِّلةِ والخَبر والحالِ.

(وَتَقُولُ) في الواقِعِ[2] بَعدَ النَّفيِ والاسْتِفْهام: (مَا فِي الدَّارِ أَحَدٌ) وهَلْ في الدَّارِ أحَدٌ؟ فلَكَ[3] في «أحَد» الوجْهان[4]. (وقَالَ [اللهُ تَعَالَى]: ﴿أَفِى ٱللَّهِ شَكٌّ﴾[5] [إبراهيم: ١٠]) فلكَ فِي «شَكّ» الوجْهان.

وحكَى ابْن هِشام الخضراوي[6] عنِ الأكْثرِينَ: أنَّ المَرْفوعَ بعْد الجارّ والمجْرورِ يجبُ أنْ يكونَ فاعلاً.

(وَأَجَازَ الكُوفِيُّونَ وَالأَخْفَشُ[7] رَفْعَهُمَا) أي: الجارّ والمجرورِ (الفَاعِلَ فِي

---

(١) وفي نسخة (د) سقط: «بينهما».

(٢) الجارّ والمجرور.

(٣) اعلم: أنّ أكثر النّحويّين زادوا في الاعتماد على السّتّة الاعتمادَ على حرف النّداء، نحو: يا طالعًا جبلًا، لكنّ المحقّقين جعلوه في حكم الاعتماد على الموصوف؛ أي: يا كوكبًا طالعًا جبلًا، وعند الإمام المرزوقيّ: يجوز الاعتماد على حرف الجرّ، فقولهم: «يجب الاعتماد على الأشياء السّتّة» مبنيّ على أكثر الاستعمال. [كاشف القناع].

(٤) أي: كونه فاعلاً وكونه مبتدأ مؤخّرًا. [م].

(٥) فلفظ (شكّ): مرفوع على أنّه فاعل الجارّ والمجرور؛ لنيابته عن «استقرّ»، واعتماده على الاستفهام. ومثال ما وقع بعد الموصول، نحو: جاءني الذي في الدّار أبوه، ومثال ما وقع بعد المبتدأ، نحو: زيد في الدّار أبوه، ومثال ما وقع بعد ذي الحال، نحو: مررتُ بزيد عليه جبّة؛ وإعرابهنّ مستغنٍ عن الشّرح. [حل].

(٦) محمد بن يحيى بن هشام الخضراويّ، أبو عبد الله، المعروف بـ«ابن البرذعيّ» (٥٧٥ ـ ٦٤٦ هـ = ١١٨٠ ـ ١٢٤٨ م): عالم بالعربيّة، من أهل الجزيرة الخضراء، تُوُفِّيَ بتونس. وله: «الاقتراح في تلخيص الإيضاح» و«النّقض على الممتع لابن عصفور». [اعلام].

(٧) عبد الحميد بن عبد المجيد مولى قيس ابن ثعلبة، أبو الخطاب (ت: ١٧٧ هـ = ٧٩٣ م): من كبار

غَيْرِ هَذِهِ المَوَاضِعِ) السِّتَّة (أَيْضًا، نَحو: فِي الدَّارِ زَيْدٌ) فـ«زَيْدٌ» عنْدهُمْ يَجُوز أنْ يكونَ فاعلاً ويجوزُ أن يكونَ مُبْتدأ مُؤَخَّرًا، والجارّ والمجرورُ خَبَرَهُ[1]، وأوْجَبَ البصْريُّون غيْرُ الأخْفَش ابْتِدائِيَّتَهِ.

[أحكام الظّرف]

(تَنْبِيهٌ[2]: جَمِيعُ مَا ذَكَرْنَاهُ فِي الجَارّ وَالمَجْرُورِ) مِن أنّه لا بُدّ:

١ ـ من تَعَلّقِهِ بِفعل أوْ بِما فِي معناه.

٢ ـ ومن كونِهِ صِفةً للنّكِرة المحْضَة.

٣ ـ وحالاً منَ المعِرفة المحْضَة.

٤ ـ ومحتَمِلاً لِلوصْفيَّة والحاليَّة بعْد غَيْر المَحْض منهِما وَغيْرِ ذلك (ثَابِتٌ لِلظَّرْفِ[3]، فَلَا بُدَّ مِنْ تَعَلُّقِهِ):

١ ـ (بِفِعْلٍ) زَمانِيًّا كَان الظرف[4] أوْ مَكانِيًّا:

فَالأوّل: (نَحْو) قوله تعالى: (﴿وَجَآءُوٓ أَبَاهُمۡ عِشَآءً يَبۡكُونَ﴾ [يوسف: ١٦])

العلماء بالعربيّة، لقي الأعراب وأخذ عنهم، وهو أوّل من فسّر الشّعر تحت كلّ بيت، وما كان النّاس يعرفون ذلك قبله، وإنّما كانوا إذا فرغوا من القصيدة فسّروها. [أعلام].

(١) وفي نسخة (ب): «خبرا مقدما».

(٢) أ ـ أي: هذا تنبيه على ما سيأتي، ويحتمل أن يكون بمعنى الأمر؛ إصغاءً للسّامع إلى ما يتلى عليه. [حل].

ب ـ **وهو في الاصطلاح:** عبارة عن عنوان البحث الآتي بحيث يعلم من البحث السّابق إجمالاً وإن لم يذكر، لكنّه قد يفصل عنه فيذكر لقصد التّفصيل واحترازًا عن فواته.

(٣) سواء كان ظرفًا حقيقيّةً أو ما جرى مجراه. [كاشف].

(٤) وفي نسخة (د) سقط: «الظرف».

فـ«عِشَاءً» ظرْفُ زمانٍ مُتعلّقٌ بِـ«جَاؤُوا».

(وَ) الثَّاني: نحو [قوله تعالىٰ]: (﴿أَوِ ٱطْرَحُوهُ أَرْضًا﴾ [يوسف: ٩]) فـ«أَرْضاً» ظرْفُ مَكانٍ[١] مُتعلّقٌ بِـ«اطْرَحُوهُ» وإنَّما نُصِبَتْ[٢] عَلىٰ الظّرفيّة؛ لإبْهامِها مِنْ حيْثُ كَوْنُها مَنكُورَةً مَجهولَةً[٣].

٢ ـ (أَوْ مَعْنَىٰ فِعْلٍ[٤]:)

فَالزّمانيّ (نَحْو: زَيْدٌ مُبَكِّرٌ يَوْمَ الجُمْعَةِ).

(وَ) المَكانِيُّ، نَحو: (زَيْدٌ جَالِسٌ أَمَامَ الخَطِيبِ) فالظَّرفانِ[٥] مُتعلّقان بِاسْم الفاعِل؛ لِما فيه مِن معنَىٰ الفِعل.

(وَمِثَالُ وُقُوعِهِ) أَي: الظَّرْف المَكانِيّ (صِفَةً) بعْدَ النَّكِرة المَحْضة: ([نحو] مَرَرْتُ بِطَائِرٍ فَوْقَ[٦] غُصْنٍ) فـ«فَوْقَ غُصن» صِفةٌ لِـ«طَائِر».

(وَ) مِثال وُقوعه (حَالاً) بعْدَ المَعرِفة المَحضة: ([نحو]: رَأَيْتُ الهِلَالَ بَيْنَ[٧] السَّحَابِ) فـ«بَيْنَ السَّحابِ» حالٌ مِن «الهِلال».

---

(١) وليس مفعولا ثانيًا لِـ(اطرحوه) لأنّه لا يتعدّىٰ إلىٰ اثنيْن. وجوّزه أبو البقاء، فجعله بمعنىٰ: اتركوه. [كاشف].

(٢) وفي نسخة (د): «نصب».

(٣) فأُلحِقَتْ بالجهات السّتّ. [كافيجيّ].

(٤) عند عدم الفعل. [حلّ].

(٥) أي: يوم الجمُعة وأمام الخطيب. [م].

(٦) فـ(فوق): ظرف مكان مبهم منصوب لفظًا ومجرور محلًّا؛ لكونه صفة لـ«طائر»، وإنّما جعل صفةً؛ لكون «طائر» نكرةً محضةً. [كاشف القناع].

(٧) فـ(بين): ظرف مكان مبهم حال من (الهلال)؛ لكونه معرفة؛ لأن «اللام» فيه للإشارة إلىٰ حصة معينة من نفس الحقيقة بدلالة وحدة الهلال.

(وَ) مِثال وُقُوعه (مُحْتَمِلاً لَهُمَا) أي: للوَصْفيَّة والحاليَّة بعْد غيْر المَحضِ منهما: ([نحو]: يُعْجِبُنِي الثَّمَرُ) بالمثلثة[1] (فَوْقَ الأَغْصَانِ وَرَأَيْتُ ثَمَرَةً) بِالمُثَلَّثة (يَانِعَةً فَوْقَ غُصْنٍ) فَـ«فَوْقَ» في المِثاليْن يَحتَمِلُ[2] الوَصفيَّةَ والحاليَّةَ.

أمَّا الأوَّل: فَلأنَّه وقعَ بعْد المُعَرَّف بِـ«أَلْ» الجِنْسيَّة، وهو قريبٌ مِن النَّكرة: فَإنْ راعيْتَ معْناه.. جعلْتَ الظَّرف صِفةً له، وإنْ راعيْتَ لفْظَه.. جعلتَه حالاً مِنه.

وأمَّا الثَّاني[3]: فَلأنَّه وقَع بعْد النَّكرة الموصوفَة بِـ«يَانِعَة» والمُنَكَّرُ الموْصوفُ قَرِيبٌ مِن المَعرِفة: فإنْ لمْ تَكتَفِ بالصِّفة.. جَعلْتَ الظَّرْف صِفةً ثانيَةً، وإنْ اكْتفيْتَ بها.. جَعلتَه حالاً من النَّكِرة المَوْصوفة.

(وَمِثال وقوعِه[4] خَبَرًا، نحو: ﴿وَالرَّكْبُ[5] أَسْفَلَ مِنكُمْ﴾ [الأنفال: ٤٢]) في قِراءة السَّبْعة ـ نَافِع[6]، وابْن كَثِير[7]، وابْن عَامِر،

---

(١) وفي نسخة (د) سقط: «بالمثلثة».

(٢) وفي نسخة (أ) و(ب): «محتمل».

(٣) أي: وأمّا احتمال (فوق) في المثال الثّاني للوصفيّة والحاليّة.. فثابت؛ لأنّه... إلخ. [كاتب].

(٤) أي: الظّرف.

(٥) (الرّكب): مبتدأ، و(أسفل): منصوب على الظّرفيّة متعلّق بمحذوف تقديره: كائن أو استقرّ، مرفوع المحلّ على أنّه خبر مبتدأ محذوف؛ أي: والرّكب أسفل مكانًا منكم، أي: أشدّ تسفُّلًا؛ كذا ذكره أبو البقاء، ولا يخفى على ذي مُسْكَةٍ أنّ هذا الكلام يُشعر أنّه في الأصل أفعل التّفضيل ثُمَّ استعمل في الظّرف. [كاشف القناع].

(٦) نافع بن عبد الرّحمن بن أبي نعيم المدنيّ، ويكنى بـ«أبي رويم» (ت: ١٦٩ هـ = ٧٨٥ م): أحد القرّاء السّبعة المشهورين، كان أسود شديد السّواد، صبيح الوجه، حسن الخلق، فيه دعابة. أصله من أصبهان، اشتهر في المدينة وانتهت إليه رياسة القراءة فيها، وأقرأ النّاس نيفًا وسبعين سنةً. [تهذيب التّهذيب، الأعلام].

(٧) عبد الله بن كثير الدّاريّ المكيّ، أبو معبد (٤٥ ـ ١٢٠ هـ = ٦٦٥ ـ ٧٣٨ م): أحد القرّاء السّبعة، كان قاضي الجماعة بمكّة، وكانت حرفته العطارة، ويسمّون العطار داريًّا، فعرف بالدّاريّ،=

وَأبِي عَمْرو[1]، وعَاصِم[2]، وحَمْزَة، وَالكِسائِيّ ـ بِنصب «أسْفَل». فَـ«أسْفَل» ظَرفُ مكانٍ خبرٌ عَن «الرَّكْب».

(وَ) مِثال وُقوعِه (صِلةً [نحو]: ﴿وَمَنْ عِندَهُۥ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِۦ﴾ [الأنبياء: ١٩]) فَـ«مَنْ» بِفتح المِيم: اسمُ موْصولٍ، و«عِنْدَه»: صِلتُها.

(وَمِثَالُ رَفْعِهِ الفَاعِلَ) الظَّاهرَ: (زَيْدٌ عِنْدَهُ مَالٌ) فَـ«مالٌ»: فاعِلُ «عِنْدَهُ» لأنَّه اعْتمدَ عَلىٰ مُخْبَرٍ عنْه، هذا هُو الرَّاجحُ.

(وَيَجُوزُ تَقْدِيرُهُمَا) أي: الظّرف والمرفُوع بعْدَه (مُبْتَدَأً) مُؤَخّرًا (وَخَبَرًا) مُقَدَّمًا، وَالجُملةُ خبرُ «زَيْد» وَالرّابطُ بيْنهمَا: «الهاءُ» مِن «عِنْده».

(ويأتِي[3] فِي نحْوِ «عِنْدَكَ زَيْدٌ»: المَذهبَان) المُتقدّمانِ فِيما إذَا لمْ يَعْتَمِد الظَّرفُ علىٰ شيْءٍ ووقَعَ بعْدَهُ مَرفُوع:

١ ـ فَمذْهب البَصْرِيّينَ إلا الأَخْفَش: وُجُوبُ رفْعِه علىٰ الابْتداء والظَّرْفُ خبرٌ مُقدَّم.

= وهو فارسيّ الأصل مولده ووفاته بمكّة. [سير أعلام النبلاء، الأعلام].

(١) زَبّان بن عَمَّار التّميميّ، أبو عمرو، ويُلَقّبُ أبوه بـ«العلاءِ» (٧٠ ـ ١٥٤ هـ = ٦٩٠ ـ ٧٧١ م): من أئمّة اللّغةِ والأدبِ وأحدُ القرّاءِ السّبعةِ. وُلِد بمكّةَ، ونشأ بالبصرةِ، ومات بالكوفةِ. كان أعلم النّاس بالقرآن الكريم، والعربيّة، والشّعر. قال الأصمعيّ: قال أبو عمرو بن العلاء: لقد علمت من النّحو ما لم يعلمه الأعمش، وما لو كتب لَمَا استطاع أن يحمله. [وفيات الأعيان، الثقات لابن حبان].

(٢) عاصم بن أبي النّجود بهدلة الكوفيّ، الأسديّ بالولاء، أبو بكر (ت: ١٢٧ هـ = ٧٤٥ م): أحد القرّاء السّبعة، تابعيّ، من أهل الكوفة ووفاته فيها. كان ثقة في القراءات، صدوقًا في الحديث. قيل: اسم أبيه عبيد، وبهدلة اسم أمّه. [الأعلام].

(٣) وكذا الحكم إذا وقع بعد نفي أو استفهام، نحو: أعندك زيد؟ وما عندك زيد. فيأتي في «زيد» وجهان، هكذا في نسخة.

٢ ـ ومذْهب الكُوفِيّينَ والأخْفش: جَوازُ رفْعِهِ على الفاعِليَّة؛ لأنَّهم لا يَشتَرِطون الاعْتمادَ.

❊ ❊ ❊

(البَابُ الثَّالِثُ)

(فِي تَفْسِيرِ كَلِمَاتٍ) كَثيرةٍ[١] (يَحْتَاجُ إِلَيْهَا المُعْرِبُ[٢]) يَكثُرُ في الكَلامِ دَوْرُها ويَقْبُحُ بالمعْرِبِ جَهْلُها (وَهِيَ عِشْرُونَ[٣]) بل اثنانِ وعشرُونَ (كَلِمَةً[٤]).

(وَهِيَ ثَمَانِيَةُ أَنْوَاعٍ[٥]) عَدَد أبْوابِ الجنَّةِ.

[النَّوعُ الأَوَّلُ]

[مَا جَاءَ على وَجهٍ وَاحدٍ]

(أَحَدُهَا): أي: الأنواعِ (مَا جَاءَ عَلَىٰ وَجْهٍ وَاحِدٍ) لا غيْرُ (وَهُوَ أَرْبَعَةٌ):

١ ـ [قَطّ]

[لُغَاتٌ في «قَطّ»]

(أَحَدُهَا: «قَطُّ» بِفَتْحِ القَافِ وَتَشْدِيدِ الطَّاءِ وَضَمِّهَا فِي اللُّغَةِ الفَصِيحَةِ) فيهنّ[٦]، وهي

---

(١) وفي نسخة (أ) سقط: «كثيرة».

(٢) أي: العارف بالإعراب أو القاصد أن يعرف الإعراب، فالأوّل: أبلغ، والثّاني: أنسب. [كافيجي].

(٣) وإنّما خصّ بها؛ لمساس الحاجة إليها، وإلّا فنفس الاحتياج ثابت إلىٰ غيرها أيضًا. [حل].

(٤) أ ـ سواء كانت اسمًا أو حرفًا. [كافيجي].

ب ـ بالنّصب، تمييز «عشرون». [كاشف القناع].

(٥) بحسب اعتبار وجوه الاستعمال، فظهر صحّة الحمل. [كافيجيّ].

(٦) وفي نسخة (د): «فيها».

اللُّغَةُ الأُولَىٰ.

والثَّانِيةُ: فَتْح القافِ وتَشْديد الطَّاء مَكسُورَةً عَلىٰ أصْل الْتِقاءِ السَّاكِنَيْن.

والثَّالِثةُ: إتْباع القافِ للطّاءِ في الضّمّ.

والرّابِعةُ: تخْفيفُ الطّاءِ مَع الضّمّ.

والخَامِسةُ: تَخفيفُ الطّاءِ مع السُّكونِ.

[معنى «قطّ»]

(وَهِيَ) فِي اللُّغاتِ الخَمْسِ: (ظَرْفٌ لاسْتِغْرَاقِ[1] مَا مَضَىٰ مِنَ الزَّمَانِ) مُلازِمٌ لِلنَّفْيِ[2]. (تَقُولُ): هَذا الشّيْء (مَا فَعَلْتُهُ[3] قَطُّ[4]) أيْ: لمْ يصْدُرْ مِنّي فِعْلُه في جَميعِ أزْمِنةِ المَاضِي.

واشْتِقاقُها: مِن «القَطّ» وَهوَ القَطْعُ.

فَمعْنَىٰ «مَا فعَلْته قَطُّ»: مَا فَعلتُه فيمَا انْقَطَعَ مِنْ عُمْرِي؛ لانْقِطاعِ المَاضِي عَن الحالِ والاسْتقبال، فَلا يُستعمَل إلا في الماضِي.

(١) يفهم منه ظاهرًا أنّ عمومه بحسب الوضع، لكن لاح لي أن يكون عمومها لوقوعها في سياق النّفي، ويرشدك إليه قول الجوهريّ: ومعناه الزّمان، وقول ابن مالك: لتضمّنه معنىٰ من الاستغراقيّة علىٰ سبيل اللّزوم. [كاشف القناع].

(٢) أي: لا تَقَعُ إلّا بعدَ كلامٍ مَنْفِيّ. [م].

(٣) (ما): نافية، و(فعلته): فعل وفاعل ومفعول، و(قط): ظرف لاستغراق الماضي مبني على الضم في محل نصب. [دس].

(٤) وإنّما بُنِيَت؛ لتضمّنها معنىٰ «مذ» و«إلىٰ»؛ لأنّها بمعنىٰ الغايتين معًا: ابتداء الغاية وانتهاء الغاية، إذ معنىٰ «ما فعلته قط»: ما فعلته مذ أن خُلِقت إلىٰ الآن، وعلىٰ الحركة؛ هربا من التقاء السّاكنين، وعلىٰ الضّمّة؛ تشبيهًا بالغايات؛ كـ«قبل» و«بعد» أو بالمبنيّات؛ كـ«حيث». [حل المعاقد].

(وَقَوْلُ العَامَّةِ: «لَا أَفْعَلُهُ قَطُّ» لَحْنٌ) أي: خَطَأٌ؛ لأَنَّهم اسْتَعْمَلوها في المُسْتقبَل، وذلِك مُخالِفٌ لِلوضْعِ والاشْتِقاقِ.

وسَمّاهِ لَحنًا؛ لِما فيهِ مِن تَغْييرِ المعْنَىٰ. يُقالُ لِلْمُخطِئِ: لاحِنٌ؛ لأنَّه يَعْدِل بِالكلامِ[1] عن الصَّوابِ.

٢ - [عَوْضُ]

(الثَّانِي) [مِمّا جاءَ علىٰ وجْهٍ واحدٍ]: («عَوْضُ» بِفَتْحِ أَوَّلِهِ) وإهْمالِهِ وَسُكونِ الثّانِيةِ (وَتَثْليثِ[2] آخِرِهِ) وإعْجامِهِ.

[معنى «عَوْضُ»]

(وَهُوَ ظَرْفٌ لاسْتِغْرَاقِ[3] مَا يُسْتَقْبَلُ مِنَ الزَّمَانِ) غالبًا (وَيُسَمَّىٰ الزَّمَانُ عَوْضًا؛ لأَنَّهُ كُلَّمَا ذَهَبَتْ مِنْهُ مُدَّةٌ عوّضَتْهَا[4] مُدَّةٌ أُخْرَىٰ، أَوْ لأَنَّهُ) أي: الزَّمانَ (يُعَوِّضُ مَا سُلِبَ فِي زَعْمِهِم[5]) الفاسِدِ واعْتِقادِهم الباطِلِ.

[ملازمته للنَّفي]

وهو مُلازِمٌ لِلنَّفْيِ (تَقُولُ) أنتَ[6]: هَذَا الشَّيْءُ.....................

---

(١) وفي نسخة (أ) سقط: «بالكلام».

(٢) بالحَرَكاتِ البِنائِيَّةِ. أمّا بناؤها على الضّمّ.. فجبرًا للمُضاف إليه المحذوف؛ كـ«قبلُ» و«بعدُ». وأمّا على الكسر.. فلتضمّنها معنىٰ لام التّعريف؛ كـ«أمس»؛ لأنّها موضوعة لاستغراق زمان الاستقبال، فيكون معرفةً من حيث المعنىٰ، وقيل: لتضمّنها معنىٰ «مِنْ» الاستغراقيّة. وأمّا بناؤها على الفتح؛ كـ«أينَ»؛ فلخفّتها. هذا علىٰ تقدير انقطاعها عن الإضافة، وأمّا إذا أُضيفَ.. فتكون مُعربَةً؛ كقولهم: «لا أفعله عوضَ العائضين»؛ كما تقول: «أبد الآبدين». [حل].

(٣) أي: موضوع لكل فرد من أفراد الزّمان المستقبل؛ أي: موضوع للدّلالة علىٰ ذلك. [دس].

(٤) أي: عوّضت عنها؛ أي: عن تلك المدّة. [حل].

(٥) أي: زعم الجاهليّة. [م].

(٦) وفي نسخة (د) سقط: «أنتَ».

(لَا أَفْعَلُهُ[١] عَوْضُ) أي: لا يَصْدُرُ مِنِّي فِعْلُه في جَميعِ أَزْمِنة المُسْتَقْبلِ.

[حكمه من حيث الإعرابُ والبناءُ]

وَهُو مبْنيّ، فإنْ أَضَفْتَه.. أَعْرَبْتَه ونَصَبْتَه عَلَىٰ الظَّرفيَّةِ، فقُلْتَ: لا أَفْعلُهُ عَوضَ العَائِضِينَ[٢]؛ كَما تقولُ: دَهْرَ الدَّاهِرِينَ.

[وُرُودها بمعنى «قَطّ»]

ومِن غيْرِ الغالِبِ: ما ذكَره ابْنُ مَالِكٍ في «التَّسْهِيلِ»: مِنْ أَنَّ «عَوْضُ» قَدْ يَرِدُ لِلماضِي، فَيكونُ بِمَعنَىٰ «قطُّ»، وأَنْشدَ عليهِ قولَهُ:

فَلَـمْ أَرَ عَامًـا عَـوْضُ أَكْثَـرَ هَالِكًـا ....[٣]

---

(١) يعني: أنّ قولك (لا أفعله) يحتمل الاستغراق وغيره، فلمّا قلت «عوض».. كان نصًّا في الاستغراق. [حل].

(٢) قوله: (لا أفعله عوضَ العائضين) أي: في زمانٍ فيه العائضونَ؛ أي: الأجسامُ التي عوّضت خلافَ ما بُلِيَتْ، ولا شكَّ أنّ الدّنيا ما دامت موجودةً لا تخلو عن العائضين، فكأنّه قيل: «لا أفعله ما دامت الدّنيا موجودة». [دس].

(٣) صدر بيت من الطويل بدون نسبة، وعجزه: ووجه غلام يشترىٰ غلامهْ.

الإعراب: (فلم): «الفاء» حسب ما قبلها، «لم» حرف نفي وجزم وقلب. (أَرَ): فعل مضارع مجزوم، وعلامة جزمه حذف حرف العلة، وهو الألف، وفاعله مستتر وجوبًا «أنا». (عامًا): مفعول به منصوب. (عوض): ظرف زمان مبني على الضم في محل نصب، متعلق بالفعل «أر». (أكثر): صفة «عامًا» منصوب. (هالكًا): تمييز منصوب، أو اسم معطوف علىٰ «عاما» منصوب. (غلام): مضاف إليه مجرور. (يُشترىٰ): مضارع مبني للمجهول، وعلامة رفعه ضمة مقدرة علىٰ الألف للتعذر، ونائب الفاعل مستتر جوازًا تقديره «هو». (غلامه): اسم معطوف علىٰ غلام مجرور مثله، ووقف عليها بالهاء للقافية.

الجمل: جملة (فلم أر...) استفهامية أو معطوفة علىٰ ما قبلها. وجملة (يشترىٰ) صفة «غلام» في محل جر.

الشاهد: مجيء «عوض» بمعنىٰ «قط» للزمن الماضي.

[حكم «أبدًا»]

(وَكَذَلِكَ) أيْ: مِثْلَ «عَوْضُ»[(١)] في اسْتِغراقِ المُستقبَلِ («أَبَدًا»[(٢)] تقول[(٣)]: لَا أَفْعَلُهُ أَبَدًا، تَقُولُ فِيهَا: ظَرْفٌ لاسْتِغْرَاقِ مَا يَسْتَقْبِلُ مِنَ الزَّمَانِ) إلا أنَّها لا تَخْتَصُّ بِالنّفيِ ولا تُبْنَىٰ[(٤)].

٣ـ [أجل]

(الثَّالِثُ) ممَّا جاءَ علَىٰ وجْهٍ واحدٍ: («أَجَلْ» بِسُكُونِ اللامِ) وفَتْحِ الهمْزةِ وَالجِيمِ، ويُقَالُ فيها: «بَجَلْ» بِالمُوَحَّدَة.

[مَعناها والخلافُ في ذلكَ]

(وَهُوَ حَرْفٌ) موضوع[(٥)] (لِتَصْدِيقِ الخبَرِ) مُثْبتًا كانَ الخبَرُ أو مَنْفِيًّا.

(يُقَالُ) في الإثبَاتِ: (جَاءَ زَيْدٌ).

(وَ) في النَّفيِ: (مَا جَاءَ زَيْدٌ، فَتَقُولُ) في جوابِ كُلٍّ مِنهُما تصديقًا لِلمُخْبِر[(٦)]: (أَجَلْ؛ أيْ: صَدَقْتَ[(٧)]) ....

(١) إلا أنّه مختصّ بالنّفي دون «أبدًا»، فإنّه يُسْتَعملُ في المثبَت والمنفيّ. [حل].

(٢) اعلم: أنّ النّحاة يردون «أبدًا» علىٰ «عوض»؛ فلذلك قال المصنّف: (وكذلك) ولم يجعله شيئًا مستقلًّا، وهو معرب؛ لدخول لام التّعريف عليه، فلو كان متضمّنًا لها.. لَامتنع دخولها عليه. [كاشف القناع].

(٣) وفي نسخة (د): «نحو» بدل «تقول».

(٤) وفي نسخة (د) سقط: «ولا تبنىٰ»، وفي نسخة (ج) «ولا تبنىٰ، كقوله تعالىٰ: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا﴾».

(٥) وفي نسخة (د): «يرد» بدل «موضوع».

(٦) وفي نسخة (أ) و(ج): «للخبر».

(٧) فإن قلت: كان المناسب لقوله: (لتصديق الخبر) أن يقال: صدق، قلت: المراد من تصديق الخبر=

هَذا(١) قولُ الزَّمَخْشَرِيّ وابْنِ مَالِكٍ وجَماعَةٍ.

وقالَ المُصنِّفُ(٢) في «المُغْنِي»: أنَّها كـ«نَعَمْ» فتكونُ:

أ ـ حرْفَ تَصديقٍ بعْد الخبَرِ.

ب ـ ووعْدٍ بعْدَ الطَّلبِ.

ج ـ وإعْلامٍ بعْدَ الاسْتِفهام.

فتَقعُ بعْد نحْو: ومَا قَام زَيدٌ، واضْرِب زَيدا، وَأَقَامَ زَيْدٌ.

وقَيَّد المَالَقِيُّ(٣) الخبَرَ بالمُثْبَتِ، والطَّلَبَ بغيْرِ النَّهيِ.

وقيل: لَا تقعُ بعْد الاسْتِفهامِ.

وعن الأخْفَشِ: هِي بعْد الخبَرِ أحْسنُ مِن «نَعَمْ» و«نَعَمْ» بعْد الاستفهام أحسنُ منها، انتهىٰ.

= نسبة الصّدق إلىٰ المخبر، فيكون ذلك الحرف دالًّا علىٰ تلك النّسبة. [كافيجي].

(١) أي: كون «أجل» لتصديق الخبر، مُثبَتًا كان أو منفيًّا. [م].

(٢) ثم اعلم: أن «أجل» قد يستعمل ابتداءً لتصديق خبر ذهني يفسره ما بعده مثل «نَعم» لتقريره؛ كذا في «شرح الكاشي» علىٰ «تائية ابن الفارض» قدس سره في قوله:

أجـل أجلـي أرضـىٰ انقِضَـاءه صـبَابَةً ولا وصْـل إن صـحَّتْ لحبِّـك نِسـبَتِي

[حل].

(٣) مُحَمَّد بن الْحسن بن مُحَمَّد المالَقِيّ، نَزِيلُ دمشق، مَاتَ فِي ذِي الْحجَّة سنة (٧٧١ هـ = ١٣٧٠ م): كَانَ من أَئِمَّة المالِكِيَّة وشيوخ الْعَرَبيَّة، وَكَانَ حَسنَ التَّعْلِيم، شرَح «التّسهيل» في النّحو، و«المخْتَصر» الفقهيّ لابن الحاجب ولم يتمّه، وانتفع بِهِ الطّلبَة. [بغية الوعاة، الدرر الكامنة].

٤ - [بَلَىٰ]

(الرَّابِعُ) مِمَّا جاءَ علىٰ وجْهٍ واحدٍ: («بَلَىٰ» وَهُوَ حَرْفٌ[1]) مَوضوعٌ (لِإيجَابِ) الكلامِ (المَنْفِيِّ)[2] أيْ: لإثباتِهِ.

[ما تختصُّ به «بَلَىٰ»]

فَتَختَصُّ بالنَّفْيِ، وتُفيد إبْطالَهُ:

أ ـ (مُجَرّدًا كَانَ المَنفِيُّ) عن الاسْتفهامِ (نَحْو) [قولِهِ تعالىٰ]: (﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبۡعَثُواْۚ قُلۡ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبۡعَثُنَّ﴾ [التغابن: ٧]) فـ«بَلَىٰ» هُنا[3]: أثْبتَت البَعْثَ المَنفِيَّ وأبْطلَتِ النَّفْيَ.

ب ـ (أَوْ) كَانَ المَنفِيُّ (مَقْرُونًا بِالاسْتِفهَامِ):

١ ـ **الحَقيقيِّ**، نحو: أَليْس زيدٌ بِقائمٍ؟ فَيُقالُ: بَلَىٰ؛ أي: بَلَىٰ هُو قائمٌ.

٢ ـ أو **التَّوْبيخِيِّ**، نحْو: ﴿أَمۡ يَحۡسَبُونَ أَنَّا لَا نَسۡمَعُ سِرَّهُمۡ وَنَجۡوَىٰهُمۚ بَلَىٰ﴾

---

(١) ثلاثيّ الوضع، والألف من نفس الكلمة عند أكثر النّحاة. [كاشف القناع].

(٢) وقد جاء علىٰ سبيل الشّذوذ لتصديق الإيجاب؛ كما تقول في جواب: أقام زيد؟ بلىٰ، قام زيد. [جامي].

وقد نظم هذا المعنىٰ شيخنا العلامة الأجهوريّ فقال:

«نعـــم» جـــواب للـــذي قبلـــه ... إثباتًـــا أو نفيًـــا كـــذا قـــرروا
«بلـــىٰ» جـــواب النفـــي لكنـــه ... يصـــير إثباتًـــا كـــذا حـــرروا

[«ع ش» علىٰ «م ر» من كتاب الإقرار].

عجـز «بلـىٰ» منهـا كمـا قـد قـالوا ... وقيـــل للتأنيـــث إذ تُمـــال
وتبطـــل النفـــي وليســـت تُلفـــىٰ ... إلا جوابـــا لكـــلام ينفـــىٰ

[ح أمير].

(٣) وفي نسخة (ج) و(د): «ههنا».

[الزخرف: ٨٠] أي: بلَىٰ نسمَعُ.

٣ ـ أَو التَّقْريريِّ[١] (نحْو: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْۖ قَالُواْ بَلَىٰ﴾ [الأعراف: ١٧٢] أَيْ: بَلَىٰ أَنْتَ رَبُّنَا) أجْرَوا النَّفي مع التَّقريريِّ مَجْرَىٰ النَّفي[٢] المُجَرَّدِ[٣]، فلِذَلِكَ[٤] قال ابْنُ عبّاسٍ: «لَوْ قَالُوا: نَعَمْ.. لَكَفَرُوا». ووَجْهُهُ[٥]: أنَّ «نَعَمْ» لِتَصْدِيقِ الخَبَرِ[٦] بنَفْيٍ أوْ إيجابٍ.

❊ ❊ ❊

(١) وهو الذي طلب به تقرير المخاطب وحمله على الإقرار بما بعده. [دس].

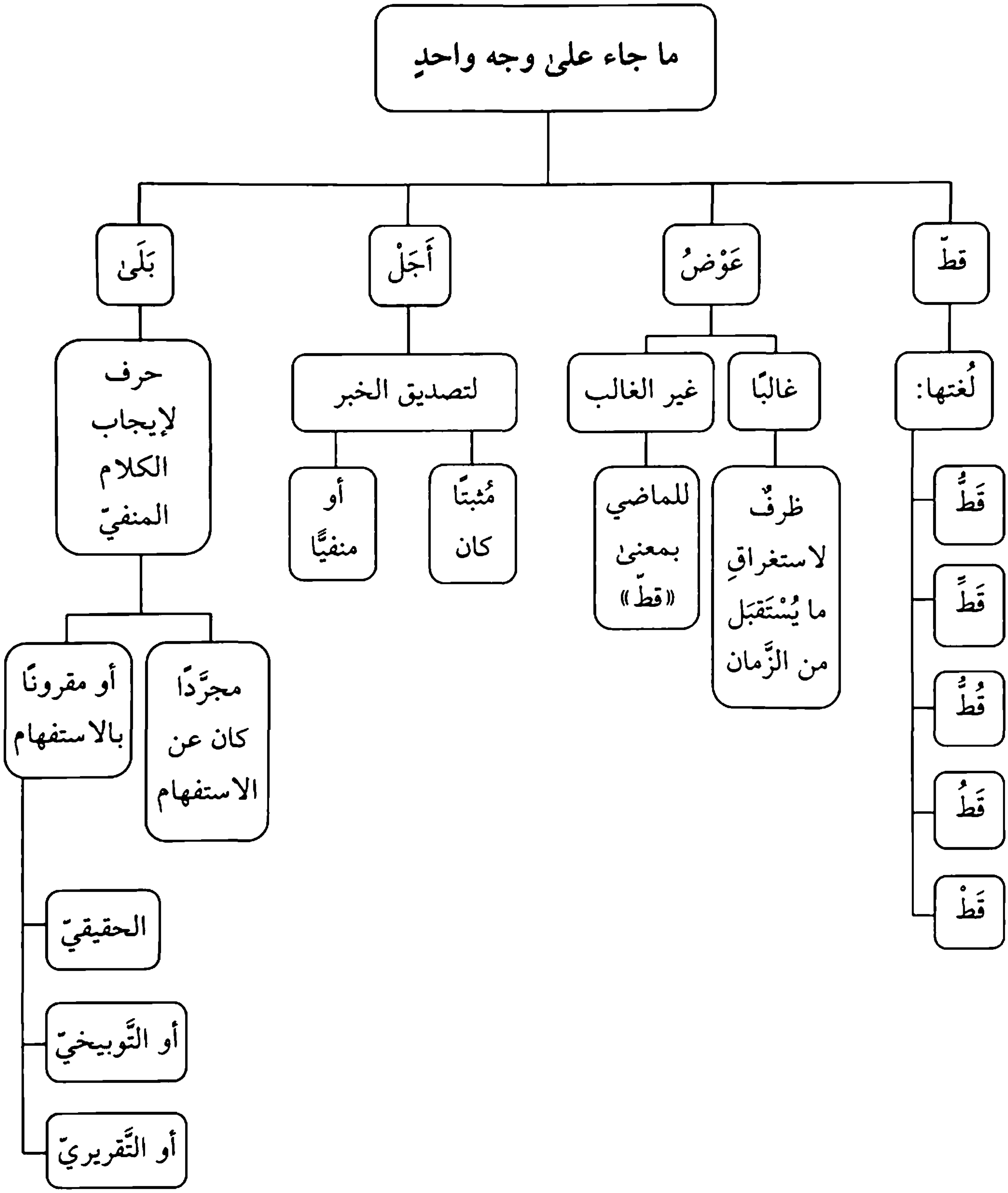
(٢) وفي نسخة (د): «المنفي» في الموضعين بدل «النفي».

(٣) أي: عن التّقرير.

(٤) أي: لأجل إجرائهم النّفيَ مع التّقرير إجراءَ النّفي المجرّد عن التّقرير. [دس].

(٥) واعلم: أن تسمية الاستفهام في الآية تقريرًا عبارةُ جماعةٍ، ومرادهم: أنه تقرير بما بعد النفي. [مغني].

(٦) وفي نسخة (د): «المخبر».



ما جاء على وجه واحدٍ
قطّ
لُغتها:
قَطُّ
قَطٍّ
قُطُّ
قَطُ
قَطْ
عَوْضُ
غالبًا
ظرفٌ لاستغراقِ ما يُسْتَقبَل من الزَّمان
غير الغالب
للماضي بمعنى «قطّ»
أَجَلْ
لتصديق الخبر
مُثبتًا كان
أو منفيًّا
بَلَى
حرف لإيجاب الكلام المنفيّ
مجرَّدًا كان عن الاستفهام
أو مقرونًا بالاستفهام
الحقيقيّ
أو التَّوبيخيّ
أو التَّقريريّ

[النَّوع الثَّاني]

[ما جَاءَ على وَجْهَيْن]

١ ـ [إذَا]

(النَّوْعُ الثَّانِي: ما جَاءَ) مِن هذِه الكَلماتِ (عَلَى وَجْهَيْنِ، وَهُوَ: «إِذَا») بِغيْر نُونٍ(١).

[الوجه الأوَّل: ظَرْفيَّةٌ]

(فَتَارَةً(٢) يُقَالُ فِيهَا: ظَرْفٌ مُسْتَقْبَلٌ خَافِضٌ لِشَرْطِهِ(٣) مَنْصُوبٌ بِجَوَابِهِ) غالبًا فيهنَّ(٤).

وذَلك في نحْو: إذَا جاءَ زيْدٌ أكْرمْتُكَ، فَـ«إذَا»: ظرْفٌ لِلمُسْتقبَل مُضافٌ، و«جاءَ زيْدٌ»: شرْطُه، مُضافٌ إليْه لِـ«إذَا» والْمضافُ خافِضٌ لِلْمضافِ إليْه. و«أكْرمتُك»: جوابُ «إذَا» وفِعْلُ الجواب وما أشْبَهَهُ هُو النَّاصِبُ لِمَحَلّ «إِذَا». و«إذَا» مُتقَدّمَةٌ(٥) مِن تَأخِيرٍ، والأصْلُ: أكرمتُكَ إذَا جاءَ زيْدٌ.

ومِن غيرِ الغالِبِ:

١ ـ أنْ تكونَ «إذا» للماضِي، كما سيأتي.

---

(١) وفي نسخة (ج) و(د): «بغير تنوين».

(٢) أي: مرّة، ذكر في «مختار الصّحاح»: يقال: فعل تارةً، أي: مرّةً بعد مرّةٍ، والجمع: تاراتٌ وتِيَرٌ؛ كعِنَب، وربّما قالوا: فعله تارًا بعد تارٍ بحذف. انتهى. وانتصابه إمّا على الظّرفيّة أو على المصدريّة على قياس ما قيل في قولك: ضربته مرّة. [كاشف القناع].

(٣) بالإضافة إليه. [كاشف].

(٤) وفي نسخة (د): «فيها».

(٥) وفي نسخة (ج) و(د): «مقدمة».

٢ ـ وأنْ تكونَ لغيرِ الشَّرطِ، نحو: ﴿وَإِذَا مَا غَضِبُواْ هُمْ يَغْفِرُونَ﴾ [الشورى: ٣٧][(١)].

أ ـ فلا يكونُ لها شرطٌ ولا جوابٌ.

ب ـ ولا تُضافُ لِما بعدها[(٢)].

ج ـ وتُنصَبُ بما لا يكونُ جوابًا، تقدّمَ عليها أو تأخّرَ عنها.

[تعريف المُعرِبين لـ«إذَا»]

(وَهَذَا) التّعريفُ الّذي ذكرَهُ المصنِّفُ (أَنْفَعُ) مَعْنًى (وَأَرْشَق) عِبارَةً (وَأَوْجَزُ) لَفْظًا (مِنْ قَوْلِ المعْرِبينَ: إنَّهَا ظَرْفٌ لِمَا يُسْتَقبَلُ مِنَ الزَّمَانِ، وَفِيهِ مَعْنَى حَرْفِ الشَّرْطِ غَالِبًا). أمّا أنّه أَنْفَعُ.. فَلِمَا فيه من بيانِ عَمَلِ «إذا» والعاملِ فيها وتسميةِ ما يليها شرطًا وتاليه جوابًا، وعبارتُهم لا تفيد ذلك. وأمّا أنّه أرشق وأوجز.. فظاهر.

[اخْتصاص «إذا» الشَّرطيّة بالجملة الفِعليّة]

(وتَـخْتَصُّ «إذا») الشَّرطيّةُ[(٣)] (هَذِهِ) بالدُّخول عَلَىٰ (الجُمَلِ[(٤)] الْفِعْلِيَّة) عَكْسَ الفُجائِيَّةِ علىٰ الأصحّ فيهما، نحو: ﴿فَإِذَا انشَقَّتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ وَرْدَةً

---

(١) والتّقديرُ: هم يغفرون وقت غضبهم.

(٢) وفي نسخة (أ) و(ب) سقط: «ولا تضاف لما بعدها».

(٣) أ ـ واعلم: أن «حتّىٰ» إذا دخل علىٰ «إذا».. يقتضي جوابًا، جاز أن يكون «حتّىٰ» حرف ابتداء، وأن يكون جارّةً لـ«إذا» عند الزمخشري، واختاره ابن مالك.
ب ـ وقال أبو البقاء وصاحب «البسيط»: إنّ «إذا» في موضع نصب بـ«حتّىٰ». وعن محمد بن مسعود العربي: ومن زعمَ أن محل «إذا» جارّ.. فزعمه باطل؛ لأنّ «إذا» ظرف محضٌ لا ينجرّ البتّة. [كاشف القناع].

(٤) وفي نسخة (ج) و(د): «الجملة».

كَٱلدِّهَانِ﴾ [الرحمن: ٣٨] وَأَمَّا نَحوُ: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ﴾ [الانشقاق: ١] مِمَّا دَخلتْ فيهِ على الاسمِ.. فَمَحْمُولٌ عند جمهورِ البَصْرِيّينَ عَلَىٰ إِضْمَارِ الْفِعْلِ المذكورِ، ويكون الاسم الدَّاخلة هِي عليه فاعلاً بفعلٍ محذوفٍ يُفَسِّرُه الفعلُ المذكورُ، والتّقديرُ: «إِذا انشَقَّت السَّماءُ انْشقّتْ» مِثْلُ: ﴿وَإِنِ ٱمۡرَأَةٌ خَافَتۡ﴾ [النساء: ١٢٨] فـ«امرأةٌ»: فاعلٌ بفعلٍ محذوفٍ علىٰ شريطةِ التَّفْسيرِ، والتّقديرُ: «وإنْ خَافَت امرأةٌ خافت».

[قياسُ الشَّرطِ الغيرِ الجازمِ على الجازمِ]

فقاسَ الشَّرطَ الغيرَ الجازمَ[1] علىٰ الشّرطِ الجازمِ[2] في دُخولِهِ علىٰ الاسمِ المرفوعِ بفعلٍ محذوفٍ.

وهذا القياسُ إنْ كانَ لمجرّدِ التَّنْظيرِ.. فظاهِرٌ، وإنْ كانَ لِلاستدلالِ.. فَفِيهِ نظرٌ؛ لأَنَّ شَرطَ الـمَقِيسِ عليهِ: أنْ يكونَ ممَّا اتّفقَ عليه الخَصمانِ.

والخِلافُ[3] ثابتٌ في «إنْ» أيضًا، والمخالِفُ في ذلك الأخفشُ والكوفيُّونَ؛ فإنّهمْ يُجِيزونَ دخولَ «إنْ» و«إذا» الشّرطيّتَيْنِ علىٰ الأسماءِ. فـ«امرأةٌ» عندهمْ: مبتدأٌ، و«خَافَتْ»: خبرُه، أو فاعلٌ لمذكورٍ عندَ الكوفيّينَ، أو لمحذوفٍ[4] عند الأخفشِ.

[خروج «إذا» عن المستقبَل]

وقد تخرُجُ «إذا» عن المستقبَلِ (وتُستعمَلُ ظرفًا للماضي) مطلقًا، وللحالِ

---

(١) وهي: «إذا».

(٢) وهي: «إنْ».

(٣) وفي نسخة (د): «الاختلاف».

(٤) أي: لفعل محذوف؛ كما عليه جمهور البصريّين. [كاتب].

بعد القَسَم.

فالأوّل: (نحو: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا﴾ [الجمعة: ١١]).

والثّاني: نحو: ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ﴾ [النجم].

[الوجه الثّاني: حرفُ مفاجأةٍ]

(وَتَارَةً يُقَالُ فِيهَا: حَرْفُ مُفَاجَأَةٍ) فلا تَحتاجُ إلى الْجوابِ.

[اختصاص «إذا» الفجائيّةِ بالجملةِ الاسميّةِ]

(وَتَخْتَصُّ[١] بِـ) الدّخول على (الجُمَلِ[٢] الاسْمِيّةِ) على الأصحّ (نحو: ﴿وَنَزَعَ يَدَهُ فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ لِلنَّاظِرِينَ﴾ [الأعراف: ١٠٨]) فـ«هي»: مبتدأٌ، و«بيضاءُ»: خبرُه.

وقدْ تَلِيهَا الجُمْلَةُ الفِعليَّةُ إذا كانتْ مَصْحُوبَةً بـ«قدْ» نحو: «خَرَجْتُ فَإِذَا قَدْ قَامَ زَيْدٌ» حَكاهُ الأخفشُ عَن العربِ.

[الاختلاف في الفَاءِ الدَّاخلةِ على «إذا»]

واختُلِفَ[٣] في «الفاءِ» الدَّاخلةِ عليها، فقال المازِنِيُّ[٤]: زائدةٌ، وقال

---

(١) وأما سبب الاختصاص بالاسمية.. فللفرق اللفظي بين «إذا» هذه وبين «إذا» الشرطية المناسبة للفعل على ما هو شأن طريق استنباط التعليل بعد الوقوع. [كافيجي].

(٢) وفي نسخة (د): «الجملة».

(٣) والعامل في «إذا» هذه معنى المفاجأة، وهو عامل لا يظهر، وقد استغنَوْا عن إظهاره؛ لقوّة ما فيه من الدّلالة، وأمّا «الفاء»: فهي للسّببيّة. [كاشف القناع].

(٤) بكر بن محمّد بن حبيب أبو عثمان المازنيّ (ت: ٢٤٠ هـ = ٨٥٤ م): كان إمام عصره في النّحو والأدب، من أهل البصرة ووفاته فيها. رَوَىٰ عن: أبي عبيدة، وأبي زيد الأنصاريّ، والأصمعي وغيرهم، روى عنه المبرّد والفضل بن محمّد اليزيديّ. وكان شِيعيًّا إماميًّا على رأي ابن ميثم ويقول بالإرجاء، وله: «ما تلحن فيه العامّة» و«الألف واللام» و«التّصريف». [وفيات الأعيان، لسان الميزان].

الزَّجَّاجُ: دخلتْ للرّبطِ ؛ كما في جوابِ الشّرطِ.

[الاختلافُ في حقيقةِ «إذا» الفجائيّةِ]

وَاخْتُلِفَ في حَقيقةِ «إذا» الفُجائيَّةِ: هَلْ هِيَ حَرْفٌ أَوْ اسْمٌ؟

وَعلىٰ الاسْمِيَّةِ: هَلْ هِيَ ظَرْفُ مَكَانٍ أَوْ ظَرْفُ زَمَانٍ؟

أَقْوالٌ ثَلاثَةٌ:

ذَهَبَ إلىٰ **الأوّلِ**: الأخفشُ والكوفيُّونَ، واختاره ابنُ مالكٍ.

وإلىٰ **الثّانِي**: الـمُبَرِّدُ والفارِسِيُّ وأبو الفَتْحِ ابنُ جِنّيّ، وعُزِيَ إلىٰ سيبويهِ، واختارهُ ابنُ عصفورٍ.

وإلىٰ **الثّالثِ**: الزّجّاجُ والرِّياشيُّ[1]، واختاره الزّمخشريُّ[2].

والصّحيحُ: الأوّل، ويَشهدُ له قَوْلُهم: «خَرَجْتُ فَإِذَا إِنَّ زَيْدًا بِالْبَابِ» بكسر «إنّ» فلو كانت «إذا» ظرفَ مكانٍ أو زمانٍ.. لاحْتاجَتْ إلىٰ عاملٍ يَعملُ في مَحلّها النَّصبَ، و«إنّ» لا يَعمَلُ ما بعدَها فيما قبلَها[3]، وإذا بَطَلَ أنْ تكونَ ظرْفًا.. تعيّنَ أنْ تكونَ حرفًا.

---

(١) العبّاس بن الفرج بن علي، أبو الفضل الرِّيَاشِي (١٧٧ ـ ٢٥٧ هـ = ٧٩٣ ـ ٨٧١ م): كان عالما، راوية، ثقة، عارفا بأيّام العرب، كثير الاطّلاع. من أهل البصرة، قتل فيها أيّام فتنة صاحب الزّنج. روىٰ عن: الأصمعيّ، وأبي عبيدة وغيرهما، وروىٰ عنه: ابن أبي الدّنيا، وأبو العبّاس المبرّد النّحويّ وغيرهما. وكَانَ المازنيّ يَقُول: قرأ عليّ الرّياشيّ «الكتاب». [وفيات الأعيان].

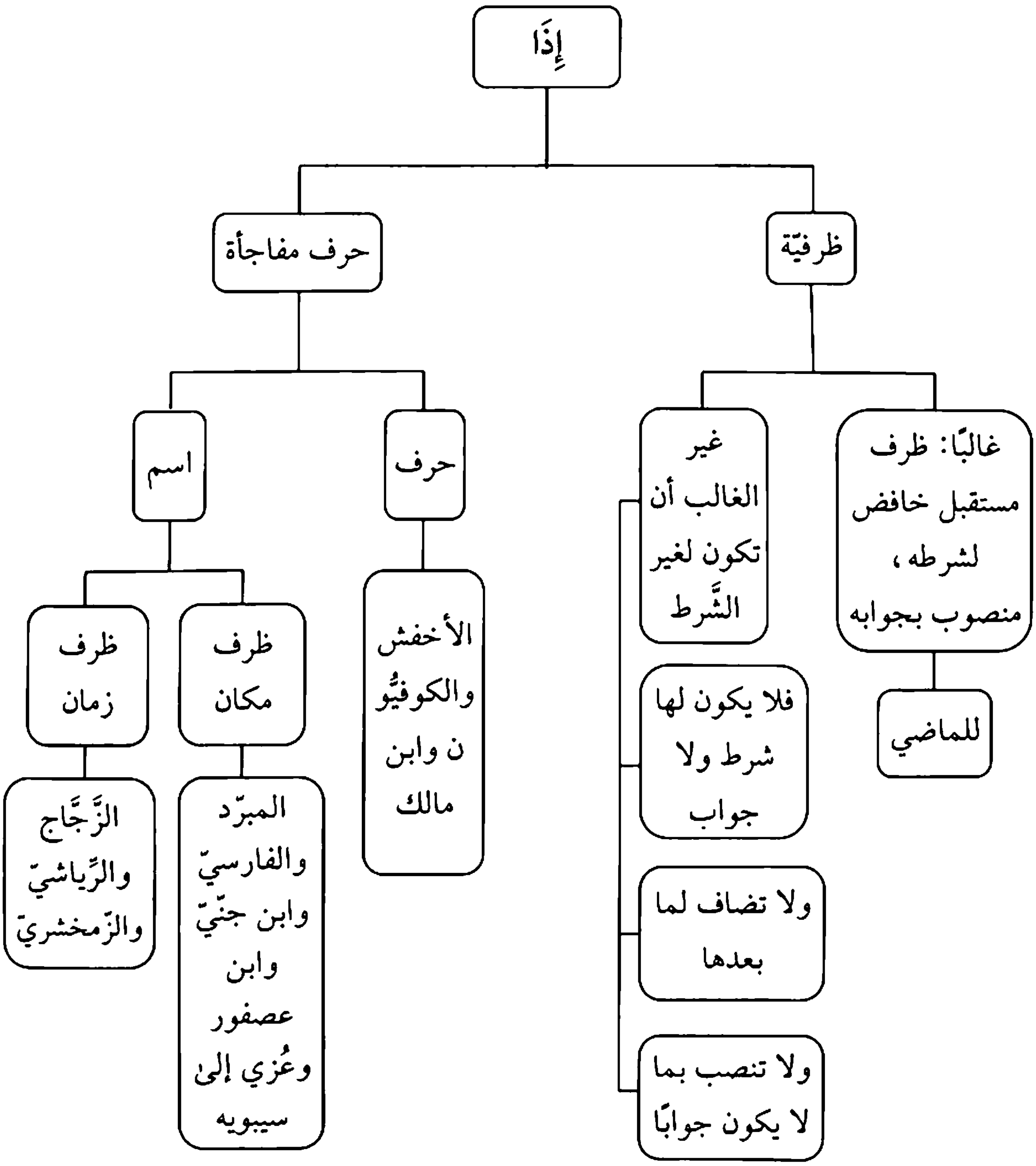
(٢) حيث قال في قوله تعالىٰ: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ [الروم: ٢٥] أي: فاجأتم الخروج في ذلك الوقت، وزعم أن عاملها فعل مشتق من لفظ المفاجأة، قال المصنف في «المغني»: وهذا شيء انفرد به الزمخشري، وإنما ناصبها عند غيره ممن لم يقل بحرفيّتها الخبرُ المذكورُ أو المقدّرُ، وإن قدرت أنها الخبر.. فعاملها «مستقر» أو «استقر». [حل المعاقد].

(٣) أي: لأنّ لها الصّدارة. [دس].

[مواضعُ كلٍّ من الشَّرطيّةِ والفجائيّةِ]

وَلِكلّ مِنْ «إذا» الشّرْطيَّةِ والفُجائيَّةِ مَواضِعُ تَخُصُّها (وَقَدْ اجْتَمَعَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ [الروم: ٢٥]).

فـ«إذا» الأُولى: شَرطِيَّةٌ ولِيَتْها جُملَةٌ فِعليَّةٌ، والثّانيَةُ: فُجائيَّةٌ وليتْها جُملةٌ اسميّةٌ.



[النَّوعُ الثَّالثُ]

[ما جاءَ على ثلاثةِ أوجهٍ]

(النّوْعُ الثَّالِثُ: ما جَاءَ) مِن الكلماتِ (عَلَىٰ ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ، وَهي سَبْعٌ):

١ ـ [إذْ]

[الوجهُ الأوّلُ: ظَرْفيّةٌ]

(إِحدَاهَا: «إِذْ» فَيُقَالُ فِيهَا تارةً: ظَرْفٌ لِمَا مَضَىٰ مِن الزَّمَانِ) غالِبًا.

(وَتَدْخُلُ عَلَىٰ الجمْلَتَيْنِ): الاسْميَّةِ والفِعليَّةِ.

فالأُولىٰ: (نحو: ﴿وَاذْكُرُوٓاْ إِذْ أَنتُمْ[١] قَلِيلٌ﴾ [الأنفال: ٢٦]).

(و) الثَّانية: (نحو: ﴿وَاذْكُرُوٓاْ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا﴾ [الأعراف: ٨٦]).

(و) منْ غيرِ الغالبِ[٢]: ....

(١) فـ«اذكروا»: عامل في «إذ» وهو ظرف داخل في الجملة الاسمية، وهي: «أنتم قليل»، والجملة مضاف إليها لـ«إذ». اعلم: أن «إذ» هذه يجوز دخولها على الجملة الاسمية سواء كانت خبرها مفردًا ـ كما في المثال المذكور ـ أو جملةً، نحو: إذ زيد يقوم، وقد استقبحوا: إذ زيد قام؛ لأن الفعل الماضي لا يكون خبرا، إلا إذا أريد به الإخبار فيما مضىٰ، وهذا الغرض حاصل من نفس «إذ»، ولأن مدلول «إذ» و«قام» الزمانُ الواحد وقد اجتمعا في كلامٍ فلم يحسن الفصل. [كاشف القناع].

(٢) واعلم: أنّ بعض النُّحاة ذكر لـ«إذ» معنيين آخرَيْن: أحدهما: التوكيد؛ بأن يحمل على الزِّيادة، وحمل عليه آيات، منها قوله تعالىٰ: ﴿إِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾ [ص: ٧١] الآية، والثاني: التحقيق؛ كـ«قد»، وممَّا حملوا عليه الآية؛ أعني: ﴿إِذ ظَّلَمْتُمْ﴾ [الزخرف: ٣٩] وليس القولان بشيء، وعلىٰ هذا القول في الآية فالجملة معترضة بين الفاعل وفعله، وقد يجيء «إذ» اسما للزمان المستقبل؛=

أنَّها[١] (قَدْ تُسْتَعْمَلُ لِلْمُسْتَقْبَلِ، نَحْوُ: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ۝ إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِىٓ أَعْنَٰقِهِمْ﴾ [غافر: ٧٠ ـ ٧١]) فـ«إذْ» هنا بمعنى: «إِذَا»[٢] لأنَّ العامِلَ فيها فعلٌ مُستقبَلٌ.

[الوجهُ الثَّاني: حرفُ مفاجأةٍ]

(وَ) يُقالُ فيها (تَارَةً: حَرفُ مُفَاجَأَةٍ) إذا وقعتْ بعد [كلمة]: «بَيْنا» أو «بَينما»:

فالأوّل: كقولك: بَيْنَا أَنَا فِي ضِيقٍ إِذْ جَاءَ الفَرَجُ.

والثَّاني: (كقوله):

اِسْــتَقْدِرِ اللهَ خَيْــرًا وَارْضَــيَنَّ بِــهِ ... (فَبَيْنَما العُسْــرُ إِذْ دَارَتْ مَيَاسِــيرُ)[٣]

= كـ«إذا»، نحو: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾ [الزلزلة: ٤]. والجمهور لا يثبتون هذا القسم ويجعلون الآية من باب ﴿وَنُفِخَ فِى ٱلصُّورِ﴾ [ق: ٢٠] أعني: من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلةَ ما قد وقع. وقد يحتج لغيرهم بقوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ۝ إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِىٓ أَعْنَٰقِهِمْ﴾ [غافر: ٧٠ ـ ٧١]، فإن «يعلمون» مستقبل لفظا ومعنى؛ لدخول حرف التنفيس عليه، وقد عمل في «إذ» فيلزم أن يكون بمنزلة «إذا»، تأمل. [حل].

(١) وفي نسخة (أ) سقط: «أنها».

(٢) أي: للاستقبال.

(٣) التّخريج: نسب هذا البيت إلى عنبر بن لبيد العذريّ.

اللّغة: (استقدر الله خيرًا): اطلب منه تعالى أن يقدّر لك خيرًا. (مياسير): جمع ميسور، بمعنى: اليسر، بدليل مقابلته بالعسر.

المعنى: اطلب تقدير الخير من الله تعالى وارض بما قدر الله لك، فإنّ العسر لن يدوم، فلا بُدّ أن يأتي اليسر منه.

الإعراب: (استقدر): فعل أمر. (الله): مفعول أوّل. و(خيرًا): مفعول ثان. (بينما): ظرف مكان. و(ما): زائدة. (العسر): مبتدأ وخبره محذوف. (إذ): حرف مفاجأة ـ قيل: ظرف مكان، وقيل: ظرف زمان ـ وهي بدل مِن «بين» أومتعلّق بما بعده. (دارت): فعل ماض. (مياسير): فاعله.

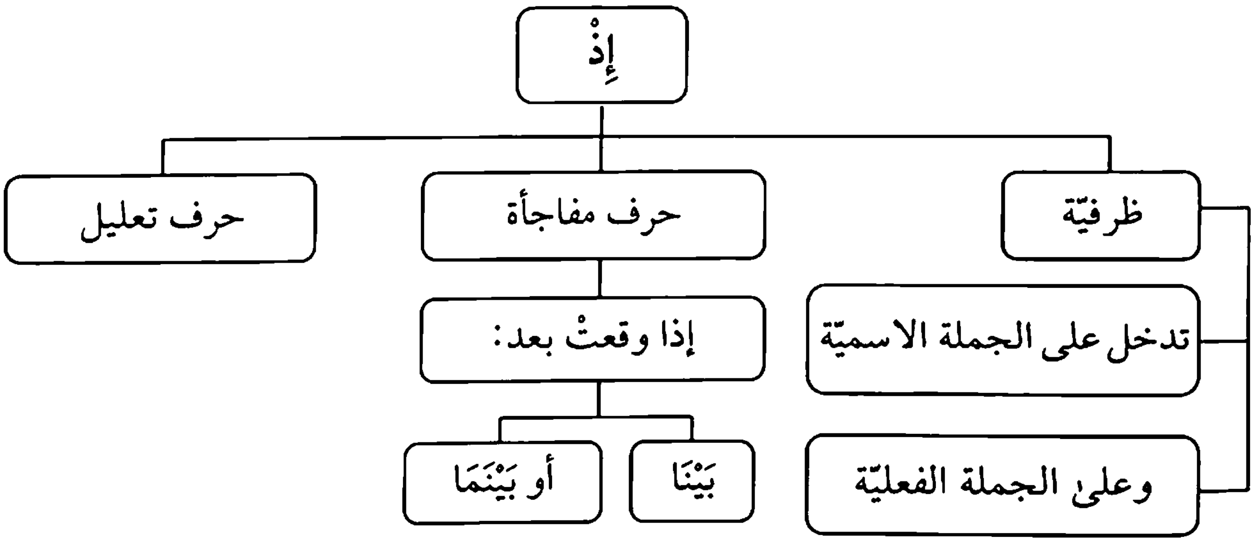
إعراب الجمل: جملة (استقدر...): ابتدائيّة لا محلّ لها. جملة (ارضينّ): معطوفة عليها.=

وهل هي ظرفُ زمانٍ أو مكانٍ، أو حرفٌ بمعنى المفاجأةِ[١]، أو حرفٌ [مؤكّد ؛ أي:] زائدٌ[٢] للتوكيدِ؟ أقوالٌ.

[الوجه الثَّالث: حرفُ تعليلٍ]

(وَ) يقال فيها (تَارَةً: حَرْفُ تَعْلِيلٍ) بـ«العين» (كَقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِى ٱلْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾ [الزخرف] أَيْ:) ولنْ يَنْفَعَكمْ اليَوْمَ اشتِرَاكُكُمْ في العذابِ (لأَجْلِ ظُلْمِكُمْ) في الدُّنيا.

وهل هي حرفٌ بمنزلةِ لامِ التَّعليلِ[٣] أو ظرفٌ والتّعليلُ مستفادٌ من قوّة الكلام[٤]؟ قولان.



= جملة (العسر): في محلّ جرّ مضاف إليه. جملة (دارت مياسير): جواب «بين» لا محلّ لها إذا جعلت «إذ» الفجائيّة حرفًا، وفي محلّ جرّ مضاف إليه إذا جعلته ظرفًا.

الشّاهد: وقوع «إذ» الفجائيّة بعد الظّرف «بينما».

(١) الإضافة: بيانيّة، والمراد بالمفاجأة: البَغتة. [دس].

(٢) وتكون نسبة المفاجأة لها حينئذ من حيث إن المفاجأة تحصل عند وجودها وإن كانت إنما توجد من «الفاء» أو «بينما»... إلخ، انتهى تقرير دردير. [دس].

(٣) وفي نسخة (ج) و(د): «لام العلة».

(٤) لا من قوّة اللّفظ. [مغني].

٢ ـ [لمَّا]

(الثَّانِيَةُ) من الكلماتِ الَّتي جاءتْ على ثلاثةِ أوجُهٍ: («لمّا») بفتحِ اللامِ وتشديدِ الميمِ.

[الوجه الأوّل: حرفُ وجودٍ لوجودٍ]

(فَيُقَالُ فِيهَا) [تارة] (فِي نَحْوِ: لمّا جَاءَ زَيْدٌ جَاءَ عَمْرٌو حَرْفُ وُجُودٍ[١] لِوُجُودٍ) فوجودُ مجيءِ عمرٍو لوجودِ مجيءِ زيدٍ (وَتَخْتَصُّ بِـ) الدُّخُولِ على الفعلِ (الماضِي)[٢] على الأَصحِّ.

[الخلافُ في كونِها حرفًا أو اسمًا]

وكونُها حرفًا هو مذهبُ سِيبويهِ.

(وَزَعَمَ الْفَارِسِيُّ وَمُتَابِعُوهُ[٣]) كابنِ جنّيّ: (أَنَّهَا ظَرْفٌ) للزّمانِ (بِمَعْنَى «حِينَ») والمعنى في المثال[٤]: حِينَ جاء زيدٌ جاء عمرٌو؛ فيقتضي مجيئَهما في زمنٍ واحدٍ، وهو غيرُ جازمٍ[٥].

[الوجه الثَّاني: حرف نفيٍ وجزمٍ وقلبٍ]

(وَ) تارةً (يُقَالَ فِيهَا) إذا دخلتْ على المضارعِ (فِي نَحْوِ: ﴿بَل لَّمَّا يَذُوقُوا

---

(١) قوله: حرف وجود؛ أي: حرف يقتضي وجود جوابه لأجل وجود شرطه، فـ(اللّام) في (لوجود) للتعليل. [دس].

(٢) ماضي اللّفظ والمعنى. [كاشف].

(٣) وفي نسخة (د): «تابعوه».

(٤) اعلم: أن «لم» و«لما» مشتركان في نفي المضارع وقلبه ماضيا، وأما كون النفي متصلا إلى زمان النطق ومتوقع الثّبوت.. فمما ينفرد به «لما». [كاشف القناع].

(٥) أي: «لَمّا» بهذا الوجه. [م].

عَذَابِ﴾ [ص: ٨]: حَرْفُ جَزْمٍ لِنَفْيِ) حَدَثِ (المضَارِعِ وقَلْبِهِ) أي: قَلْبِ زَمَنِهِ (مَاضِيًا مُتَّصِلاً نفيُه[١]) بِالحال (مُتَوَقَّعًا ثُبُوتُهُ) في الاسْتقبالِ.

(أَلَا تَرَىٰ أَنّ المعْنَىٰ) في المثال: (أَنّهُمْ لَمْ يَذُوقُوهُ) أي: العذابَ (إلىٰ الآنَ[٢]، وَأَنَّ ذَوْقَهُمْ لَهُ مُتَوَقَّعٌ) في المستقبل.

[الوجه الثّالث: حرف استثناءٍ بمعنى «إلا»]

(وَ) تارةً يُقالُ (فِيهَا: حَرْفُ اسْتِثْنَاءٍ) بِمنْزِلةِ «إلا» الاستثنائيّةِ في لُغةِ «هُذَيْلٍ» فإنّهم يجعلون «لمّا» بمعنىٰ «إلا» في[٣] نحو قولهم: أُنْشِدُكَ اللهَ[٤] لمّا فعلتَ كذا؛ أي: ما أسألك[٥] إلا فعلَك كذا.

(وَمِنْهُ) أي: من مَجِيءِ «لمّا»[٦] بِمعْنَىٰ «إلا» قوله تعالىٰ: (﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق: ٤] في قراءة التّشديد) وهي قراءةُ: ابنِ عامرٍ، وعاصمٍ، وحمزةَ، وأبي جعفرَ[٧].

(١) فاعل لـ«متّصلا» وضميره راجع للمضارع. [كاشف].

(٢) معنىٰ (الآن): الزّمان الذي يقع فيه كلام المتكلّم، وهو آخر ما مضىٰ من الوقت وأوّل ما يأتي منه، وهو مبنيّ على الفتح بناءً لازمًا عند جميع النّحاة. [كاشف].

(٣) وفي نسخة (د) سقط: «في».

(٤) قوله: (أنشدك الله) معناه: أسألك بالله، وهو علىٰ معنىٰ النفي؛ أي: ما أسألك بالله إلا فعلك، فـ(فعلت): ماضٍ بمعنىٰ المضارع. [دس].

(٥) قوله: (ما أسألك...) كأنه تفسير لـ«أنشدك»؛ ولذا صح التفريع بعده؛ لتضمنه معنىٰ النفي، وبعضهم يقدر هنا نفيًا بعد صيغة المناشدة؛ أي: أسألك بالله لا تفعل شيئًا إلا فعلك كذا. [دس].

(٦) قيل: أعجب الكلمات كلمة «لَما»: إن دخل علىٰ الماضي.. يكون ظرفًا، وإن دخل علىٰ المضارع.. يكون حرفًا، وإن دخل علىٰ غيرهما.. يكون بمعنىٰ «إلا». [كافيجي].

(٧) يزيد بن القَعْقاع، أبو جعفر، مقرئ المدينة (ت: ١٣٢ هـ = ٧٥٠ م): كان عابدًا صوّامًا قوّامًا، مُجوّدًا لكتاب الله، فهو أحد العشرة الأعلام. وروىٰ الحديث: عن أبي هريرة وَابن عبّاس،=

(أَلَا تَرَىٰ أَنَّ المعْنَىٰ: مَا كُلُّ نَفْسٍ إِلا عَلَيْهَا حَافِظٌ) فـ«إنْ» نافيةٌ، و«لمّا» بمعنىٰ «إلا». ولا الْتِفَاتَ إلىٰ إنكارِ الجَوْهَرِيِّ[1] ذلكَ[2] حيث قال: إنَّ «لمّا» بمعنىٰ «إلا» غيرُ مَعْهودٍ في اللُّغةِ. وسبَقَه إلىٰ ذلك الفرَّاءُ وأبو عبيدةُ[3].

وما قاله[4] المصنِّفُ حَكاهُ الخليلُ[5] وسيبويهِ والكسائيُّ، ومَنْ حَفِظَ حجَّةٌ علىٰ مَنْ لم يحفَظْ، والمُثبِت مقدَّمٌ علىٰ النّافِي.

***

= قرأ عليه: نافعٌ وعيسىٰ بن وَرْدَانَ، وَحدّث عنه: مالكٌ فِي غير «الموَطَّأ»، وعبد الْعزيز الدّراوَرْدِيّ، وابن أَبي حازمٍ. وكان مع عبادته وتبتّله مفتيًا مجتهدًا كبير القدرِ، ولم يخرّجوا له شيئًا فِي الكتبِ. [تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام].

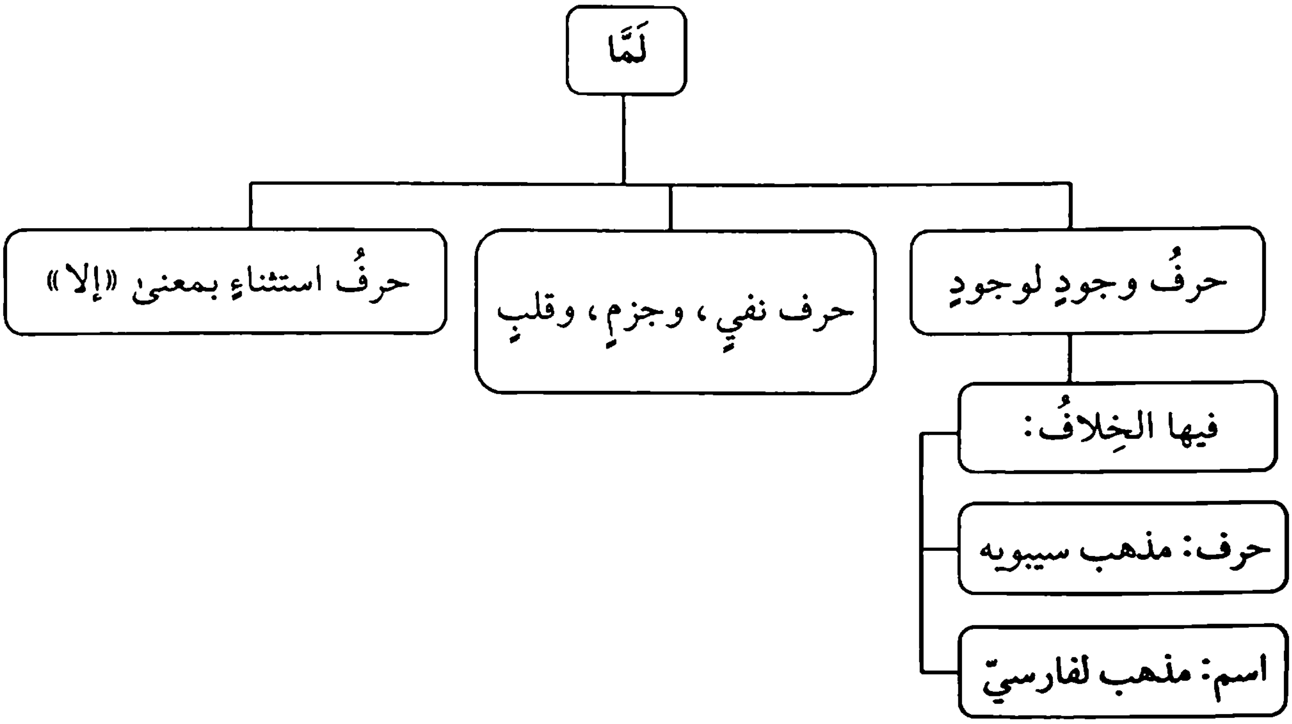
(١) إِسْمَاعِيل بن حَمَّاد، أَبُو نصر الْجَوْهَرِيّ (ت: ٣٩٣ هـ = ١٠٠٣ م): كان أديبًا فاضلًا. أخذ عن أبي عليّ الفارسيّ وعن خاله أبي إبراهيم الفارابيّ. قال القفطيّ: مات الجوهريّ متردّيًا من سطح داره، وقيل: إنّه تسوّر، وعمل له دفّين وشيّدهما كالجناحين، وقال: أريد أطير، وقفز فهلك. قال: وقيل: إنّه كان قد بقيت عليه من «الصّحاح» بقيّة في المسودّة، فبيّضها تلميذه إبراهيم بن صالح، فغلط في أشياء. [يتيمة الدهر، لسان الميزان].

(٢) أي: كون «لَمّا» بمعنىٰ «إلا». [م].

(٣) مَعْمَر بن المثنّىٰ أبو عبيدة النّحويّ (١١٠ ـ ٢٠٩ هـ = ٧٢٨ ـ ٨٢٤ م): من أئمّة العلم بالأدب واللّغة، مولده ووفاته في البصرة. قال الجاحظ: لم يكن في الأرض أعلم بجميع العلوم منه. وكان إباضيًّا شعوبيًّا، من حفّاظ الحديث. قال ابن قتيبة: كان يُبْغِض العربَ. وصَنَّفَ في مَثالِبِهم كتبًا. ولَمّا مات لم يحضر جنازته أحد؛ لشدّة نقده معاصريه. وله: «طبقات الشّعراء»، و«معاني القرآن»، و«فتوح أرمينية». [الجرح والتعديل لابن أبي حاتم].

(٤) من كون «لَمَّا» بمعنىٰ «إلا». [م].

(٥) الخليل بن أحمد بن عمرو الفراهيديّ (١٠٠ ـ ١٧٠ هـ = ٧١٨ ـ ٧٨٦ م): ولد ومات في البصرة، اتّفق العلماء علىٰ جلالته وفضائله وتقدّمه في علوم العربيّة؛ من النّحو، واللّغة، والتّصريف، والعروض، وهو السّابق إلىٰ ذلك، المرجوع فيه إليه. وهو أستاذ سيبويه النّحويّ. وكان رحمه الله مفرط الذّكاء. وله: كتاب «العين» في اللّغة، و«العروض»، وغيرهما. [سير أعلام النبلاء، تهذيب الأسماء واللغات].


لَمَّا
حرفُ وجودٍ لوجودٍ
حرف نفيٍ، وجزمٍ، وقلبٍ
حرفُ استثناءٍ بمعنى «إلا»
فيها الخِلافُ:
حرف: مذهب سيبويه
اسم: مذهب لفارسيّ

٣ ـ [نَعَمْ]

(الثَّالِثَةُ) مِنَ الْكلماتِ الَّتي جاءَتْ على ثَلاثةِ أوجهٍ: (نَعَمْ) بِفَتْحتَينِ [على الأصح].

[الوجه الأوَّل: حرفُ تَصديقٍ]

(فَيُقَالُ فِيهَا) [تارةً]: (حَرْفُ تَصْدِيقٍ إذَا وَقَعَتْ بَعْدَ الخَبَرِ) [في] المُثْبَتِ(١) (نَحْو: قَامَ زَيْدٌ، أَوْ) الخبرِ المَنْفِيّ، نحو: (مَا قَامَ زَيْدٌ)(٢).

[الوجه الثّاني: حرفُ إعلامٍ]

(وَ) يقال فيها: (حَرْفُ إعْلَامٍ إذَا وَقَعَتْ بَعْدَ الاسْتِفْهَامِ، نَحْو: هَلْ(٣) قَامَ زَيْدٌ).

[الوجه الثّالث: حرف وعدٍ]

(وَ) يُقال فيها: (حَرْفُ وَعْدٍ إذَا وَقَعَتْ بَعْدَ الطَّلَبِ، نَحْوُ) أنْ يقال لك: (أَحْسِنْ إلى فُلَانٍ) فتَقُولُ: نَعَمْ.

ومن مَجِيئِها أيضًا لِلإعْلامِ بعد الاسْتِفْهامِ قولُه تعالى: ﴿فَهَلْ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ

---

(١) واعلم: أنه إذا قيل: «قام زيد» فتصديقه: «نعم» وتكذيبه: «لا»، ويمتنع دخول «بلى» لعدم النّفي. وإذا قيل: «ما قام زيد» فتصديقه: «نعم» وتكذيبه: «بلى»، ويمتنع دخول «لا»؛ لأنّها لنفي الإثبات لا لنفي النّفي، وإذا قيل: أقام زيد، فهو مثل: قام زيد، وإذا قيل: ألم يقم زيد، فهو مثل: لم يقم زيد، فتصديقه: «نعم» وتكذيبه: «بلى» ولا محل فيه لـ«لا»، وهكذا الاستفهام. [حلّ المعاقد].

(٢) والأحكام المذكورة كلّها في وقوعها بعد الكلام، وأمّا لو وقعت في صدر الكلام.. فقد قيل: تأتي للتّأكيد، نحو: نعم، هذه إطلالهم، والحقّ أنّها في ذلك حرف إعلام، وأنّها جواب لاستفهام مقدّر. [حل].

(٣) وفي نسخة (د): «أقام» بدل «هل قام».

رَبُّكُمْ حَقًّا قَالُواْ نَعَمْ ﴾ [الأعراف: ٤٤] وَهَذَا المعْنَىٰ ـ وهو مجيء «نَعَمْ» للإعلام ـ لَمْ يُنَبِّهْ[١] عَلَيْهِ سِيبَوَيْهِ، فإنّه قال: «نَعَمْ» عِدَةٌ وتَصْدِيقٌ، ولم يَزِدْ علىٰ ذلكَ.

٤ ـ [إِيْ]

الكلمةُ (الرَّابِعَةُ) ممّا جاءَ علىٰ ثلاثةِ أوجهٍ: («إِيْ»[٢] بِكَسْرِ الهمْزَةِ وَسُكُونِ الْيَاءِ) المخفَّفَةِ (وَهِيَ) حرفُ جوابٍ (بِمَنْزِلَةِ «نَعَمْ»).

[الوجهُ الأوّلُ: حرفُ جوابٍ لتصديقِ الخبرِ]

فَتَكونُ لتصديقِ الخبرِ.

[الوجه الثَّاني: حرفُ جوابٍ لإعلامِ الْمستَخْبِرِ]

ولإعْلامِ الْمستخبِرِ.

[الوجه الثّالث: حرفُ جوابٍ لوعدِ الطَّالبِ]

وَلِوَعْدِ الطَّالِبِ.

فَتَقعُ بعدَ نحو: قَامَ زَيْدٌ، ومَا قَامَ زَيْدٌ، وهَلْ قَامَ زَيْدٌ، واضْرِبْ زَيْدًا؛ كما تقع «نعم» بعده، هذا[٣] مقتضىٰ التَّشبيهِ.

---

(١) وفي نسخة (د): «لم يتنبه».

(٢) قال العلامة البيتوشي في «كفايته» في بحث «إي»:

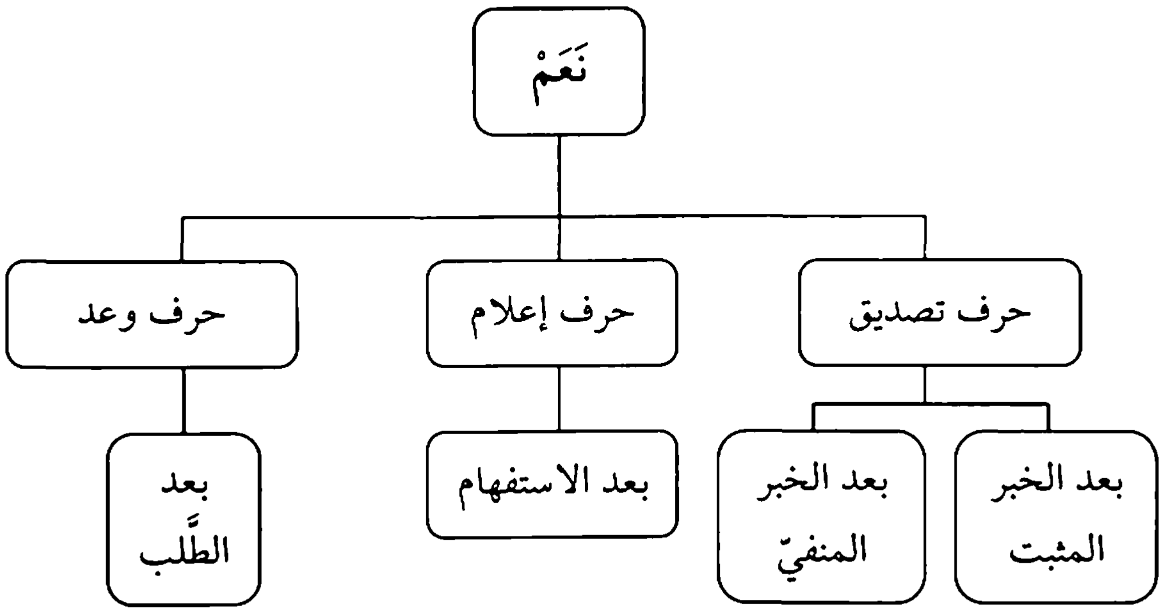
بالكسر «إي» مثل «نعم» لكن ... في غير يمين أبدًا لم تُعرف
وربما يحذف حرف القسم ... من بعدها فـ«الياء» بالفتح سِمِ
أو احذفن وجاز أن تبقىٰ ... علىٰ حالتها كما أفاد الفضلا

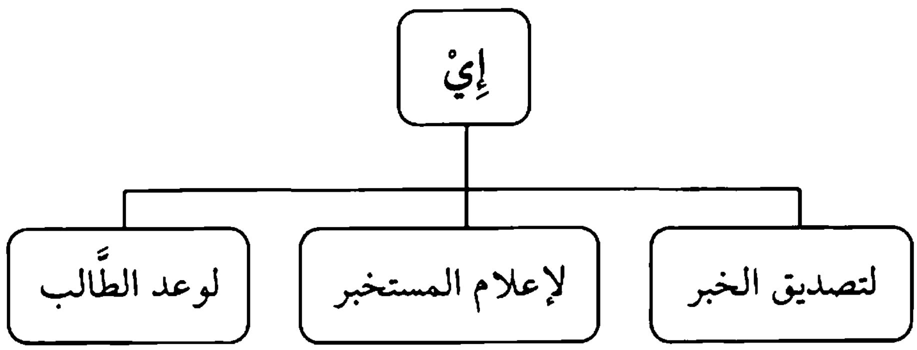
(٣) أي: وقوع «إي» في جميع ما يقع «نعم». [م].

وزعم ابن الحاجبِ[١]: أَنَّها إِنَّما تَقَعُ بعدَ الاسْتِفْهامِ خاصَّةً.

[الفرقُ بَين «إِيْ» و«نَعَمْ»]

(إلا أَنّها) تُفارِقُ «نَعَمْ» مِن حيثُ كونُها (تَخْتَصُّ بِالْقَسَمِ) بعدها[٢] (نحو قوله تعالى: ﴿وَيَسْتَنْبِـُٔونَكَ أَحَقٌّ هُوَ قُلْ إِى وَرَبِّىٓ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ﴾ [يونس: ٥٣]).





(١) عثمان بن عمر بن أبي بكر، أبو عمرو ابن الحاجب (٥٧٠ ـ ٦٤٦ هـ = ١١٧٤ ـ ١٢٤٩ م): الفقيه المالكيّ النّحويّ الأصوليّ، كرديّ الأصل، ولد في أسنا ـ من صعيد مصر ـ ونشأ في القاهرة، وسكن دمشق، ومات بالإسكندرية. وكان أبوه حاجبًا فعرف به. وله: «الكافية» في النّحو، و«الشّافية» في الصّرف، و«منتهى السّول» في أصول الفقه وغيرها. [وفيات الأعيان، تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام].

(٢) ولا يستعمل بعد «إي» فعل القسم، فلا يقال: إي أقسمت بربّي، ولا يكون الـمُقسَمُ به بعدها إلا «الرَّبّ» «والله» «ولَعَمْري». [كاشف القناع].

٥ ـ [حَتَّى]

الكلمةُ (الخامِسَةُ) ممّا جاءَ علىٰ ثلاثةِ أوجهٍ: («حَتَّىٰ»)[١].

[الوجهُ الأوَّلُ: جارَّةٌ]

(فَأَحَدُ أَوْجُهِهَا: أَنْ تَكونَ جَارَّةً):

١ ـ (فَتَدْخلُ)[٢] [حينئذ] (عَلَىٰ الاسْمِ الصَّرِيحِ[٣]) الظَّاهِرِ، فتكون (بِمَعْنَىٰ[٤] «إِلَىٰ»[٥]) في الدَّلالةِ علىٰ انتهاءِ الغايةِ[٦] (نحو) قوله تعالىٰ: (﴿حَتَّىٰ مَطۡلَعِ ٱلۡفَجۡرِ﴾ [القدر: ٥] و﴿حَتَّىٰ حِينٍ﴾ [الصافات: ١٧٤]).

[الخلافُ في مجرورِها]

وهل مجرورُها داخلٌ فيما قبلَها أو خارجٌ عنه، أو داخلٌ تارةً وخارجٌ أُخرَىٰ؟ أقوالٌ:

أ ـ ذهبَ سِيبويه، والمبرّدُ، وأبو بكرٍ[٧]، وأبو عليّ إِلىٰ الأوَّلِ.

---

(١) وهي حرف تأتي لأحد ثلاثة معان: ١ ـ انتهاء الغاية، وهو الغالب، ٢ ـ والتّعليل، ٣ ـ وبمعنىٰ «إلا» وهو أقلّها؛ ولذا قلّ من يذكرها. ويُسْتعمَل في الكلام علىٰ ثلاثة أوجه، فأحد... إلخ. [حل].

(٢) [ويجوز] بالنّصب عطفًا له علىٰ «تكون». [كافيجي].

(٣) أي: الخالص، والمراد منه: ما يقابل المؤوّل والمضمر وهو الظّاهر. [منه].

(٤) متعلق بـ«دخل» علىٰ أنّه حال من فاعلها. [منه].

(٥) وفي نسخة (أ): «فتكون («إلىٰ»...)».

(٦) والعمل. [مغني].

(٧) **محمد بن علي بن إسماعيل العسكري**، أبو بكر، المعروف بـ«مَبْرَمان» (ت: ٣٤٥ هـ = ٩٥٦ م): من كبار العلماء بالعربيّة، من أهل بغداد. أخذ عن: المبرِّد والزَّجَّاج، وأخذ عنه: الفاسي والسيرافي. وكان ضنينا بالأخذ عنه، لا يُقرِئ كتاب سيبويه إلا بمئة دينار. وله: «شرح شواهد=

ب ـ وذهبَ أبو حيَّان وأصحابُه إلىٰ الثَّانِي.

ج ـ وذهبَ ثَعلَب وصاحبُ «الذَّخائِرِ»[١] إلىٰ الثَّالثِ.

٢ ـ (وَ) تدخُلُ (عَلَىٰ الاسمِ المُؤَوّلِ مِنْ «أَن») حالَ كونِها (مُضْمَرَةً) وجوبًا (وَ) مِن (الفِعْلِ المضَارِعِ) وهي في ذلك[٢] علىٰ وجهين:

[استعمالُ «حتَّى» بمعنَى «إلى»]

أ ـ (فَتَكُونُ تَارَةً بِمَعْنَىٰ «إِلَىٰ»[٣] نحو) قوله تعالىٰ: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [طه: ٩١] [و]الأَصْلُ) في التَّقديرِ: («حَتَّىٰ أَنْ يَرْجِعَ») بـ«أنْ» والفعلِ المضارعِ (أَيْ: إِلَىٰ رُجُوعِهِ) بِتأويلِ المَصْدرِ مِن «أنْ» والفِعلِ (أَيْ: إلىٰ[٤] زَمَنِ رُجُوعِهِ) بِتَقديرِ زمانٍ[٥]؛ وذلك لأنَّ الرُّجوعَ لا بدَّ له مِن زمانٍ يكونُ حصولُه فيه؛ كالفعلِ، إلا أنَّ دلالةَ المصدرِ علىٰ الزَّمانِ التِزاميّةٌ، ودلالةَ الفعلِ

= سيبويه» و«النحو المجموع علىٰ العلل» و«شرح كتاب سيبويه» لم يتمه. [الوافي بالوفيات، تاريخ العلماء النحويين].

(١) علي بن محمد، أبو الحسن الهروي (٣٤٠ ـ ٤١٥ هـ = ٩٥١ ـ ١٠٢٥ م) عالم باللغة والنحو، من أهل هَرَاة. سكن مصر وقرأ علىٰ الأزهري. وله: «الذَّخائر» في النَّحو، كان في حوالي أربعة أجزاء وجمع ما تفرق فيه وسمَّاه «الأُزْهِية» في علم الحروف، و«المرشد» في النحو. [الأعلام للزركلي].

(٢) وفي نسخة (د): «تلك».

(٣) فيكون حرف غاية.

(٤) وإنَّما احتيج إلىٰ التَّفسير الثَّاني بناءً علىٰ أنَّ «حتَّىٰ» بمعنىٰ «إلىٰ» في الغاية إمَّا زمانيَّة أو مكانيَّة، فأشار بالتَّفسير إلىٰ أنَّ الغاية زمانيَّةٌ وأنَّ المصدر المؤوَّل قائمٌ مقامَ «الزَّمان» المحذوف، وذلك شائع في المصادر كقولهم: جئتك صلاةَ العصر؛ أي: وقت صلاة العصر، وآتيك خفوقَ النَّجم؛ أي: وقت خفوقِ النَّجم، ونحوه. [حل المعاقد].

(٥) هذا ـ أي: تقدير الوقت ومثله ـ في المصادر عند أكثر النُّحاة، وأمَّا عند أبي عليٍّ الفارسيِّ: أنَّ المصادر تقع في الأزمان فتجعل لسعة الكلام زمانًا علىٰ طريق حذف المضاف. [كاشف القناع].

المؤوَّلِ منه المصدر[١] علىٰ الزَّمانِ[٢] وَضْعِيَّةٌ[٣].

[استعمال «حتَّى» بمعنى «كَيْ» التَّعليليَّةِ]

ب ـ (وَ) تكونُ (تَارَةً) [جارَّةً] (بِمَعْنَىٰ «كَيْ»[٤]) التَّعلِيلِيَّةِ (نحو) قولِكَ لِلكافرِ: (أَسْلِمْ حَتَّىٰ تَدْخُلَ الجَنَّةَ) أي: كي تَدخُلَها ؛ أي: لأجْلِ دُخُولِها.

[استعمال حتَّى بمعنى «إلى» ومعنى «كَيْ» مَعًا]

ج ـ (وقد) تكون حتىٰ في الموضع الواحد (تحتملهما) أي: المعنيين: معنىٰ «إلىٰ» ومعنىٰ «كيْ» (كَقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِي تَبۡغِي حَتَّىٰ تَفِيٓءَ إِلَىٰٓ أَمۡرِ ٱللَّهِ﴾ [الحجرات: ٩]) يَحتمِلُ أنْ يكونَ المعنَىٰ علىٰ[٥] الغايةِ والتّعليلِ (أَيْ: إِلَىٰ أَنْ تَفِيءَ أَوْ كَيْ تَفيءَ)

(١) وفي نسخة (د) سقط: «المصدر».

(٢) وفي نسخة (أ): «علىٰ الزمان».

(٣) واعلم: أنّ الفعل الواقع بعد «حتّىٰ» لا ينصب إلا إذا كان مستقبلًا ، ثمّ إن كان استقباليّته بالنّظر إلىٰ زمان التّكلّم.. فالنّصب واجب ؛ كما في قوله تعالىٰ: ﴿قَالُواْ لَن نَّبۡرَحَ عَلَيۡهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرۡجِعَ إِلَيۡنَا مُوسَىٰ﴾ [طه: ٩١] وإن كان بالنّسبة إلىٰ ما قبلها خاصّة.. فالوجهان: الرّفع والنّصب ، نحو: ﴿وَزُلۡزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾ [البقرة: ٢١٤] فإنّ قول الرّسول إيّاهم مستقبل بالنّسبة إلىٰ الزّلزال ، لا بالنّسبة إلىٰ زمان قصّ ذلك علينا ، وكذلك لا يرتفع بعد «حتّىٰ» إلا إذا كان الفعل حالًا ، ثمّ إن كانت حاليّته بالنّسبة إلىٰ زمان التّكلّم.. فالرّفع واجب ؛ كقولك: سرت حتّىٰ أدخلها ، إذا قلت ذلك وأنت في حالة الدّخول ، وإن كانت حاليّته ليست حقيقةً ، بل كانت محكيّةً.. رفع وجاز نصبه إذا لم يقدّر حكاية ، نحو: ﴿وَزُلۡزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾ في قراءة نافع بالرّفع بتقدير: حتّىٰ حالتهم حينئذ أنّ الرّسول والذين آمنوا معه يقولون كذا وكذا ، ثمّ إنّ الرّفع مشروط بثلاثة شروط: **أحدها**: أن يكون حالًا أو مؤوّلًا بالحال ؛ كما أوّله نافع. **والثّاني**: أن يكون ما بعدها سببًا لما قبلها ، فلا يجوز: سرت حتّىٰ تطلع الشّمس ، ولا ما سرت حتىٰ أدخلها ، وهل سرت حتىٰ أدخلها. **والثالث**: أن يكون فضلة في الكلام فلا يصح نحو: سيري حتىٰ أدخلها ؛ لئلا يبقىٰ المبتدأ بلا خبر. [حل المعاقد].

(٤) إذا كان ما قبلها سببًا لِما بعدها. [حل].

(٥) وفي نسخة (ب) سقط: «علىٰ».

والغالبُ: أَنّها لا تكونُ لغيرِ ذلكَ.

[استعمالُ «حتَّى» بمعنى «إلا» الاستثنائِيَّةِ]

(وَزَعَمَ ابْنُ هِشَامٍ) الخضراويُّ (وَ) تَبِعَهُ (ابْنُ مَالِكٍ: أَنَّهَا) أي: «حتَّى» (قد تَكُونُ بِمَعْنَى «إلا»[1]) الاستثنائيّةِ (كَقَوْلِهِ:

لَـيْسَ العَطَـاءُ مِـنَ الفُضُـولِ سَـمَاحَةً ... حَتّـى تَجُـودَ وَمَـا لَـدَيكَ قَلِيـلُ[2])

أي: إلا أنْ تَجودَ، وهو: أي: «إلا أن تَجودَ» استثناءٌ منقطِعٌ؛ لأنَّ الجودَ في حالِ قِلَّةِ المالِ ليسَ من جِنْسِ المُستثْنَىٰ منه، وهو: العطاءُ في حالِ الكثرةِ.

قال الدَّمامينيُّ[3]..................................

---

(١) ولا يضر كونها جارة مع كونها بمعنىٰ «إلّا» الاستثنائية؛ لأن عمل الجر يثبت مع إفادة الاستثناء؛ كـ«حاشا» و«خلا» إذا جر بهما... انتهىٰ. [دماميني، دس].

(٢) التّخريج: البيت للمقنع الكندي، محمد بن عمير.
اللّغة: (العطاء): الكرم والجود. (الفضول): الزّيادة. (سماحة): سخاء.
المعنىٰ: إنَّ إعطاءك من زيادات مالِك لا يعدّ سماحة إلا أن تعطي في حالة قلّة المال، أو إلىٰ أن تعطي ومالُك قليل.
الإعراب: (ليس): فعل ماض. (العطاء): اسمها. (من الفضول): الجارّ والمجرور متعلّقان باسم المصدر «العطاء». (سماحة): خبر ليس. (حتّىٰ): حرف جرّ بمعنىٰ «إلا». (تجود): فعل مضارع منصوب بـ«أن» مضمرة بعد «حتّىٰ» وجوبًا، وفاعله «أنت» مستتر. (وما): «الواو»: حالية «ما»: اسم موصول مبتدأ. (لديك): ظرف مكان متعلّق بمحذوف، صلة الموصول. و«الكاف»: مضاف إليه. (قليل): خبر المبتدأ «ما».
الجمل: وجملة (ليس العطاء سماحة): ابتدائية لا محلّ لها. وجملة (تجود): صلة الموصول الحرفيّ لا محلّ لها. وجملة (وما لديك قليل): في محلّ نصب حال.
الشّاهد: مجيء (حَتّىٰ) الجارّة بمعنىٰ (إلا) الاستثنائيّة.

(٣) محمد بن أبي بكر بن عمر، بدر الدين المعروف بابن الدماميني (٧٦٣ ـ ٨٢٧ هـ = ١٣٦٢ - ١٤٢٤ م): فاق فِي: النَّحْو، وَالنّظم، والنّثر، والخط، وَمَعْرِفَة الشُّرُوط، وشارك فِي الْفِقْه وَغَيره، وتصدّر بالجامع الأَزْهَر لإقراء النَّحْو. وُلد في الإسكندريّة، واستوطن القاهرة ولازم ابن خلدون.=

وتبعه الشُّمُنِّيُّ(١):

وتحتَمِلُ الغايَةَ احتمالاً مرجوحًا؛ بأنْ يكون المعنى: أنّ انتفاءَ كونِ عَطائِكَ مَعدودًا مِن السَّماحَةِ مُمْتَدّ إلىٰ زمنِ عَطائِكَ في حالِ قلَّةِ مالِكَ، فإذا أَعطيْتَ في تلك الحالةِ ثبتَتْ سَمَاحتُكَ. انتهىٰ.

[الوجهُ الثَّاني: حرفُ عطفٍ]

(وَ) الوجهُ (الثَّانِي) من أوجهِ «حتّىٰ»: (أَنْ تَكُونَ حَرْفَ عَطْفٍ(٢)) خلافًا للكوفيّينَ (تُفِيدُ مُطْلَقَ الجمْعِ) مِن غيرِ ترتيبٍ ولا معيّةٍ علىٰ الأصحّ (كَالْوَاوِ) في ذلك.

(إلا أَنَّ المعْطُوفَ بِهَا) [أي: بـ«حتّىٰ»] (مَشْرُوطٌ بِأَمْرَيْنِ):

[شُروطُ المعطوفِ بـ«حَتَّى»]

(أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ بَعْضًا مِن المعْطُوفِ عَلَيْهِ) إمَّا حقيقةً، أو حُكمًا؛ كما سيأتي.

= وله: «تحفة الغريب»: شرح «مغني اللبيب» و«مصابيح الجامع»: شرح «صحيح البخاري» و«عين الحياة»: مختصر «حياة الحيوان». [بغية الوعاة].

(١) أحمد بن محمد بن محمد أبو العباس، تقي الدين الشُّمُنِّيّ (٨٠١ ـ ٨٧٢ هـ = ١٣٩٩ ـ ١٤٦٨ م): مفسّر، محدّث، فقيه، أصوليّ متكلّم، نحويّ. إمام النّحاة في زمانه وشيخ العلماء في أوانه. أخذ عن: وليّ الدّين العراقيّ، والشّمس الشطنوفي، وغيرهما. ومن أشهر تلاميذه: جلال الدّين السّيوطيّ، وشمس الدّين السّخاويّ. وله: «منهج السّالك إلىٰ ألفية ابن مالك» و«كمال الدّراية في ألفاظ النّقاية» وغيرها. [بغية الوعاة، شذرات الذهب].

(٢) واعلم: أن العطف بـ«حتىٰ» قليل، وأهل الكوفة ينكرونه ويحملون نحو: جاءني القوم حتىٰ أبوك، ورأيتهم حتىٰ أباك، ومررت بهم حتىٰ أبيك علىٰ أن «حتىٰ» فيه ابتدائية، وأن ما بعدها علىٰ إضمار عامل. [حل].

(وَ) الأمرُ (الثَّاني: أَنْ يَكُونَ) المعطوفُ بها (غَايَةً لَهُ) أي: للمعطوفِ عليه (فِي شَيْءٍ) كالشَّرفِ (نَحْوُ) قولك: (مَاتَ النَّاسُ حَتَّىٰ الأَنْبِيَاءُ ؛ فَإِنَّ الأَنْبِيَاءَ عَلَيْهِم الصَّلاةُ وَالسّلامُ) هم المعطوفُ[1] بـ«حتَّىٰ» وهم (غَايَةُ النَّاسِ[2] فِي شَرَفِ الْمِقْدَارِ[3]) بِالنّسْبة إلىٰ كمالاتِ النَّوعِ الإنسانيّ (وَعَكْسِهِ[4]) كالدَّنَاءَةِ (نَحْوُ) قولك: (زَارَنِي النّاسُ حَتّىٰ الحَجّامُونَ) فإنّ «الحجّامونَ» هم المعطوفُ[5] بـ«حتَّىٰ» وهم غايةُ النّاسِ في دَناءةِ المِقدارِ. (وَ) كالقوّة والضَّعف ؛ كما (قَالَ الشَّاعِرُ:

قَهَرْنَاكُمُ حتَّىٰ الكُمَاةَ فَأنتُم تَهابُونَنا حَتَّىٰ بَنِينَا الأَصَاغِرَا[6])

---

(١) وفي نسخة (ب) و(ج): «المعطوفون».

(٢) وفي نسخة (ج) و(د): «غاية للناس».

(٣) وهو ما يقدر به الشيء ؛ أي: يعرف قدره ، وإضافة الشرف إليه بمعنىٰ «من» ويجوز أن يكون بمعنىٰ «اللام». [كاشف القناع].

(٤) أ ـ بالجر عطف علىٰ «شرف» أي: عكس الشرف ، وهو الخساسة. [منه].
ب ـ وظنّي: أنه بالرفع علىٰ الابتداء لا بالجر ؛ كما لا يخفىٰ ، والله تعالىٰ أعلم. [لكاتبه].

(٥) وفي نسخة (ج): «المعطوفون بـ«حتىٰ» وهم غاية للناس».

(٦) التّخريج: البيت لأبي دؤاد الإيادي.
اللّغة: (قَهَرْنَاكم): أذللناكم بعدما غلبناكم. (الكُماة): الفرسان المدججون بالسّلاح. (تهابوننا): تخافوننا. (الأصاغرا): الصّغار.
المعنىٰ: لقد غلبناكم وأذللناكم جميعًا ، وكسرنا شوكة فرسانكم الأشداء ؛ لذا فأنتم تخافوننا ، وصرتم تخافون حتّىٰ أولادنا الصّغار.
الإعراب: (قهرناكم): فعل ماض. «نا»: فاعل. «ك»: مفعول به. (حتّىٰ): حرف عطف. (الكماة): معطوف علىٰ الكاف منصوب. (الفاء): حرف عطف. (أنتم): مبتدأ. (تهابوننا): فعل مضارع. و«الواو»: فاعل. و«نا»: مفعول به. (حتّىٰ): حرف عطف. (بنينا): اسم معطوف علىٰ «نا» منصوب. و«نا»: مضاف إليه. «الأصاغرا»: بدل من «بنينا» منصوب ، و«الألف»: للإطلاق.
الجمل: جملة (قهرناكم): ابتدائيّة لا محلّ لها. وجملة (فأنتم تهابوننا): استئنافيّة لا محلّ لها. وجملة (تهابوننا): في محل رفع خبر «أنتم».
الشّاهد: مجيء (حتّىٰ) وما بعدها غاية لِما قبلها في القوّة في الشّطر الأوّل ، وغاية لِما قبلها في الضّعف في الشّطر الثّاني.

فـ«الكُمَاةُ») جمعُ «كَمِيّ» وهو: البَطَلُ، مِن «الكَمِّ» وهو: السَّترُ؛ لأنَّه يستر نفسَه بالدِّرع والبَيْضَةِ (غَايَةٌ فِي الْقُوَّةِ، وَالْـ«بنينَا الأصاغرا» غَايَةٌ فِي الضَّعْفِ).

وَتَقُولُ في البعضِ الحقيقِيّ: «أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّىٰ رَأْسَهَا» وفي البعضِ الحُكْمِيّ: «أَعْجَبَتْنِي الجارِيَةُ حَتَّىٰ كَلَامُهَا» لأنَّ الكَلَامَ(١) في عَدَمِ استِقْلالِهِ بنَفْسِهِ، واحتِياجِهِ إليها كَجُزْئِهَا، لِمَا بينهما مِن التَّعَلُّقِ الاشتمالِيّ.

وَيَمْتَنِعُ أنْ تقول: «أَعْجَبَتْنِي الجارِيَةُ حَتَّىٰ وَلَدُهَا» لأنّ الولدَ مستقِلّ بنفسِه، وغيرُ قائمٍ بها. وفي تمثيله للثّاني(٢) قبلَ الأوّلِ، لفٌّ ونشرٌ غيرُ مرتَّبٍ.

[الضَّابط]

وَالضَّابِطُ: ـ وهو: أمرٌ كلّيّ مُنطَبِقٌ علىٰ جُزْئِيَّاتِهِ ـ أَنْ يُقَالَ(٣): مِا صَحَّ اسْتِثْنَاؤُهُ مِمَّا قَبْلَهُ عَلَىٰ الاتِّصَالِ، صَحَّ دُخُولُ «حتَّىٰ» عَلَيْهِ(٤).

وَمَا لا يَصِحُّ استثناؤه ممَّا قبله، فَلَا يصحُّ دخولُ «حتَّى» عليه، ألا يرى أنَّه يصحُّ أنْ يُقال: «أَعْجَبَتْنِي الْجَارِيَةُ إلا كَلَامَهَا» ويمتنع «إلا ولدها» لعدمِ دخولِه فيها.

[الوجهُ الثَّالثُ: حرفُ ابتداءٍ]

(وَ) الوجهُ (الثَّالِثُ) مِن أوجهِ «حتّىٰ»: (أَنْ تَكونَ حَرْفَ ابْتِدَاءٍ(٥)) علىٰ الأصحّ.

---

(١) علّة كون الكلام جزءًا حكميّاً من «الجارية». [م].

(٢) أي: للأمر الثّاني، وهو كون المعطوف غاية للمعطوف عليه في شيء. [محمد].

(٣) وفي نسخة (د): «يقول».

(٤) أي: الأمر الأوّل، وهو كون المعطوف بـ«حتّىٰ» بعضًا من المعطوف عليه. [محمد].

(٥) حرفا يبتدأ بعدها بجمل لا تعلّق لها بما قبلها من حيث الإعراب وإن وجب تعلّقها به من حيث المعنىٰ. [كافيجي].

(فَتَدْخُلُ علىٰ ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ):

١ ـ علىٰ الجملةِ الفعليَّةِ المَبدُوءةِ بالفعلِ (الماضِي، نَحوُ) قوله تعالىٰ: (﴿حَتَّىٰ عَفَوا) وَّقَالُوا﴾ [الأعراف: ٩٥].

٢ ـ (و) المبدوءة بالفعل (المضَارِعِ المرفوعِ[١] نَحوُ) قوله تعالىٰ: ﴿وَزُلْزِلُوا (حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ [البقرة: ٢١٤] في قِرَاءَةِ مَنْ رَفَعَ) وهو نَافِعٌ.

٣ ـ (وَ) علىٰ (الجمْلَةِ الاسْمِيَّةِ، كَقَوْلِهِ) وهو جريرٌ:

.... (حتّـىٰ مـاءُ دِجْلَـةَ أشْـكلُ)[٢]

وَقَدْ تَقَدَّمَ[٣].

وَقِيلَ: هِيَ مَعَ الجملةِ الفعليّةِ المُصدَّرةِ بالفعلِ الماضِي جَارَّةٌ، وَ«أَنْ» بَعْدَهَا مُضْمَرَةٌ، والتَّقديرُ في «حتّىٰ عَفَوْا»: حتّىٰ أنْ عَفَوْا، كذا قال ابنُ مالكٍ.

قال المصنّف في «المغني»: ولا أعرفُ له في ذلكَ[٤] سَلفًا، وفيه تكلُّفُ [إضمارٍ] من غير ضرورةٍ[٥]. انتهىٰ.

---

(١) أ ـ إذا أريد منه الحال حقيقةً أو تقديرًا، نحو قولك: سرت أدخل البلد، وأنت في حالة الدخول.. فيكون المراد منه الحال حقيقةً، أو في حالة الإخبار بعد وقوع السير والدخول علىٰ سبيل الحكاية.. فيكون المراد منه الحال المقدرة المحكيّة. [الكافيجي].

ب ـ احتراز عن المنصوب بـ«أن»: لأنّ «حتّىٰ» فيه لا يكون إلا جارّة. [كاشف].

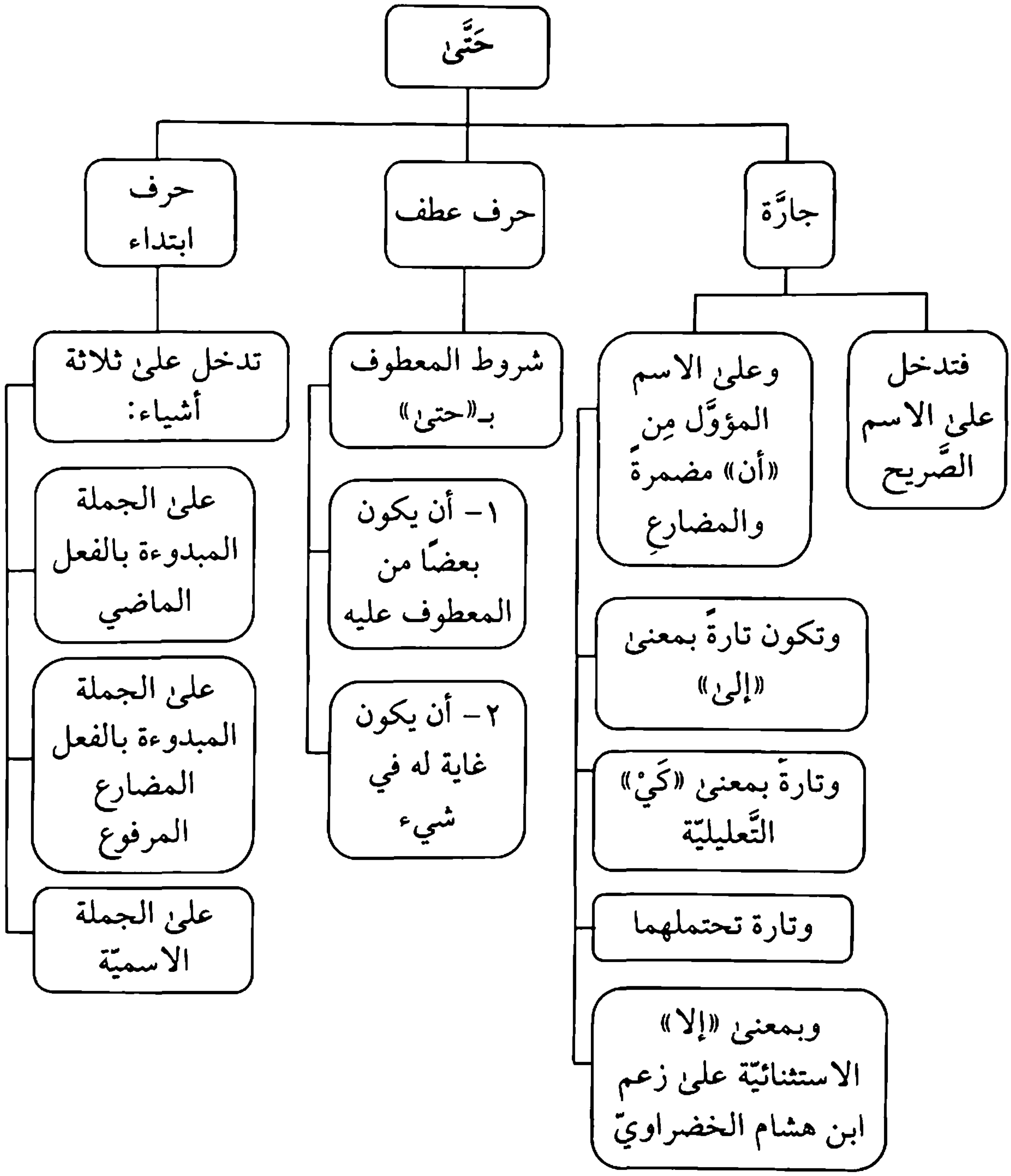
(٢) أي: الّذي فيه بياض وحمرة مختلطان. [دس].

(٣) في ص ١٣٤.

(٤) أي: في جعل «حتّىٰ» مع الماضي جارّة بتقدير «أن». [م].

(٥) وذلك؛ لأنّه لا يحتاج لإضمار «أن» إلا إذا وقع الفعل المضارع منصوباً بعد «حتّىٰ» فيحتاج لتقدير «أن» لتكون عاملة فيه، بخلاف الماضي فلا يحتاج لتقدير «أن» فحينئذ تجعل «حتّىٰ» ابتدائيّة. [دس].

وَقَدْ مَضَىٰ خِلَافُ الزَّجَّاجِ وَابْنِ دَرَسْتَوَيْهِ، في الكلام[1] على الجمْلَةِ الابتدائيّةِ.



(١) وفي نسخة (ج): «فيها في الكلام»، وفي (د): «فيهن في الكلام».

٦ ـ [كَلَّا]

الكلمة (السَّادِسَةُ) ممَّا جاء على ثلاثةِ أوجهٍ: («كَلَّا») بفتحِ الكافِ وتشديدِ اللامِ.

[الوجه الأوَّلُ: حرفُ رَدْعٍ وزَجْرٍ]

(فَيُقَالُ فِيهَا) تارةً: (حَرْفُ رَدْعٍ[1] وَزَجْرٍ) وهو قولُ الخليلِ، وسيبويهِ، وجمهورِ البصريِّينَ (فِي نَحْوِ) قوله تعالى: (﴿فَيَقُولُ رَبِّيٓ أَهَٰنَنِ ١٦ كَلَّا﴾[2] [الفجر: ١٦ ـ ١٧] أي: انْتَهِ) وانزَجِرْ (عَنْ هَذِهِ المقَالَةِ) الَّتي هي الإخبار بأنَّ تقدِيرَ الرِّزقِ؛ أي: تضييقَهُ[3] إهانةٌ، فقدْ يكونُ كرامةً؛ لتأديتِه إلى سعادةِ الآخرةِ.

[الوجه الثَّاني: حرفُ جوابٍ وتصديقٍ]

(وَ) يُقالُ فِيهَا تارةً: (حَرْفُ) جوابٍ وَ(تَصْدِيقٍ) بمنزلةِ «إِيْ» بكسرِ الهمزةِ وسكونِ الياءِ، وهو قولُ الفرّاءِ والنَّضْرِ بن شُمَيْلٍ[4] (فِي) نحوِ: (﴿كَلَّا وَالْقَمَرِ﴾

---

(١) فإن قلت: الظّاهر أن يكون اسمَ فعل بمعنى: أن تدع، كان «عليك» اسم فعل بمعنى: الْزَمْ، فما الّذي يصرفه عن ذلك الظّاهر؟ قلت: عدم استقلال معناها بنفسها يصرفه عن ذلك، بخلاف أسماء الأفعال. [كافيجي].

(٢) أي: لا تقل أو ليس الأمر كذلك، فعلم عنه أنَّ متمِّم «كلا» محذوف؛ لعدم استقلال الحرف ويشعره قول المصنف؛ أي: انته عن هذه المقالة. [كاشف القناع].

(٣) وفي نسخة (ب) و(د): «تضيقه».

(٤) النضر بن شميل بن خرشة، أبو الحسن المازني، وهو من أهل البصرة من بني مازن (١٢٢ ـ ٢٠٣ هـ = ٧٤٠ ـ ٨١٩ م): صاحب حديث، وروايةٍ للشعر، ومعرفةٍ بالنحو وبأيام الناس. حدث عن: هشام بن عروة، وبهز بن حكيم وغيرهما، وعنه: يحيى بن معين، وإسحاق بن راهويه. وثّقه يحيى بن معين وابن المديني. وله: «غريب الحديث» و«المعاني» وغيرها. [سير أعلام النبلاء، الطبقات الكبرى لابن سعد].

وَٱلَّيۡلِ﴾ [المدثر: ٣٢ ـ ٣٣] (وَالمعْنَىٰ: إِيْ وَالْقَمَرِ).

[الوجهُ الثّالثُ: بمعنى «حقًّا» أو «ألا»]

(وَ) يقال فيها: حرفٌ (بِمَعْنَىٰ «حَقًّا» أَوْ) بِمَعْنَىٰ («أَلا») بفتح الهمزةِ واللامِ المخفَّفةِ (الاسْتِفْتَاحِيّةِ عَلَىٰ خِلَافٍ[١] في ذَلِكَ[٢] في[٣]) نحو: (﴿كَلَّا لَا تُطِعۡهُ﴾ [العلق: ١٩]).

فالمعنىٰ علىٰ الأوّلِ: «حقّا لا تُطعْه» وهو قول الكسائيّ، وابن الأنباريّ ومَن وافقهما.

وعلىٰ الثّانِي: «ألا لا تُطعْهُ» وهو قولُ أبي حاتمٍ والزَّجّاجِ.

(والصَّوابُ: الثّانِي) وهي: أنّها للاستفتاحِ (لكسر الهمزة[٤]) مِن «إنّ» (بعدها[٥] في) نحو: (﴿كَلَّآ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَيَطۡغَىٰٓ﴾ [العلق: ٦]) كما تُكسر بعد «ألا» الاستفتاحيّةِ في نحو: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوۡلِيَآءَ ٱللَّهِ﴾ [يونس: ٦٢].

ولو كانت بمعنى «حقّا» لفُتحت الهمزةُ بعدها[٦]؛ كما تُفتَح بعد «حقّا» كقوله:

---

(١) أي: كائنة علىٰ خلاف في كونها لمجرد الاستفتاح، قال ابن مالك في «التسهيل»: ولا يكون «كلا» لمجرد الاستفتاح خلافا لبعض النحاة. [كاشف القناع].

(٢) بين الكسائيّ وبين أبي حاتم في مجيئها بمعنىٰ «حقّا» أو بمعنىٰ حرف تنبيه، أو في مجيئها لمجرد الاستفتاح، وهو المناسب لترجيح المذهب الثّاني. [كافيجي].

(٣) وفي نسخة (أ) و(ب) سقط: «في».

(٤) وهذا الاستدلال في غاية الضّعف يرشدك إليه قول صاحب «التخيير» ناقلا عن ابن ديان: وهو الّذي عليه أكثر العلماء: أن «كَلّا» يحسن الوقف عليها إذا كانت ردّا للأوّل، بمعنىٰ: ليس الأمر كذلك، ويكون ما بعدها مستأنَفاً، ويحسن الابتداء بها إذا كانت بمعنىٰ «ألا» و«حقا» كقوله ﷻ: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمۡ عَن رَّبِّهِمۡ يَوۡمَئِذٖ لَّمَحۡجُوبُونَ﴾ [المطففين: ١٥]. [كاشف القناع].

(٥) لكونه مظنّة جملة؛ كما بعد حرف تنبيه. [كافيجي].

(٦) لكونه مظنة مفرد. [كافيجي].

أحقًّا أنَّ جِيرَتنا استَقَلّوا[١] ....

بفتحِ الهمزةِ.

ويُدفَعُ بأنَّه إنّما لم تُفتَح همزةُ «إنّ» بعد «كلا» إذا كانتْ بمعنىٰ «حقًّا» لأنّها حرفٌ لا يصلح للخبريّة صلاحيّةَ «حقًّا» لها.

٧ ـ [لا]

الكلمةُ (السَّابِعَةُ) ممَّا جاء علىٰ ثلاثةِ أوجهٍ: («لا» فتَكُونُ):

١ ـ تارةً (نَافِيَةً).

٢ ـ وتارةً (نَاهِيَةً).

٣ ـ وتارةً (زَائِدَةً).

[الوجهُ الأوَّل: النَّافيةُ]

[عملُ النَّافيةِ]

(فَالنَّافِيَةُ: تَعْملُ فِي النّكِرَاتِ[٢]) [فتعمل] (عَمَلَ «إنّ» كَثِيرًا) فتنصبُ

(١) التّخريج: البيت: لعامر بن معشر، وتمامه: «فنيتنا ونيتهم فريق».
اللّغة: (استقلوا): نهضوا مرتحلين. (والنية): الجهة. يصف افتراقهم عند انقضاء المرتبع، ورجوعهم إلىٰ محاضرهم. (فريق): متفرقة.
المعنىٰ: هل ارتحل جيراننا حقًّا، وهل ستكون وجهاتنا متفرقة، بحيث لا نلتقي ثانية؟
الإعراب: (أ): حرف استفهام. (حقًّا): منصوب علىٰ الظّرفيّة. (أنَّ): حرف تشبيه. (جيرتنا): اسم (أنَّ) مضاف. و(نا): مضاف إليه. والمصدر المؤوّل من (أنَّ) ومعموليها مبتدأ مؤخّر. (استقلوا): فعل ماض. و«الواو»: فاعل. (الفاء): للإستئناف. (نيتنا): مبتدأ مضاف. «نا»: مضاف إليه. (الواو): للعطف. (نيتهم): معطوف علىٰ «نيتنا» مرفوع مثله. «نا»: مضاف إليه. (فريق): خبر مرفوع.
الجمل: جملة (استقلوا): خبر أنَّ. جملة (أنَّ...): المصدر المؤول مبتدأ. جملة (فنيتنا): استئنافية.
الشّاهد: فتح همزة (أنَّ) بعد (حقًّا) وهو في الأصل مصدر.

(٢) عند البصريين، لأنّ «لا» لنفي فيه شمول، وذلك لا يحصل إلا إذا دخلت علىٰ النّكرة، بخلاف=

الاسمَ وترفعُ الخبرَ، إذا أُريدَ بها نفيُ الجنسِ[١] على سبيلِ التّنصيصِ[٢] (نحو: «لا إِلهَ إلا اللهُ») فـ«إِلهَ»: اسمُها، وخبرُها: محذوفٌ، تقديره: «لَنَا» ونحوه.

(وَ) [تارةً] تعمل (عملَ «ليسَ» قَلِيلاً) فترفَعُ الاسمَ وتنصِبُ الخبرَ، [وذلك] إذا أُريدَ بها نفيُ الجنسِ[٣] على سبيلِ الظُّهورِ، أوْ أُريدَ بها نفيُ الواحدِ.

فالأوّل: (كقوله:

تعـزَّ فـلا شـيءٌ علـى الأرضِ باقيًـا) ولا وَزَرٌ ممّـــا قضــى اللهُ واقيًــا[٤]

والثّاني: كقولك: لا رجلٌ قائمًا بل رجلان.

= «ما» فإنّها لمجرّد النّفي؛ فلذلك تدخل على المعرفة والنّكرة. وأمّا عند الكوفيين.. فيجوز أن تعمل في المعرفة في بعض المواضع. [كاشف].

(١) نفيُ بعض الأحكام عن أفراد الجنس اللّغويّ. [دس].

(٢) وتسمّى حينئذ: تبرئة. [مغني].

(٣) نفيُ بعض الأحكام عن أفراد الجنس اللّغويّ. [دس].

(٤) التخريج: هذا البيت من الشواهد التي لم يذكروا لها قائلا معينا، وهو من الطويل.

اللغة: (تَعَزَّ): تَصَبَّرْ. (الوَزَرُ): المَلْجأ. (واقِيا): حافظًا.

المعنى: تصبّر على نوازل الدهر؛ لأنه لا شيء يدوم عليها، وإذا حل القضاء على إنسان.. فلن ينفعه أيُّ ملجإٍ أو واقٍ.

الإعراب: (تعزّ): فعل أمر مبني على حذف حرف العلة، والفاعل: «أنت». (فلا): «الفاء»: حرف تعليل، لا: حرف نفي يعمل عمل «ليس». شيء: اسم «لا» مرفوع. (على الأرض): جار ومجرور متعلقان بصفة لـ«شيء». (باقيا): خبر «لا» منصوب. (ولا): «الواو»: حرف عطف، «لا»: حرف نفي يعمل عمل «ليس». وزر: اسم «لا» مرفوع. (مما): جار ومجرور متعلقان بصفة لـ«وزر» (واقيا): خبر «لا» منصوب.

الشاهد: قوله: (لا شيء باقيا) وقوله: (لا وزر واقيا) حيث أعمل (لا) النافية عمل (ليس) في الموضعين، واسمها وخبرها نكرتان في الموضعين، وهذا هو القياس.

[الوجه الثَّاني: النّاهيةُ]

(وَالنَّاهِيَةُ: تَجْزِمُ) الفِعْلَ (المضارعَ) [وتُخصِّصُه بالاستقبالِ]، سواءٌ أُسْنِدَ إلىٰ مخاطَبٍ أو غائبٍ.

فالأوّلُ (نحو: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدثر: ٦]).

(و) الثَّاني، نحو: (﴿فَلَا يُسْرِف فِّي ٱلْقَتْلِ﴾ [الإسراء: ٣٣]). ويَقِلُّ إسنادُه للْمتكلّمِ مَبنيا للْمفعولِ، نحو: «لا أُخرَجْ ولا نُخرَجْ» ويندُر جدًّا في المبنيّ للفاعل.

[الفرقُ بينَ النَّافيةِ والنَّاهيةِ]

والفرقُ بينَ النَّافيةِ والنَّاهيةِ(١):

مِن حيثُ اللَّفظُ: اختصاصُ النَّاهيةِ بالمضارعِ وجزمُه، بخلاف النَّافيةِ.

ومِن حيثُ المعنىٰ: إنَّ الكلامَ مع النَّاهية طلبيّ، ومع النَّافية خبريٌّ.

[الوجهُ الثَّالثُ: الزَّائدةُ]

(وَالزَّائِدَةُ)(٢): هي الَّتي (دُخُولُها) في الكلام (كَخُرُوجِهَا)(٣)(٤).

---

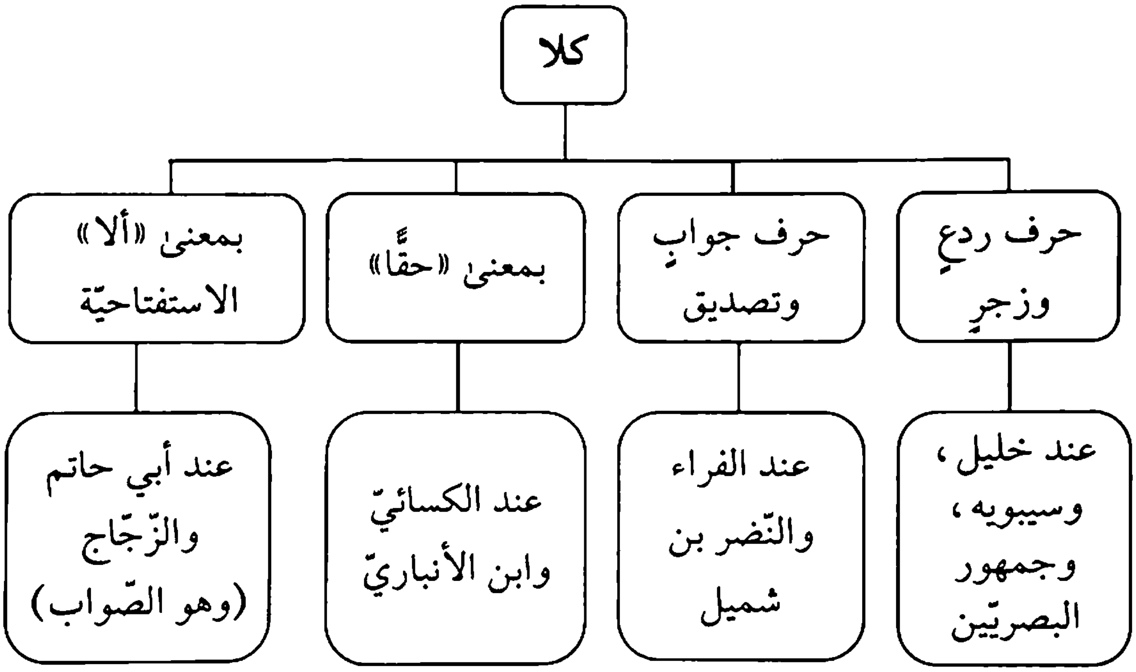
(١) ويجيء «لا» أيضًا للعطف، لكن المصنف لم يذكرها إمّا بناءً علىٰ أنها داخلة في النافية أو لقلة استعمالها. [كاشف القناع].

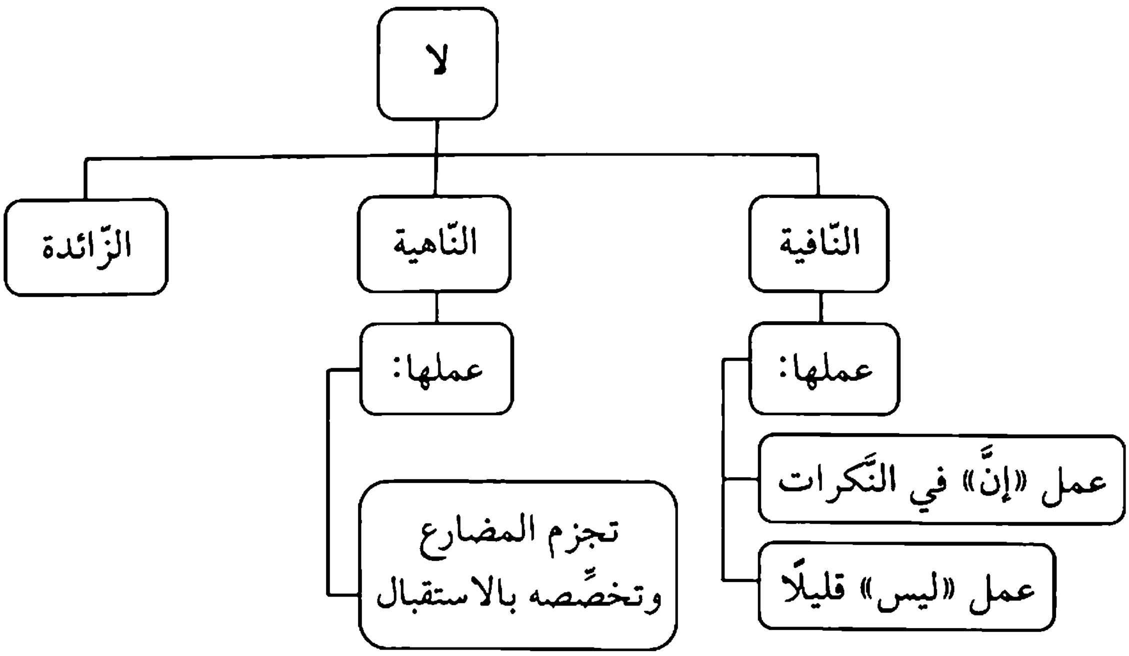
(٢) فإن قلت: القرآن كله هدىً وبيان، فكيف يحكم بزيادة حرف منه؟ قلت: لا يعني بالمزيد اللغو الضائع، بل ما لم يوضع لمعنىً يراد منه هو، وإنما وضعت لأن تذكر مع غيرها فتفيد الكلام وثاقةً وقوةً، وهو زيادة في الهدىٰ، غير قادح فيه، تأمل؛ كذا قال البيضاوي في «أنوار التنزيل». [حل].

(٣) في عدم تغيّر أصلِ المعنىٰ. [كافيجي].

(٤) يعني أن «لا» الزائدة: دخولها في الكلام وخروجها عنه سواء في إفادة أصل المعنىٰ، فلا ينافي عدم التّسوية في إفادتها التّقوية والتّأكيد في الكلام عند دخولها، وانتفائهما عند خروجها، الزائدين=

وفائدتها: التَّقْوِيَةُ والتّوكيدُ (نَحْوُ: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾ [الأعراف: ١٢]) في سورة الأعراف (أي: أَنْ تَسْجُدَ ؛ كَمَا جَاءَ): ﴿أَن تَسْجُدَ﴾ [ص: ٧٥] بدون «لا» مصرَّحًا به (فِي مَوْضِعِ آخَرَ) في سورة «ص».





= على أصل المعنى. [حل].

[النَّوع الرَّابع]

[ما جاء على أربعةِ أوجهٍ]

(النّوْعُ الرّابعُ: مَا جَاءَ) من الكلمات[(١)] (عَلَىٰ أَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ، وَهُوَ) ألفاظٌ (أربعةٌ[(٢)]:)

١ ـ [«لولا»]

[الوجه الأوَّل: حرفٌ يقتضي امتناعَ جوابِه لوجودِ شرطِه]

(أَحَدُهَا: «لَوْلَا» فَيُقَالُ فِيهَا تَارَةً) هي (حَرْفٌ يَقْتَضِي امْتِنَاعَ جَوَابِه لِوُجُودِ شَرْطِهِ).

[ما تَخْتَصُّ به «لَوْلا» الامتناعيَّةُ]

(فَتَخْتصُّ بِالجمْلَةِ الاسْمِيَّةِ المحْذُوفَةِ الخبَرِ) وُجوبًا (غَالِبًا[(٣)]) وذلكَ[(٤)] إذا كانَ الخبرُ كَوْنًا مُطلَقًا (نَحْو: لَوْلَا زَيْدٌ[(٥)]) أي: مَوجودٌ (لأَكْرَمْتُكَ) امتنعَ الإكرامُ الَّذي هو الجوابُ؛ لوجودِ زيدٍ الَّذي هو الشَّرطُ.

(ومنه) أي: ومِنْ دُخولِها علىٰ الجُملَةِ الاسميَّةِ المحذُوفَةِ الخبرِ (نحو[(٦)]: لَوْلَايَ لَكَانَ كَذَا) أي: لولا أنا موجودٌ، فأقامَ المُتَّصِلَ مقامَ المُنْفَصِلِ، وحَذَفَ

---

(١) وفي نسخة (ب) و(د) سقط: «من الكلمات».

(٢) وفي نسخة (أ): «وهو أربع».

(٣) فيه إشارة إلىٰ ردّ قول من قال: إن الخبر بعدها واجب الحذف دائماً. [كافيجي].

(٤) أي: حذف خبر «لولا» وجوبًا.

(٥) فـ«زيد»: مرفوع بالابتداء، لا بفعل محذوف، ولا بكلمة «لولا» لنيابتها عنه ولا بها أصالة خلافًا لزاعمي ذلك. [حل].

(٦) وفي نسخة (أ) و(ب) سقط: «نحو».

الخبرَ ؛ لكونه كونًا مطلقًا ، هذا[١] مَذهَبُ الأخفَشِ .

وذَهَبَ سيبويه: إلىٰ أنّ «لولا» جارَّةٌ للضّميرِ ؛ كما تقدَّمَ .

ومِن غيرِ الغالبِ: لَوْلَا زيدٌ سالمَنَا مَا سَلِمَ .

[الوجهُ الثَّاني: حرفُ تحضيضٍ]

(وَ) يُقالُ فيها (تَارَةً: حَرْفُ تَحْضِيضٍ) بمُهْمَلَةٍ فَمُعْجَمَتَيْنِ .

[الوجهُ الثَّالثُ: حرفُ عرضٍ]

(وَ) تارةً: حرفُ (عَرْضٍ)[٢] بسكون الراء[٣] (أَيْ: طَلَبِ[٤] بِإِزْعَاجٍ) في التّحْضيضِ (أَوْ) طلبِ (بِرِفْقٍ) في العَرْضِ علىٰ التّرتيبِ .

[ما تختصُّ به «لولا» التَّحضيضيَّةُ والعرْضيَّةُ]

(فَتَخْتَصُّ) [حينئذٍ] فيهما بالجملةِ الفعليّةِ المبدوءةِ (بِالمضَارِعِ ، أَوْ بِمَا) [هو] (فِي تَأْوِيلِهِ[٥]) .

[أمثلةُ التَّحْضِيضِ]

فالتَّحْضِيضُ (نَحْوُ: ﴿لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ ٱللَّهَ﴾ [النمل: ٤٦]) أي: اسْتَغْفِرُوهُ

---

(١) أي: التّصرّف في «ما» بعد «لولا» كما ذكر. [م].

(٢) وإنّما لم يقل: تارةً ؛ كما في السابق واللاحق ؛ إمَّا لاشتراكهما في الاختصاص بالمستقبل أوللإشعار إلىٰ قلّة كونها للعرض. [كاشف القناع].

(٣) وفي نسخة (د) سقط: «الراء».

(٤) الفرق بين التحضيض والعرض: أن التحضيض: طلب الشيء من أحد بحَثٍّ وإزعاجٍ ، والعرض: طلبه بلين وتأدب. [حل].

(٥) أي: وهو الماضي لفظًا ، الّذي معناه الاستقبال. [دس].

ولا بُدَّ [من الاستغفار] ونحو: ﴿لَوْلَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ﴾ [الفرقان: ٧] فـ«أُنْزِلَ» مؤوَّلٌ بالمضارعِ ؛ أي: يُنْزَلُ.

[أمثلة العرض]

والْعَرْضُ ، نحو: لولا تَنْزِلُ عِنْدَنا فَتُصِيبَ خَيْرًا (وَ) نحو: (﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾ [المنافقون: ١٠]) [أي]: لولا تُؤَخِّرُني ، فهو مؤوَّلٌ بالمضارعِ[1].

[الوجهُ الرَّابعُ: التَّوْبيخِيَّةُ]

(وَ) يقال فيها (تَارَةً: حَرْفُ تَوْبِيخٍ[2]) مصدرُ «وبَّخَهُ» أي: عَيَّرَهُ بِفِعْلٍ قَبِيحٍ.

[ما تختصُّ به]

(فَتَخْتَصُّ) بالجملةِ الفِعْلِيَّةِ المبدوءَةِ (بِالماضِي ، نَحْو: ﴿فَلَوْلَا نَصَرَهُمُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ قُرْبَانًا ءَالِهَةَۢ﴾ [الأحقاف: ٢٨]) أي: فَهَلا نَصَرَهُمْ.

(قِيلَ: وتَكُونُ)[3] «لولا» (حَرْفَ اسْتِفهَامٍ[4]) يَخْتَصُّ[5] بالماضِي (نَحْوُ: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾ [المنافقون: ١٠] وَ) [نحو]: (﴿لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ﴾ [الأنعام: ٨]).

---

(١) وفي نسخة (أ): «فأخرتني مؤول بالمضارع ؛ أي: تؤخر» ، وفي (ب): «فأخرتني مؤول بالمضارع ؛ أي: تؤخرني» وفي (ج): «فأخرتني مؤول بالمضارع ؛ أي: لولا تؤخرني».

(٢) أي: حرف دالّ على تهديد ، وتعنيف ، ولوم على ترك فعل في الزمن الماضي. [كافيجي].

(٣) وفي نسخة (د): «وقيل: قد يكون لولا».

(٤) أ ـ والأكثرون لا يثبتون هذا ؛ ولذا أتى بـ«القيل» [حل].

ب ـ أي: لكون «لولا» تارة موضوعة للاستفهام لا مستعملة فيه ، وإلا . . فليس بمستنكَرٍ أن يُستعمل الحرفُ في غير معناها على سبيل المجاز ولو بمعرفة المقام. [كافيجي].

(٥) وفي نسخة (أ) و(ب): «مختص» ، وفي (ج): «فتختص».

(قَالَهُ): أحمدُ أبو عبيدةَ (الهَرَوِيُّ[١]) والمعنى: هَلْ أَخَّرْتَنِي؟ وهَلْ أُنزِلَ عليه ملكٌ[٢]؟ (وَالظَّاهِرُ أَنَّهَا) أي: «لولا»[٣] (فِي) الآيةِ (الأُولَىٰ) وهي: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ﴾ [المنافقون: ١٠]: (للعَرْضِ) كما تَقَدَّمَ.

(وَفِي) الآيةِ (الثَّانِيَةِ) وهي: ﴿لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ﴾ [الأنعام: ٨]: (للتَّحْضِيضِ) أي: «هَلَّا أُنزِلَ».

(وَزَادَ) الهَرَوِيُّ (مَعْنىً آخَرَ، وَهُوَ: أَنْ تَكُونَ) «لولا» (نَافِيَةً بِمَنْزِلَةِ «لَمْ»[٤] وَجَعَلَ مِنْهُ) أي: من النَّفْيِ [قوله تعالى]: (﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ﴾ [يونس: ٩٨]) أي: لم تكن قرية آمنت[٥]، وهذا[٦] بَعِيدٌ. (والظَّاهِرُ أَنَّ المرَادَ) بـ«لولا» هُنَا[٧]: «التَّوْبيخُ» والمعْنَى: (فَهَلا) وهو[٨] قولُ الأَخفَشِ، والكسائيّ، والفَرَّاءِ.

(وَيُؤَيِّدُهُ: أَنّ في حرف أُبَيٍّ)[٩] بنِ كَعْبٍ (و) حرفِ (عَبْدِ اللهِ بنِ مَسْعُودٍ)

---

(١) أحمد بن محمّد بن عبد الرّحمن، أبو عُبيد الهرويّ (ت: ٤٠١ هـ = ١٠١١ م): باحث من أهل هراة (في خراسان) المؤدب صاحب «كتاب غريبي القرآن والحديث» والسابق إلى الجمع بينهما في علمنا. أخذ عن: أبي سليمان الخطابي وأبي منصور محمّد بن أحمد الأزهري. روى عنه «كتاب الغريبين» أبو عمرو عبد الواحد بن أحمد المليحيّ وأبو بكر محمّد بن إبراهيم الأردستاني. [معجم الأدباء].

(٢) وفي نسخة (أ) و(ب) سقط: «عليه ملك».

(٣) أي: كونها للاستفهام محتمل بعيد خفيّ لا دليل عليه ظاهراً من حيث اللّفظ. والظاهر المتبادر الذي لا يجوز العدول عنه إلا بدليل أنها... إلخ. [كافيجي].

(٤) في الدّلالة على النّفي في الزّمن الماضي. [كافيجي].

(٥) وفي نسخة (ب): «أي: لم تكن آمنت»، وفي (د) سقط: «أي: لم تكن قرية آمنت».

(٦) جعل «لولا» نافية في الآية. [م].

(٧) أي: في الآية. [م].

(٨) أي: كون «لولا» في الآية المذكورة للتوبيخ. [م].

(٩) وفي نسخة (د): «ويؤيده: قراءة أبي».

أي: في قراءتِهما: (فَهلَّا)[١].

(وَيلْزَمُ مِنْ ذلك) المعْنىٰ الّذي ذَكَرْناهُ، وهو: التَّوبيخُ (مَعْنَىٰ النَّفْيِ[٢] الّذي ذَكَرَهُ الهرَوِيُّ؛ لأَنَّ اقْتِرانَ التَّوْبِيخِ بِالْفِعْلِ الماضِي يُشعِرُ بِانْتِفَاءِ وُقُوعِهِ[٣]).

٢ ـ [إنْ]

الكلمة (الثَّانِيَةُ) ممّا جاءَ علىٰ أربعةِ أوجهٍ: («إنْ» المكْسُورَةُ) الْهَمْزَةِ (الخفِيفَةُ) النُّونِ.

[الوجهُ الأوَّل: الشَّرطيَّةُ]

(فَيُقَالُ فِيهَا) تارةً: (شَرْطِيَّةٌ[٤]) ومعناها: تَعليقُ حصولِ مضمونِ جملةٍ بحصولِ مضمونِ جملةٍ أخرىٰ، كالَّتي (فِي نَحْو) [قوله تعالىٰ]: (﴿إِن تُخْفُوا۟ مَا فِى صُدُورِكُمْ أَوْ تُبْدُوهُ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٢٩]) فَحُصُولُ مَضْمونِ العِلْم متعلّقٌ بحصولِ مضمونِ ما «تُخْفُونَهُ» أو «تُبْدُونَهُ».

[حُكمُها]

(وَ) «إنْ» الشَّرطيّةُ (حُكْمُهَا) بالنّسبةِ إلىٰ العَملِ: (أَنْ تَجْزِمَ فِعْلَيْنِ): مضارعَيْنِ، أو ماضيَينِ، أو مُختلفَينِ، يُسمَّىٰ الأوّلُ منهما: شرطًا، والثّاني: جوابًا وجزاءً[٥].

---

(١) وفي نسخة (أ) سقط: «فهلا».

(٢) أي: نفي الموبَّخ عليه كالتّوبة هنا. [دس].

(٣) أي: وقوع الفعل، فلا يكون النّفي معنىً موضوعاً لها، بل لازمًا للتّوبيخ. [كاشف القناع].

(٤) للاستقبال، سواء دخل علىٰ الماضي، نحو: «إن أكرمتني أكرمتك» معنىٰ: إن وقع إكرامي منك في الاستقبال.. وقع منّي إكرامك فيه. [كاشف].

(٥) وفي نسخة (د) سقط: «وجزاء».

[الوجهُ الثَّاني: النَّافيةُ]

(وَ) تارةً يقال فيها: (نَافِيَةٌ[١]) وتدخُلُ:

أ ـ على الجملةِ الاسميّةِ؛ كالّتي (فِي نَحْو: ﴿إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَانٍ بِهَـٰذَآ﴾ [يونس: ٦٨]) أي: مَا عِنْدَكُمْ سُلْطَانٌ.

ب ـ وعلى الفعليّةِ الماضَويّةِ؛ كالَّتي في نحو: ﴿إِنْ أَرَدْنَآ إِلَّا ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [التوبة: ١٠٧].

ج ـ والمضارِعيَّةِ؛ كالَّتي في نحو: ﴿إِن يَعِدُ ٱلظَّـٰلِمُونَ بَعْضُهُم بَعْضًا إِلَّا غُرُورًا﴾ [فاطر: ٤٠].

[حُكمُ النَّافيةِ]

و[«إنْ» النَّافية] حُكْمُهَا: الإهمالُ عِنْدَ جُمْهُورِ[٢] العَرَبِ.

(وأهلُ العالِيَةِ[٣] يُعمِلونها عملَ «لَيْسَ») فيَرْفَعون بها الاسمَ ويَنْصِبُونَ بها الخبرَ نَثْرًا وشِعْرًا: فالنَّثْر (نحو قول بعضهم: «إنْ أَحَدٌ خَيْرًا مِنْ أَحَدٍ إلا بِالْعَافِيَةِ») فـ«أحدٌ»: اسمُها، و«خيرًا»: خبرُها. والشّعر؛ كقول شاعرهم:

إِنْ هـــو مُسْـــتولِيًا علـــى أحـــدٍ إلا علـــى أضـــعفِ المَجـــانينِ[٤]

---

(١) أي: موضوعة لإفادة النّفي، فاندفع ما يقال: إن النّافي إنّما هو المتكلّم لا «إن» بمعنى «ما». [دس].

(٢) وفي نسخة (أ): «جميع».

(٣) وهم: ما فوق نَجْد إلى أرض تهامة، وإلى ما وراء مكة وما والاها، والنسبة إليها «عَالِيٌّ» ويقال أيضا «علوِيّ» على غير قياس، قال شيخنا: وأما فتح عين عَلَوي مع اللام.. فالظاهر: أنه قياس، تأمل. [دس].

(٤) **التخريج**: هذا البيت من الشواهد التي لم يذكروا لها قائلا معينا.

اللغة: (إن): ما. (مستوليا): مسيطرا. (المجانين): الذين فقدوا عقولهم. =

فـ«هو»: اسمها، و«مستوليًا»: خبرها.

(وَقَدْ اجْتَمَعَتا)(١) أي: «إنْ» الشّرطيّةُ و«إنْ» النّافيةُ (في قوله تعالىٰ: ﴿وَلَئِن(٢) زَالَتَآ(٣) إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِهِۦٓ﴾ [فاطر: ٤١]) فـ«إن» الدّاخِلَةُ علىٰ «زَالَتَا» شرطيّةٌ، وإن(٤) الدّاخلةُ علىٰ «أَمْسَكَهُمَا» نافيةٌ.

[الوجهُ الثَّالثُ: المُخَفَّفَةُ]

(وَ) يقال فيها تارةً: (مُخَفَّفَةٌ مِن الثّقِيلَةِ) كالّتي (فِي نَحْوِ) قوله تعالىٰ: (﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ [هود: ١١١] فِي قِرَاءَةِ مَنْ خَفَّفَ الثَّقيلةَ(٥)) وهو: الحَرَمِيّانِ(٦) وأبو بكرٍ.

= المعنىٰ: إنه لضعفه لا يستطيع التأثير إلا علىٰ ضعاف العقول.

الإعراب: (إن): حرف نفي يعمل عمل «ليس». (هو): ضمير منفصل في محلّ رفع اسم «إن». (مستوليا): خبر «إن» منصوب.

والشاهد فيه قوله: (إن هو مستوليا) حيث أعمل (إن) عمل «ليس» فرفع بها المبتدأ ونصب الخبر.

(١) وفي نسخة (أ) و(ب): «وقد اجتمعتْ».

(٢) فـ«إِنْ» في «وَلَئِنْ»: للشّرط، و(اللّام): لتوطئة القسم. ولام توطئة القسم هي: الّتي تدخل علىٰ الشّرط بعد تقدّم القسم لفظاً أو تقديراً؛ ليؤذن أن الجواب للقسم لا للشرط، وليست جوابَ القسم. وإنّما الجواب للقسم ما يأتي بعد الشّرط. [كاشف القناع].

(٣) فالأُولىٰ شرطية، والثانية نافية، جواب القسم المحذوف الذي آذنت به اللام الداخلة علىٰ الأولىٰ، أي: والله لئن زالتا.. ما أمسكهما من أحد من بعده؛ أي: من بعد الله أو من بعد الزوال، وجواب الشرط محذوف وجوبًا؛ كذا في «المغني». وقال البيضاوي رحمه الله تعالىٰ في تفسير هذه الآية: وجملة: ﴿إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِهِۦٓ﴾ سادّة مسدَّ الجوابين وهو الأنسب؛ لأنَّ توفية اللَّفظ واجبة مهما أمكن. [حل].

(٤) وفي نسخة (د) سقط: «إن».

(٥) وفي نسخة (ج): «النون الثقيلة»، وفي (د) سقط: «النون».

(٦) يقصد به من القراء السبعة: عبد الله ابن كثير الدّاري المكّيّ (١٢٠ هـ) ونافع بن عبد الرحمن المدني (١٦٩ هـ) نسبة إلىٰ حرم مكة وحرم المدينة، ويقال لهما «حِرميّ».

ويَقِلُّ إعمالُها عَمَلَ «إنَّ» المشدَّدَةِ مِن نَصْب الاسمِ ورفعِ الخبرِ؛ كهذهِ القِراءةِ. فـ«كُلًّا»: اسمُها وما بعدها: خبرُها.

(و) مِن ورودِ إهمالِها [(نحو)] قوله تعالى: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق: ٤] في قراءة من خَفَّف «لما») وهو نافعٌ، وابن كثيرٍ، وأبو عمرٍو، والكسائيُّ، وخَلَفُ[١] ويعقوبُ[٢].

و«كلُّ نفسٍ»: مبتدأٌ ومضافٌ إليه، وجملةُ «لما عَلَيْها حافظ»: خبرُه، و«ما» صِلةٌ؛ والتَّقديرُ: إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَعَلَيْهَا حَافِظٌ.

(وَأَمَّا مَنْ شَدَّدَ «لمّا») وهو: أبو جعفرُ، وابن عامرٍ، وعاصمٌ، وحمزةُ (فَهِيَ) أي: «إنْ»: عنده (نَافِيَةٌ [غير مخففة من الثَّقيلة])[٣] و«لمّا»: إيجابيّةٌ على لُغَةِ هُذيْلٍ، والتَّقديرُ: مَا كُلُّ نَفْسٍ إلا عَلَيْهَا حَافِظٌ.

[الوجهُ الرَّابعُ: الزَّائدةُ]

(وَ) يقال فيها تارةً: (زَائِدةٌ) لتقوية الكلام وتوكيدِهِ. والغَالِبُ أن تقع[٤] بعد

---

(١) خلف بن هشام بن ثعلب، البزار أبو محمّد البغداديّ (١٥٠ ـ ٢٢٩ هـ = ٧٦٧ ـ ٨٤٤ م): أحد القراء العشرة. كان عالما عابدا ثقة. سمع مالك بن أنس وحماد بن زيد وأبا عوانة وغيرهم، روىٰ عنه عباس الدوري، ومحمد بن الجهم، وأحمد بن أبي خيثمة وغيرهم، وكان خيرا، فاضلا، عالما بالقراءات. كتب عنه أحمد بن حنبل وكان من الحفاظ المتقنين. ومات ببغداد. [وفيات الأعيان، الثقات لابن حبان].

(٢) يعقوب بن إسحاق بن زيد الحضرميّ، أبو محمد: مولده ووفاته بالبصرة. (١١٧ ـ ٢٠٥ هـ = ٧٣٥ ـ ٨٢١ م): كَانَ أعلم النَّاس فِي زَمَانه: بالقراءات، والعربية، وكلام العرب، والرّواية، والفقه، فاضلا تقيّاً ورعاً زاهداً. وله قراءة مشهورة به، وهي إحدىٰ القراءات العشر، أخذها عرضاً عن سلام بن سليمان الطويل، ومهدي بن ميمون وغيرهما. وروىٰ القراءة عنه عرضاً روح بن عبد المؤمن ومحمّد بن المتوكّل وغيرهما. [بغية الوعاة، الثقات لابن حبان].

(٣) وفي نسخة (ب): «أي: «إن» (عنده بمنزلة ما النافية)».

(٤) وفي نسخة (د) سقط: «أن تقع».

النّافيةِ؛ كالَّتي في (نَحو: مَا إِنْ زَيْدٌ قَائِمٌ) وتَكفُّ «ما» الحجازيّةَ عن العملِ في المبتدأ والخبرِ؛ كقوله:

فَمـــا إن طِبُّنــا جُــبْنٌ ولكــنْ مُنايانــا ودَوْلَـــةُ آخَرِينـــا[1]

[اجتماعُ «إنْ» معَ «ما»]

(وَحَيْثُ[2] اجْتَمَعَتْ «ما» وَ«إنْ»: فَإِنْ تَقَدَّمَتْ «ما» على «إنْ» فهيَ) أي: «ما» (نَافِيَةٌ، وَ«إنْ» زَائِدَةٌ) نحو ما تقدَّمَ مِن المثالِ والبيتِ.

(وإن تقدَّمَتْ «إن» على «ما» فَهِيَ) أي: «إنْ» (شَّرْطِيَّةٌ، وَ«ما» زَائِدَةٌ، نَحْوُ: ﴿وَإِمَّا[3] تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً فَانْبِذْ﴾ [الأنفال: ٥٨]).

❊ ❊ ❊

(١) التخريج: البيت لفروة بن مسيك.

اللغة: (طبنا): عادتنا أو شأننا. (منايانا): جمع منية وهو الموت. (الدولة): الغلبة والإنتصار في الحرب.

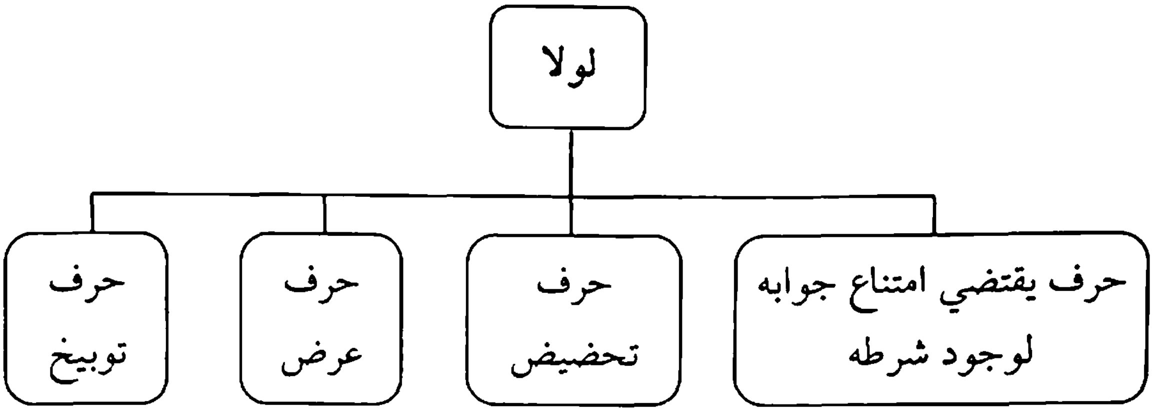
المعنى: ليس الخوف والجبن من عادتنا، ولكن أقدارنا حكمت علينا بانتصار الآخرين علينا.

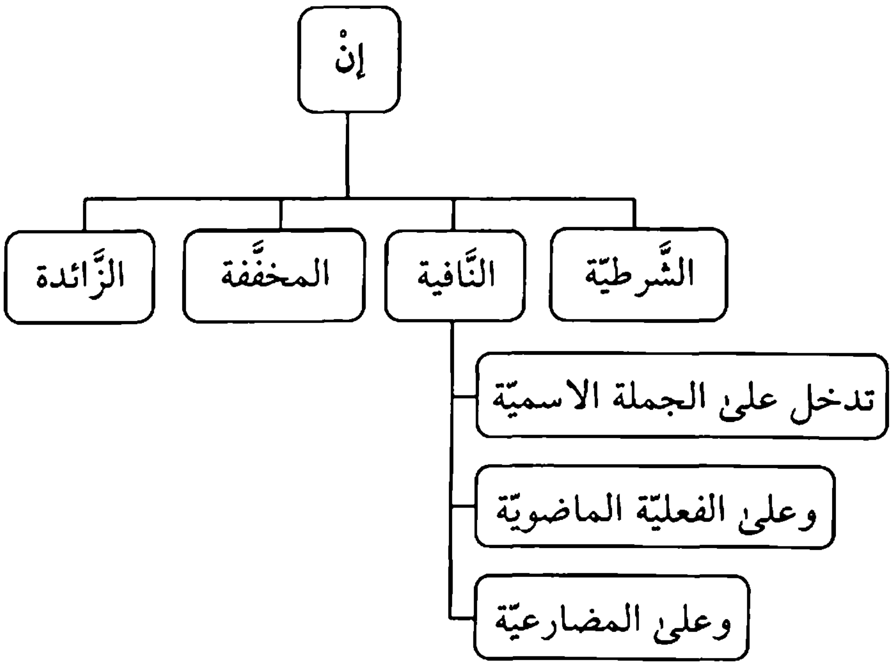
الإعراب: (فما): «الفاء»: استئنافية. (ما): نافية تعمل عمل «ليس». (إن): زائدة كفت «ما» عن العمل. (طبنا): مبتدأ مرفوع بالضمة، و«نا»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. (جبن): خبر مرفوع بالضّمّة. (ولكن): «الواو»: للاستئناف «لكن»: حرف استدراك لا عمل لها. (منايانا): مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الألف، و«نا»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. وخبرها محذوف تقديره: «منايانا حلت أو قدرت». (ودولة): «الواو»: للعطف، «دولة»: اسم معطوف على «منايانا» مرفوع مثله. (آخرينا): مضاف إليه مجرور بالياء؛ لأنه جمع مذكر سالم، والألف للإطلاق.

الشاهد: (ما إن) حيث زيدت «إن» بعد «ما» فلم تعمل «ما» عمل «ليس».

(٢) ولَمّا كانت «ما» زائدة في بعض المواضع و«إن» كذلك.. أراد أن يبيّن قاعدة؛ ليعلم أيّهما زائدة، فقال: (وحيث...). [كاشف القناع].

(٣) فأصل «إمّا»: «إنْ ما» فـ«إن»: للشّرط، و«ما»: زائدة. وإنّما لم يكن الواقع في الأوّل زائدا؛ لأنّ الأوائل محلّ الاعتناء والاهتمام، فلا شكّ أنّ وقوع الزّوائد فيها ينافيه. [حل].


لولا
حرف يقتضي امتناع جوابه لوجود شرطه
حرف تحضيض
حرف عرض
حرف توبيخ


إنْ
الشَّرطيّة
النَّافية
المخفَّفة
الزَّائدة
تدخل على الجملة الاسميّة
وعلى الفعليّة الماضويّة
وعلى المضارعيّة

٣ ـ [أَنْ]

الكلمةُ (الثَّالِثَةُ) ممّا جاءَ على أربعةِ أوجهٍ: («أَنْ» المفْتُوحَةُ) «الهمزةِ» (المخَفَّفَةُ «النُّونِ»).

[الوجهُ الأوَّل: المصدريَّةُ]

(فَيُقَالُ فِيهَا) تارةً: (حَرْفٌ مَصْدَرِيّ[1]) تُؤوَّلُ معَ صِلَتِها بالمصْدَرِ (وَتَنْصِبُ المضَارِعَ) لَفْظًا أو مَحلا.

فالأوّلُ (نَحْوُ: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ﴾ [النساء: ٢٨]).

والثَّانِي، نحو: يريد النساء[2] أَنْ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ.

[الخلافُ في «أنْ»]

(وَ) «أنْ» هذه هيَ الدَّاخِلَةُ عَلَى الفِعْلِ الماضِي فِي نَحْوِ: («أَعْجَبَنِي أَنْ صُمْتَ») بِدليلِ: أنّها تُؤوَّلُ بالمصْدرِ؛ أي: صِيامُكَ، لا «أنْ» غيرها، خلافًا لابنِ طاهرٍ[3][4] في زعْمه أنّها غيرُها[5] محتجًّا بأنّ الدَّاخلةَ على المضارع تُخَلِّصُه

(١) اعلم: أن «أن» المصدريَّة تدخل على الجملة الفعلية فتجعلها في تأويل المصدر سواء كان الفعل مضارعا أو ماضيا، فلذا ذكر المصنف مثالين. [كاشف القناع].

(٢) وفي نسخة (د) سقط: «يريد النساء».

(٣) مُحَمَّد بن أَحْمد بن طَاهِر، أَبُو بكر الإشبيليّ. يُعرف بالخِدَبّ (٥١٢ ـ ٥٨٠ هـ = ١١١٨ ـ ١١٨٤م): ساد أهل زمانه فِي الْعَربيَّة، ودرس فِي بِلاد مُخْتلفَة، وكان قائمًا على كتاب سيبوَيْه، وَله عَلَيْهِ تعليقة سمَّاها: «الطرر» لم يُسبَق إِلَى مثلِهَا. وكان يعاني التِّجارة. أَخذ الْعَربيَّة عَن ابْن الرّماك وَغَيره. أَخذ عَنهُ أَبُو ذَرّ الخشني، وَأَبُو الْحسن ابْن خروف. [الوافي بالوفيات].

(٤) أي: فهو معترف بأنّها مصدريّة، إلا أنّها ليست ناصبة ولا مخلّصة للاستقبال. [دس].

(٥) أي: أنّ الدّاخلة على الماضي غير النّاصبة. [م].

للاستقبالِ، فلا تَدخلُ على غيرِه؛ كـ«السّينِ».

ونُقِضَ[1] بـ«إنْ» الشّرطيّةِ؛ فإنّها تَدخُلُ على المضارعِ، وتُخَلّصُه للاستقبالِ، وتدخُلُ على الماضي بالاتّفاقِ.

[الوجه الثَّاني: الزَّائدة]

(وَ) يقالُ فيها تارةً: (زَائِدَةٌ) لتقوية المعنى[2] وتوكيدِهِ؛ كالَّتي (فِي نَحْوِ: ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ﴾ [يوسف: ٩٦]. وكذا) يُحْكَمُ لها[3] بالزِّيادَةِ:

أ ـ (حيث جاءت بعد «لمَّا») التَّوقِيتِيَّةِ[4]؛ كهذا المثالِ.

ب ـ أو وَقَعَتْ بين فعلِ القسمِ و«لوْ» كقولِهِ:

وأُقْسِمُ أَنْ لَوِ الْتَقَينا ... .[5]

(١) أي: دليل ابن طاهر. [م].

(٢) وفي نسخة (د): «لمعنى التقوية».

(٣) وفي نسخة (د) سقط: «لها».

(٤) وفي نسخة (د): «الحينية».

(٥) صدر البيت، وعجزه:

.... وأَنْتُمُ لَكَانَ لَكُمْ يَوْمٌ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمُ

التخريج: البيت للمسيب بن علس.

الإعراب: (فأقسم): «الفاء»: بحسب ما قبلها، «أقسم»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر تقديره «أنا». (أن): حرف زائد. (لو): حرف شرط غير جازم. (التقينا): فعل ماض، و«نا»: ضمير متصل، في محل رفع فاعل. (وأنتم): «الواو»: حرف عطف، «أنتم»: معطوف على الضمير «نا» في محل رفع. (لكان): «اللام»: واقعة في جواب «لو»، (كان): فعل ماض ناقص. (لكم): جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر كان. (يوم): اسم «كان» مرفوع بالضمة. (من الشر): جار ومجرور متعلقان بمحذوف نعت لـ«يوم». (مظلم): نعت ثان مرفوع بالضمة.

الجمل: جملة (وأقسم): معطوفة على ما قبلها في بيت سابق. وجملة (التقينا): جملة الشرط=

ج ـ أو بيْنَ «الكافِ» ومجرورِها؛ كقولِهِ:

.... كَــأَنْ ظَبْيَـــةٍ تعْطُــو ....(١)

في رواية الجرّ.

[الوجهُ الثَّالثُ: المفسِّرةُ]

(وَ) يُقالُ فيها تارةً: (مُفَسِّرَةٌ) لمضمونِ جملةٍ قبلَها، فتكونُ بِمَنْزِلَةِ «أيْ»

= لا محل لها من الإعراب. وجملة (لكان لكم): جواب شرط غير جازم لا محل لها من الإعراب.
الشّاهد: (وأقسم أن لو التقينا): حيث حذف المقسم به لكثرة الاستعمال، وعلم المخاطب بالمراد.

(١) وتمامه: إِلَىٰ وَارِقِ السَّلَمِ.
التخريج: عجز البيت لعلباء بن أرقم، وصدره: «ويـومًا تُـوافِينَـا بوجه مُقَسَّـمِ».
اللغة: (الظبية): الغزالة. (تعطو): تمد عنقها وترفع رأسها. (السلم): نوع من الشجر يدبغ به.
المعنىٰ: تأتينا الحبيبة يوما بوجهها الجميل، وكأنها ظبية تمد عنقها إلىٰ شجر السلم المورق.
الإعراب: (كأن): حرف مشبه بالفعل مخفف، واسمه ضمير الشأن المحذوف. (ظبية): خبر «كأن» مرفوع. ويجوز أن تعرب مبتدأ مرفوعا وخبره جملة (تعطو) الفعلية باعتبار «كأن» زائدة. وتروىٰ مجرورة والتقدير: «كظبية». (تعطو): فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة علىٰ «الواو» للثقل، والفاعل: «هي». (إلىٰ وارق): جار ومجرور متعلقان بـ«تعطو»، وهو مضاف. (السلم): مضاف إليه مجرور وسُكّن للضرورة.
الجمل: جملة (توافينا): الفعلية في محل جر بالإضافة. ويمكن اعتبارها استئنافية لا محل لها من الإعراب. والتقدير: «وتوافينا يوما...» وجملة (كأن ظبية تعطو) الاسمية في محل نصب حال، تقديره: «وكأنها ظبية» بحذف واو الحال. وجملة (تعطو...): الفعلية في محل رفع، أو نصب، أو جر، نعت لـ«ظبية».
الشاهد: قوله: (كأن ظبية) حيث روي برفع «ظبية» ونصبها، وجرها. **أما الرفع**.. فيحتمل أن تكون «ظبية» مبتدأ وجملة «تعطو» خبره، وهذه الجملة الاسمية خبر «كأن» واسمها ضمير شأن محذوف، ويحتمل أن تكون «ظبية» خبر «كأن» و«تعطو» صفتها، واسمها محذوف، وهو ضمير المرأة، لأن الخبر مفرد. **أما النصب**.. فعلىٰ إعمال «كأن» وهذا الإعمال مع التخفيف خاص بضرورة الشعر. **وأما الجر**.. فعلىٰ أنّ «أنْ» زائدة بين الجار والمجرور، والتقدير: «كظبية».

التَّفسيريَّةِ؛ كالَّتي (فِي نَحْو: ﴿فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ[1] ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ﴾ [المؤمنون: ٢٧]) أي: اصْنَعْ[2] فالأمر بصَنْعِ الفُلْكِ تفسيرٌ للوحيِ.

[شُروطُ «أَنْ» المفسّرةِ]

(وَكَذَا) يُحكمُ لها بأنّها مفسِّرةٌ (حيثُ وَقَعتْ بَعْدَ جُمْلَةٍ) اسميّةٍ أو فعليّةٍ[3] (فِيهَا مَعْنَى الْقَوْلِ دُونَ حُرُوفِهِ) أي: حروفِ القَولِ (وَلَمْ تَقْتَرِنْ) «أَنْ» (بِخَافِضٍ) ويَتَأَخَّرُ عنها جملةٌ اسميّةٌ أو فِعليّةٌ.

فالفِعليَّةُ[4]، كالمثالِ المتقدّمِ. والاسميَّةُ، نحو: ﴿وَنُودُوٓاْ أَن تِلْكُمُ ٱلْجَنَّةُ أُورِثْتُمُوهَا﴾ [الأعراف: ٤٣].

[الأمثلةُ الَّتي لا تَدخلُ في المفسّرةِ]

(فليس منها) أي: من المفسِّرةِ نحو: (﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [يونس: ١٠] لأنَّ المتقدّمَ عليها غيرُ جملةٍ) وإنَّما هي: «أَنْ»[5] المخفَّفَةُ من الثَّقيلةِ.

(وَلا نَحْوُ: كَتَبْتُ إليه بِأَن افْعَلْ، لِدُخُولِ الخافِضِ) عليها، وإنّما هي «أَنْ» المصدريّةُ.

---

(١) فـ«أن» مفسِّرة بمنزلة: «أي» ويحتمل المصدريَّة بأن يقدر فيها حرف الجر فيكون داخلة على الأمر. [حل].

(٢) لا تدخل عليها حرف جرّ؛ لأنّها حينئذ مصدريّة لا تفسيريّة. ولـمّا كان انتفاء الشَّرط مُوجِبًا لانتفاء الْمَشروط.. فرّع عليه بقوله: (فليس...). [حل].

(٣) وفي نسخة (أ) و(ب) سقط: «اسمية أو فعلية».

(٤) وفي نسخة (د) سقط: «فالفعلية».

(٥) وفي نسخة (أ) و(ب) سقط: «أن».

ولا نحو: ذَكَرْتُ عَسْجَدًا أَنْ ذَهَبًا ؛ لأنّ المتأخّرَ عنها مُفردٌ لا جُملةٌ ، فيجبُ أن يُؤتىٰ بـ«أيْ» مكانَها.

ولا نحو: قُلْتُ له: أَن افْعَلْ ؛ لأنّ الجملةَ المتقدّمةَ عليها فيها حرُوفُ القولِ(١).

[الخلافُ في «أَنْ» من قَولِ اللهِ تعالى]

(وَ) أمّا (قَوْلُ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ) وهو سُلَيْمٌ الرَّازيُّ(٢) (في) قوله تعالىٰ: (﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِي بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ) رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾ [المائدة: ١١٧]: (إِنَّهَا) أي: «أنْ» الدّاخلةُ علىٰ «اعْبُدُوا» (مُفَسِّرَةٌ) ففيهِ إشكالٌ ؛ لأنّه لا يخلُو إمّا أنْ تكونَ مفسِّرةً لـ«أَمَرْتَنِي» أو لـ«قُلْتُ»(٣).

[رأيُ الزَّمخشريّ]

قال الزَّمخشريُّ: وكِلاهما(٤) لا وجهَ له ؛ لأنّه (إنْ حُمِلَ علىٰ أنَّها مُفَسِّرَةٌ لـ«أَمرتَني» دون «قُلتُ» مَنَعَ مِنْهُ(٥)) فسادُ المعنىٰ ، ألا ترىٰ(٦) (أنَّهُ لا يَصِحُّ أَنْ

---

(١) وفي نسخة (د): «حرف القول».

(٢) سليم بن أيوب بن سليم ، أبو الفتح الرازيّ (٣٦٥ ـ ٤٤٧ هـ = ٩٧٥ ـ ١٠٥٥ م): الفقيه الشّافعيّ ، المفسّر الأديب ، سكن الشّام مرابطًا محتسبًا لنشر العلم والتصانيف. وأخذ سليم الفقه عن الشيخ ؛ أي: أبي حامد الإسفرايني ، وأخذ عنه أبو الفتح نصر بن إبراهيم المقدسي. ثم إنه غرق في بحر القلزم بعد رجوعه من الحج عند ساحل جدة. [وفيات الأعيان ، الأعلام للزركلي].

(٣) وفي نسخة (ج) سقط: من هنا إلىٰ «المصدر بدلا».

(٤) أي: كونها مفسّرة لـ«أَمَرْتَنِي» وكونها مفسّرة لـ«قُلْتُ». [م].

(٥) وفي نسخة (ب): «(يقع فيه) فساد المعنىٰ».

(٦) والعجب من الزمخشري عدم تجويز مصدريَّتها بدلًا من «الهاء» معلِّلًا بقوله: لبقاء الموصول بلا عائدٍ ، مع قوله في «المفصَّل»: وقولُهُم: أنَّ البدل في حكم تنحية الأوَّل إيذانٌ منهم باستقلاله بنفسه ، ومفارقته التَّأكيد والصِّفةَ في كونهما تَتِمَّتَيْنِ لما يتْبعانه ، لا أن يعنوا إهدار الأوَّل واطراحه. ألا تراك تقول: «زيدٌ رأيتُ غلامَه رجلاً صالحًا» فلو ذهبتَ تُهدِر الأوَّل.. لم يسدَّ كلامُك. انتهىٰ. =

يَكُونَ: ﴿أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبَّكُمْ﴾ [المائدة: ١١٧] مَقُولاً للهِ تعالىٰ).

وذلكَ؛ لأنَّ «أَمَرْتَنِي» مقولُ «قُلْتُ» وهو مسنَدٌ إلىٰ ضميرِ الله تعالىٰ، فلو فُسِّرَ بالعبادةِ الواقعةِ علىٰ «الله رَبِّي وَرَبَّكُمْ» لم يَستَقِمْ؛ لأنَّ الله لا يَقولُ: «اعْبُدُوا اللهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ».

(أَوْ) حُملَ (علىٰ أَنَّهَا) أي: «أنْ» (مُفَسِّرَةٌ لِـ«قلتُ») دون «أَمَرْتَ» (فَحُرُوفُ الْقَوْلِ تَأْبَاهُ) أي: تأبىٰ التَّفسيرَ (لِمَا تَقَدَّمَ): من أنّ شرطَ المفسِّرِ أن لا يَكونَ فيه حروفُ القولِ؛ لأنّ القولَ يُحكىٰ بعده الكلامُ من غيرِ أنْ يَتوسّطَ بينهما حروفُ التّفسيرِ[1]، انتهىٰ كلامُ الزّمخشريّ.

فإنْ أُوِّلَ لفظُ القوْلِ بغيرِهِ جازَ التّفسيرُ (وَ) لهذا (جَوَّزَهُ) أي: التَّفسيرَ (الزَّمَخْشَرِيُّ إِنْ أُوِّلَ[2] «قلتُ» بِـ«أَمَرْتُ») والتّقديرُ: «مَا أَمَرْتُهُمْ إلا ما أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعبُدوا اللهَ» واسْتَحْسَنَهُ[3] المصنّف في «المغني».

(وَجَوَّزَ) الزّمخشريُّ أيضًا (مَصْدَرِيَّتَهَا) أي: مصدريّةَ «أنْ» هذه (علىٰ أَنَّ المصْدَرَ) المؤوَّلَ مِن «أن» وصلتِها، وهو: «أن اعْبُدُوا اللهَ» (بَيَانٌ لِلْهَاءِ) أي: عطفُ بيانٍ علىٰ الهاءِ المجرورةِ بالباءِ في «به» (لا) أنّ المصْدرَ (بَدَلٌ) مِن «الهاء» لأنَّ المبدَلَ منه في حكم السّاقط.

وَعلىٰ تَقْدِيرِ إِسْقَاطِ الضَّمِيرِ المبدَلِ منه تَخْلُو الصّلَةُ مِنْ عَائِدٍ علىٰ الموْصولِ

= وهو تناقضٌ منه رحمه الله تعالىٰ. ثُمَّ الأعجب منه أنّه جوّز إبدال ﴿ٱلْأَوْلَيَٰنِ﴾ [المائدة: ١٠٧] من الضّمير في قوله: ﴿يَقُومَانِ﴾ [المائدة: ١٠٧] مع أنّه لا بُدّ من رجوع الضّمير إلىٰ ﴿فَـَٔاخَرَانِ﴾ [المائدة: ١٠٧] لكونه مبتدأ ولم يجوّز هذا الإبدال. [حل].

(١) وفي نسخة (ب) و(د): «حرف التفسير».

(٢) وفي نسخة (د): «بأن أول».

(٣) أي: التّأويل المذكور. [م].

الَّذي هو «ما» وذلك لا يجوز، واللَّازِمُ[١] باطلٌ فكذا الملزومُ[٢].

(**وَالصَّوَابُ الْعَكْسُ**) وهو: كونُ المصدرِ بدلاً من «الهاء» مِن «به» لا عطفَ بيانٍ عليها (**لأَنَّ الْبَيَانَ**) في الجوامدِ (**كَالصِّفَةِ**) في المشتقّاتِ، فكما أنّ الضَّمائرَ لا تُنعَتُ، كذلكَ لا يُعطَفُ عليها عطف بَيانٍ. نصَّ على ذلك ابنُ السِّيد[٣] وابنُ مالكٍ.

وعلى هذا (**فَلَا يُتْبَعُ الضَّمِيرُ**) بعطفِ البيانِ؛ كما أنَّ الضّميرَ لا يُنعَتُ، وإذا امتَنَعَ أنْ يكونَ[٤] بيانًا.. تعيَّنَ أن يكونَ بدَلاً.

فإنْ قال قائِلٌ[٥]: يلزمُ على القولِ بالبدليّةِ إخلاءُ الصّلةِ من عائِدٍ كما تقدَّمَ، بناءً[٦] على أنَّ المبدَلَ منه في نيَّةِ الطّرحِ، **قُلْنَا**: ذلك[٧] غالِبٌ لا لازِمٌ، ولئِن سلَّمْنا لُزُومَهُ.. **فَلَنَا**[٨] جوابٌ آخرُ (و) هو أنْ نَقولَ: (**الْعَائِدُ المقَدَّرُ الحذْفِ مَوْجُودٌ**[٩] **لا مَعْدُومٌ**) فلا يَلْزم المحذورُ[١٠].

---

(١) أي: خلوّ الصّلة عن العائد على الموصول. [م].

(٢) أي: كونها مصدريّة، وكون المصدر بدلًا. [م].

(٣) عبد الله بن محمد بن السِّيدِ، أبو محمد البَطَلْيَوْسِيّ (٤٤٤ ـ ٥٢١ هـ = ١٠٥٢ ـ ١١٢٧ م): كان عالِمًا بالآداب واللّغات متبحّرًا فيهما مقدَّمًا في معرفتهما وإتقانهما. ولد ونشأ في بَطَلْيَوْس في الأندلس. وانتقل إلى بلنسية فسكنها، وتوفي بها. وكان حسن التّعليم، جيّد التفهيم، ثقة ضابطًا. [وفيات الأعيان].

(٤) أي: المصدر المؤوّل. [م].

(٥) وفي نسخة (ب): «فإن قال»، وفي (د): «فإن قيل».

(٦) وفي نسخة (د) سقط: «بناء».

(٧) أي: كون المبدَلِ منه في نيَّةِ الطَّرحِ. [م].

(٨) وفي نسخة (أ) سقط: «لنا»، وفي (د): «قلنا: لنا».

(٩) أي: موجود في اللّفظ وإن كان في نيّة الطّرح. [م].

(١٠) وهو خلوّ الصّلة من عائد. [م].

(وَلا يَصِحُّ أَنْ يُبْدَلَ) المصدرُ المذكورُ (مِنْ «ما») الموصولةِ المعمولةِ لِـ«قُلْتُ» (لأنَّ الْعِبَادَةَ) مصدرٌ مفردٌ (لا يَعْمَلُ فِيهَا فِعلُ الْقَوْلِ، [وهو «قلتُ»][(١)]) لأنّ القولَ، وما تَصَرَّفَ منه لا يَعملُ إلا في الجُملةِ، أو مُفردٍ يُؤَدّي معنىٰ الجملةِ؛ كـ«قُلْتُ قَصِيدَةً» والعِبادةُ ليستْ كذلك.

(نَعَمْ؛[(٢)] يَجُوزُ) أنْ تُبدَلَ العبادةُ من «ما» (إنْ أُوِّلَ «قُلْتُ» بِـ«أَمَرْتُ») لأنَّ «أَمَرْتُ» يَعمَلُ في المفردِ الخالِي عن معنىٰ الجملةِ، نحو: «أمرتُك الخيرَ» والأكثرُ تعْديتُهُ إلىٰ المأمورِ به بـ«الباءِ».

قال الزَّمَخْشَرِيُّ ما حاصلُهُ: (وَلا يَمْتَنِعُ فِي) «أنْ» من قوله تعالىٰ: (﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ أَنِ ٱتَّخِذِى) [مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتًا﴾ [النحل: ٦٨]] (أنْ تكونَ مُفَسِّرَةً) بمنزلة «أيْ» (مِثْلَهَا في ﴿فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ﴾ [المؤمنون: ٢٧]) فيَكونُ التَّقديرُ: «أَي اتَّخِذِي» فَسَّرَ الوَحْيَ إلىٰ النَّحْلِ[(٣)] بأنّه: الأمرُ بأنْ تَتَّخِذَ من الجبال بيوتًا. انتهىٰ.

(خِلَافًا لِمَنْ مَنَعَ ذلك) وهو الإمام الرَّازيّ[(٤)] فإنّه قال مُتعقِّبًا لكلامِ

---

(١) هذا علىٰ رأي من قال: إنّ العامل في البدل هو العامل في المبدل منه لا غير، وأمّا علىٰ رأي من جوّز في عامل البدل كونَه من جنس عامل المبدل منه.. فلا محذورَ؛ لجواز أن يكون العامل في العبادة هو الأمر الّذي من جنس القول. [كاشف القناع].

(٢) إعلام المقدّر وتصديق لِما في النّفس، وهو هل يجوز كونها بدلا؟ فصدَّقه، وقال: (نعم؛ يجوز...). [كاشف القناع].

(٣) وفي نسخة (د) سقط: «إلىٰ النحل».

(٤) محمد بن عمر بن الحسن، أبو عبد الله، فخر الدّين الرازيّ، ويقال له: «ابن خطيب الري» (٥٤٤ ـ ٦٠٦ هـ = ١١٥٠ ـ ١٢١٠ م): الفقيه الشافعي، فريد عصره، فاق أهل زمانه في علم الكلام، والمعقولات، وعلم الأوائل. رحل إلىٰ خوارزم وما وراء النهر وخراسان، وتوفي في هراة. وكان يحسن الفارسية. أقبل الناس علىٰ كتبه في حياته يتدارسونها. وله: «مفاتيح الغيب» في تفسير القرآن، و«المحصول في علم الأصول». [وفيات الأعيان].

الزّمخشريّ: إنّ الوحيَ هُنَا إلهامٌ باتّفاقٍ، وليسَ في الإلهامِ معنىٰ القولِ[١] وإنّما هي مصدريّةٌ؛ أي: باتّخاذ الجبالِ بيوتًا[٢].

وأشار المصنّف إلىٰ دَفعِه نُصْرةً للزّمخشريّ بقولِهِ: (لأَنَّ الإلهامَ فِي مَعْنَىٰ الْقَوْلِ) لأنّ المقصودَ مِن القولِ الإعلامُ، والإلهامُ فعلٌ من الله يتضمّنُ الإعلامَ بِحَيْثُ يكونُ المُلْهَمُ عالمًا بما أُلهِمَ به[٣]، وإلهامُ اللهِ النّحلَ من هذا القَبيلِ[٤].

[الوجهُ الرّابعُ: المخفَّفةُ]

(وَ) يقالُ فيها تارةً: (مُخَفَّفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ) كالّتي (فِي نَحْوِ: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ[٥] مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ [المزمل: ٢٠]

﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٌ﴾ [المائدة: ٧١] فِي قِرَاءَةِ الرَّفْعِ[٦]) في «تَكُونَ» وهي قراءةُ أبي عمرٍو، وحمزةَ، والكسائيّ، ويعقوبَ، وخلَفٍ في اختيارِهِ.

(وَكَذَا) يُحكَم لها بالتّخفيفِ مِنَ المُثَقَّلَةِ (حَيْثُ وَقَعَتْ بَعْدَ «عِلْمٍ») وليسَ المرادُ به «ع، ل، م» بل كلُّ ما يَدلُّ علىٰ الْيَقِينِ (أَوْ ظَنٍّ يُنَزَّلُ) ذلك الظَّنُّ (مَنْزِلَةَ

---

(١) أي: لأنّه ليس فيه معنىٰ المكالمة. [دس].

(٢) الصّواب: باتّخاذ بُيُوتٍ من الجبال. [دس].

(٣) وفي نسخة (د) سقط: «به».

(٤) اعلم: أن «أنْ» تعمل في ضمير شأن مقدّر علىٰ سبيل الوجوب، وشذَّ في غيره وإن حكىٰ بعض أهل اللُّغة في الضَّمير سعة مطلقًا، وجَوَّز بعضُ شيوخ المغاربة إعمالَها في المظهر مطلقًا من غير ضعف، وبعضهم في الشعر علىٰ ضعف ضرورة، وعند سيبويه: يجوز أن يكون ملغاة لفظًا وتقديرًا، فيكون حرفًا مصدريًّا لا تعمل بشيء. [كاشف القناع].

(٥) فـ«أن» هنا مخفَّفة، واسمها ضمير الشأن محذوفًا، وإنَّما قلنا «مخفَّفة» لأنَّها للتَّحقيق فيناسب العلم، بخلاف المصدريَّة فإنَّها للطَّمع والرَّجاء، ومن هنا يُعلَم أنَّ «أنْ» كُلَّما وقع بعد العلم.. يكون مخفَّفةً وبعد الظَّنِّ.. يحتمل الوجهين. [كاشف القناع].

(٦) وأمَّا علىٰ قراءة النَّصب.. فلا يكون ممَّا نحن بصدده، بل يكون ناصبةً. [كافيجي].

العِلْمِ) وتَقدَّمَ مثالُهمَا.

٤ ـ [مَنْ]

الكلمة (الرَّابِعَةُ) ممَّا جاءَ علىٰ أربعةِ أوجهٍ: («مَنْ») بفتح الميم.

[الوجهُ الأوَّلُ: الشَّرطيّةُ]

(فَتَكُونُ) تارةً (شَرْطِيَّةً) كالّتي (فِي نَحْوِ: ﴿مَن يَعۡمَلۡ سُوٓءٗا يُجۡزَ بِهِۦ﴾ [النساء: ١٢٣]).

[الوجهُ الثَّاني: الموصولةُ]

(وَ) تارةً (موصولةً) كالَّتي (فِي نَحْوِ: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ﴾ [البقرة: ٨]) علىٰ أحدِ الاحتمالَينِ[(١)]، فتحتاجُ إلىٰ صلةٍ وعائدٍ.

[الوجهُ الثَّالثُ: الاستفهاميَّةُ]

(وَ) تارةً (اسْتِفْهَامِيَّةً) كالَّتي (فِي نَحْوِ: ﴿مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرۡقَدِنَاۜ﴾ [يس: ٥٢]) فتحتاجُ إلىٰ جوابٍ.

[الوجهُ الرَّابعُ: النَّكرةُ الموصوفَةُ]

(وَ) تارةً (نَكِرَةً مَوْصُوفَةً) كالتي (في[(٢)] نَحْوِ: مَرَرْتُ بِمَنْ مُعْجِبٍ لَكَ[(٣)])

---

(١) والاحتمال الآخر: كون «من» في الآية موصوفةً، والله أعلم. [م].

(٢) وفي نسخة (د) سقط: «كالتي في».

(٣) أي: فـ«معجب»: اسم فاعل، وهو نكرة صفة لـ«مَنْ» فدلَّ علىٰ أنَّ «مَنْ» نكرة لتنكير الوصف؛ أي: بشخص معجب لك. [دس].

أي: بإنسانٍ معجبٍ لكَ، وتَحتاجُ إلىٰ صِفةٍ.

(وَأَجَازَ) أبو عليّ (الفَارِسِيُّ) في «مَنْ» (أَنْ تَقَعَ نَكِرَةً تَامَّةً) فلا تحتاجُ إلىٰ صفةٍ (وَحَمَلَ عَلَيْهِ قَوْلَهُ):

(...... .... ونِعْمَ[1] مَنْ هُو في سِرّ وإعلانِ[2])

ففاعلُ «نِعْمَ» مُسْتتِرٌ فيها، و«مَن»: تمييزٌ بمعنىٰ شخصًا، والضّميرُ المُنفصِلُ هو المخصوصُ بالمدحِ (أَي: وَنِعْمَ شَخْصًا هُوَ) أي: بِشْرُ بنُ مَرْوَان[3] المذكورُ في البيتِ قبلَه.

---

(١) قبله:

وَكَيْفَ أَرْهَبُ أَمْرًا أَوْ أُرَاعُ لَهُ ... وقَدْ زَكَأْتُ إلىٰ بِشْرِ بنِ مَرْوَانِ

وَنِعْمَ مَزْكَأُ مَنْ ضَاقَتْ مَذَاهِبُهُ ... .

(٢) **التخريج**: البيت من الشّواهد التي لم يذكروا لها قائلا معيّنًا.

المعنىٰ: كيف أخاف العيش، ولي ملجأ، وهو بشر بن مروان الأموي ونِعم مَنْ لَجأْتُ إليه.

الإعراب: (ونعم): «الواو»: عاطفة، و«نعم»: فعل ماض جامد لإنشاء المدح. (من): اسم موصول بمعنىٰ الذي في محل رفع فاعل. (هو): ضمير منفصل في محلّ رفع مبتدأ، وخبره محذوف، والتقدير: «من هو مثله». (في سرّ): جار ومجرور متعلقان بـ«نعم». (وإعلان): «الواو»: عاطفة، «إعلان»: اسم معطوف علىٰ «سرّ» مجرور.

الجمل: جملة (نعم من): معطوفة علىٰ جملة «ونعم» لا محل لها. وجملة (من هو مثله): صلة الموصول لا محلّ لها.

الشاهد: (نعم من هو): فقد قيل: إن (من): نكرة تامة، وقيل: موصولية؛ كما أعربنا. هذا القول من قول أبي النجم: «أنا أبو النجم وشعري شعري»، والمعنىٰ: «وشعري هو شعري».

(٣) بشر بن مروان بن الحكم الأمويُّ (ت: ٧٥ هـ = ٦٩٤ م): أَحدُ الأَجْوادِ، وَلِيَ العِرَاقَيْنِ لأخيه عند مَقْتَل مصعب، وداره بدمشق عند عقبة الكتّان. قال خليفة: مات بالبصرة، سنة خمس وسبعين، وله نَيِّف وأربعون سنة. وقيل: إنّه كتب إلىٰ أخيه: إنّك شغلت إحدىٰ يديّ بالعراق، وبقيت الأخرىٰ فارغة. فكتب إليه بولاية الحرمين واليمن. فما جاءه الكتاب إلا وقد وقعت القرحة في يمينه، فقيل: اقطعها من المفصل. فجزع، فبلغت المرفق، ثمّ أصبح وقد بلغت الكتف، ومات. فجزع عليه عبد الملك، وأمر الشّعراء فَرَثَوْهُ. [سير أعلام النبلاء].

أَنْ

- المصدريّة
- الزَّائدة
  - يحكم لها بالزّيادة:
    - حيث جاءت بعد «لَمَّا»
    - أو وقعتْ بَين فِعل القسم و«لوْ»
    - أو بين (الكاف) ومجرورها
- المفسَّرة
- المخفّفة

مَنْ

- الشّرطيَّة
- الموصولة
- الاستفهاميّة
- النَّكرة الموصوفة

[النَّوعُ الخامسُ]

[ما جاءَ على خمسةِ أوجهٍ]

(النَّوْعُ الخامسُ) من الأنواعِ الثّمانيّةِ: [هو] (مَا يَأْتِي) من الكلماتِ (عَلَىٰ خَمْسَةِ أَوْجُهٍ، وَهُوَ شَيْئَانِ):

١ - [أَيُّ]

(أَحَدُهُمَا: أَيٌّ[1]) بفتحِ الهمزةِ وتشديدِ الياءِ.

[الوجهُ الأوَّلُ: الشَّرطيَّةُ]

(فَتَقَعُ) تارةً (شَرْطِيَّةً) فتحتاجُ إلىٰ شرطٍ وجوابٍ.

والأكثرُ أنْ يَتّصلَ بها «ما» الزّائدَةُ (نَحْو: ﴿أَيَّمَا[2] ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَٰنَ عَلَيَّ﴾ [القصص: ٢٨]).

فـ«أيَّ»: اسمُ شرطٍ مفعول مقدم بـ«قضيت»[3] و«قَضَيْتُ»: فعلُ الشّرطِ، وجملةُ «فلا عُدْوانَ عليَّ»: جوابُ الشّرطِ.

[الوجهُ الثَّاني: الاستفهاميَّةُ]

(وَ) تَقَعُ تارةً (اسْتِفْهَامِيَّةً) فتَحتاجُ إلىٰ جَوابٍ (نحو: ﴿أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ

---

(١) وهو بحسب ما يُضافُ إليه دائمًا، فإنْ أضيف إلىٰ ظرف مكان.. كان ظرف مكان، نحو: أي مكان تجلس أجلس، وإن أضيف إلىٰ مفعول به.. كان مفعولا به، أو إلىٰ مصدر.. يكون مصدرًا. [كافيجي].

(٢) فـ«أي»: شرطية تجزم الفعلين علىٰ معنىٰ: «إنْ» إن أمكن، وإلا.. فالجواب بـ«الفاء» كالمثال، وإنّما لم يمكن الجزم فيه؛ لكونه جملةً اسميَّة وليس في صدرها شيء قابل للجزم فألْغَاه. [حل].

(٣) وفي نسخة (د) سقط: «مفعول مقدم بـ«قضيت»».

إِيمَٰنًا﴾ [التوبة: ١٢٤]). فـ«أيُّ»: مبتدأٌ، وخبرُه ما بعدَهُ.

[الوجهُ الثَّالثُ: الموصولةُ]

(و) تقعُ تارةً (مَوْصُولَةً) خلافًا لثعلبَ في زعمِه: أَنَّها لا تقعُ موصولةً أصلاً[١]، ويَرُدُّهُ (نحو[٢]: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ[٣] مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ﴾ [مريم: ٦٩]) فـ«أي»: موصولة حذف صدر صلتها (أي: الَّذِي هو أَشَدُّ[٤]، قَالَهُ سِيبَوَيْهِ وَمَنْ تَابَعَهُ).

[الخلافُ في إعرابِها وبنائِها]

أ ـ وهي عندهِ مبنيّةٌ على الضَّمّ إذا أُضِيفَتْ[٥]، وحُذف صدرُ صلتِها؛ كهذه الآيةِ.

ب ـ (وَقَالَ مَنْ رَأَىٰ أَنَّ) «أيّ» (المَوْصُولَةَ لا تُبْنَىٰ) وإنّما هي مُعربَةٌ دائمًا: (هي: هُنا) ـ في هذهِ الآيةِ ـ (اسْتِفْهَامِيَّةٌ مبتدأ[٦]، وَ«أَشَدُّ»: خَبَرُهُ) وعليه الكوفيّونَ، وجماعةٌ مِن البصريّينَ منهم الزّجّاجُ، وقال: ما تبيّنَ لِي أنّ سيبويه غَلِط إلّا في مسألتَينِ: إحداهما: هذه، فإنّه يُسلِّمُ أنّها تُعربُ إذا أُفردتْ؛ فكيفَ يقولُ ببنائِها إذا أضيفتْ[٧]؟!

---

(١) وفي نسخة (د) سقط: «أصلا».

(٢) وفي نسخة (ج) و(د) سقط: «نحو».

(٣) «اللام»: موطئة للقسم؛ أي: والله، «لننزعن» و«ننزعن»: فعل مضارع مبني على الفتح، و«أيُّ»: اسم موصول مبني على الضم في محل نصب. [دس].

(٤) وفي نسخة (د): بعد الآية: «(أي:) لننزعن (الذي هو أشد)».

(٥) اعلم: أن «أي» لازمة الإضافة، فإذا كانت موصولة.. تضاف إلى المعرفة وإن جوّز بعضهم إضافتها إلى النكرة، وإذا كانت دالة على الكمال.. تضاف إلى النكرة، وإذا كانت شرطيّةً أو استفهاميّةً.. جاز إضافتها إلى المعرفة والنكرة؛ كذا في «شرح الألفية». [كاشف القناع].

(٦) وفي نسخة (د) سقط: «مبتدأ».

(٧) أ ـ أي: فإنّ الإضافة من خصائص الأسماء، فيبعد شبهها بالحرف. [دس]. =

[الوجهُ الرَّابعُ: الدَّالَّةُ على الكمالِ]

(وَ) تقع تارةً (دَالَّةً علىٰ مَعْنَىٰ الْكَمَالِ) للموصوفِ بها في المعنىٰ:

أ ـ (فَتقعُ صِفَةً لِنَكِرَةٍ) قبلَها (نَحْو) قولك: («هذا رَجُلٌ أيُّ رَجُلٍ[1]») فـ«أيّ»: صفةٌ لرجلٍ دالّةٌ علىٰ معنىٰ الكمالِ (أيْ: هذا رَجُلٌ كَامِلٌ فِي صِفَةِ الرِّجَالِ[2]).

ب ـ (وَ) تقعُ (حَالاً لِمَعْرِفَةٍ) قبلَها (كـ«مَرَرْتُ بِعَبْدِ الله أيَّ رَجُلٍ») فـ«أيَّ»: منصوبةٌ علىٰ الحالِ مِن «عبدِ الله» أيْ: كاملاً في صفة الرّجال.

[الوجهُ الخامسُ: أن تكونَ وُصْلةً لنداءِ ما فيه «أَلْ»]

(وَ) تقعُ تارةً (وُصْلَةً لِنِدَاءِ مَا[3] فِيهِ «أَلْ» نَحْو: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡإِنسَٰنُ﴾ [الانفطار: ٦]) فـ«أيُّ»: منادَىٰ، و«ها»: للتّنبيهِ، و«الإنسانُ»: نعْتُ «أيُّ» وحركتُه إعرابيّةٌ، وحركةُ «أيُّ» بنائيّةٌ.

٢ ـ [لَوْ]

الكلمةُ (الثَّانِيَةُ)[4] ممّا جاءَ علىٰ خمسةِ أوجهٍ: («لوْ»).

= ب ـ ويجاب من طرف سيبويه: أن «أيّ» إذا أضيفت.. تأكد شبهها الحرف، فبنيت. [شَمخَال العيمكي].

(١) اعلم: أن «أي» إن أضيفت إلىٰ ما يُشتقُّ من صفةٍ يمكِنُ المدحُ بها.. كانت للمدح بالوصف الذي اشتُقَّ منه الاسم الذي أضيفت إليه؛ كما إذا قلت: مررت بعالم أيِّ عالم، فقد أثنيت عليه بالعالِمِيَّةِ، وإن أضيفت إلىٰ غير المشتَقِّ.. فهي للثّناء عليه بكلِّ وصفٍ يمكن أن يثنّىٰ عليه به، ففي مثال المصنّف أثنيت عليه ثناءً عامًّا بكلِّ ما يُمْدَحُ الرَّجل به. [كاشف القناع].

(٢) وفي نسخة (ج): «في صفات الرجال»، وفي (د): «صفات الرجل».

(٣) أي: نداءه في الحقيقة، وإن كان في الظاهر المنادىٰ «أي». انتهىٰ تقرير دردير. [دس].

(٤) آثر التّذكيرَ في الأوّل والتّأنيثَ في الثّاني مع جواز التّذكيرِ والتّأنيثِ في الحرف؛ إشعارًا إلىٰ اسميَّة الأوّل وحرفيَّة الثّاني. [كاشف القناع].

[الوجهُ الأوَّل: حرفُ شرطٍ في الماضِي]

(فَأَحَدُ أَوْجُهِهَا:) ـ وهو الغالِبُ ـ (أَنْ تَكُونَ حَرْفَ شَرْطٍ فِي) [الزَّمان] (الماضِي)(١) نحو: لَوْ جَاءَ زَيْدٌ أَكْرَمْتُهُ، وإذا دَخلَتْ على المضارعِ صرَّفَتْه إلى الماضي، نحو: لو يَفِي كَفَى.

(فَيُقَالُ فِيهَا: [هي] حَرْفٌ يَقْتَضِي امْتِنَاعَ مَا يَلِيهِ): وهو فعل الشّرط، مُثبَتًا كان أو مَنفِيًّا. (وَ) يقتضي (اسْتِلْزَامَهُ) أي: فِعْل الشّرطِ (لِتَالِيهِ): وهو جوابُ الشّرطِ، مُثبَتًا كان أو مَنفِيًّا، فالأقسامُ أربعةٌ:

١ ـ لأنّهما إمّا مُثبَتان، نحو: «لو جَاءَ زَيْدٌ أَكْرَمْتُهُ».

٢ ـ أو مَنفِيَّان، نحو: «لو لَمْ يجئْ(٢) مَا أَكْرَمْتُهُ».

٣ ـ أو الأوّلُ مُثْبَتٌ والثّانِي مَنْفِيّ، نحو: «لو قَصَدَنِي مَا خَيَّبْتُهُ».

٤ ـ أو عكسُه، نحو: «لو لَمْ يَجِئْنِي عَتَبْتُ عَلَيْهِ».

[استعمالُ «لَوْ» عندَ علماءِ المنطقِ]

والمنطِقيُّون يُسمّون الشَّرطَ: «مقدَّمًا» لتقدّمِهِ في الذّكرِ، ويُسَمّون الجوابَ: «تاليًا» لأنّه يَتْلوه.

---

(١) وبهذا الوجه وبما يذكر بعده فارقت كلمة «إن» فإنّها لعقد السَّبَبِيَّة والمُسَبَّبِيَّة في المستقبل، ولهذا قالوا: الشَّرط بـ«إن» سابق على الشّرط بـ«لو» وذلك لأن الزمان المستقبل سابق على الزمان الماضي عكس ما يتوهم المبتدؤون، ألا ترى أنك تقول: إن جئتني غدا أكرمتك، فإذا انقضى الغد ولم تجئ.. قلت: لو جئتني أمس لأكرمتك. [حل المعاقد].

(٢) وفي نسخة (ب) و(ج): «لو لم يجئ زيد».

ثمّ ينتفي التّالِي إن لزِمَ المقدَّمَ، ولم يخلف المقدّمَ غيرُهُ (نَحْو: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَٰهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٧٦] فـ«لو» هُنَا دَالَّةٌ عَلَىٰ أَمْرَيْنِ):

[دلالة «لَوْ» على الأمرَيْنِ]

(أَحَدُهُمَا: أَنّ مَشِيئَةَ اللهِ تعالىٰ) الّتي هي المقدَّمُ (لِرَفْعِ هذا المنْسَلِخِ[1]) الّذي هو التّالي (مَنْفِيَّةٌ) لدخولِ «لوْ» عليها.

(وَيَلْزَمُ مِنْ هذا) النّفي للمقدَّم، الّذي هو مشيئةُ اللهِ (أَنْ يَكُونَ رَفْعُهُ) أي: رفعُ هذا المُنسلخِ، الّذي هو التّالي (مَنْفِيًّا) للزومِهِ للمقدَّمِ، ولكونِهِ لم يخلف المقدّم غيرُه (إِذْ لا سَبَبَ لَهُ) أي: للتّالي وهو: الرّفعُ (إلا) المقدَّمُ وهو[2]: (المشِيئةُ، وَقَدْ انْتَفَتْ) ولا يخلفُها غيرُها؛ فينتَفِي «الرّفع».

[الخلاف في هذا الحكم]

(وَهذا) الحكمُ (بِخِلَافِ) ما إذا خلفَ المقدّمَ غيرُه، نحو قولِ عمر[3] في

(١) والمنسلخ: اسم فاعل، يقال: انسلخ الرجل من ثيابه إذا خرج منها، والمراد من المنسلخ ههنا: بَلْعَم بن باعور، فإنه قد انسلخ من آيات الله؛ بأن كفر بها ونبذها وراء ظهره. [كافيجي].

(٢) فإن قلت: الاستدراك بعد قوله: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَٰهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٧٦] بقوله: ﴿وَلَٰكِنَّهُۥٓ أَخْلَدَ إِلَى ٱلْأَرْضِ﴾ أي: مال إلىٰ الدنيا، يدل علىٰ أن للرفع سببا آخر، وهو عدم الميل إلىٰ الدنيا، فلا يستقيم قوله: (إذ لا سبب لرفعه إلا المشيئة). قلت: نعم؛ ولكن المشيئة سبب لفعله الموجب لرفعه وإن عدمه دليل عدمها دلالة انتفاء المسبب علىٰ انتفاء السبب.. فالسبب للسبب للشيء سبب لذلك الشيء فيكون السبب الحقيقي هو المشيئة، وإن ما نشاهد من الأسباب وسائط معتبرة في حصول المسبب من حيث أن المشيئة تعلقت به؛ كذا فهم من «أنوار التنزيل». [حل المعاقد].

(٣) عمر بن الخطّاب بن نفيل، أبو حفص القرشيّ ﷺ (٤٠ ق هـ ـ ٢٣ هـ = ٥٨٤ ـ ٦٤٤ م): أمير المؤمنين. كان إليه السفارة في الجاهلية، وكان عند المبعث شديدًا علىٰ المسلمين، ثم أسلم، فكان إسلامه فتحًا علىٰ المسلمين، وفرجًا لهم من الضيق. وأخرج ابن أبي الدّنيا بسند صحيح، عن أبي رجاء العطارديّ، قال: كان عمر طويلا جسيما، أصلع، أشعر، شديد الحمرة، كثير=

صهيبٍ[١]: («لو لَمْ يَخَفِ اللهَ لَمْ يَعْصِهِ» فَإِنَّهُ لا يَلْزَمُ مِنِ انْتِفَاءِ) المقدَّمِ، الَّذي هو («لَمْ يَخَفْ» انْتِفَاءُ) التَّالِي، الَّذي هو («لَمْ يَعْصِهِ» حتّىٰ يَكُونَ المعْنَىٰ:) أنّه (قَدْ خَافَ وَعَصِىٰ) بناءً علىٰ أنّ «لوْ» إذا دخلتْ علىٰ مَنفيّ أثبتتْهُ، مُقدّمًا كان أو تاليًا (وَذلك) مختلَفٌ[٢] هنا (لأنّ انْتِفَاءَ الْعِصْيَانِ) الّذي هو التّالِي (لهُ سَبَبَانِ[٣]):

١ ـ أحدهما: (الخوْفُ مِنَ الْعِقَابِ، وَهُوَ طَرِيقُ العَوَامِّ).

٢ ـ (وَ) الثّاني: (الإجْلَالُ للهِ وَالتَّعْظِيمُ لَهُ، وَهي طَرِيقُ الخوَاصِّ) العارفينَ[٤] باللهِ تعالىٰ.

(وَالْمرَادُ: أَنّ صُهَيْبًا رضي الله [تعالىٰ] عنه مِنْ هذا القِسْمِ) أي: قسمِ الخواصِّ، وهو: أنّ سببَ خوفِهِ من الله تعالىٰ: إجلالُ الله تعالىٰ وتعظيمُه (وَأَنَّهُ لَوْ قُدِّرَ) أي: فُرِضَ (خُلُوُّهُ عَنِ الخَوْفِ لَمْ تَقَعْ مِنْهُ مَعْصِيةٌ، فَكَيْفَ وَالخوْفُ) مع ذلك (حَاصِلٌ لَهُ؟!).

وهذه المسألةُ كالمستثناةِ من حُكْمِ «لوْ» وهو: أنّها إذا دخلتْ علىٰ مُثبَتٍ

= السّبلة في أطرافها صهوبة، وفي عارضَيْه خفّة. [الإصابة في تمييز الصحابة].

(١) صهيب بن سنان بن مالك الرومي، يعرف بذلك لأنه أخذ لسانَ الروم إذ سَبَوْهُ وهو صغيرٌ (٣٢ ق هـ ـ ٣٨ هـ = ٥٩٢ ـ ٦٥٩ م): صحابيّ، من أرمىٰ العرب سهمًا، وهو أحد السابقين إلىٰ الإسلام، وممن شهد بدرًا. وكان أحمر شديد الحمرة، لَيْسَ بالطويل ولا بالقصير، وهو إلىٰ القصر أقرب، كثير شعر الرأس. وروىٰ عنه من الصحابة: عبد الله بن عمر، ومن التابعين: كعب الأحبار، وعبد الرحمن بن أبي ليلىٰ، وجماعة. يُعَدّ في المدنيِّينَ. [الاستيعاب في معرفة الأصحاب].

(٢) ثم لما فرغ من بيان لزوم انتفاء المسبب لانتفاء سببه إذا لم يكن معه سبب آخر.. أراد أن يبين عدم لزوم انتفائه؛ لانتفاء سببه إذا كان معه سبب آخر بقوله: (وهذا...). [كافيجي].

(٣) فإن قلت: له سبب غيرهما؛ كالعصمة وغيرها فلا ينحصر سبب انتفائه فيهما. قلت: ليس المراد منه حصر سببه فيهما حتىٰ يتوجه ما ذكرته، وإنما المراد منه: حصره فيهما من حيث النظر إلىٰ ظاهر حال الفريقين؛ كما يشعر به كلامه الآتي. [كافيجي].

(٤) من أرباب القلوب والنفوس القدسية. [حل].

صيّرتْهُ مَنفيًّا، وإذا دخلتْ على مَنفيّ صيّرتْهُ مُثبَتًا، وكذا حكمُ جَوابِها.

[فسادُ قَوْلِ المعربِينَ]

(وَمِنْ هنا[1]) أي: من أجلِ أنّه لا يَلزمُ من امتناعِ المقدَّمِ امتناعُ التّالِي في نحو: لو لَمْ يَخَفِ اللهَ لَمْ يَعْصِهِ (تَبيَّنَ فَسَادُ قَوْلِ الْمعْرِبِينَ: أنّ «لوْ» حَرْفُ امْتِنَاع) الْجواب (لامْتِنَاع) الشّرطِ[2].

(وَالصَّوَابُ[3]: أَنّها لا تَعرُّضَ لَهَا[4] إلى امْتِنَاعِ الجَوَابِ) أصْلاً (وَلا إلى ثُبُوتِه) [أصلا] (وَإنَّمَا لها تَعرُّضٌ لامْتِنَاعِ الشَّرْطِ) فقط.

(فَإنْ لَمْ يَكُنْ للجَوَابِ سَبَبٌ سِوَى ذلك الشَّرْطِ) لا غيرُ، بحيثُ لا يخلفُهُ غيرُهُ (لَزِمَ مِنْ انتِفَائِهِ) أي: الشّرطِ (انْتِفَاؤُهُ) أي: الجوابِ[5]، نحو: لو كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً.. لَكَانَ النَّهَارُ مَوْجُودًا، فيَلزمُ من انتفاءِ الشّرطِ، وهو طلوعُ الشّمسِ، انتفاءُ الجوابِ، وهو وجودُ النّهارِ.

(وَإنْ) خلَفَ الشّرطَ غيرُه، بأنْ (كَانَ لَهُ) أي: للجوابِ (سَبَبٌ آخَرُ) غيرُ

---

(١) أي: من بيان أنّها إذا كانت شرطيّةً تدل على امتناع الشرط وحده، وأنّ امتناع الجواب إنما يلزم منه إذا لم يكن له سبب غيره. [كافيجي].

(٢) وفي نسخة (د): «(حرف امتناع) للجواب (لامتناع) للشرط».

(٣) الأحسن أن يقال: «والأولى» لأن تعريفهم بامتناع الثاني بامتناع الأول مبنيٌّ على أكثر استعمالها. [كاشف القناع].

(٤) أي: لا تدل عليه أصلا. فإن قلت: فَلِمَ ذكر التعرض دون الدلالة مع أنها أشهر؟ قلت: لأن التعرض أعم في بادئ الرأي من الدلالة؛ لتبادر الوهم إلى اختصاصها بالمطابقة، لا سيما عند أهل النحو. [كافيجي].

(٥) سواء كان انحصار سببية الأول ومسببية الثاني شرعًا، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَٰهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٧٦]، أو عقلًا، نحو قولك: لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا، فإن فيهما يلزم من امتناع الأول امتناع الثاني قطعا، لكن لزومه في الأول بطريق الشرع، وفي الثاني بطريق العقل. [حل].

الشّرطِ **(لَمْ يَلْزَمْ مِنِ انْتِفَائِهِ)** أي: الشّرطِ **(انْتِفَاءُ الجوَابِ وَلَا ثُبُوتُهُ)** لأنّها لا تعرُّضَ لها إلىٰ امتناعِ الجوابِ(١)، ولا إلىٰ ثبوتِهِ، نحو: «لو كانتِ الشّمسُ طالعةً لكان الضّوءُ موجودًا» فإنّه لا يلزمُ من انتفاءِ طلوعِ(٢) الشّمسِ انتفاءُ وجودِ الضّوءِ ولا ثبوتُهُ.

ومنه(٣) قول عمرَ رضي الله [تعالىٰ] عنه: «نِعم العبدُ صهيبٌ لو لم يخفِ اللهَ لم يعصِهِ» وقد تقدّمَ(٤) توجيهُه.

[الأمر الثّاني]

(الأَمْرُ الثّانِي(٥) مِمَّا دَلَّتْ عليه «لو» فِي الْمِثَالِ المذكُورِ) وهو: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَٰهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٧٦] **(أَنّ ثُبُوتَ المشِيئَةِ)** من الله تعالىٰ **(مُسْتَلْزِمٌ لِثُبُوتِ الرَّفْعِ ضَرُورَةً؛ لأنَّ المشِيئَةَ سَبَبٌ)** للرّفع **(والرَّفْعُ مُسَبَّبٌ)** عنها.

وَثُبُوتُ السّببِ مُستلزِمٌ لثبوتِ المُسبَّبِ.

[**بيان الملازمة**(٦): أنَّ ثبوت المشيئة ملزوم وثبوت الرَّفع لازم، وثبوت الملزوم دليل علىٰ ثبوت اللازم، والملازمة ما بينهما من المسبَّبيَّة والسَّببيَّة].

---

(١) وفي نسخة (أ): «إلىٰ الجواب»، وفي (ب): «إلىٰ انتفاء الجواب».

(٢) وفي نسخة (د) سقط: «طلوع».

(٣) أي: مما كان للجواب سبب آخر سوىٰ الشّرط. [م].

(٤) وفي نسخة (ج) و(د) و(ب) سقط: «وتقدم».

(٥) أي: حرف مفيد لتعليق حصول صحتها علىٰ حصول شيء آخر حالة كون كل من الحصولين في المستقبل. [دس].

(٦) اعلم: أن النحاة قالوا: إن «لو» هذه لا يليها إلا فعل أو معمول فعلٍ مضمرٍ يفسّرُه فعل ظاهر بعد الاسم، وقال ابن عصفور: لا يليها فعل مضمر إلا في الضرورة أو بالندرة، والظاهر: أنه ليس كذلك؛ لوقوعه في أفصح الكلام؛ كقوله تعالىٰ: ﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّيٓ﴾ [الإسراء: ١٠٠]. [كاشف القناع].

(وَهذانِ المَعْنَيَانِ) المُعبَّرُ عنهما بالأمريْنِ (قَدْ تَضَمَّنَتْهُمَا) أي: شَمَلَتْهما (الْعِبَارَةُ المذْكُورَةُ) وهو قوله[١]: «حرفٌ يقتضي امتناعَ ما يليه واستلزامَه لتاليه» دون عبارةِ المعربِينَ وهي قولهم: «حرفُ امتناعٍ لامتناعٍ» فإنّها لا تَتضَمّنُهما[٢].

[الوجهُ الثَّاني: حرفُ شرطٍ مرادفٍ لـ«إنْ»]

(وَ) الوجهُ (الثَّانِي) من أوجهِ «لوْ»: (أَنْ تَكُونَ حَرْفَ شَرْطٍ فِي المسْتَقْبَلِ، مُرَادِفًا[٣] لـ«إنْ») الشّرطيّةِ (إلا أنها) أي: «لو» (لَا تَجْزِمُ)[٤] على المشهور (كقوله تعالى: ﴿وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ﴾ [النساء: ٩].

فـ«لو» هنا شرطيّةٌ؛ [أي]: بمنزلةِ «إنْ» (أي: إنْ تَرَكُوا أي: شَارَفُوا) وقَارَبُوا (أنْ يَتْرُكُوا).

وإنَّما احتاج إلى التَّفسير الثَّاني؛ لأنَّ الخطاب للأوصياء أو لمن يحضر الموصي حالة الإيصاء، وإنَّما يَتوجَّهُ الخطابُ إليهم قبْلَ التّرْكِ؛ لأنّهم بعدهِ أمواتٌ[٥]. قاله المصنّف في «المغني».

(وَ) نحو (قَوْلِ الشّاعِرِ: وَهو توبةُ[٦] صَاحِبُ لَيْلَى الأَخِيلِيَّةِ:

---

(١) أي: قول المصنّف.

(٢) وفي نسخة (د): «تضمنهما».

(٣) والمشهور: أن «لو» في مثل هذا مستعملة في معنى «إن» خلافا لابن الحاجب فيكون مجازًا، فالمراد من المرادف ههنا: أن يكون معناه معناها على سبيل المجاز دون الحقيقة. [كافيجي].

(٤) لعدم السماع والنقل، ولأن استعمالها بهذا المعنى خلاف الأصل. [كافيجي].

(٥) فعلم أن الأمر بالخشية لمن شارف الترك في المستقبل ليتداركوا؛ إذ لا معنى للأمر بالخشية لمن ترك في الماضي؛ لعدم فائدة التدارك، تأمل. [حل].

(٦) توبة بن الحمير بن حزم أبو حرب العُقيلي (ت: ٨٥ هـ = ٧٠٤ م): شاعر من عشاق العرب المشهورين. كان يهوى ليلى الأَخِيلِيَّة وخطبها، فردّه أبوها وزوجها غيره، فانطلق يقول الشعر مشببا=

(ولو تَلْتَقي أَصْداؤُنا بعد موتِنا
ومِنْ دونِ رَمْسَيْنا مِنَ الأرضِ سَبْسَبُ[١])[٢]

أي: وإنْ تلتقي، وإثباتُ «الياءِ» دليلٌ على أنّ «لو» غيرُ جازمةٍ.

وزعَم قومٌ: أنّ الجزمَ بها لغةٌ مطَّردةٌ، وخَصَّه ابنُ الشَّجَرِيِّ[٣] بالشّعر.

= بها. واشتهر أمره، وسار شعره، وكثرت أخباره. قتله بنو عوف ابن عقيل. كان سبب قتل توبة أنهم كانوا يطلبونه، فأحسوه وقد قدم من سفر، ومعه عبيد الله بن توبة وقابض مولاه، وبينه وبين الحي ليلة، فأتوه طروقا، فهرب صاحباه وأسلماه فقتل. [فوات الوفيات].

(١) وبعده:

لَظَلَّ صَدَى صَوْتِي وَإِنْ كُنْتُ رِمَّةً ... لِصَوْتِ صَدَى لَيْلَى يَهِشُّ وَيَطْرَبُ

[حل].

(٢) التخريج: البيت من الطويل، لقيس بن الملوح، المعروف بمجنون ليلى، وقيل: هو لأبي صخر الهذلي. ووقع في كلام المصنف منسوبًا لتوبة.

اللغة: (أصداؤنا): جمع صدى، وهو ما تسمعه كأنه يجيبك بمثل صوتك إذا كنت في مكان خال أو على جبل أو شطّ نهر. (رمسينا): مثنى رمس، وهو: القبر أو ترابه. (سبسب): صحراء بعيد الأطراف.

المعنى: لو تتقابل وتجتمع أصداء أصواتنا من قبورنا، وبيننا مسافات شاسعة.. لطربت لسماع صدى صوتها، وأجبتها وإن كنت عظاما بالية.

الإعراب: (لو): شرطية غير جازمة. (تلتقي): فعل الشرط. (أصداؤنا): فاعل ومضاف إليه. (ومن): الواو للحال. (من دون): جار ومجرور خبر مقدم. (رمسينا): مضاف إليه. (من الأرض): جار ومجرور حال من «سبسب» الواقع مبتدأ مؤخرًا.

وجواب «لو»: «لظل» في قوله بعد: «لظل صدى صوتي وإن كنت رمة... لصوت صدى ليلى يهش ويطرب».

الشاهد: في قوله (لو تلتقي) حيث وردت «لو» شرطيّة للتعليق في المستقبل، بدليل الإتيان لها بجواب؛ وهو قوله: «لظل» وهو ماض لفظًا مستقبل معنى.

(٣) هبة الله بن عليّ بْن محمّد، أبو السّعادات ابن الشَّجَرِيّ العَلَوِيّ (٤٥٠ ـ ٥٤٢ هـ = ١٠٥٨ ـ ١١٤٨ م): أحد أئمة العلم باللغة، والأدب، وأحوال العرب. مولده ووفاته ببغداد. قرأ عَلَىٰ أَبِي المعمّر يحيىٰ بن محمد بن طباطبا النّحوي، وقرأ الحديث على: أبي الحسين المبارك=

[الوجهُ الثَّالثُ: أن تَكونَ حرفًا مصدريًّا]

[(و)] الوجهُ (الثَّالِثُ) من أوجهِ «لوْ»: (أنْ تَكُونَ حَرْفاً مَصْدَرِيًّا) أيْ: مؤوَّلاً مع صِلَتِهِ بمصدرٍ (مُرَادِفًا لـ«أَنْ») المصدريَّةِ (إلا أنها) أيْ: «لوْ» (لا تَنْصِبُ)[(١)] كما تَنصِبُ «أنْ».

(وَأَكْثَرُ وُقُوعِهَا بَعْدَ «وَدَّ» نحو: ﴿وَدُّواْ لَوۡ تُدۡهِنُ﴾ فَيُدۡهِنُونَ ﴾ [القلم: ٩] أي: ودُّوا الإدْهانَ.

(أَوْ بَعْدَ («يَوَدُّ» نحو: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمۡ لَوۡ يُعَمَّرُ أَلۡفَ سَنَةٖ﴾ [البقرة: ٩٦]) أي: التَّعْميرَ.

ومن القليلِ قَوْلُ قُتَيْلَةَ[(٢)] للنبيِّ ﷺ:

مَا كَانَ ضَـرَّكَ لَـوْ مَنَنْـتَ وربَّمَـا ... مَـنَّ الفَتَـىٰ وَهُـوَ الْمَغِـيظُ الْمُحْنَـقُ[(٣)]

= ابن الطُّيوري، وأبي عليّ بْن نبهان، وغيرهما. وله: «الأمالي» و«شرح اللمع لابن جني»، و«شرح التصريف الملوكي». [تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام].

(١) أي: لعدم عراقتها في هذه الفحوىٰ، ولعدم السماع من العرب العرباء. [كافيجي].

(٢) قُتَيْلَة بنت النَّضر بن الحارث من قريش (٠٠٠ ـ نحو٢٠ هـ = ٠٠٠ ـ نحو٦٤٠ م): شاعرة. أدركت الجاهلية والإسلام. أُسِرَ أبوها في غزوة بدر، فأمر به النبي ﷺ فقتل، فرثته بقصيدة أنشدتها بين يدي رسول الله ﷺ، تقول فيها: «ظلت سيوف بني أبيه تنوشه... للَّه أرحام هناك تشقق» فنهىٰ رسول الله ﷺ عن قتل أسرىٰ قريش بعد النضر. وأسلمت بعد مقتله، وروت الحديث. وتوفيت في خلافة عمر ﵁. وقصيدتها مما اختاره أبو تمام في الحماسة. [الأعلام للزركلي].

(٣) التخريج: البيت من الكامل، من قصيدة لقتيلة بنت النضر بن الحارث الأسديّة.

اللّغة: (ضرّك): عاد عليك بالضرر. (مننت): أنعمت وتفضلت. (المغيظ): اسم مفعول، من غاظه يغيظه؛ إذا أغضبه وأثاره. (المحنق): الذي يكن الغيظ في صدره، وهو اسم مفعول أيضًا من أحنقه، إذا أغضبه.

المعنىٰ: أي ضرر كان يلحقك يا رسول الله لو تفضلت وأنعمت علىٰ أبي بالعفو؟ وكثيرًا ما يعفو الرجل الكريم وهو مملوء غيظا وغضبًا. =

أيْ: مَنُّكَ.

ووقوعِ «لوْ» مصدريّةً[١]، قال به: الفرّاءُ[٢]، والفارسيّ، والتّبريزيّ[٣] وأبو البقاءِ، وابنُ مالكٍ من النّحويّينَ.

(وَأَكْثَرُهُمْ لا يُثْبِتُ هذا القِسْمَ) أي: وقوعَها[٤] مصدريّةً حَذَرًا من الاشتراكِ [قاله أبو حيان، والجمهور أن «لو» لا تكون مصدرية، بل لا يفارقها التعليق][٥].

= الإعراب: (ما) استفهامية مبتدأ. (كان): زائدة. (ضرك) فعل ومفعول. (لو مننت): «لو»: مصدريّة، وهي وما بعدها في تأويل مصدر فاعل «ضرّ»، والجملة خبر «ما». ويجوز أن تعرب (كان) عاملة، ومصدر «لو مننت» اسمها، وجملة «ضرّك» خبرها؛ أي: «ما كان منك ضرّك». كما يجوز أن تكون «ما» في محلّ نصب مفعول مطلق لـ«ضرّك»؛ أي: «أيّ ضرر ضرّك المنّ». (وربّما): «الواو»: واو الحال، و«ربّ»: حرف تقليل وجرّ شبيه بالزّائد، و«ما»: كافّة. (وهو): «الواو»: للحال، و«هو»: مبتدأ. (المغيظ): خبر. (المحنق): صفة له، أو خبر بعد خبر.

الشاهد: في (لو مننت): فإن «لو»: مصدريّة وما بعدها في تأويل مصدر ولم تتقدّمها: «ودّ» ولا «يودّ» ونحوهما؛ وهذا قليل.

وذكر الصبان: أنه يجوز أن تكون «لو» هنا شرطية، والشرط «لو مننت» والجواب محذوف يدلّ عليه الكلام؛ أي: «لو مننت لم يضرك شيء» وإذًا لا شاهد فيه.

(١) فإن قيل: لو كانت بمعنىٰ «أن» المصدرية.. لما دخلت علىٰ «أن» فيما كانت مصدرية، نحو: ﴿وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوٓءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُۥٓ أَمَدًۢا بَعِيدًا﴾ [آل عمران: ٣٠]. أجيب: بأن «لو» إنما دخلت علىٰ فعل محذوف مقدر بعد «لو» تقديره: تود لو ثبت أن بينها وبينه... الآية، فلا يلزم اجتماع المثلين. [حل].

(٢) وفي نسخة (د): «ابن الفراء».

(٣) يحيىٰ بن علي بن محمد التّبريزيّ، أبو زكريّا، المعروف بالخطيب (٤٢١ ـ ٥٠٢ هـ = ١٠٣٠ ـ ١١٠٩ م): أحد أئمة اللّغة، كانت له معرفة تامة بالأدب من النّحو، واللّغة، وغيرهما. أخذ عن: أبي العلاء المعريّ، وأبي محمد الدّهان اللّغويّ، وأبي الفتح سُلَيم الرّازيّ وغيرهم. وأخذ عنه: الخطيب البغداديّ صاحب «تاريخ بغداد»، وغيره. وله: «شرح اللّمع لابن الجني» و«الملخّص في إعراب القرآن»، وغيرها. [سير الأعلام، وفيات الأعيان].

(٤) وفي نسخة (أ) و(ب) و(ج): «وهو وقوف «لو»».

(٥) زيادة من نسخة (ج)، وفي نسخة (د): [قاله أبو حيان والجمهور أن لا تكون مصدريّة، بل لا يفارقها التّعليقُ].

(وتُخَرَّج الآيةُ) الثّانيةُ (ونحوُها[١]: على حذف مفعولِ الفعلِ) الّذي (قبلَها) وهو: «يَوَدُّ» (و) حذفِ (الجَوَابِ) بعدَها ؛ أي: «يودّ أحدُهم التّعميرَ لو يُعمَّر ألفَ سنةٍ لسَرَّهُ ذٰلك» ولا يخفىٰ ما في هذا التّقدير من كثرة الحذف.

[الوجهُ الرابعُ: حرفٌ للتَّمنّي]

(وَالرَّابِعُ) من أوجهِ «لوْ»: (أنْ تكونَ) حرفًا (للتَّمَنِّي)[٢] بِمَنْزِلَةِ «لَيْتَ» إلا أنّها لا تَنصِبُ ولا تَرفَعُ (نحو: ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الشعراء: ١٠٢]) فـ«لوْ» للتَّمنّي (أي: فليْتَ لنَا كرّةٌ).

(قيل[٣]: ولهذا) أي: ولكَوْنِ «لوْ» للتّمنّي هنا (نُصِبَ[٤] «فَنَكُونَ» في جوابِها ؛ كما انتَصبَ[٥] «فَأَفُوزَ» في جوابِ «ليْتَ») بـ«أنْ» مضمرةً بعد «الفاءِ» وُجُوبًا (فِي قَوْلِهِ تعالىٰ: ﴿يَٰلَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ﴾ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ [النساء: ٧٣] هكذا استَدلُّوا.

---

(١) ممّا يدلّ ظاهرًا علىٰ أنّها حرف مصدريّ. [كاشف].

(٢) وهو طلب حصول شيء علىٰ سبيل المحبة، نحو: لو تأتينا فتحدثّنا ـ بالنصب ـ أي: ليت لنا إتيانا منك فتحدثنا، واختلف فيها، فقال ابن هشام: هي قسم برأسها محتاج إلىٰ جواب كجواب الشرط، ولكن قد يؤتىٰ لها بجواب منصوب كجواب «ليت». وقال بعضهم: هي «لو» الشرطية أشربت معنىٰ التمني، فلهذا جاز أن يجمع لها جوابان: جواب منصوب بعد (الفاء) وجواب بـ(اللام) كقولك: لو تأتينا فتحدثنا لحصل لنا السرور بذلك. [كافيجي].

(٣) في إثبات كونها للتمني، وذكر القِيل إشعارًا من أول الأمر إلىٰ ضعف الدليل. [كاشف القناع].

(٤) وفي نسخة (د): «تنصب».

(٥) حاصل الاستدلال أن يقال: أن إضمار «أن» بعد «الفاء» لا يكون إلا بعد أحد الأشياء الستة، فلو لم يحمل عليه.. لم يكن لنصبه وجه، والمناسب فيها أن يكون للتمني، فإذا عرفت ما تلونا عليك.. علمتَ أن رد المصنف بقوله: (ولا دليل فيها) ليس كما ينبغي ؛ لأنهم لم يقولوا أنها منحصرة للتمني حتىٰ يرد بقوله: (لجواز...). [كاشف القناع].

(وَلا دَلِيلَ) لهم (فِي هذا) الاستدلالِ (لِجوَازِ أَنْ يَكُونَ النَّصْبُ في) «فَنَكُونَ» [و(«فأفوزَ»)] بـ«أنْ» مُضمَرةً جوازًا بعد «الفاء» و«أنْ» والفعلُ: في تأويلِ المصدرِ معطوفٌ على «كَرَّةً» (مِثْلَهُ فِي قَوْلِهِ): وهو الشّخصُ[1] المسمَّى: مَيْسونا[2] أمُّ يزيدَ ابنِ معاويةَ وكانت بَدَوِيّةً.

(ولُبْسُ عَباءةٍ وتَقَرَّ عَيْني أحَبُّ إليَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ)[3]

فـ«تقرَّ»: منصوبٌ بـ«أنْ» مضمرةً بعد «الواو» جوازًا[4]، و«أنْ» والفعلُ: في تأويلِ مصدرٍ معطوفٌ على «لُبْسُ».

(وَ) مثلَه في (قَوْلِهِ تعالى): ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن

(١) إشارة إلى أن رجوع الضمير المذكر في: (قوله) إلى: (ميسون): اسم امرأة باعتبار الشخص. [م].

(٢) ميسون بنت بحدل بن أنيف الكلبي (ت: نحو٨٠ هـ = نحو٧٠٠ م): أمّ يزيد بن معاوية. شاعرة. لها الأبيات الّتي منها: «ولبس عباءة وتقرّ عيني... أحبّ إليَّ من لبس الشّفوف»، وكانت بدويّة، ثقلت عليها الغربة عن قومها لَمّا تزوّجت بمعاوية في الشّام، فسمعها تقول هذه الأبيات، فطلقها وأعادها إلى أهلها. وكانت حاملا بيزيدَ (في رواية) أو أخذته معها رضيعًا، فنشأ في البرية فصيحًا.

(٣) التخريج: البيت من الوافر، وهو لميسون بنت بحدل الكلبية.

اللغة: (عباءة): كساء معروف لا يلبسه أهل الحضر غالبًا. (تقر): تسر، يقال: قرت عينه، إذا بردت وانقطع بكاؤها، أو رأت ما كانت متشوقة إليه. (الشفوف): جمع «شفّ» وهو الثّوب الرّقيق الذي لا يحجب ما وراءه.

المعنى: ولبس كساء غليظ من صوف مع سروري وفرحي، أحب إلى نفسي من لبس الثياب الرفيعة القيمة مع استيلاء الهموم والأحزان علي.

الإعراب: (ولبس): «الواو»: عاطفة، و«لبس»: مبتدأ. (عباءة): مضاف إليه، وهو معطوف على قوله قبله: «لبيت تخفق الأرواح فيه... أحب إلي من قصر منيف». (وتقرّ): «الواو»: للعطف «تقر»: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة، جوازًا بعد «الواو». و(عيني): فاعل «تقرّ». (أحبّ): خبر المبتدأ.

الشاهد: نصب (تقر) بأن مضمرة جوازا بعد «الواو» وهي مسبوقة باسم خالص من التقدير بالفعل وهو: (لبس) و«أن» والفعل في تأويل مصدر معطوف على «لبس».

(٤) وفي نسخة (د) سقط: «جوازا».

وَرَآيِ حِجَابٍ (أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا ﴾ [الشورى: ٥١]) فـ«يُرْسِلَ [رسولا]»: منصوبٌ بـ«أن» مضمرة بعد «أوْ» جوازا و«أنْ»[١] والفعلُ: في تأويلِ مصدرٍ معطوفٌ على «وَحْيًا».

ومثلَه في قول الشّاعر:

إنِّـي وقَتْلِـي سُـلَيْكًا ثُـمَّ أَعْقِلَـهُ ... كـالثَّورِ يُضـرَبُ لَمَّـا عَافَـتِ الْبَقَـرُ[٢]

فـ«أَعقِلَهُ»: منصوبٌ بـ«أنْ» مضمرةً بعد «ثُمَّ» جوازًا، و«أنْ» والفعلُ: في تأويلِ مصدرٍ معطوفٌ على «قَتْلِي» وهو من خصائصِ «الفاءِ» و«الواوِ» و«أوْ» و«ثُمَّ».

[الوجهُ الخامسُ: أن تكونَ للعرضِ]

(و) الوجهُ (الخَامِسُ) من أوجهِ «لوْ»: (أنْ تَكُونَ للعَرْضِ) ـ وهو الطّلبُ بلِينٍ ورِفْقٍ ـ (نحو: لو تَنْزِلُ عِنْدَنَا فَتُصِيبَ خَيْرًا. ذَكَرَهُ) ابنُ مالكٍ[٣] (فِي «التَّسْهِيلِ»).

---

(١) وفي نسخة (د): «منصوب بعد «أو» و«أن»».

(٢) **التخريج**: البيت من البسيط، لأنس بن مدركة الخثعمي.

اللغة: (سليك): اسم رجل. (أعقله): أدفع ديته. (الثور): هو فحل البقر.

المعنى: كان سليك قد مر بامرأة من خثعم فوجدها وحدها فوقع عليها، فقتله الشاعر حميّة ودفع ديته، فهو يقول: إنّي حين قتلت سليكًا ودفعت ديته، فألحقت بمالي الضرر لنفع غيري؛ كالثّور الّذي يضرب لتشرب البقر؛ وذلك: أنّ البقر إذا امتنعت عن الشّرب لا تضرب؛ لأنها ذات لبن فيخاف عليها، فيضرب الثّور.

الإعراب: (إني): إنّ واسمها. (وقتلي): «الواو»: للمعية، و«قتلي»: مفعول معه، وهو مصدر مضاف لفاعله. (سليكا) مفعول. (ثُمّ): حرف عطف. (كالثور): جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «إن». (يضرب): الجملة حال من «الثور». (لَمّا): ظرف بمعنى «حين» أو حرف ربط. وجملة (عافت): في محلّ جرّ بإضافة «لَمّا».

الشاهد: نصب (أعقله) بعد «ثمّ» العاطفة، بأن مضمرة جوازًا، وقد عطفت فعلا على اسمٍ صريحٍ في الاسميّة ليس في تقدير الفعل وهو: (قتلي).

(٣) **فإن قلت**: فلِمَ أسند إليه هذا الوجه؟ قلت: للسند والتقوية، أو لأنه لما كان وجها مقبولا عنده=

(وَذَكَرَ لَهَا ابنُ هِشَامٍ اللَّخْمِيُّ[(١)(٢)]) وغيرُه (مَعْنًى آخَرَ) سادِسًا (وَهو: أنْ يَكُونَ للتَّقْلِيلِ) ـ بالقاف ـ (نحو) قوله ﷺ: («تَصَدَّقُوا وَلَوْ بِظِلْفٍ مُحَرَّقٍ»[(٣)]).

وفي رواية النَّسائيّ[(٤)] «رُدُّوا السَّائِلَ وَلَوْ بِظِلْفٍ مُحْرَقٍ»[(٥)] [والمراد: للفرس].

والمعنى: تصدّقوا بما تيسّر ولو بلغَ في القِلّة كالظِّلف، وهو بكسرِ «الظّاءِ» المعجَمَةِ للبقرِ والغنمِ؛ كالحافرِ للفرسِ.

والمرادُ بالمحرَّق: المشويُّ.

= ولم يقدر على تمييزه عن الوجه الرابع لمناسبة تامة بينهما، ههنا حمله عليه. **فإن قلت**: فما الفرق بينهما؟ **قلت**: الفرق: أن الأصل في التمني أن يكون المتمنَّى محالًا، بخلاف العرض، فكذلك الفرق بينه وبين الترجي. [كافيجي].

(١) **محمد بن أحمد بن هشام**، أبو عبد الله اللّخمي (ت: ٥٧٧ هـ = ١١٨١ م): أدّب بالعربيّة، وكان قائمًا عليها وعلى اللّغات والآداب مع حظٍّ من النّظمِ ضعيفٍ. قال ابن الأبّار: وجدت الأخذ عنه والسّماع منه في سنة ٥٥٧هـ، توفي بإشبيلية. وَله: «الفصول» و«المجمل فِي شرح أبيات الجمل» و«الرد على الزُّبيدي في لحن العوام» وغير ذلك. [بغية الوعاة].

(٢) إنّما وُصف ابن هشام بـ«اللخمي» لئلا يتوهم أن ذاكِرَ المعنى الآخر هو ابن هشام الذي هو مصنِّف الكتاب.

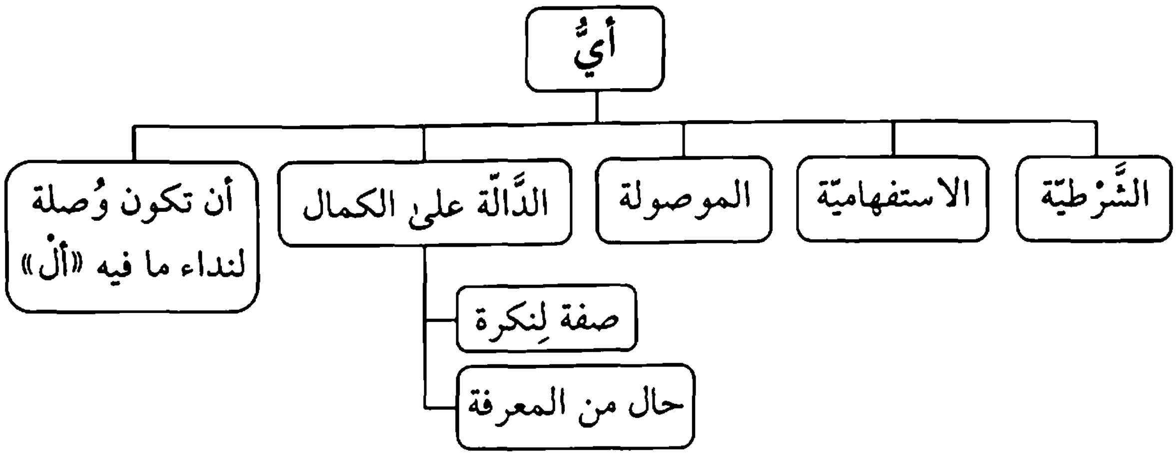
(٣) لم نجده في كتب الصّحاح والسّنن، ولكنّه مذكورٌ في «فتح الباري» و«عمدة القاري» بلا إسناد أو بيان حكم. قال الجلال المحلي في شرحه على «جمع الجوامع» (١ ـ ٤٥٦): هكذا أورده المصنف وغيره، وهو بمعنى رواية النسائي وغيره: «ردوا السائل...».

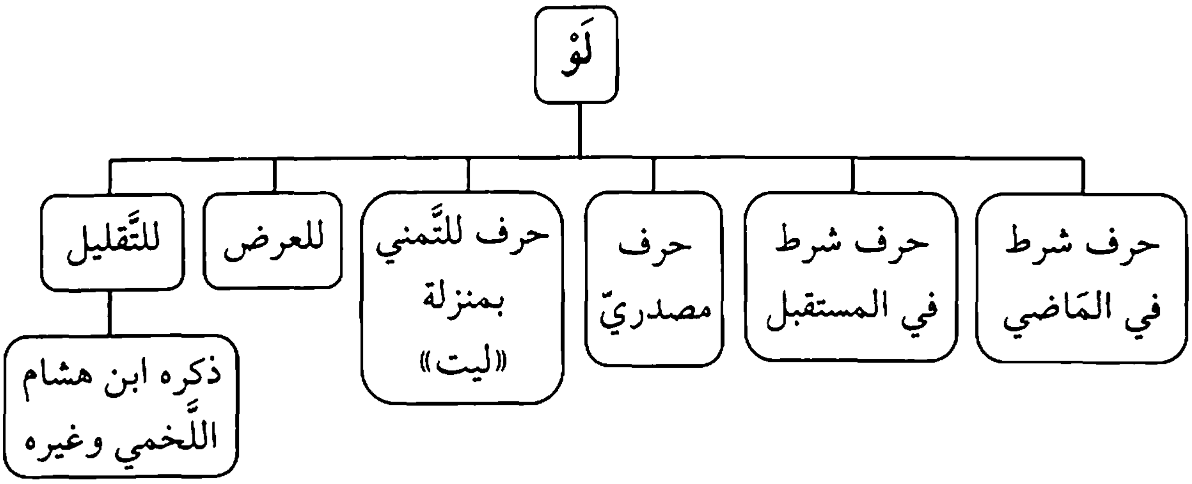
(٤) **أحمد بن شعيب بن علي**، أبو عبد الرحمن النسائي (٢١٥ ـ ٣٠٣ هـ = ٨٣٠ ـ ٩١٥ م): القاضي الحافظ، شيخ الإسلام، كان إمام أهل عصره في الحديث، سكن مصر وانتشرت بها تصانيفه. وسمع من: إسحاق بن راهويه، وهشام بن عمار، وغيرهما. فحسده مشايخها، فخرج إلى الرّملة بـ«فلسطين» فسئل عن فضائل معاوية، فأمسك عنه، فضربوه في الجامع، وأخرج عليلا، فمات. وله: «السنن الكبرى» و«الضعفاء والمتروكون»، وغيرهما. [سير الأعلام].

(٥) سنن النسائي: (٢٥٦٥).

وفي رواية الشّيخين(١): («وَاتَّقوا النَّارَ ولو بشِقِّ(٢) تَمْرَةٍ»(٣))(٤).

وقدْ يُدَّعَىٰ: أنّ التَّقليلَ إنمّا استُفيدَ من مدخولِها، لا منها؛ لأنّ الظِّلْفَ والشِّقَّ يُشْعِرانِ بالتّقليلِ؛ [كما في «قَدْ يَصْدُقُ الكَذُوبُ»](٥).





---

(١) هما: محمد بن إسماعيل البُخاري (١٩٤ ـ ٢٥٦ هـ = ٨١٠ ـ ٨٧٠ م) ومسلم بن الحجاج النيسابوريّ (٢٠٤ ـ ٢٦١ هـ = ٨٢٠ ـ ٨٧٥ م): صاحبا «الصحيحين».

(٢) أي: ولو حصل الاتقاء بتَصَدُّقِ جانب تمرة؛ الشِّقُّ بكسر الشين: الجانب. [كافيجي].

(٣) الحديث، رواه: البخاريّ: (١٤١٧) ومسلم: (١٠١٦).

(٤) اعلم: أن جواب «لو» لا يكون إلا فعلا ماضيا مثبتا، أو منفيا بـ«ما» أو مضارعا مجزوما بـ«لم» والأكثر في الماضي المثبت اقترانه بـ«اللام» وقد يحذف؛ كقوله تعالى: ﴿لَوْ نَشَآءُ جَعَلْنَٰهُ أُجَاجًا﴾ [الواقعة: ٧٠]، وأما حذف اللام مع الجواب.. فكثير في كلام العرب. [كاشف القناع].

(٥) [كما في: «قد يصْدقُ الكَذوبُ»]. زيادة من النسخة الداغستانية.

[النَّوعُ السَّادِسُ]

[ما جاءَ على سبعةِ أوجهٍ]

[قَدْ]

(النَّوْعُ السَّادِسُ) من الأنواعِ الثَّمانيَةِ (مَا يَأْتِي) من الكلماتِ (علىٰ سَبْعَةِ أَوْجُهٍ وَهو «قدْ») لا غيرُ.

[الوجه الأوَّل: اسمٌ بمعنى «حَسْبُ»]

(فَأَحَدُ أَوْجُهِهَا: أَنْ تَكُونَ اسْمًا بِمَعْنَىٰ «حَسْبُ»).

[الخلافُ في إعرابِ «قَدْ» وبِنائِها]

وفيها مَذهبانِ:

١ ـ **أحدُهما**: أنّها مُعْرَبَةٌ رفعًا علىٰ الابتداءِ، وما بعدَها خبرٌ، وإليه ذهبَ الكوفيّونَ، وعلىٰ هذا (فَيُقَالُ) فيها إذا أُضِيفتْ إلىٰ «ياءِ» المتكلّمِ[1]: (قَدِي)[2] درهمٌ، بغيرِ «نونِ» لِلوقَايَةِ (كَمَا يُقَالُ: حَسْبِي) درهمٌ، بغيرِ «نونِ» وجوبًا.

٢ ـ **والثّاني**: أنّها مبنيّةٌ علىٰ السّكونِ؛ لِشِبْهِها بالحرفيّةِ لفظًا، وهو مذهبُ البصريّينَ، وعلىٰ هذا يقال: «قدِي» بغيرِ «نونِ» حملا علىٰ «حَسْب» و«قدْنِي» [درهم] بـ«النّون» حفظًا للسّكونِ؛ لأنّه الأصلُ في البناء.

---

(١) وقد يلحق بها كاف الخطاب فيكون في محلّ النّصب، فيقال: «قَدْكَ» فعلىٰ هذا يكون مبنيًّا علىٰ السّكون بالاتّفاق. [شيخ زاده].

(٢) «قد»: اسم معرب مضاف إلىٰ ياء المتكلم؛ فلذا كسر الدال، وهو مبتدأ، و«درهم»: خبره. [كافيجي].

[الوجهُ الثَّاني: اسمُ فعلٍ بمعنى «يَكْفِي»]

الوجه (الثَّانِي) من أوجهِ «قدْ»: (أنْ يَكونَ اسمَ فعلٍ بِمَعْنَى[١] «يَكْفِي») وهي مبنيّةٌ اتّفاقًا[٢]. وتَتَّصِلُ[٣] بها «ياءُ» المتكلّمِ (فَيُقَالُ: قَدْنِي) درهمٌ، بـ«النّون» وجوبًا (كَمَا يُقَالُ: يَكْفِينِي) درهمٌ، فـ«ياءُ» المتكلّمِ: في محلّ النَّصب على المفعوليّةِ، و«دِرهمٌ»: فاعلُهُ.

[الوجهُ الثَّالثُ: حرفُ تحقيقٍ]

(و) الوجهُ (الثَّالِثُ) من أوجهِ «قدْ»: (أنْ تَكُونَ حَرْفَ تَحْقِيقٍ) لكونِها تُفِيدُ تحقيقَ وقوعِ الفعلِ بعدَها (فَتَدخُلُ على) الفعلِ (الماضِي) اتّفاقًا (نحو: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا﴾ [الشمس: ٩]) فَحَقَّقَتْ حصولَ الفلاحِ لِمَنْ اتَّصفَ بذلك.

(قيل[٤]: وَ) تدخلُ أيضا[٥] (على) الفعلِ (المضَارِعِ، نحو: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾ [النور: ٦٤]) أي: قد عَلِم؛ فحصُولُ العلمِ محقَّقٌ لله تعالى، وهذا مأخوذ من قول «التَّسْهِيلِ»: وعليهما للتّحقيق[٦].

---

(١) الفارق بين اسم الفعل والّتي بمعنى «حسب»: هو نصب ما بعدها في اسم الفعل وجرّه في الّتي بمعنى «حسب». [دس].

(٢) لكن هل هي للتحقيق المحض وهو مذهب المنصور، أو للتحقيق مع التوقع؛ كما هو مذهب الخليل حيث قال في «الصحاح»: زعم الخليل أن هذا لمن ينتظر الخبر تقول: قد مات فلان، ولو أخبره وهو لا ينتظر.. لم يقل: «قد مات» ولكن يقول: «مات». انتهى. والعنوان بالزعم يدل على رد مذهبه؛ لأنها يجيء للتحقيق المحض في الماضي؛ كما علم من موارد الاستعمال. [كاشف القناع].

(٣) وفي نسخة (د): «متصل».

(٤) وقال بعض النُّحاة: إنَّ «قد» التحقيقيَّة إذا دخلت على المضارع ولم يكن التَّوقُّع فيه.. كان المضارع بمعنى الماضي. [كاشف].

(٥) وفي نسخة (د) سقط: «أيضا».

(٦) وفي نسخة (د): فحصول العلم لله تعالى محقّق، وشمل دخولَها على الماضي والمضارع=

[الوجهُ الرابعُ: حرفُ توقُّعٍ]

(وَ) الوجهُ (الرَّابِعُ) من أوجهِ «قد»: (أَنْ تَكُونَ حَرْفَ تَوَقُّعٍ[1]) لكونِها تُفِيدُ توقُّعَ الفعلِ وانتظارَهُ (فَتَدْخُلُ عليهما[2]) أي: على الماضي والمضارعِ على الأصحّ فيهما.

وفي قولِه: (أَيْضًا) تسامُحٌ؛ لأنَّ «قدْ» الّتي للتّحقيقِ لا تدخلُ على المضارعِ إلا في قولٍ ضعيفٍ عبّرَ عنه بـ«قِيلَ».

(تَقُولُ)[3] في المضارعِ: («قَدْ يَخْرُجُ زَيْدٌ») إذا كانَ خروجُهُ مُتوقَّعًا أو مُنتظَرًا (فَدَلَّ على أنَّ الخُرُوجَ مُنْتَظَرٌ) [إليه] (مُتَوَقَّعٌ[4]) وتقول في الماضي: «قد خرَج زيدٌ» لمن يَتوقَّعُ خروجَهُ، وفي التّنزيلِ: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا﴾ [المجادلة: ١] لأنّها كانت تَتوقّعُ سَماعَ شَكْواها، هذا[5] مذهبُ الأكثرِ من النّحويّينَ.

[الخلاف في معنى «قَدْ»]

(وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّها) أي: «قد»[6] (لا تَكُونُ لِلتَّوَقُّعِ مَعَ الماضِي؛ لأنّ التَّوَقُّعَ:

= قولُ «التسهيل»: وعليهما للتحقيق.

(١) أي: انتظار. [دس].

(٢) اعلم: أن التّوقُّع في الماضي ـ عند من قال به ـ هو انتظار المخاطب في الزمن الماضي وقوعَ الأمر في المستقبل قبل الإخبار، وحينئذ فالتوقع ـ أي: انتظار الوقوع في المستقبل ـ في الماضي من المخاطب وفي المضارع من المتكلم. [دس].

(٣) لقوم ينتظرون الخبر. [كافيجي].

(٤) وظاهر هذا الكلام يشعر أن يكون التوقع مقابلا للتحقيق في الحقيقة، وليس كذلك، يدل عليه عبارة «الكافية»: حرف التوقع «قد». وشرحها الشيخ الرضي: بأنه عام إلى التحقيق والتقريب إلى الحال مع التوقع، وقد تكون للتحقيق مع التقريب بدون التوقع، وقد تكون للتحقيق المحض، فإذًا له ثلاثة معان. انتهى. [كاشف القناع].

(٥) كون «قد» للتوقع في الماضي. [م].

(٦) وفي نسخة (د) سقط: «أي: قد».

انْتِظَارُ الوُقُوعِ) في المستقبَلِ، (وَالماضِي قَدْ وَقَعَ) فكيف يتوقّعُ وقوعُ ما قد وقعَ ؟!

(وَقَالَ الّذين أَثْبَتُوا معنَىٰ التَّوَقُّعِ مَعَ الماضِي: إِنَّهَا تَدُلُّ علىٰ أَنَّهُ) أيْ: الفعلُ الماضِي[١] (كَانَ مُنْتَظَرًا) إليه[٢] (تَقولُ: قَدْ رَكِبَ الأَمِيرُ، لِقَوْمٍ[٣] يَنْتَظِرُونَ هذا الخَبَرَ) وهو: «رَكبَ الأميرُ» (وَيَتَوَقَّعُونَ الفِعْلَ) وهو الرُّكوبُ.

وذهب المصنّف في «المغني» إلىٰ أنّ «قدْ» لا تفيد التّوقعَ أصلاً.

[الوجهُ الخامسُ: تقريبُ الزّمنِ الماضي من الزمنِ الحالِ]

(وَ) الوجهُ (الخامِسُ) من أوجهِ «قدْ»: (تَقْرِيبُ[٤]) الزّمنِ (الماضِي مِنَ) الزّمنِ (الحالِ، قَدْ قَامَ زيدٌ) فإنّها قَرّبت الماضيَ من الحالِ.

(وَلِهذا) التّقريبِ (يَلْزَمُ «قدْ» مَعَ الماضِي الْوَاقِعِ «حَالا») اصطلاحيَّةً:

١ ـ (إمَّا ظَاهِرَةً) في اللّفظِ (نحو: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾ [الأنعام: ١١٩]) فجملة: «وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ»: حاليّةٌ.

٢ ـ (أَوْ مُقَدَّرَةً، نحو: ﴿هَٰذِهِۦ بِضَٰعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾ [يوسف: ٦٥]) أي: قَدْ رُدّتْ إِلَيْنَا، والجملةُ حاليّةٌ.

---

(١) وفي نسخة (د) سقط: «الماضي».

(٢) قبل وقوعه، لا أنه متوقع بعد وقوع الفعل، فلزوم اجتماع المتنافيين مدفوع بالحمل علىٰ اختلاف الزمان. [كاشف القناع].

(٣) وإنما قيد به ؛ لأنه إذا قلت هذا الخبر لقوم لا ينتظرون.. يكون للتحقيق مع التقريب من غير توقع. [كاشف].

(٤) أي: حرف دال علىٰ قرب زمان وقوع الماضي من الحال، ألا ترىٰ أنك إذا قلت: «قام زيد» دلّ هذا القول علىٰ قيام زيدٍ بدون التعرض لحال زمان وقوعه من الحال، فلذا لا يدخل علىٰ: «ليس» و«عسىٰ» و«نعم» و«بئس» لأنها للحال، ولا معنىٰ لذكر المقرِّب من الحال مع تحقق الدلالة عليها، ولأن صيغهن لا يُفِدنَ الزمانَ ولا يتصرَّفنَ فأشبهْنَ الاسم. [كافيجي].

[رأيُ الكوفيّين والأخفشِ في اقترانِ الماضي بـ«قدْ»]

وذهبَ الكوفيّون والأخفشُ: إلىٰ أنّ اقترانَ الماضي الواقعِ حالاً بـ«قدْ» ليس بلازمٍ؛ لكثرةِ وقوعِهِ حالاً بدونِ «قد» والأصلُ عدمُ التّقديرِ.

هذا هو الظّاهرُ؛ إذ ليسَ بينَ الحالِ الاصطلاحيّةِ والحالِ الزّمانيّةِ ارتباطٌ معنويّ، بدليلِ: أنّهمْ قَسَّمُوا الحالَ الاصطلاحيّةَ: إلىٰ ماضَويَّةٍ، ومُقارِنَةٍ، ومُستقبَلَةٍ، اللهمّ إلا أنْ يُقَالَ: الكلامُ في الحالِ المقارِنَةِ؛ لأنّها المتبادِرَةُ إلىٰ الذّهنِ عندَ الإطلاقِ.

[اقترانُ اللامِ بـ«قَدْ»]

(وَقَالَ ابْنُ عُصْفُورٍ: إذا أَجَبْتَ[1] الْقَسَمَ بِمَاضٍ) معنًىٰ (مُثْبَتٍ) لا مَنفيٍّ (مُتَصَرِّفٍ)[2] لا جامدٍ:

١ ـ (فإِنْ كَانَ) المعنىٰ[3] (قَرِيبًا مِنَ الحالِ[4] جِئْتَ) قبلَ الفعلِ الماضِي (بِـ«اللامِ» وَ«قدْ»)[5] جميعًا[6] (نحو: تَاللهِ لَقَدْ قَامَ زَيْدٌ) وفي التّنزيلِ: ﴿تَـٰللَّهِ

---

(١) وفي نسخة (أ) و(ب): «أجيب».

(٢) قيد بالمثبت والمتصرف؛ تحرزًا عن المنفي وغير المتصرف؛ لما عرفت أن المنفي لم يشترط بذلك، وأما غير المتصرف؛ كـ«نعم» و«بئس» و«عسىٰ» و«ليس» فلا تدخل «قد» عليها؛ لأنها ليست بمعنىٰ الماضي حتىٰ يقرب إلىٰ الحال، بل يدخل «اللام» فقط، نحو: لنعم العبد، كذا في «شرح الرضي». [كاشف القناع].

(٣) وفي نسخة (أ) و(ج): «الماضي».

(٤) أي: زمان التكلم، فإن قلت: إذا علم قربه من الحال.. فلا يبقىٰ الاحتياج إلىٰ الدلالة عليه؛ لئلا يلزم تحصيل الحاصل. قلت: إنه معلوم عند المتكلم ومجهول عند السامع. [كافيجي].

(٥) أما «اللام».. فلدلالة علىٰ تأكيد الجواب، وأما «قد».. فلإفادة التقريب. [كافيجي].

(٦) أي: فنحو: «والله لقد جاء زيد» معناه: أن مجيء زيد حصل في زمن قريب من هذا الزمن الحاضر. [دس].

لَقَدْ [١] ءَاثَرَكَ ٱللَّهُ عَلَيْنَا ﴾ [يوسف: ٩١].

٢ - (وَإِنْ كَانَ[٢]) المعنى[٣] (بَعِيدًا) من الحالِ (جِئْتَ) قبلَ الفعلِ الماضِي (بِـ«اللامِ» فَقَطْ[٤]؛ كَقَوْلِهِ) وهو امرؤُ القَيْسِ:

(حَلَفْتُ لَهَا بِاللهِ حِلْفَةَ فَاجِرٍ ... لَنَامُوا فَمَا إِنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلا صَالِي)[٥]

[رأيُ ابنِ هشامٍ فيما ذَهبَ إليه ابنُ عصفورٍ]

قال المصنِّفُ في «المغني»: والظّاهرُ في الآيةِ والبيتِ عكسُ ما قال؛ إذ

---

(١) فـ«قد» هنا دالة على القرب، فمعلومية القرب بالنسبة إلى المتكلم والدلالة بالنسبة إلى المخاطب. [كاشف].

(٢) أي: زمان الفعل. [كاشف].

(٣) وفي نسخة (ج): «الماضي».

(٤) اسم فعل بمعنى «انْتَهِ» وكثيرا ما يصدَّر بـ«الفاء» تزيينا للفظه كأنه جزاء شرط محذوف. [كاشف القناع].

(٥) **التخريج**: البيت لامرئ القيس.

اللغة: (الصالي): الذي يتدفّأ.

المعنى: لقد أقسمت لها أنّهم ناموا، فلم يبق من يستمع لحديث أو من يتدفأ بنار.

الإعراب: (حلفت): فعل ماض مبني على السكون، و«التاء»: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. (لها): جار ومجرور متعلقان بـ«حلفت». (بالله): جار ومجرور متعلقان بـ«حلفت». (حلفة): مفعول مطلق منصوب بالفتحة، وهو مضاف. (فاجر): مضاف إليه مجرور بالكسرة. (لناموا): «اللام»: رابطة لجواب القسم، و«ناموا»: فعل ماض مبني على الضم، و«الواو»: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، و«الألف»: للتفريق. (فما): «الفاء»: حرف عطف، و«ما»: حرف نفي. (إن): حرف زائد. (من حديث): «من»: حرف جر زائد، و«حديث»: اسم مجرور لفظا مرفوع محلا على أنه مبتدأ خبره محذوف، بتقدير: «فما حديث موجود». (ولا): «الواو»: للعطف، و«لا»: زائدة لتوكيد النفي. (صالي): معطوف على «حديث» مجرور لفظًا، مرفوع محلا، بحركة مقدّرة على الياء المحذوفة، و«الياء» الموجودة: للإطلاق.

الشاهد: (لناموا): حيث جاء باللام داخلة على فعل ماض في جواب القسم «ناموا».

المرادُ في الآيةِ(١): لقد فضّلكَ الله علينَا بالصَّبرِ. وذلك محكومٌ له به في الأَزَلِ، وهو متّصفٌ به مُذْ عَقَلَ. والمرادُ في البيت: أنّهم ناموا قبل مَجيئِهِ. انتهى.

[رأيُ الزَّمَخْشريّ في «قَدْ» الواقعةِ معَ لَامِ القَسَمِ]

(وَزَعَمَ)(٢) جارُ الله (الزَّمَخشَرِيُّ)(٣) في «كشّافه» (عِنْدَمَا تَكَلَّمَ على قَوْلِهِ تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا﴾ [الأعراف: ٥٩] فِي) تفسيرِ (سُورَةِ الأَعْرَافِ: أَنّ «قد») الواقِعةَ (مَعَ «لامِ» القَسَمِ تَكُونُ بِمَعْنَى التَّوَقُّعِ(٤)) وهو: الانتظارُ (لأنّ السَّامِعَ يَتَوَقَّعُ الخبَرَ) وينتظِرُه (عِنْد سَمَاعِ المُقْسَمِ بِهِ) وهذا معنى كلامِ الزَّمخشريِّ، فلفْظُه:

فإنْ قلتَ: فما بالُهم لا يكادونَ ينطِقونَ بهذه «اللامِ» إلا معَ «قدْ» وقلَّ عنهم(٥) نحو قوله: «حَلَفْتُ لَهَا بالله...» البيتَ؟

قلتُ: لأنَّ الجمِلةَ القسَمِيَّةَ لا تُساقُ إلّا لتوكيد الجُمِلةِ(٦) المُقْسَمِ عليها

(١) وفي نسخة (د): «بالآية».

(٢) وإنما قال (زعم) مع أن الزعم يستعمل في القول الباطل؛ بناء على أن الصواب عنده إنما هو قول ابن عصفور، ولأن التوجيه المذكور لا يجري في خصوص الآية؛ لأن القسم غير مذكور فيها، بل هو مقدر كما عرفت، فينافيه قوله: عند سماع المخاطب كلمة القسم، تأمل. كذا أفاده أستاذنا شمس الملة والدين متعنا الله بطول حياته إلى يوم الدين، وأظن أن مراد الزمخشري هو: أن التوجيه على النمط المذكور فيما كان القسم مذكورًا، فأجري ذلك التوجيه فيما لم يكن مذكورًا إقامةً للقسم المقدر مقام المذكور؛ لشدة احتياج الكلام إلى القسم للكفرة المعاندين في إثبات نجاة مَن اتّبع الرسل وهلاك مَن اختار المخالفة من الهالكين، وإنما اضطر الزمخشري إلى هذا المضيق؛ لعدم جريان قول ابن عصفور في هذه الآية؛ إذ بين هذه القصة للرسول محمد صلى الله عليه وسلم وبين إرسال نوح ﷺ أمدٌ بعيدٌ وزمانٌ مديدٌ. [حل المعاقد].

(٣) على خلاف ما قال ابن عصفور من أن اجتماع «اللام» و«قد» إنما يكون في التقريب. [حل المعاقد].

(٤) مع كونها مصدّرة بـ«اللام». [حلّ].

(٥) وفي نسخة (د): «وقلَّ منهم النطق بها وحدها».

(٦) وفي نسخة (أ) و(ب) و(ج): «توكيدا للجملة».

الّتي هِيَ جوابُها، فكانت مَظِنَّةً لمعنى التّوقُّعِ الّذي هو معنى «قد» عندَ سَمَاعِ[١] المخاطَبِ كلمةَ القَسَمِ. انتهى، ولا يُنافِي ذلك كونُها للتّقريبِ، قال في «التّسهيل»: وتدخلُ على فعْلٍ ماضٍ متوقّعٍ لا يُشبِهُ الحرفَ، لتقريبِهِ من الحالِ. انتهى.

واحترز بقوله: «لا يُشْبِه الحرفَ» من الفعلِ الجامدِ، نحو: «نِعْمَ، وبِئْسَ، وأفعل التّعجُّبِ» فلا تدخلُ عليها[٢] «قد» لأنّها سُلِبَت الدّلالةُ عن الماضي[٣] إليه[٤].

[الوجهُ السَّادسُ: التَّقليلُ]

الوجهُ (السَّادِسُ) من أوجهِ «قد»: (التَّقْلِيلُ) ـ بالقاف ـ (وهو ضَرْبَانِ):

[أقسامُ التَّقليلِ]

الأوّل: (تَقْلِيلُ وُقُوعِ الْفِعْلِ، نحوُ) قولِهم في المَثَلِ: **(قَدْ يَصْدُقُ الْكَذُوبُ، وَقَدْ يَجُودُ الْبَخِيلُ)** فوقوعُ الصّدقِ من الكذوبِ، والجُودِ من البخيلِ قليلٌ.

(وَ) الثّاني: (تَقْلِيلُ مُتَعَلَّقِهِ[٥]) أي: متعلَّقِ[٦] الفعلِ **(نحو)** قوله تعالى: (﴿قَدْ يَعْلَمُ[٧] مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾ [النور: ٦٤]) فمتعلَّقُ الفعلِ: العلم بما هم عليه[٨]

---

(١) وفي نسخة (أ) و(ب) و(ج): «استماع».

(٢) وفي نسخة (د): «لأنه لا يدخل عليها».

(٣) وفي نسخة (أ) و(ب): «على المضي» وسقط: «إليه».

(٤) المراد من الماضي: معناه الاصطلاحي، ومن الضمير المجرور الراجع إليه: معناه اللغوي، ففيه استخدام، والله تعالى أعلم. [لكاتبه].

(٥) أي: معموله وهو هنا المفعول. [دس].

(٦) من غير نظر إلى قلة وقوع الفعل أو كثرته. [كاشف].

(٧) فإن «قد» هنا تحقيقيةٌ باعتبار وقوع الفعل، وتقليليةٌ باعتبار متعلقه. [كاشف القناع].

(٨) وفي نسخة (د): «فمتعلق الفعل، ما هم عليه».

(أيْ: أنّ ما هم) مُنْطَوُونَ (عليه) من الأحوالِ والمتعلّقاتِ (هو أقلُّ مَعْلوماتِه[١] تعالىٰ).

[زَعْمُ البَعضِ أَنَّ «قَدْ» في الآيةِ للتَّحقيقِ]

(وزعَمَ بعضُهم[٢]: أنّها) أي: «قد» (في ذلك) أي: في قوله تعالىٰ: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾ [النور: ٦٤] (للتّحقيق) لا للتّقليلِ؛ كما تَقدَّم في قوله: «وتَدخُلُ علىٰ المضارعِ» نحو قوله تعالىٰ: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾ [النور: ٦٤].

(وَ) زعم هذا البعضُ أيضًا[٣] (أنّ التَّقْلِيلَ فِي الْمِثَالَيْنِ الأوّلَيْنِ) وهما: «قد يصدُقُ الكذوبُ» و«قد يجودُ البخيلُ» (لَمْ يُسْتَفَدْ مِنْ) لفظِ («قد» بَلْ مِنْ) نفسِ (قَوْلِكَ: الْبَخِيلُ يَجُودُ، وَ) من قولِك: (الْكَذُوبُ يَصْدُقُ).

(فَإِنَّهُ) أي: للشّأنِ[٤] (إنْ لم يُحمَلْ علىٰ أنّ صُدُورَ ذلك) أي: الجودِ (مِنَ الْبَخِيلِ وَ) الصّدقِ (مِنَ الْكَذُوبِ قَلِيلٌ) علىٰ جهةِ النّدُورِ (كَانَ مُتَنَاقِضًا[٥]) لأنّ البخيلَ والكذوبَ صيغةُ مُبالَغةٍ تَقتضِي كثرةَ البُخلِ والكَذِبِ.

---

(١) فيكون التقليل بالنسبة إلىٰ المعلومات التي هي متعلقة للعلم، لا بالنسبة إلىٰ وقوع الفعل، فإن علمه تعالىٰ لا يوصف بالقلة والكثرة، بل هو بكل شيء عليمٌ بعِلْمٍ واحدٍ. [حل].

(٢) وجه العنوان بالزعم: إنكاره كونها للتقليل، وإلا.. كيف ذكر المصنف هذا فيما قبل مثالا للتحقيق؟! [شيخ زاده].

(٣) وفي نسخة (د): «وزعم بعضهم أيضا».

(٤) وفي نسخة (د): «الضمير للشأن».

(٥) والجواب بمنع لزوم التناقض، وإنما يلزم لو دل آخر الكلام علىٰ صدور الكذب منه دائما علىٰ تقدير عدم الحمل، وهو ممنوع علىٰ أنا نقول: كون التقليل مستفادًا من الكلام بطريق الإشارة لا يدفع استفادته من «قد» بطريق النص والظهور، فلا يكون قولهم مدافعًا لما قلناه، والتحقيق: أن مضمون الفعل يحتمل التقليل والتكثير، فإذا أردت الدلالة علىٰ أحدهما بحسب قيام القرينة.. أدخلت عليه «قد» علىٰ قياس ما عرفت في الوجه الخامس. [كافيجي].

فلو كان كلٌّ مِن «يجودُ» و«يصدُقُ» بدون «قدْ» يقتضي كثرةَ الجودِ والصّدقِ، لزِم تدافُعُ الكثْرَتَيْنِ (لأنّ آخِرَ الكلامِ) وهو: «البخيلُ» و«الكذوبُ» (يَدْفَعُ أَوَّلَهُ) وهو: «يجودُ» و«يصدُقُ».

[الوجهُ السابعُ: التَّكثيرُ]

الوجهُ[1] (السّابعُ) من أوجهِ «قد»: (التَّكْثِيرُ[2]: قَالَهُ سِيبَوَيْهِ فِي قَوْلِهِ): وهو الهذليّ[3]:

(قَـدْ أَتْـرُكُ القِـرْنَ مُصْـفَرًّا أنامِلُـهُ) كـأنَّ أَثْوابَـهُ مُجَّـتْ بِفِرْصَـادِ[4]

---

(١) اعلم: أن «قد» التي للتحقيق والتكثير والتوقع، قد يجتمع وقد يستعمل كل واحد منها مجردة عن الآخر، والتقليلية يجتمع مع التحقيقية لكن لا يجتمع مع التكثيرية، هكذا أفهم من «الرضي». [كاشف القناع].

(٢) وهو كـ«رب» يستعمل في التقليل وضعًا، وتستعمل للتكثير على سبيل الاستعارة؛ لمناسبة التضاد بينهما. [كافيجي].

(٣) يوسف بن علي بن جبارة، أبو القاسم الهذلي (٤٠٣ - ٤٦٥ هـ = ١٠١٢ - ١٠٧٣ م): المقرئ، المتكلّم، النّحويّ، عالم بالقراءات المشهورة والشّاذّة. كان ضريرًا وكان كثير التِّرحال، حتّى وصل إلى بلاد التّرك في طلب القراءات المشهورة والشّاذّة. وقرره نظام الملك مقرئا في مدرسته بنيسابور (سنة ٤٥٨) فاستمرّ بها إلى أن تُوفّي. وله: «الكامل» في القراءات، ذكر فيه أنه لقي من الشيوخ ٣٦٥ شيخًا من آخر ديار الغرب إلى باب فرغانة. [شذرات الذهب، الأعلام].

(٤) **التخريج**: البيت لعبيد بن الأبرص أو للهذليّ.

المعنى: كثيرا ما أترك مكافِئِي في الشجاعة قتيلًا، وثيابُه ملطخةٌ بدمائه.

الإعراب: (قد): حرف تكثير. (أترك): فعل مضارع مرفوع، والفاعل ضمير مستتر تقديره: «أنا». (القرن): مفعول به. و«الهاء»: ضمير متّصل، في محلّ جرّ بالإضافة. (مصفرًّا): مفعول به ثان أو حال منصوب. (أناملُه) نائب الفاعل لـ«مصفرًّا». (كأن): حرف مشبه بالفعل. (أثوابه): اسم كأن منصوب، و«الهاء»: ضمير متّصل، في محلّ جرّ بالإضافة. (مُجّت): فعل ماض مبني على الفتح، مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره: «هي» و(التاء): للتأنيث. (بفرصاد): جارّ ومجرور متعلّقان بالفعل «مجت».

الجمل: جملة (كأن أثوابه مجت...): في محل نصب حال. وجملة (مجت): في محل رفع خبر «كأن».

=

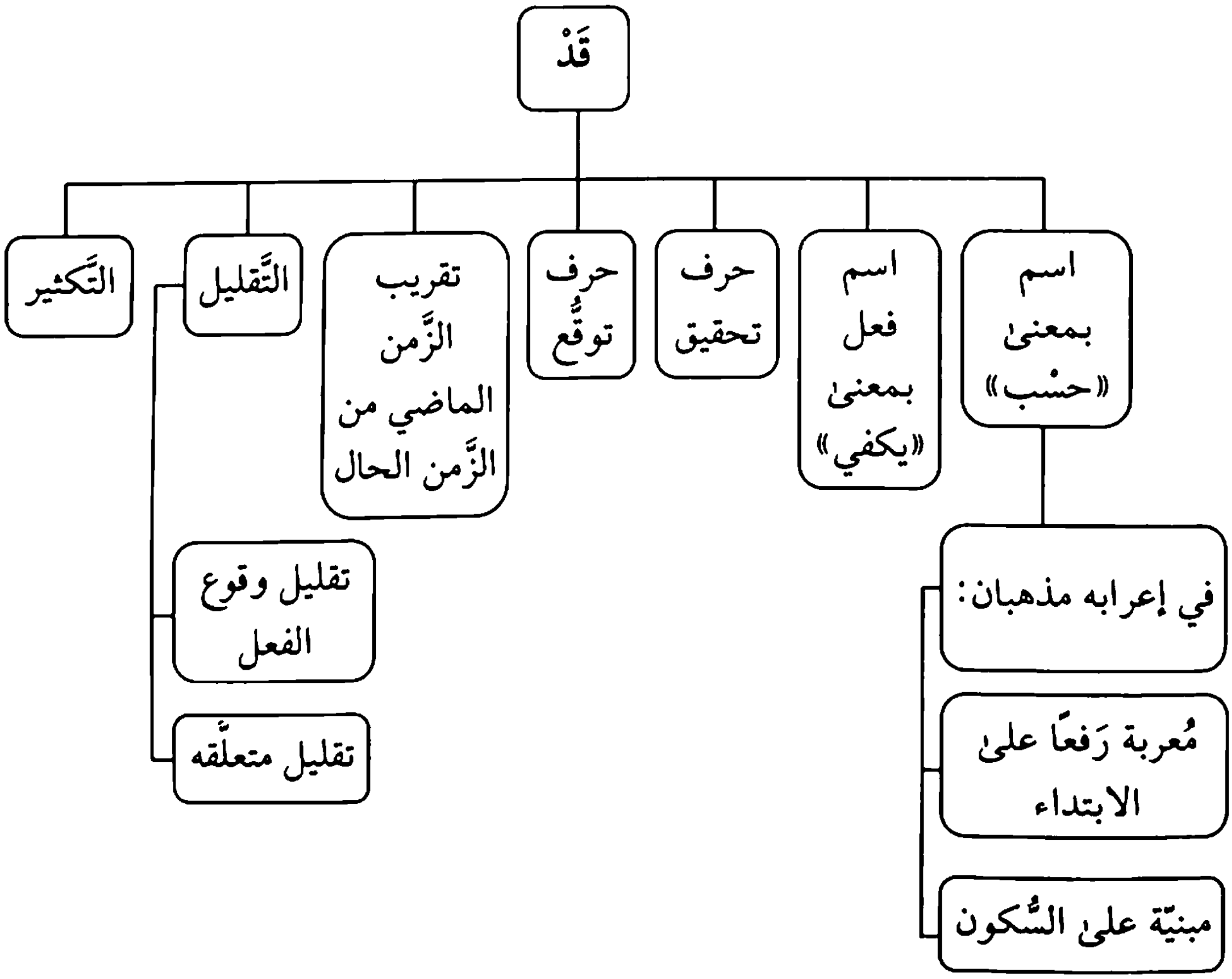
والقِرْنُ بكسر «القافِ»: الكُفْءُ في الشَّجاعةِ.

والأَنامِلُ: جمع أُنْمُلَةٍ، وهي: رأسُ الأُصبُع، ومُجَّتْ: بالبناء للمفعول؛ أي: رُمِيَتْ، يقال: مَجَّ الرّجلُ الشّرابَ مِنْ فِيهِ، إذا رمَىٰ بهِ.

والفِرصادُ بكسرِ «الفاءِ»: التّوتُ الأحمرُ.

(وَقَالَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ) أي قال: إنَّها ترِدُ للتّكثيرِ **(فِي)** قولِه تعالىٰ: (﴿**قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ) فِي ٱلسَّمَآءِ**﴾ [البقرة: ١٤٤].

والكثرةُ هنا في متعلّق الفعلِ لا في الفعلِ نفسِهِ، وإلا لزِم تكثيرُ الرّؤيةِ وهي قديمةٌ، وتكثيرُ القديمِ باطلٌ عند أهل السُّنَّةِ.



= الشّاهد: (قد أترك): حيث جاءت «قد» مع المضارع للتّكثير في موضع التّمدّح والافتخار.

[النَّوع السَّابع]
[ما يأتي على ثمانيةِ أوجهٍ]

[الواو]

(النَّوْعُ السَّابعُ: مَا يَأْتِي) من الكلمات (علىٰ ثَمَانِيَةِ أَوْجُهٍ: وَهو «الْوَاوُ» وَذلك) أي: الانحصارُ في الثّمانية، [هو]:

[الوَاوان اللَّتَانِ يَرتفِع ما بعدهما]

(أنَّ لَنَا وَاوَيْنِ يَرْتَفِعُ ما بَعْدَهُمَا[1]) من الاسم والفعل المضارع (وَهُما):

[الوجه الأوَّل: واو الاستئناف]

(وَاوُ الاسْتِئْنَافِ)[2] وهي: الواقعةُ في ابتداء كلامٍ آخر غيرِ الأوّل (نحو قوله تعالىٰ: (﴿لِّنُبَيِّنَ لَكُمْۚ وَنُقِرُّ فِى ٱلْأَرْحَامِ مَا نَشَآءُ﴾ [الحج: ٥]) برفعِ «نُقِرُّ» فـ«الواوُ» الدّاخلة عليه [هو]: واوُ الاستئناف (فَإنّها لَوْ كَانَتْ لِلْعَطْفِ) علىٰ «نُبَيِّنَ» (لانْتَصَبَ الْفِعْلُ) الدّاخلةُ عليه، وهو «نُقِرُّ» كما نصب في قراءة أبي زُرعَةَ[3] وعاصم

(١) فـ«ما»: موصولة، و«بعد»: منصوب علىٰ الظرفية بفعل مقدر وهو «حصل» مضاف إلىٰ «هما» والموصول مع صلته في محل الرفع علىٰ أنه فاعل «يرتفع» أي: يكون ما بعد الواوين مرفوعا. [كاشف القناع].

(٢) والمراد منه ههنا: أن يكون ما بعدها كلاما لا تعلق له بما قبلها من جهة الإعراب، فيدخل فيه واو الاعتراض، نحو قوله:

إن الثمـــانين وبلغتهـــا قـــد ... أحوجـــت ســـمعي إلـــىٰ ترجمـــان

[كافيجي].

(٣) عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد، أَبو زُرْعَة الرازيّ (٢٠٠ ـ ٢٦٤ هـ = ٨١٥ ـ ٨٧٨ م): أحد الأئمة الأعلام، ومن حفّاظ الحديث. من أهل الرّيّ. زار بغداد، وحدّث بها. سمع من: أحمد بن=

في رواية المفضَّل[١].

[الوجه الثَّاني: واو الحال]

(وَ) «الواوُ» الثّانية: (وَاوُ الحالِ[٢]) وهي: الدّاخلةُ على الجملة الحاليّةِ: اسميّةً كانت أو فعليّةً (وَتُسمَّى وَاوَ[٣] الابْتِدَاءِ أَيْضًا، نحو) قولك: (جَاءَ زَيْدٌ وَالشَّمْسُ طَالِعَةٌ[٤]) ونحو: دَخَلَ زَيْدٌ وَقَدْ غربَتِ الشّمسُ.

(وَسيبويه يُقَدِّرُهَا بِـ«إذْ»[٥]) لأنّها تدخل على الجملتيْن بخلافِ «إذا» لاختصاصها بالجملة الفعليّة على الأصحّ.

= حنبل، والقعنبيّ، وابن أبي شيبة وغيرهم. حدّث عنه: مسلم، والتّرمذيّ، والنّسائيّ، وغيرهم. قال ابن راهويه: كل حديث لا يعرفه أبو زرعة فليس له أصل. وله: «دلائل النبوة» و«كتاب الجرح والتعديل» و«المسند». [إكمال تهذيب الكمال].

(١) المفضَّل بن محمّد بن يعلى الضّبّيّ، أبو العباس (ت: ١٦٨ هـ = ٧٨٤ م): راوية، علامة بالشّعر، والأدب، وأيّام العرب. من أهل الكوفة. قال عبد الواحد اللغوي: هو أوثق من روى الشّعر من الكوفيّين. وله: «الأمثال» و«معاني الشّعر». [الأعلام للزركلي].

(٢) يسمى واو الحال؛ لدلالتها على ارتباطها بذي الحال، فيكون ما بعدها منصوب المحل على الحالية. [كافيجي].

(٣) لوقوع ما بعدها مبتدأ في بعض الصور. [كافيجي].

(٤) «الواو»: واو الحال، و«الشمس»: مبتدأ، و«طالعة»: خبره، والجملة: منصوبة المحل على الحالية. فإن قلت: فأي شيء ذو الحال؟ قلت: لا شك أن الحال ههنا تُبَيِّنُ وقتَ صدور المجيء عن زيد، فيكون مجازا بيانا لهيئة زيد بالآخرة من حيث المعنى، فيكون «زيد» ذا الحال معنًى. [كافيجي].

(٥) ولا يريدون أنها بمعناها؛ إذ لا يرادف الحرف الاسم، بل إنها وما بعدها قيد للفعل السابق؛ كما أن «إذ» كذلك. [مغني].

[الواوان اللَّتانِ يَنتصِب ما بعدهما]

(وَ) أنّ لنا (وَاوينِ يَنْتَصِبُ ما بَعْدَهما) من الاسْم والمضارعِ ويُفِيدان المعيّةَ (وَهما):

[الوجه الثَّالث: واو المفعول معه]

(«وَاوُ المفْعُولِ مَعَهُ» نحْو قولك: سِرْتُ وَالنِّيلَ) بِنَصبِ «النّيل» على أنّه مفعولٌ معه.

[الوجه الرابع: واو الجمع]

(وَ) الثّانية: («وَاوُ» الجمْعِ[1] الدَّاخِلَةُ على) الفعلِ (المضَارعِ المسْبُوقِ بِنَفْيٍ أَوْ طَلَبٍ) محضين[2] (وَتُسَمَّى عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ: وَاوَ الصَّرْفِ[3]) لِصَرْفِها ما بعدَها عن سَنَن الكلام.

١ ـ فمِثال الدّاخلةِ على الفعلِ المسبوقِ بالنّفي (نحو) قوله تعالى: (﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٢]) أي: وأنْ يعلمَ.

٢ ـ (وَ) مثال الدّاخلةِ على الفعل المسبوقِ بالطّلب، نحو: (قَوْلِ أَبِي الأَسْوَدِ الدُّؤَلِيِّ[4]):

---

(١) وإنما سمي بها؛ لاجتماع مضمون طرفيها في زمان واحد. [كاشف].

(٢) وفي نسخة (د): «محض».

(٣) لأنها صرفت الفعل المضارع من الجزم إلى النصب؛ ليكون الصرف عن إعراب ما قبلها مرشدا من أول الأمر: بأنها ليست للعطف، وأنها للجمعية من حيث الاستعمال. [كاشف].

(٤) ظالم بن عمرو بن سفيان، أبو الأسود الدؤلي (١ ق هـ ـ ٦٩ هـ = ٦٠٥ ـ ٦٨٨ م): واضع علم النّحو. كان معدودًا من: الفقهاء، والأعيان، والأمراء، والشّعراء، والفرسان، والحاضري الجواب، من التابعين. وهو ـ في أكثر الأقوال ـ أوّل من نقط المصحف. رسم له علي بن=

(لا تَنْـهَ عَـنْ خُلُـقٍ[١] وتَـأْتيَ مِثْلَـهُ) عـارٌ عَلَيْـكَ إذا فَعَلْـتَ عَظـيمُ[٢][٣]

أي: وأنْ تأتيَ.

وعبارةُ «المغني»: وَالْوَاوَانِ اللّذانِ يُنصَب ما بعدهما:

١ ـ «واوُ» المفعولِ معه.

٢ ـ و«الواوُ» الدّاخلةُ على المضارعِ المنصوبِ لِعطفه[٤] على اسمٍ صريحٍ أو مؤوّلٍ بالصّريحِ.

= أبي طالب شيئًا من أصول النحو، فكتب فيه أبو الأسود. وله شعر جيّد في «ديوان» صغير، وفيها: «لا تنه عن خُلق وتأتي مثله». مات بالبصرة. [الأعلام للزركلي].

(١) **الخُلُقُ** ـ بضمتين ـ: السجية، والطبيعة، والمروءة، والدين، كذا في القاموس، هذا مثال للنهي. [كاشف].

(٢) **التخريج**: البيت من الكامل، لأبي الأسود الدؤلي.

المعنى: لا تطلب من غيرك الكف والبعد عن شيء قبيح وأنت تفعل مثله، فذلك عار عظيم عليك، وأمر مشين يحط من قدرك.

الإعراب: (لا): ناهية. (تنه): فعل مضارع مجزوم بـ«لا» بحذف الألف، والفاعل «أنت». (عن خلق): الجار والمجرور. (وتأتي): «الواو»: للمعية، و«تأتي»: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبًا بعد الواو. (مثله): «مثل» مفعول «تأتي»، والهاء: مضاف إليه، و«أن» وما دخلت عليه في تأويل مصدر معطوف بـ«الواو»: على مصدر مأخوذ من الفعل قبلها؛ أي: «لا يكن منك نهي وإتيان». (عار): خبر لمبتدأ محذوف؛ أي: «فذلك عار» ويجوز العكس. (عليك): متعلّق بمحذوف صفة لـ«عار». (إذا): ظرف مضمن معنى الشرط. (فعلت): فعل الشرط وفاعل، والجواب محذوف؛ أي: «فذلك عار». (عظيم): صفة ثانية لـ«عار» وجملة الشّرط معترضة بينهما.

الشاهد: نصب (تأتي) بـ«أن» المضمرة وجوبا بعد «واو» المعية، في جواب النهي بـ«لا». والآية قبله مثل للفاء بعد النّهي.

(٣) **والمعنى**: لا تجمع بين النهي عن الشيء والإتيان بمثله، **والحق**: أن هذه «الواو» واو العطف؛ لأن فيه معنى الجمع؛ كما سيأتي. [حل المعاقد].

(٤) وفي نسخة (ج): «بعطفه»، وفي (د): «بعطف».

فالأوَّل كقوله:

لَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ(١)

والمؤوَّل نحو: الواقعِ قبْلَ «واوِ» الصّرفِ. انتهى.

[الواوان اللّتانِ يَنجرُّ ما بعدهما]

(وَ) أنّ لنا (وَاوَينِ يَنْجَرُّ ما بَعْدَهما) من الأسماء (وَهُما):

[الوجهُ الخامسُ: واوُ القسمِ]

(«وَاوُ الْقَسَمِ»(٢)): يَنْجَرُّ ما بعدها بها (نحو) قوله تعالى: (﴿وَٱلتِّينِ وَٱلزَّيْتُونِ﴾ [التين: ١]).

[الوجهُ السَّادسُ: واو رُبَّ]

(وَ) الثّانيةُ («وَاوُ رُبَّ»(٣)): ينجرُّ ما بعدَها بإضمارِ «رُبَّ» لا بـ«الواوِ» على الأصحّ (كَقَوْلِهِ) وهو: عامرُ بنُ الحارثِ(٤):

---

(١) تقدّم تخريجه وإعرابه ص ٢٦٣.

(٢) ولا تدخل إلا على مظهر ولا تتعلق إلا بمحذوف. [مغني].

(٣) واعلم: أن تلك «الواو» لا تدخل إلا على منكر، ولا يتعلق إلا بمؤخر، والصحيح: أنها واو العطف، وأن الجر بـ«رب» المحذوف، خلافا للكوفيين والمبرد منا. [حل].

(٤) عامر بن الحارث جِرَان العَوْد النّميريّ: شاعر وصاف، أدرك الإسلام، وسمع القرآن. ومعنى «جِران العود»: مقدّمُ عنقِ البعيرِ المسنِّ، كان يلقّب نفسَه به في شِعره:

بدا لجران العود والبحر دونه وذو حدب من سرو حمير مشرف

وما لجران العود ذنب وما لنا ولكن جران العود مما نكلّف

وله: «ديوان شعر» رواه وشرحه أَبُو سَعِيد السُّكَّري. [الأعلام للزركلي].

(وبلـــدةٍ لـــيس بهـــا أَنـــيسُ إلا اليَعـــافِيرُ وإلا العِـــيسُ)(١)

أي: ورُبَّ بلدةٍ(٢)، واليعافير: الظِّباءُ البِيضُ، والعِيسُ: الإبلُ.

[الوجهُ السَّابعُ: واوُ العطفِ]

(وَ) أنّ لنا (وَاوًا يَكُونُ ما بعدَها على حَسَبِ ما قَبْلَهَا، وَهي: واوُ الْعَطْفِ) وهذه هي الأصلُ والغالبُ.

---

(١) **التخريج**: الرجز لجران العود في ديوانه.

المعنى: كثير من البلدان والأماكن الموحشة، التي لا مؤنس فيها ولا رفيق، وليس فيها إلا أولاد البقر الوحشي والإبل، زرتها ولم أخشَ شيئا.

الإعراب: (وبلدة): «الواو»: واو رب. (بلدة): اسم مجرور لفظا مرفوع محلا على أنه مبتدأ. (ليس): فعل ماضٍ ناقص. (بها) متعلق بمحذوف خبر «ليس» المتقدم على اسمه. (أنيس): اسم «ليس»: مؤخّر مرفوع. (إلا): حرف استثناء، لا محل له من الإعراب. (اليعافير): بدل من «أنيس»: مرفوع مثله. (وإلا): «الواو»: عاطفة. إلا حرف زائد يفيد التأكيد. (العيس): اسم معطوف على «اليعافير» مرفوع مثله.

الشاهد: رفع (اليعافير) من (إلا اليعافير) على الإبدال ـ على لغة تميم ـ مع أنه استثناء منقطع تقدم فيه المستثنى منه، فكان ينبغي انتصابه على المشهور؛ وقد حملهم على ذلك أن المقصود هو المستثنى، فكأنه قال: «ليس بها إلا اليعافير» ـ وهذا رأي سيبويه ـ وأما المستثنى منه.. فكأنه غير مذكور، فصار كالاستثناء المفرغ؛ أو أنه توسع في معنى المستثنى، حتى جعله نوعا من المستثنى منه، فقدر اليعافير والعيس نوعا من الأنيس، أو توسع في المستثنى، حتى جعله نوعًا من المستثنى منه، فقدر اليعافير والعيس نوعًا من الأنيس، أو توسع في المستثنى منه، فكأن الاستثناء في الحالتين متّصل.

(٢) وإنما فسرنا به؛ لأن هذه «الواو» للعطف عند البصريين وليست جارة بنفسها، فإن لم تكن في أول الكلام.. فكونها للعطف ظاهر، وإن كانت يقدر معطوف عليه.. قال شارح «الألفية»: وهو الصحيح، وأما عند المبرد والكوفيين أنها جارة بنفسها، و«بلدة» مجرور بها، وهي حرف، لكن لما صارت قائمة مقام «رب» وكائنة بمعناها.. كانت جارة بنفسها؛ لصيرورتها بمعنى «رب» فلا يقدرون المعطوف عليه في نحو: «وقاتم الأعماق» لأن ذلك تعسف، واختاره ابن الحاجب. [كاشف القناع].

وهي لمطلقِ[١] الجمعِ على الأصحّ، فلا تدُلُّ على ترتيبٍ ولا معيّةٍ إلا بقرينةٍ خارجيّةٍ.

وعند التّجرّد من القرينةِ يحتمل معطوفُها المعانيَ الثّلاثةَ[٢] فإذا قلتَ: قام زيدٌ وعمرٌو، وكان محتمَلاً للمعيّةِ، والتّأخّرِ[٣] والتّقدُّمِ.

[الوجه الثَّامنُ: الواوُ الزَّائدةُ]

(وَ) أنّ لنا (وَاوًا) يكونُ (دُخُولُها فِي الكَلَامِ كَخُرُوجِها، وَهي: «الْوَاوُ الزَّائِدَةُ») وتسمّىٰ في القرآن: «صِلَةً» (نحْو) قوله تعالىٰ: (﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا﴾ [الزمر: ٧٣]).

فـ«فُتِحَتْ»: جواب «إذا» و«الواو»[٤]: صلةٌ جيء لتوكيد المعنىٰ؛ (بِدَلِيلِ الآيةِ الأُخرىٰ) قبلها، وهي [قوله تعالىٰ]: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا﴾ [الزمر: ٧١] بغيْرِ «وَاوٍ».

[الخلافُ في زِيادتِها]

(وَقِيلَ): ليستْ زائدةً، و(إنّها عَاطِفَةٌ[٥] وَالجوَابُ مَحْذُوفٌ، وَالتَّقْدِيرُ):

---

(١) وقول بعضهم أن معناها «الجمع المطلق» غيرُ سديد؛ لتقييد الجمع بقيد الإطلاق، وإنما هي للجمع لا بقيد. [مغني].

(٢) **قال ابن مالك**: وكونها للمعيّة راجح وللتّرتيب كثير ولعكسه قليل. [مغني].

(٣) أي: تأخر قيام عمرو عن قيام زيد. [م].

(٤) وفي نسخة (د): «إذ الواو».

(٥) هذا؛ أي: كون «الواو» للعطف مختار الزمخشري، وهو الصواب؛ لموافقته للأصل، وجعلَها بعضٌ بمعنىٰ: «مع» ذكره العلامة أيضا حيث قال: وقيل: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا﴾ [الزمر: ٧٣] أي: مع فتح أبوابها. [كاشف].

[حتىٰ إذا جاؤوها] (كَانَ كَيْتَ[1] وَكَيْتَ) قاله الزّمخشريُّ والبيضاويُّ[2][3].

وقيل: «واوُ الحالِ» أي: وقد فُتِحَتْ، فَدَخَلَت «الواوُ» لبيانِ أنّها كانتْ مُفَتَّحَةً قبلَ مَجِيئِهم.

وحُذِفتْ في الآية الأُولىٰ؛ لبيان أنّها كانت مُغْلَقَةً[4] قبلَ مجيئِهم، قاله البغويُّ[5].

(وَقَوْلُ جَمَاعَةٍ) من الأُدَباءِ؛ كالحريريّ[6]، ومن النّحويّينَ؛ كابن خالويه[7]،

---

(١) كناية عما يناسب المقام؛ أي: رأوا نفعا منها، أو سلمت عليهم الملائكة، أو حياهم الله. [دس].

(٢) عبد الله بن عمر بن محمد ناصر الدين البيضاويّ (ت: ٦٨٥ هـ = ١٢٨٦ م): كان إمامًا، علامةً، عارفًا بالفقه، والتّفسير، والأصليْن، والعربيّة، والمنطق. ولد في مدينة بيضاء (بفارس ـ قرب شيراز) وولي قضاء شيراز مدّة. وصرف عن القضاء، فرحل إلىٰ تبريز فتوفّي فيها. وله: «أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل» و«الْمِنْهَاج فِي الأُصُول» وغيرها. [بغية الوعاة].

(٣) وفي نسخة (ج) سقط: من «والبيضاوي» إلىٰ «يرجع المرسلون».

(٤) وفي نسخة (أ): «مقفلة».

(٥) الحسين بن مسعود بن محمّد أبو محمّد، محيي السنّة البَغَوِيّ (٤٣٦ ـ ٥١٠ هـ = ١٠٤٤ ـ ١١١٧ م): الفقيه الشّافعيّ، والمحدّث والمفسّر، عالم أهل خراسان. نسبته إلىٰ «بَغَا» من قرىٰ خراسان، روىٰ عن أبي عمر المليحيّ، وأبي الحسن الداوديّ، وغيرهما. وكان سيدًا، زاهدًا، قانعًا يأكل الخبز وحده، فَلِيمَ في ذلك، فصار يأكله بالزّيت. توفي بمرو، ودفن عند شيخه القاضي حسين. وله: «شرح السّنّة» و«لباب التّأويل في معالم التنزيل» وغيرها. [شذرات الذهب].

(٦) القاسم بن علي بن محمّد الحريريّ (٤٤٦ ـ ٥١٦ هـ = ١٠٥٤ ـ ١١٢٢ م): الأديب الكبير، حامل لواء البلاغة، وفارس النّظم والنّثر، وكان من رؤساء بلده. روىٰ عن أبي تمّام محمّد بن الحسين وغيره. وخلّف وَلَدَيْن: النّجم عبد الله، وضياء الإسلام عبيد الله، قاضي البصرة. ووفاته بالبصرة. ونسبته إلىٰ عمل الحرير أو بيعه. وكان ينتسب إلىٰ ربيعة الفرس. وله: «المقامات الحريرية» و«ملحة الإعراب» وغيرها. [شذرات الذهب].

(٧) الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله الهمذانيّ (ت: ٣٧٠ هـ = ٩٨٠ م): النَّحَويّ اللّغويّ. قَدِم بغداد فأخذ عن: أبي بكر ابن الأنباريّ، وأبي بكر بن مجاهد وقرأ عليه، وغيرهما. ثم إنّه قَدِم الشّام وصحِب سيف الدولة، وأدّب بعض أولاده، واشتهر ذكره، وقصده الطّلّاب من الآفاق. =

ومن المفسِّرين؛ كالثّعلبيّ[١]: (إنّها) أي: «الواوُ» في «وَفُتِحَتْ» («واوُ الثمانيةِ»[٢]) لأنّ أبواب الجنّة ثمانية، ولذلك لم تَدْخُلْ في الآيةِ قبلَها؛ لأنّ أبوابَ جهنَّمَ سبعةٌ [لا ثمانية].

[أقوالُ النُّحاةِ الفاسدةُ]

(و) قولهم: (إنّ منها) أي: من «واوِ الثّمانيةِ» قولُه تعالىٰ: (﴿وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ [الكهف: ٢٢]) وهذا القْولُ (لا يرضاهُ[٣] نحَويّ[٤]) لأنّه لا يتعلّق به حكمٌ إعرابيّ ولا سرّ معنويّ.

(والقولُ بذلك)[٥] أي: بأنّ «الواو» «واوُ الثّمانيةِ» (في) قوله تعالىٰ:

= أخذ عنه: عبد المنعم بن غلبون، والحسن بن سليمان وغيرهما. وله: «أسماء الأسد» ذكر له خمسمائة اسم، و«الجمل» وغيرها. [تاريخ الإسلام للذهبي].

(١) أحمد بن محمد بن إبراهيم أبو إسحاق الثّعلبيّ (ت: ٤٢٧ هـ = ١٠٣٥ م): صاحب التّفسير المشهور، و«عرائس المجالس» في قصص الأنبياء. كان أوحد زمانه في علم القرآن، عالـمًا بارعًا في العربيّة، حافظاً موثقًا. روىٰ عن: أبي طاهر محمّد بن الفضل بن خزيمة، وأبي محمّد المخلديّ وجماعة. أخذ عنه الواحدي. وله كتاب: «ربيع المذكرين». [طبقات المفسرين العشرين].

(٢) هي الداخلة علىٰ لفظ: «الثمانية» حالة سرد العدد، فمتىٰ أتىٰ لفظ «ثمانية» حال سرد العدد.. أتىٰ هؤلاء القوم بـ«واو». [دسوقي].

(٣) أي: لا يقبل قول تلك الجماعة ـ شخص منسوب إلىٰ النحو ـ فضلا أن يرضاه عالم محقق في الفن؛ لما أن قولهم قد صدر عنهم علىٰ سبيل التقول والاختراع؛ إذ لا يساعد عقل ولا نقل. [كافيجي].

(٤) و«الياء»: النسبي للمبالغة؛ أي: النحوي الكامل، وأنهم بهذه المقالة يستحقون أن تسلب عنهم نسبتهم إلىٰ النحو. [كاشف القناع].

(٥) وفي نسخة المتن المطبوعة: (والقول به في آية الزمر أبعد منه في: ﴿وَٱلنَّاهُونَ﴾ [التوبة: ١١٢]...) وكذا في النسخ التي عليها «حل المعاقد» و«كاشف القناع» وفي النسخة التي عليها «كافيجي»: (والقول به في: ﴿وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾ أقرب منه في آية الزمر). وهذه النسخ متحدة، وأما النسخة التي [عليها] «موصل الطلاب».. فمخالفة لها، والله تعالىٰ أعلم. [لكاتبه].

(﴿وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾ [التوبة: ١١٢]) لأنّه الوصفُ الثّامنُ (أَبْعَدُ) من القول بذلك في الآيتين[١] قبلَها.

(وَ) القولُ بذلك (فِي) قوله تعالىٰ: (﴿ثَيِّبَٰتٍ وَأَبْكَارًا﴾ [التحريم: ٥]) لأنّ البَكارةَ وصفٌ ثامنٌ (ظَاهِرُ الْفَسَادِ)[٢] لأنّ «واوَ الثّمانية» صالحةٌ للسّقوطِ[٣] عند القائلِ بها، وهي في هذه الآيةِ لا يصحُّ إسقاطُها؛ إذ لا تجتمعُ الثُّيوبةُ والبَكارةُ، وليستْ «أَبْكَارًا» صفةً ثامنةً وإنّما هي تاسعةٌ؛ إذْ أوّلُ الصّفات: «خَيْرًا مِّنكُنَّ».

[سَهْوُ الثَّعلبيّ]

وقولُ الثَّعلبيّ: إنّ منها قولَه تعالىٰ: ﴿سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ﴾ [الحاقة: ٧] سهوٌ ظاهرٌ[٤]؛ لأنّها عاطفةٌ، وذِكْرُها واجبٌ.

---

(١) وفي نسخة (د): «الأولين».

(٢) لأن في «واو الثمانية»: يجوز اجتماع الأوصاف المذكورة في موصوف واحد، بخلاف هذه «الواو» لتنافي طرفيها؛ إذ البكارة والثيوبة لا يجتمعان في موصوفٍ واحدٍ. [كاشف القناع].

(٣) أي: لأنّها إنّما جيء بها لمجرّد الإيذان بأنّ السّبعة عدد تامٌّ. [دس].

(٤) أي: لأنه لا يتأتى إسقاط «الواو» هنا؛ لأن الأيام الحسومات ثمانيةُ أيام بلياليها السبعةِ. [دس].


الواو
واو الاستئناف
واو الحال
واو المفعول معه
واو الجمع ، الدَّاخلة على المضارع المسبوق بنفي أو طلب
واو القسم
واو «رُبَّ»
واو العطف
الواو الزَّائدة

[النوع الثامن]

[ما يأتي على اثنيْ عشَرَ وجهًا]

[ما]

[تقسيمُ «ما» إلى اسميّةٍ وحرفيّةٍ]

(النَّوْعُ الثَّامِنُ) وهو آخِرُ الأنواعِ: (ما يَأْتِي) من الكلماتِ (على اثْنَي عَشَرَ وَجْهًا، وَهو «ما» وَهي على ضَرْبَيْنِ: اسْمِيَّةٌ) وحرفيّةٌ.

[«ما» الاسميّةُ]

فالضّربُ الأوّلُ: الاسميّةُ، وهي الأشرَفُ. (وَأَوْجُهُها سَبْعَةٌ)[1]:

[الوجه الأوّل: معرفة تامّة]

أحدُها: (مَعْرِفَةٌ تَامَّةٌ) فلا تحتاجُ إلى شيءٍ، وهي ضربانِ:

[تقسيمُ «ما» التّامّةِ إلى عامّةٍ وخاصّةٍ]

عامّةٌ، وخاصّةٌ.

أ ـ فالعامّةُ: هي الّتي لم يتقدّمْها اسمٌ، تَكُونُ هي وعامِلُها صفةً له في المعنى (نحو) قوله تعالى: ﴿إِن تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ (فَنِعِمَّا هِيَ[2])﴾ [البقرة: ٢٧١]) فـ«ما»: فاعلُ «نعم» معناها: الشّيءُ[3]، و«هي»: ضميرُ «الصَّدَقَاتِ» على تقدير مضافٍ محذوفٍ دلّ عليه «تُبْدُوا»، وهو المخصوصُ بالمدْحِ (أي: فَنِعْمَ الشَّيْءُ إبْداؤُهَا).

---

(١) آثر التذكير؛ لكون الجمع مؤنثا غير حقيقي، فإن اعتبرت التأنيث فيه.. فالتذكير؛ لعدم وجوب المطابقة أو للاكتفاء بظاهر التأنيث. [كاشف القناع].

(٢) «نعم»: فعل ماض، و«ما»: فاعل، وهي مخصوص بالمدح. [دس].

(٣) أي: و«أل» فيه؛ إما للجنس أو الاستغراق. [دس].

ب ـ والخاصّةُ: هي الّتي يتقدّمُها اسْمٌ، تكون هي وعاملُها صفةً له في المعنىٰ[١] وتُقدَّرُ من لفْظِ ذلك الاسمِ المتقدّمِ[٢]، نحو: غسلتُه غَسْلاً نِعِمّا، ودقّقتُه دقًّا نِعِمّا؛ أي: نِعم الغَسْلُ ونِعم الدَّقُّ.

[الوجهُ الثّاني: معرفةٌ ناقصةٌ]

(وَ) الثّاني: (مَعْرِفَةٌ نَاقِصَةٌ، وَهِيَ: المَوْصُولَةُ) وتحتاج إلىٰ صِلةٍ وعائدٍ (نحو) قوله تعالىٰ: (﴿قُلْ مَا عِندَ ٱللَّهِ خَيْرٌ مِّنَ ٱللَّهْوِ وَمِنَ ٱلتِّجَٰرَةِ﴾ [الجمعة: ١١]).

فـ«ما»: موصولةٌ اسميَّةٌ في محلِّ الرَّفعِ علىٰ الابتداءِ، و«عِنْدَ اللهِ»: صلتُه، و«خَيْرٌ»: خبرُه (أي: الّذي عِنْدَ الله خَيْرٌ).

[الوجهُ الثالثُ: شرطيّةٌ]

(وَ) الثّالثُ: (شَرْطِيَّةٌ): زمانيّةٌ وغيرُ زمانيّةٍ.

فالأُولىٰ: (نحو) قوله تعالىٰ: (﴿فَمَا ٱسْتَقَٰمُوا۟ لَكُمْ فَٱسْتَقِيمُوا۟ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٧]) أي: استقيموا لهم مدّةَ استقامتِهم لكم[٣].

(وَ) الثّانية: (نحو) قوله تعالىٰ: (﴿وَمَا تَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ﴾[٤] [البقرة: ١٩٧]).

---

(١) وإنما قيدنا بقولنا: «في المعنىٰ» لأن الوصف في صناعة النحو محذوف عامل في جملة ما، والأصل: «غسلا» مقولا فيه: «نعم الغسل» لأن الإنشاء لا يوصف به. [دس].

(٢) وفي نسخة (د): «المقدر».

(٣) قوله: (أي: استقيموا لهم مدة استقامتهم لكم) هذا حل معنىٰ، وإلا.. فالمعنىٰ الحقيقي: استقيموا لهم وقت استقاموا لكم، وإلا فظاهره أنها مصدرية ظرفية مع أنه ليس كذلك؛ إذ يمنع منها وجود «الفاء» وإنما ألجأه إلىٰ حل المعنىٰ الإشارة إلىٰ أن «ما» معمول لـ«استقيموا». [دس].

(٤) «ما»: اسم شرط جازم، و«تفعلوا»: فعل الشرط، و«من خير»: بيان لـ«ما»، و«يعلمه»: جواب الشرط. [دس].

[الوجهُ الرابعُ: استفهاميَّةٌ]

(وَ) الرّابعُ: (اسْتِفْهَامِيَّةٌ[١] نحو) قوله تعالىٰ: (﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ﴾ [طه: ١٧]).

[حذف الألف مِن «ما» إذا دخل عليها الجارُّ]

(ويَجِبُ) في «ما» الاستفهاميَّةِ (حَذْفُ أَلِفِها[٢]) إذا كانت مَجْرُورَةً) [بحرفٍ] (نحو) قوله تعالىٰ: (﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾[٣] [النبأ: ١] و﴿فَنَاظِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ ٱلْمُرْسَلُونَ﴾ [النمل: ٣٥]).

والأصلُ: «عمّا» و«بما» فحُذِفت الألفُ فرقًا بين الاستفهامِية والخبرِية[٤].

[إثباتُ الألفِ مع الجارّ]

وسُمعَ إثباتُها على الأصل: نثرًا وشِعرًا:

أ ـ فالنّثرُ: كقراءةِ عيسىٰ[٥] ....

(١) أي: اسم نكرة متضمنة لمعنىٰ حرف الاستفهام فيكون بمعنىٰ «أي شيء». [كافيجي].

(٢) لحصول كثرة الحروف المفضي إلىٰ الثقل الداعي إلىٰ الحذف، ولم تحذف من «ما» الخبرية، نحو: ﴿فِي مَآ أَفَضۡتُمۡ﴾ [النور: ١٤] ﴿بِمَآ أَنزَلَ﴾ [البقرة: ٩١] ﴿لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥] فرقا بينهما، ولم يجعل بالعكس؛ لأن التخفيف في الاستفهام أليق؛ لئلا تفوت الفرصة. [حل].

(٣) فـ«ما» مجرورة بـ«عن» وألفها محذوفة، ووجهه: أن الاستفهام لما كان لها صدر الكلام لكونها استفهامية ولم يمكن تأخير الجار عنها فقدم عليها وركب معها حتىٰ يصير ككلمة واحدة موضوعة للاستفهام؛ لئلا يسقط الاستفهام عن مرتبة الصدر، وحذف ألفها؛ ليكون دليلا لتركيبها مع الجارة، وإنما لم يحذف «نون»: «مَنْ» الاستفهامية إذا كانت مجرورة؛ لكونها حرفا صحيحا؛ كذا ذكره الشيخ الرضي. [كاشف القناع].

(٤) وفي نسخة (د): «بين الاستفهام والخبر».

(٥) عيسىٰ بن عمر الثقفي، أبو عمر (ت: ١٤٩ هـ = ٧٦٦ م): من أئمة اللّغة. وهو شيخ الخليل،=

وعكرمةَ(١): «عَمَّا يَتَسَاءَلُونَ» بإثباتِ «الألفِ».

ب ـ والشّعرُ: كقولِ حسّانَ(٢) رضي الله عنه:

عَلَى مَا قَامَ يَشْتِمُنِي لَئِيمٌ كَخِنْزِيرٍ تَمَرَّغَ فِي دَمَانِ(٣)

= وسيبويه، وابن العلاء، وأوّل من هذّب النّحو ورتّبه. وعلى طريقته مشى سيبويه وأشباهه. وهو من أهل البصرة. ولم يكن ثقفيًّا وإنما نزل في ثقيف فنسب إليهم، وسلفه من موالي خالد بن الوليد المخزومي. وكان صاحب تقعّر في كلامه، مكثرًا من استعمال الغريب. له نحو سبعين مصنّفًا احترق أكثرها، منها: «الجامع» و«الإكمال» في النّحو. [وفيات الأعيان].

(١) عكرمة بن عبد الله أبو عبد الله البربريّ (٢٥ ـ ١٠٥ هـ = ٦٤٥ ـ ٧٢٣ م): تابعيّ، من أعلم النّاس بالتّفسير والمغازي. مولى ابن عباس رضي الله عنهما؛ أصله من البربر من أهل المغرب. اجتهد ابن عبّاس في تعليمه القرآن والسّنن. روى عن: ابن عباس، وابن عمر، وأبي هريرة، وغيرهم، رضي الله عنهم؛ ورَوَى عَنهُ عَمْرو بن دِينَار، وَالشَّعْبِيّ، وَقَتَادَة. وقيل لسعيد بن جبير: هل تعلم أحدًا أعلم منك؟ قال: عكرمة. [وفيات الأعيان، تقريب التهذيب].

(٢) حَسّان بن ثابت بن المنذر أبو عبد الرحمن الأنصاريّ رضي الله عنه (ت: ٥٤ هـ = ٦٧٤م): شاعرُ رسولِ الله ﷺ. عاش ستّين سنةً في الجاهليّة، ومثلها في الإسلام. وكان من سكّان المدينة. وكان له ناصية يسدلها بين عينيه. وكان يضرب بلسانه روثة أنفه من طوله. وعمي قبيل وفاته. لم يشهد مع النبي ﷺ مشهدًا، لعلّة أصابته. توفّي في المدينة. وفي (ديوان شِعره) ما بقي محفوظًا منه. وقد انقرض عقب حسّان. [تهذيب الأسماء واللغات].

(٣) التخريج: البيت لحسّان بن ثابت رضي الله عنه في «ديوانه».
اللغة: (اللئيم): مَن اجتمع فيه الشّحّ، والمهانة، ووضاعة النّسب.
المعنى: على أيّ شيء يشتمني، هذا الدّنيء القبيح، كخنزير تلطّخ بالطّين الآسن والرّماد.
الإعراب: (على ما): «على»: حرف جر، «ما»: استفهام مبني على السكون في محل جر بحرف الجر، والجار والمجرور متعلقان بفعل «يشتمني». (قام): فعل ماض، و«الفاعل»: ضمير مستتر جوازًا تقديره: «هو». (يشتمني): فعل مضارع، و«النون»: للوقاية، و«الياء»: ضمير متّصل في محلّ نصب مفعولٌ به. (لئيم): فاعل مرفوع. (كخنزير): جار ومجرور متعلّقان بصفة محذوفة. (تمرّغ): فعل ماض، و«الفاعل»: ضمير مستتر جوازًا تقديره: «هو». (في دمان): جارّ ومجرور متعلّقان بفعل «تمرّغ».
الجمل: جملة (قام يشتمني): ابتدائيّة لا محلّ لها. وجملة (يشتمني لئيم): في محلّ نصب حال. وجملة (تمرّغ في دمان): في محلّ جرّ صفة «خنزير». =

و«الدَّمانِ»: كالرَّماد وزنًا ومعنًى ؛ إلا أنّ حذفَ الألفِ هو الأجودُ، وإثباتُها لا يكادُ يُوجَدُ.

[سَبَبُ رَدِّ الكسائيّ على المفسّرينَ]

(وَلهذا) أي: ولأجل أنّ «ما» الاستفهاميّةَ تُحذَفُ ألفُها إذا جُرَّتْ (رَدَّ الكسائيُّ على المفَسِّرِينَ قَوْلَهُمْ فِي) قوله تعالى: (﴿بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي﴾ [يس: ٢٧]: إنّها اسْتِفَهَامِيَّةٌ[١]).

[وجهُ رَدِّ الكسائيّ]

وجهُ الرّدِّ: أنّ نفيَ اللازمِ يستلزمُ نفيَ الملزومِ، وكونُ «ما» الاستفهاميّةِ مدخولَ حرف الجرّ ملزومٌ لحذفِ الألفِ، وحذفُ الألفِ لازمٌ، فإذا ثبتَتِ الألفُ ؛ فقد انتفى اللازمُ، وإذا انتفى اللازمُ، وهو: حذفُ «الألفِ».. فقد انتفى الملزومُ، وهو: كونُ «ما» استفهاميّةً، وإذا انتفى كونُ «ما» استفهاميّةً.. ثبتَ نَقِيضُه، وهو: كونُها غيرَ استفهاميّةٍ.

وجوابُهُ: يُؤخَذ ممّا تقدّم[٢].

[قولُ صاحبِ الكشّافِ]

قال في «الكشّاف»: ويحتمل أنْ يكونَ «ما» استفهاميّةً أعنِي: «بأيِّ شيءٍ غَفَرَ لِي ربِّي» فطرْحُ «الألفِ» أجودُ وإنْ كان إثباتُها جائزًا. يقال: «قد علمتُ بِما صنعتَ

= الشاهد: (على ما قام) حيث بقيت ألف «ما» على الرّغم من سبقها بحرف جرّ، وهي ضرورة شعريّة.

(١) وإنما هي مصدرية تقديره: يا ليت قومي يعلمون بمغفرة ربي إياي، قال البيضاوي رحمه الله تعالى في تفسير هذه الآية بعد قوله: «ما» خبرية أو مصدرية: و«الباء» في «بما» صلة «يعلمون» أو استفهامية، و«الألف» على الأصل، و«الباء» صلة «غفر» أي: بأي شيء غفر لي ربي. [حل المعاقد].

(٢) [وهو أن حذف الألف الاستفهامية عند دخول حرف الجر ليس بلازم]. كما في نسخة (خ).

هذا؟ وبِمَ صنعتَ؟». انتهىٰ.

[عِلَّةُ إثباتِ الألفِ في «لماذا»]

(وَ) علىٰ وجوبِ حذفِ «الألفِ» (إنّما جَازَ) إثباتُ «الألفِ» (فِي: لماذا فعلتَ؟ لأنّ أَلِفَها[1] صَارَتْ حَشْوًا[2] بِالتَّرْكِيبِ مَعَ «ذا») وصَيْرُورَتِهما كالكلِمَةِ الواحدةِ (فَأَشْبَهَت[3]) «ما» الاستفهاميّةُ في حالِ تَرْكيبِها مع «ذا» «ما» (المَوْصُولَةَ) في وقوعِ ألفِها حشوًا؛ لصيرورةِ الموصولِ مع صلته كالشّيءِ الواحدِ.

[الوجهُ الخامسُ: نكرةٌ تامَّةٌ]

(وَ) الخامسُ: (نكِرَةٌ تَامَّةٌ) غيرُ محتاجةٍ إلىٰ صفةٍ (وَذلك) واقعٌ (فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ) في كلٍّ منها خلافٌ يُذكَرُ:

[مواضعُ «ما» النَّكرةِ التَّامَّةِ]

أحدُها: الواقعةُ في بابِ: «نِعْمَ وبِئْسَ» إذا وقع بعدَها اسمٌ أو فعلٌ.

فالأوّلُ: (نحو) قوله تعالىٰ: (﴿فَنِعِمَّا[4] هِىَ﴾ [البقرة: ٢٧١]).

---

(١) هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره: ولَمَّا وجبَ سقوطُ ألف «ما» الاستفهامية بدخول حرف الجر علىٰ الأجود.. فلِم لم يُحذف في مثل «لماذا فعلت؟» مع أنه مركب بـ«اللام»؟ فأجاب بقوله: (لأن ألفها...). [كاشف القناع].

(٢) فيكون الألف في وسط الكلمة، والحذف في الوسط قليل؛ لتحصنه من الحوادث. [كاشف القناع].

(٣) لفظًا وإن كان بينهما فرق معنىً، والمشابهة الصورية كافية في الأحكام اللفظية، فلا يحذف ألفها؛ كما لا يحذف ألف الموصولة. [كافيجي].

(٤) بكسر النون والعين وتشديد الميم؛ لأن الأصل: «فنعم ما» أسكنت ميم الكلمة للادغام، ثم حركت العين من تلاقي الساكنين بالكسر؛ لأنه الأصل في تحريك الساكن، أو للتوافق لما قبلها فصار «فنعما هي». [حل].

(وَ) الثّاني: كقولكَ (نحو: نِعْمَ ما صَنَعْتَ).

فـ«ما» في المثالَيْنِ: نكرةٌ تامّةٌ منصوبةُ المحلِّ على التّمييز للضّمير المستترِ في «نِعْمَ» المرفوعِ على الفاعليّة، والمخصوصُ بالمدحِ في المثالِ الأوّلِ مذكورٌ[١] (أي: نِعْمَ شَيْئًا هي. وَفِي) المثالِ الثّاني محذوفٌ، والفعلُ والفاعلُ صفةٌ؛ أي: (نِعْمَ شَيْئًا شَيْءٌ صَنَعْتَهُ). والخلافُ في الأوّلِ ثلاثةُ أقوالٍ.

وفي الثّاني: عشرةُ أقوالٍ تركتُها خوفَ الإطالةِ.

(وَ) الموضعُ الثّاني من المواضعِ الثلاثةِ:

(قَوْلُهُمْ) إذا أرادوا المبالغةَ في الإكثار من فعلٍ: (إنّي مِمَّا أنْ أَفْعَلَ) فخبَرُ «إنّ»: محذوفٌ، و«مِن»: متعلّقةٌ به، و«ما»: نكرةٌ تامّةٌ بمعنى أمرٍ، و«أن» وصِلَتُها: في موضعِ جرٍّ بدلٌ من «ما» (أي: إنّي مَخْلُوقٌ مِنْ أَمْرٍ، فذلك) الأمرُ (هو: فَعْلِي كذا وَكذا).

وزعَمَ السّيرافيُّ وابنُ خروفٍ وتبِعهُما ابنُ مالكٍ ونقَلَه عن سيبويهِ: أنَّ «مَا»: معرفةٌ تامَّةٌ بمعنى الأمرِ، و«أنْ» وصلتُها: مبتدأٌ، والظّرفُ: خبرُه، والجملة: خبرُ «إنّ» أي: إنّي مِن الأمْرِ فَعْلِي كذا وكذا.

والأوّلُ[٢] أظهرُ (وَذلك على سَبِيلِ المبَالَغَةِ[٣]، مثل: ﴿خُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ مِنْ عَجَلٍ﴾ [الأنبياء: ٣٧]) جُعِلَ الإنسانُ لمبالغتِهِ في العَجَلَةِ كأنّه مخلوقٌ منها.

ويؤيّدُهُ: ما بعده: ﴿فَلَا تَسْتَعْجِلُونِ﴾ [الأنبياء: ٣٧].

---

(١) وهو: «هي». [م].

(٢) أي: كون «ما» في المثال المذكور: نكرة تامّة. [م].

(٣) وفي نسخة (أ) و(ب) و(ج): «وذلك؛ لأنه على سبيل المبالغة».

وقيل: «العَجلُ»: الطّينُ بِلُغَةِ حِمْيَرَ، ورَدَّه المصنّفُ في شرح «بانَتْ سُعَاد» بأنّ ذلك لم يَثبتْ عندَ علماءِ اللّغةِ.

(وَ) الموضعُ الثّالثُ: وهو آخِرُها[١]: (التَّعْجِبِيَّةُ[٢]، نحو: ما أَحْسَنَ زَيْدًا)[٣] وهذا القولُ هو قولُ سيبويهِ.

وجوَّز الأخفشُ: أنْ تكونَ موصولةً، وأنْ تكونَ نكرةً ناقصةً، وما بعدَها صلةٌ، أو صفةٌ، والخبرُ محذوفٌ وجوبًا يقدَّرُ بـ«عظيمٍ» ونحوِه.

وذهب الفرَّاءُ وابنُ دَرَسْتَوَيْه: إلىٰ أنّها استفهاميّةٌ، وما بعدَها الخبرُ.

[الوجهُ السَّادسُ: نكرةٌ موصوفةٌ]

(وَ) السّادسُ: (نكِرَةٌ مَوْصُوفَةٌ) بصفةٍ بعدَها (كَقَوْلِهِمْ) أي: العرَبِ: (مَرَرْتُ بِما مُعْجِبٍ لَكَ[٤]؛ أي: بشَيْءٍ مُعْجِبٍ لَكَ).

(وَمِنْهُ) أي: ومن وقُوعِ «ما» نكرةً موصوفةً في قوْلهِمْ، قال به الأخفشُ، والزّجّاجُ والزّمخشريُّ: (نِعْمَ ما صَنَعْتَ).

فـ«ما»: نكرةٌ ناقصةٌ فاعلُ «نِعْم» وما بعدَها صفةٌ (أي: نعمَ شيءٌ صنعتَهُ).

ومنه أيضًا: ما أَحْسَنَ زَيْدًا عندَ الأخفشِ في أحدِ احتمالَيْهِ[٥] أي: شيْءٌ

---

(١) أي: آخر المواضع الثلاثة التي تكون «ما» فيها نكرة تامة. [م].

(٢) وفي نسخة (أ) و(ب) و(ج): «التعجب».

(٣) وفي نسخة (أ) و(ب) و(ج): «فما نكرة تامة مبتدأ وما بعدها خبرها» وسقط ما بعدها من نسخة (أ) إلىٰ: «والسادس».

(٤) فـ«ما»: نكرة موصوفة، و«معجب لك»: صفتها. [دس].

(٥) والاحتمال الآخر له: كون «ما» موصولة. [م].

مَوْصُوفٌ بأنَّهُ أَحْسَنَ[١] زيدًا عظيمٌ، فحُذِفَ الخبَرُ كما تقدَّمَ عنه.

[الوجهُ السَّابعُ: نكِرةٌ مَوصوفةٌ بها نَكرَةٌ قبلَهَا]

(وَ) السّابعُ: (نكرَةٌ مَوْصُوفَةٌ بِها) نكرةٌ قبلَها؛ إمّا للتَّحقيرِ، أو التَّعظيمِ، أو التَّنويعِ.

فالأوّلُ: (نحو: ﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾ [البقرة: ٢٦]).

(وَ) الثّاني: (نحو قَوْلِهِمْ) ـ أي: العربِ ومنهم الزَّبَّاءُ[٢] ـ (لأَمْرٍ ما جَدَعَ قُصَيرٌ أَنْفَهُ).

فـ«مَا»: فيهما نكرةٌ موصوفٌ بها «مَثَلاً» في الأوّلِ، و«أَمْرٍ» في الثّاني مؤوَّلٌ بمُشْتَقّ (أي: مَثَلاً بَالِغًا فِي الْحَقَارَةِ بَعُوضَةً، وَلأَمْرٍ عَظِيمٍ) جُدِعَ قُصَيرٌ أَنْفُهُ.

وقُصَيرٌ: اسمُ رجلٍ، وهو قُصَيرُ بنُ سعدِ اللّخميُّ[٣] صاحبُ جُذَيمَةَ الأبرشِ[٤]

(١) وفي نسخة (أ) و(ب) و(ج): «حسَّن».

(٢) الزباء بنت عمرو بن الظَّرِب (ت: ٣٥٨ ق هـ = ٢٨٥ م): الملكة المشهورة في العصر الجاهليّ. صاحبة «تَدْمُر» وملكة الشّام والجزيرة. يقال إنها وأمّها يونانيّة من ذرّيّة كلِيُوبَطرة ملكة مصر. كانت: غزيرة المعارف، بديعة الجمال، تحسن أكثر اللّغات الشّائعة في عصرها، وكتبت تاريخًا للشّرق. هزمت هِيرَقْلِيوس القائد العام لجيش الإمبراطور غَالِيَانُوس، واستقلت بالملك، فامتد حكمها من الفرات إلى بحر الرّوم، ومن صحراء العرب إلى آسية الصّغرى، واستولت على مصر مدَّةً. أما خاتمة أمرها فمؤرخو العرب متفقون على قصة انتقام «عمرو بن عدي» من «الزباء». [الأعلام للزركلي].

(٣) قُصَير بن سعد بن عمرو اللّخميّ: أحد رجال القصّة المشهورة، في انتقام «عمرو بن عديّ» من «الزّباء» في الجاهلية. وكان صاحب رأي ودهاء، من خُلَصاء جُذَيْمَة الأبرشِ، ملك العراق أيّام ملوك الطّوائف. [الأعلام للزركلي].

(٤) جذيمة بن مالك بن فهم، ويقال له «الوضّاح» و«الأبرش» لبرص فيه. (ت: نحو٣٦٦ ق هـ = نحو٢٦٨ م). ثالث ملوك «الدَّولة التّنوخية» في العراق. عاش عمرًا طويلا. وكان أعزَّ مَنْ سَبَقَهُ مِنْ مُلوك هذه الدّولة. اجتمع له ملك ما بين: الحيرة، والأنبار، والرّقّة، وأطراف البرّ إلى العمير=

وقِصّتُه(١) مشهورةٌ مع الزَّبَّاءِ، لمّا احتالَ علىٰ قَتْلها.

(وَ) الثّالثُ: (نحو قولهم: ضَرَبْتُهُ ضَرْبًا ما) أي: نوعًا مِن [أنواعِ] الضّربِ أيَّ نوعٍ كانَ.

(وَقِيلَ: إنّ «مَا») في هذهِ المواضعِ الثّلاثةِ (حَرْفٌ لا مَوْضِعَ لها) زائدةٌ مَبْنِيَّةٌ(٢) علىٰ وصفٍ(٣) لائقٍ بالمحَلّ، وهو أَوْلَىٰ؛ لأنَّ زيادتَها ـ عِوَضًا عن المحذوفِ ـ ثابِتةٌ(٤) في كلامِهم(٥)، قاله ابنُ مالكٍ في «شرحِ التّسْهِيلِ».

[«ما» الحرفيّةُ]

(وَ) الضّربُ الثّانِي: (حَرْفِيَّةٌ، وَأَوْجُهُها خَمْسَةٌ):

= ويبرين، وما وراء ذلك. وهو أوّل من غزا بالجيوش المنظّمة، وأوّل من عملت له المجانيق للحرب من ملوك العرب. قتلته الزّباء بثأر أبيها، وقصتها مشهورة عند العرب. [الأعلام للزركلي].

(١) خلاصة القصّة: يقال: إن جُذَيمةَ كان قد حاربَ عمرَو بنَ الظّرب ابن حسّان ملك الجزيرة، وقتله. وتولت الزَّبّاءُ مِلكَ الجزيرة بعد أبيها، فبعثت إلىٰ جذيمة تُظْهِرُ له الرّغبَةَ في زواجِها بهِ وضَمِّ مِلكِها إلىٰ مِلكِه. فشاور أصحابه فصوّبوا رأيه إلا قُصَير ابن سعدٍ، فإنّه حذّره من غَدْرِها. وخالفه جذيمة فرحل إليها، ودخل عليها، فأَحْكَمَت حِيلَتَها وقَتَلته. وقام عمرو بن عديٍّ ـ ابن أخت جُذَيمة ـ بِملك العراق بعد خاله، واحتال قُصير ليثأر لجذيمة، فَجَدَعَ أنفَه وأذنَه ـ أي: قطعهما ـ وذهب إلىٰ الزّبّاء يَشْكُو من عمرو بن عديّ أنّه فعل به ذلك، فصدّقته وأعطته مالا للتّجارة، فرجع به إلىٰ العراق، وأخذ من عمرو بن عديّ أموالا وعاد إليها زاعما أن تجارته رَبِحَتْ. ولم يَزل يَغدو في تِجاراتها ويَروح، إلىٰ أنْ شعر باطْمِئْنانِها إليه، فجاء بألْفِ بعيرٍ، عليها ألْفَا رجلٍ في الصّناديق، يَتَقدَّمُهم عمرو بن عديّ، وأُنيخت الإبل أمام قصرها، وبرز الرّجال ففتكوا بِمَنْ حولهم، فامتصت الزّبّاء سُمًّا قاتلًا في خاتمها وقالت: «بيَدي لا بيَد عمرو» وأجهز عليها عمرو. ومن أمثال هذه القصة: «لأمرٍ ما جَدَع قُصَير أنفَه» و«لا يطاع لقُصَير أمر» و«بيدي لا بيد عمرو». [الأعلام للزركلي].

(٢) لإفادة معنىٰ الإبهام والتأكيد، لا بمعنىٰ أنها لغو ضائع. [كافيجي].

(٣) وفي نسخة (أ): «زائد مثبتة»، وفي (ب): «زائد مُنْبِتَةٌ»، وفي (ج): «زائد مبنية».

(٤) وفي نسخة (ب) و(ج): «ـ عوض عن محذوف ـ ثابت».

(٥) من ذلك حيث ما تكن أكن، وليس في كلامهم نكرة موصوفة بها جامدة كجمود «ما» إلا وهي مرادفة بمكمل؛ كقولهم: مررت برجل أي رجل. انتهىٰ. [كاشف القناع].

[الوجهُ الثَّامنُ: نافيةٌ]

الأوَّلُ: (نَافِيَةٌ ؛ فَتَعْمَلُ فِي) دُخولِها علىٰ (الجُمَلِ الاسميَّةِ عَملَ «ليسَ»[(١)]) فترفَعُ الاسْمَ وتَنصِبُ الخبرَ (فِي لُغَةِ الْحِجَازِيِّينَ) من (نحو) قوله تعالىٰ: (﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١]) ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾ [المجادلة: ٢].

[الوجهُ التَّاسعُ: مصدريَّةٌ غيرُ ظرفيَّةٍ]

(وَ) الثَّاني: (مَصْدَرِيَّةٌ غيرُ ظَرْفِيَّةٍ، نحو) قوله تعالىٰ: (﴿بِمَا نَسُوا۟ يَوْمَ ٱلْحِسَابِ﴾ [ص: ٢٦]) فنسوا مع صلتها[(٢)] مصدرٌ (أي: بِنِسْيَانِهِمْ إيّاهُ) أي: يومَ الحسابِ.

[الوجهُ العاشرُ: مصدريَّةٌ ظرفيَّةٌ]

(وَ) الثَّالثُ: (مَصْدَرِيَّةٌ، ظرفيَّةٌ)[(٣)] زمانيّةٌ (نحو) قوله تعالىٰ: (﴿مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣١]) فتَنوبُ عن المُدّةِ، وتُؤوَّلُ بمصدرٍ (أي: مدّةَ[(٤)] دَوَامِي حَيًّا).

ولا تقعُ ظرفيّةً غيرَ مصدريَّةٍ، فأمّا قولُه تعالىٰ: ﴿كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم﴾ [البقرة: ٢٠] فالزّمانُ المقدَّرُ هنا مجرورٌ؛ أي: كلَّ وقتٍ، والمجرورُ لا يُسمَّىٰ ظرْفًا اصطِلاحًا[(٥)].

---

(١) وفي نسخة (ب) سقط: «عمل ليس».

(٢) وفي نسخة (أ) و(ب) و(ج): «فتسبك مع صلتها».

(٣) فيدل علىٰ المعنىٰ المصدري أصالة مع التعرض للمعنىٰ الوقتي بمعونة القرينة. [كافيجي].

(٤) فأشار بالمدة إلىٰ دلالتها علىٰ الوقت؛ كما أشار بالدوام إلىٰ دلالتها علىٰ المعنىٰ المصدري. [كافيجي].

(٥) وفي نسخة (د): «ظرفا اصطلاحيا».

[الوجهُ الحادِي عشرَ: كافَّةٌ عن العملِ]

(وَ) الرّابعُ: (كَافَّةٌ[(١)(٢)] عن الْعَمَلِ، وَهي) في ذلكَ (ثَلاَثَةُ أَقْسَامٍ):

[تقسيمُ «ما» الكافَّةِ إلى ثلاثةِ أقسامٍ]

الأوّلُ: (كَافَّةٌ عن عَمَلِ الرَّفْعِ) في الفاعلِ (كَقَوْلِهِ) وهو المَرَّارُ[(٣)] يخاطبُ امرأةً:

(صَدَدْتِ فَأَطْوَلْتِ الصُّدودَ وقلَّما ... وِصالٌ على طُولِ الصُّدودِ يَدومُ)[(٤)]

---

(١) ويكون «ما»: زائدةً، وهي نوعان: كافّة، وغير كافّة. لعلّ وجه عدّه مقابلا للزائدة مبنيّ على أنّ لها تأثيرًا قويًّا، وهو منع العامل عن العمل، فكأنّها ليست بزائدةٍ. [كاشف القناع].

(٢) هذا وجه رابع من وجوه «ما» الحرفية، لكن قال في القاموس: ويكون «ما» زائدة، وهي نوعان: كافة وغير كافة، فعلم من هذا أن «ما» الكافة قسم من الزائدة لا قسيم له، لعل وجه عده مقابلا للزائدة مبني على أن لها تأثيرا قويا، وهو منع العامل عن العمل، فكأنها ليست بزائدة وإن كانت قسما منها. [كاشف القناع].

(٣) المرَّار بن سعيد بن حبيب الفَقْعَسِيّ، أبو حسان: شاعرٌ إسلاميٌّ، من شعراء الدّولة الأمويّة. وكان مفرط القصر، ضئيلا. ولكنّه كان شجاعًا كريمًا، وكان كثير الشِّعْرِ، ولكن فقد أكثره وموضوعات شعره تتناول: الوصف، والرّثاء، والفخر، والغزل، والهجاء. وهو القائل من أبيات:

إذا افتقر المرار لم ير فقره ... وإن أيسر المرار أيسر صاحبه

[الأعلام للزركلي].

(٤) **التخريج**: البيت من البحر الطويل ونُسب إلى مرار الفقعسي.

اللغة: (الصدود): الإعراض. (الوصال): ضد الهجر.

المعنى: أعرضت عني وطال إعراضك، ومع هذه الحال فقلما يدوم وصال مع طول الإعراض والصدود. ففيه تهديد لها بالقطيعة، وصرم حبال المودة.

الإعراب: (صددت): فعل ماض، والتاء: فاعل. (فأطولت): «الفاء»: حرف عطف. «أطولت»: فعل ماض، و«التاء»: فاعل. (الصدود): مفعول به منصوب. (وقلما): «الواو»: واو الحال. «قلما»: كافة مكفوفة. (وصال): فاعل لفعل محذوف يُفسّره «يدوم». (الصدود): مضاف إليه مجرور.

الجمل: جملة (صددت): ابتدائية. وجملة (فأطولت): معطوفة عليها. جملة (وقلما وصال على طول الصدود): في محلّ نصب حال من «الصدود». جملة «يدوم»: تفسيريّة لا محلّ لها.

الشّاهد: (قلّما وصال): حيث دخلت «قلما» على الاسم «وصال» و«قلما» لا تدخل إلا على=

(فـ«قَلَّ»: فعلُ ماضٍ و«ما»: كافّةٌ له عن طَلَبِ الْفَاعِلِ[(١)] وَ) أمّا («وِصالٌ»): فهو (فَاعِلٌ لِفِعْلٍ مَحْذُوفٍ) وجوبًا (يُفَسِّرُهُ الْفِعْلُ المذْكُورُ، وَهو: «يَدُومُ») والتَّقديرُ: قَلّما يدومُ وصالٌ يدومُ، علىٰ حدِّ: ﴿إِنِ ٱمۡرُؤٌاْ هَلَكَ﴾ [النساء: ١٧٦].

(وَلا يَكُونُ «وِصالٌ» مُبْتَدَأً) وخبرُه «يَدومُ» (لأَنَّ الْفِعلَ المكْفُوفَ) عن طلبِ الفاعلِ (لا يَدْخلُ إلا علىٰ الجمَلِ الْفِعْلِيَّةِ) لأنّه أُجْرِيَ مَجرىٰ حرفِ النّفيِ، فقولُك: «قَلَّما يَقولُ» بمعنىٰ: مَا يَقولُ[(٢)]، قاله ابنُ مالكٍ في «شرحِ التّسهيلِ».

فإنْ قلتَ: أيْنَ فاعلُ «قَلَّمَا»؟

قلتُ: لا فاعِلَ له.

فإنْ قلتَ: الفعلُ لا بُدَّ له من فاعلٍ.

قلتُ: أقولُ بمُوجبِه، ولكنْ في غيرِ الفعل المَكْفُوفِ.

= الأفعال؛ لأنها مركّبة من «قل» المكفوف بـ«ما». وهنا أوّلها الشّاعر فعلا مقدّرًا، و«وصال»: مرفوع بـ«يدوم» محذوفًا مفسّرًا بالمذكور.

(١) النحوي، لا عن طلب الفاعل حقيقة؛ لامتناع صدور الفعل لا عن فاعل. قال الشريف في «شرح المفتاح» في الحاشية المعلمة بـ«منه» حيث قال: وقد طال ما جال في صدري. اعلم: أنه يجوز أن تكون «ما» كافة؛ كما في «إنما» فإنها تكف «إن» عن العمل؛ كما تكف الفعل عن الفاعل بحسب الظاهر، وإنما قلت: «بحسب الظاهر» لأن المنع عن الفاعل حقيقةً غير ممكن؛ لامتناع صدور الفعل إلّا عن فاعل، والفعل ههنا يتعلق بحسب المعنىٰ إلىٰ مصدر «جال» و«دار» أي: طال الجولان والدوران، ويجوز أن تكون «ما» مصدرية، والمصدر فاعل «طال» وعلىٰ التقدير الأول تكتب موصولة؛ لأنها من تتمة الفعل، وعلىٰ الثاني مفصولة. [شيخ زاده].

(٢) كذا قالوا، وهذا الكلام رده سيبويه حيث قال الشيخ الرضي: و«ما» عند سيبويه كافة، و«وصال»: مبتدأ، لكن ذكر في «شرح الألفية»: قال بعض النحاة: إن «قل» إذا كفت بـ«ما» تدل علىٰ ندارة الشيء لا علىٰ نفيه، وقال أكثرهم: يراد منه النفي في الأشهر، فعلىٰ هذا: لِمَ لا يجوزُ دخولُهَا علىٰ الجملة الاسمية؟ غاية ما في الباب: أنه مخالف الأشهر، علىٰ أن قول سيبويه بمنزلة النص في هذا الفن. [كاشف القناع].

[فأمَّا «قلما وصال...» البيت، ممَّا له جملةٌ غير مصرَّحٍ بفعلها، فقال سيبويه ضرورةٌ][١].

فإن قلتَ: هلْ لذلك نَظيرٌ؟

قلتُ: نَعَمْ، الفِعلُ المؤكّد، كقوله:

.... أتــاكِ أتــاكِ اللاحِقــونَ......[٢]

فـ«اللاحِقونَ»: فاعلُ الأوّلِ ولا فاعلَ للثّاني، قاله المصنِّفُ في «التَّوْضيحِ».

[الأَفعالُ الّتي تَكُفُّها «ما» عنْ عَملِ الرَّفْعِ]

(وَلَمْ تَكُفَّ «ما» مِنَ الفِعْلِ) عَنْ عَمَلِ الرَّفعِ (إلا) ثلاثةً: («قلَّ» و«طالَ» و«كثُرَ»).

ولا تدخلُ هذه الأفعالُ المكفوفَةُ بـ«مَا»، إلا علىٰ جُملةٍ فِعليَّةٍ صُرّحَ بِفِعلِها[٣].

---

(١) أي: فقال سيبويه أن دخول «قلما» علىٰ الاسم في هذا البيت ضرورة. [دس].

(٢) التخريج: لم أقف علىٰ اسم قائله، وهو من الطويل، والبيت كاملا: «فأين إلىٰ أين النجاة ببغلتي... أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس».

المعنىٰ: يخاطب الشاعر نفسه، وهو ملاحق من قبل خصومه: أين أذهب؟! وإلىٰ أي مكان أنجو ببغلتي؟! وقد كان خصومي يلحقون بي، وما علي إلا أن أقف حيث أنا، وليكن ما يكون؛ وهذا المعنىٰ الأرجح لهذا البيت.

الإعراب: (أتاك): فعل ماضٍ، و«الكاف»: مفعول به. (أتاك): توكيد لـ«أتاك» الأوّل غير عامل في «الكاف» المتّصلة به؛ وإنّما جيء بها؛ ليوافق لفظ الأوّل. (اللاحقون): فاعل مرفوع لـ«أتىٰ» الأوّل.

الشاهد: (أتاك أتاك اللاحقون) استشهد بهذا البيت علىٰ عدم وجود التّنازع في هذه الصورة ـ كما في البيت السابق ـ لأنّ العامل هو الأوّل، وجيء بالثّاني؛ لمجرد تأكيد الأوّل وتقويته ليس غير.

(٣) وعلّة ذلك شبههنّ بكلمة «رُبَّ» من حيث المعنىٰ. [حل، م].

فالأوّلُ: نحو:

قَلَّمـــــا يَبْـــرَحُ اللَّبِيـــبُ[1] ....

والثّاني:

يـــا ابـنَ الزُّبَيـرِ طَالمَـا عَصَـيْكَا[2] ....

والثّالثُ: كَثُرَ ما فَعَلْتَ كذا.

[وأمّا «قلَّما وِصالٌ...» البيت، ممّا له جُملَةٌ غيرُ مُصرَّحٍ بفعلِها، فقالَ سيبويه: ضرورةٌ][3].

(وَ) القِسْمُ الثّاني: (كَافَّةٌ عن عَمَلِ النَّصْبِ وَالرَّفْعِ، وَذلك مَعَ «إنَّ»

---

(١) التخريج: البيت بلا نسبة. وعجزه:

«............ إلـــى مـــا يُـورِثُ المَجْـدَ داعيـاً أو مُجِيبـا»

المعنى: إنّ العاقل يدعو إلى العزّ والكرم، والسّيادة على الدوام، ويجيب من يستغيث به.

الإعراب: (قلّما): كافّة ومكفوفة، لا عمل لها. (يبرح): فعل مضارع ناقص مرفوع بالضمة الظاهرة. (اللّبيب): اسمها، مرفوع بالضمة الظّاهرة.

الشّاهد: قوله: (قلّما يبرح...) حيث دخلت «ما» على الفعل «قلّ» فكفّته عن العمل.

(٢) التخريج: الرجز لرجل من حمير. وعجزه: «... وطالما عنيتنا إليكا».

اللغة: (عصيك): عصيت.

المعنى: يا ابن الزّبير لقد استمر عصيانك علينا زمنا طويلا؛ كما أنك أتعبتنا بالمجيء إليك.

الإعراب: (يا): حرف نداء. (ابن): منادى مضاف منصوب. (الزبير): مضاف إليه. (طال): فعل ماض. (ما): حرف مصدريّ، والمصدر المؤوّل من «ما» والفعل «عصيت» فاعل للفعل «طال» والتقدير: «طال عصيانك». (عصيكا): فعل ماض، و«الكاف»: ضمير مبني على الفتح في محل رفع فاعل، و«الألف» للإطلاق.

الشاهد: (عصيكا) حيث أبدل «الكاف» مكان «التاء» بدلا تصريفيًّا؛ لضرورة القافية، ولم يجعلها ضميرًا ناب عن ضمير.

(٣) زيادة من نسخة (ج) و(د).

وَأَخَوَاتِها، نحو) قوله تعالى: (﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [النساء: ١٧١]).

(وَ) القسمُ الثّالثُ: (كَافَّةٌ[١] عن عَمَلِ الجرِّ) ومهيّئةٌ للدُّخولِ على الجُمَلِ الفِعليَّةِ.

فالمهيِّئةُ (نحو) قوله تعالى: (﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ) لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ﴾ [الحجر: ٢].

(وَ) الكافّةُ عن عملِ الجرّ، نحو (قَوْلِهِ): وهو الشَّمَرْدَلُ[٢]:

أَخٌ ماجِدٌ لم يُخْزِني يَومَ مَشْهَدِ (كما سَيْفُ عمرٍو لم تَخُنْهُ مَضَارِبُهُ)[٣]

---

(١) وتتصل بأحرف وظروف، فالأحرف أحدها: «رب» نحو: (ربما...). [حل].

(٢) الشّمردل بن شريك اليربوعيّ (ت: نحو ٨٠ هـ = نحو ٧٠٠ م): وكان يقال له ابن الخريطة، وذلك أنّه جعل وهو صبيّ في خريطة. وهو القائل:

إذا جرى المسك يومًا في مفارقهم راحوا كأنّهم مرضى من الكرم

يشبّهون ملوكا من تجلّتهم وطول أنضية الأعناق والقمم

وهو نحو قول ليلى الأخيليّة:

ومخرّق عنه القميص تخاله وسط البيوت من الحياء سقيما

حتّى إذا رفع اللّواء رأيته تحت اللواء على الخميس زعيمًا

[الشعر والشعراء].

(٣) التخريج: البيت من الطويل، لنهشل بن جري.

اللغة: (ماجد): ذو مجد؛ والمجد: الرفعة، والشرف، والكرم. (يحزني): يوقعني في الخزاية؛ وهي الإهانة والفضيحة، والمراد: يخذلني. (يوم مشهد): اليوم الّذي يشهده النّاس ويحضرونه؛ والمراد: يوم صفّين، وهو الذي قتل فيه أخوه مالك. (سيف عمرو) المراد: عمرو بن معد يكرب الزبيدي. (وسيفه): الصمصامة. (مضاربه): جمع مضرب؛ وهو نحو شبر من طرفه.

المعنى: يمدح أخاه بالشجاعة، والإقدام، والكرم، وأنه لم يتخل عنه، ولم يخذله، ولم يحجم عن لقاء الأعداء معه يوم صفين؛ كما أن سيف عمرو بن معد يكرب لم يخذله ولم ينب في يده عن شيء ما.

الإعراب: (أخ): مبتدأ. (ماجد): صفته. (لم يخزني): الجملة خبر. ويجوز أن يعرب «أخ»:=

برفعِ «سَيْفُ» على الابتِداءِ والخبرِ.

(وَاخْتُلِفَ فِي «ما» التَّالِيَةِ) للَفْظِ («بَعْدَ» كَقَوْلِهِ): وهو المَرَّارُ يخاطبُ نفسَهُ:

(أَعَلاقَــــةً أمَّ الوُلَيِّـــدِ[1] بَعْـــدَما أَفْنـانُ رأسِـكَ كالثَّغـامِ الْمُخْلِـسِ)[2]

على قولينِ:

فقيل: كافَّةٌ لـ«بعد» عن الإضافة إلى «أَفْنانُ».

وقيل: مصدريَّةٌ عند مَن يُجَوِّزُ وَصْلَها بالجُمْلةِ الاسميَّةِ.

= خبرًا لمبتدأ محذوف، وما بعده صفة. (يوم مشهد): ظرف متعلق بـ«يخزني» ومضاف إليه. (كما): «الكاف»: جارّة، و«ما»: كافة. (سيف عمرو): مبتدأ، ومضاف إليه. (لم تخنه مضاربه): الجملة خبر المبتدأ.

الشاهد: أنّ (ما) كفت الكاف في «كما» عن الجر؛ فرفع (سيف) على الابتداء، وهذا هو الكثير فيها. هذا؛ وتقع (كما) بعد الجمل صفة في المعنى، نحو: ﴿كَمَا بَدَأْنَآ أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُۥ﴾ [الأنبياء: ١٠٤]، وتعرب نعتًا لمصدر أو حالًا؛ أي: «نعيده أوّل خلقٍ إعادة مثل ما بدأنا» أو: «نعيده مماثلا للذي بدأناه». ومثل «كما»: «كذلك».

(١) نصب على المصدرية، و«أم الوليد» بالنصب: مفعول؛ أي: أتحب أم الوليد محبة بعد ما... إلخ. [دس].

(٢) التخريج: البيت للمرار الأسدي.

المعنى: أما زلت تحب أم الوليد رغم دخول جند الشيب إلى رأسك.

الإعراب: (أعلاقة): «الهمزة»: حرف استفهام، و«علاقة»: مفعول مطلق لفعل محذوف. (أمّ الوُلَيّد): «أم»: مفعول به وهو مضاف. «الوليد»: مضاف إليه. (بعدما): ظرف زمان مكفوف بـ«ما». (أفنان): مبتدأ وهو مضاف. (رأسك): مضاف إليه وهو مضاف، و«الكاف»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. (كالثغام): جار ومجرور متعلقان بخبر محذوف. (المخلس): صفة مجرورة بالكسرة الظاهرة.

الجمل: جملة (أفنان رأسك كالثغام): حالية، محلها النصب. وجملة (علاقة مع عامله): ابتدائيّة، لا محلّ لها.

الشاهد: قوله: (بعدما) حيث كفّ الظّرف عن عمله ولم يضف إلى الجملة الاسميّة بعده.

و«العَلاقَةَ»: ـ بفتحِ العينِ المهملةِ ـ علاقةُ الحبّ.

و«الوُلَيْدِ»: تصغيرُ الولدِ، وهو الصّبيُّ.

و«الأفنانُ»: جمعُ فَنَنٍ، وهو الغُصنُ: مبتدأٌ.

و«كالثَّغَّامِ» ـ بفتح «الثّاء» ـ جمعُ ثَغامَةٍ: خبرُه، وهو نبتٌ في الجبَلِ يَبْيَضُّ إذا يَبِسَ، شبَّهَ به الشَّيبَ.

و«المخلِس»: ـ بـ«الخاء» المعجمة و«السين» المهملة ـ اسمُ فاعلٍ مِن «أخلَسَ النباتُ» إذا اختلط رَطْبُه ويابِسُه. واختَلَسَ رأسُه: إذا خالط سوادهُ البياضَ.

[الوجهُ الثاني عشرَ: زائدةٌ]

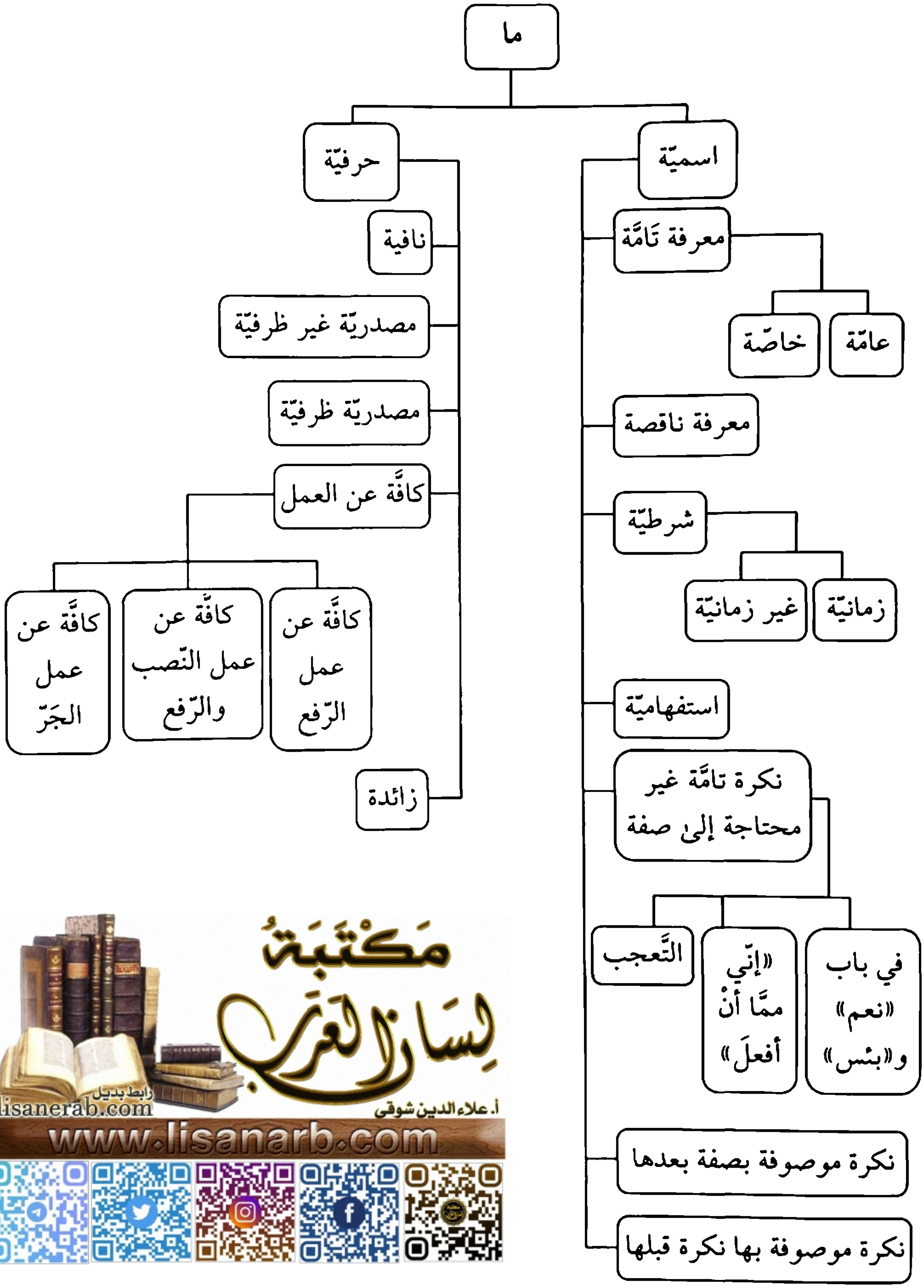
(وَ) الوجهُ الخامسُ: (زَائِدَةٌ. وَتُسَمَّىٰ هي وَغَيْرُها مِنَ الحرُوفِ الزَّوَائِدِ صِلَةً وَتَوْكِيداً[1]) في اصطلاحِ المعربِين فراراً مِن أنّه يتبادرُ إلىٰ الذّهن أنّ الزّائدَ لا معنىٰ له.

والحاملُ علىٰ هذه التّسميةِ خصوصُ المقامِ القرآنيّ، والتّعميمُ لطردِ البابِ، وقطعِ المادّة (نحو: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٩] وَ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ﴾ [المؤمنون: ٤٠] أي: فَبِرَحْمَةٍ، وَعن قَلِيلٍ) و«ما» صلةٌ مؤكِّدةٌ.

❊ ❊ ❊

---

(١) لأنها يتوصل بها إلىٰ زيادة فصاحة واستقامة وزن، أو حسن سجع، أو تزيين لفظ، أو غير ذلك. [شيخ زاده].


ما
اسميّة
معرفة تَامَّة
عامّة
خاصّة
معرفة ناقصة
شرطيّة
زمانيّة
غير زمانيّة
استفهاميّة
نكرة تامَّة غير محتاجة إلى صفة
في باب «نعم» و«بئس»
«إنّي ممّا أن أفعلَ»
التَّعجب
نكرة موصوفة بصفة بعدها
نكرة موصوفة بها نكرة قبلها
حرفيّة
نافية
مصدريّة غير ظرفيّة
مصدريّة ظرفيّة
كافَّة عن العمل
كافَّة عن عمل الرّفع
كافَّة عن عمل النّصب والرّفع
كافَّة عن عمل الجَرّ
زائدة

(البَابُ الرَّابِعُ)
[في الإشاراتِ إلى عباراتٍ محرَّرةٍ]

(فِي الإِشَارَاتِ[١] إِلىٰ عِبَارَاتٍ مُحَرَّرَةٍ) أي: مُهذَّبَةٍ[٢]، مُنقَّحَةٍ (مُستَوْفاةٍ) للمقصودِ (مُوجَزَةٍ): من الإيجاز، وهو: تجريدُ[٣] المعنىٰ من غيرِ رعايةِ اللّفظِ والأصلِ بلفظٍ يسيرٍ. ولم يَقُلْ «مختصَرَة» لأنّ الاختصارَ: تجريدُ اللّفظِ اليَسِيرِ من اللّفظِ الكثيرِ مع بقاءِ المعنىٰ، وليس مرادًا هنا.

[إعرابُ «ضُرِبَ زيدٌ»]

(يَنْبَغِي لَكَ) أيّها المعرِبُ! (أَنْ تَقُولَ فِي نَحْوِ: «ضُرِبَ») بضمِّ أوّلِهِ وكسرِ ما قبلَ آخِرِه (مِنْ) قولِكَ: («ضُرِبَ زَيْدٌ»)

ضُرِبَ: (فِعْلُ ماضٍ) لتبيّن نوعِ الفِعلِ (لم يُسَمَّ فَاعِلُهُ) لتبيّنِ أنّه لم يبقَ علىٰ صيغته الأصليّةِ.

(أَوْ) تَقولَ: (فِعْلُ ماضٍ مَبْنِيٌّ لِلْمَفْعُولِ) لوجازَةِ هاتَيْنِ العبارتينِ.

(وَلا تَقُلْ:) مع قولِك: فعلُ ماضٍ (مَبْنِيٌّ لِمَا) أي: لشيءٍ (لم يُسَمَّ فَاعِلُهُ، لِما فِيهِ) أي: لما في هذا التَّعبيرِ ـ بمعنىٰ العِبارةِ ـ (مِنَ التَّطْوِيلِ وَالْخفاءِ[٤]).

---

(١) أي: الإيماءات، قال الجوهري: أشار إليه باليد؛ أي: أومأ، وفي لفظ الإشارة إشعار إلىٰ أن ذلك التفصيل إيماء بالنسبة إلىٰ ما يستحقه هذا المقام من البسط. [كاشف القناع].

(٢) بحيث لا دخل فيها ولا اعتراض عليها. [كاشف].

(٣) بحيث لا دخل فيها ولا اعتراض عليها. [كاشف].

(٤) وجه الخفاء: أن «ما» في قوله: «لما» عبارة عن المفعول، وضمير فاعله راجع إليه، فلا بد أن=

أمّا التّطويلُ: فَلأنّ هذه العبارةَ سبعُ كلماتٍ، والعبارتانِ السابقتانِ دونَ ذلكَ.

وأمّا الخفاءُ: فلإبْهامِ ما وقعتْ عليه «ما» المجرورة بـ«اللام» وفي كِلتا العبارتيْنِ السّابِقتَيْنِ نظرٌ:

أمّا الأُولىٰ[1]: فلأنّها تَصدُقُ علىٰ الفعل الّذي لا فاعلَ له، نحو: «قَلَّمَا» إنّه فعلٌ ماضٍ لم يسمّ فاعلُه، مع أنّه ليس مرادًا.

وأمّا الثّانية[2]: فلأنّ المفعولَ حيث أُطلِق انصَرَفَ إلىٰ المفعولِ به، لأنّه أكثرُ المفاعيلِ دَوْرًا في الكلامِ؛ كما قال المصنّفُ في «المغني» فلا يَشمَلُ المُسنَدَ إلىٰ المجرورِ والظّرفِ والمصدرِ.

(وَ) ينبغي لك **(أنْ تَقُولَ فِي نحو: «زيدٌ»)** المسنَدِ إليه الفِعلُ المبنيُّ للمفعولِ: **(نائبٌ عَنِ الْفَاعِلِ)** لجلائِه ووِجازَتِه.

(وَلا تَقُلْ: مَفْعُولٌ لِما لم يُسَمَّ فاعِلُهُ، لِخَفَائِهِ وَطُولِهِ[3]) كما يُؤْخَذُ ممّا تَقَدَّمَ[4] **(وَصِدْقِهِ)** بالجرّ؛ أي: ولصدق هذا المقولِ **(علىٰ)** المفعولِ الثّاني **(مِثْل: «دِرْهَمًا» مِنْ)** نحوِ: **(«أُعْطِيَ زَيْدٌ دِرْهَمًا)** فيصدُقُ علىٰ «درهمًا» في هذا المثالِ أنّه: مفعولٌ لما لم يُسَمَّ فاعِلُه، مع أنّه ليس مرادًا، ومن ثَمَّ سَمَّاهُ المتقدِّمون خبرًا لِمَا[5] لم يُسَمَّ فاعِلُه.

= يوجه؛ بأن يقال: إضافة الفاعل إليه لأدنىٰ ملابسة، أو علىٰ حذف مضاف؛ أي: فاعل فعله الواقع عليه. [كاشف القناع].

(١) وهو قوله: «فعل ماض لم يُسَمَّ فاعلُه». [م].

(٢) وهو قوله: «فعل ماض مبني للمفعول». [م].

(٣) **أما خفاؤه.. فلإبهام ما وقعت عليه «ما». وأما طوله.. فلأن فيه ستَّ كلماتٍ، وفي الأول دون ذلك، والله أعلم. [م].**

(٤) وهو أن الغرض منه: إعلام كونه نائبًا عن الفاعل ومعربًا بإعرابه، ولم يفهم منه. [كاشف القناع].

(٥) وفي نسخة (أ) و(ب): «خبر ما لم يسم»، وفي (ج): «خبرا ما».

[إعرابُ «قَدْ»]

(وَ) ينبغي لك (أنْ تَقُولَ فِي «قد»: حَرْفٌ[١] لِتَقْلِيلِ زَمَانِ الْماضِي[٢]) وتقريبِهِ من الحالِ (وَ) تقليلِ[٣] (حَدَثِ المضارِعِ، وَلِتَحْقِيقِ حَدَثَيْهِمَا[٤]). وتقدَّمتْ أمثلةُ ذلكَ في بحثِ «قد».

[إعراب «لَنْ»]

(وَ) ينبغي لك (أنْ تَقُولَ فِي «لنْ») من نحو: لن أَقُومَ «لَنْ»[٥]: (حَرْفُ نَفْيٍ وَنَصْبٍ وَاسْتِقْبَالٍ).

ولا تَقْتضِي تأكيدَ النّفي على الأصحِّ، خلافًا للزّمخشريّ في «كَشَّافِهِ» ولا تأبيدَه خلافًا له في «أنموذجه».

فـ«لن أقوم» محتمَلٌ: [أن تريد] أنّك لا تقوم أبدًا، وأنَّك لا تقوم في بعضِ أزمنةِ المستقبلِ.

[إعرابُ «لَمْ»]

(وَ) ينبغي لك أنْ تقولَ (فِي «لمْ») من نحو: لم يقمْ «لم»[٦]: (حَرْفُ جَزْمٍ

---

(١) ولا ينبغي لك أن تقول فيها: إنها تفيد التقليل مثلا، فإنها مجملة. فإن قلت: فلِم لم يقل هنا: «ولا تقل» كما ذكره هناك؟ قلت: لقصر الإيجاز واكتفاء بما ذكر هناك، وللإشعار بأن الباب الرابع مقصود لبيان العبارات أصالة، وأما ذكر غيرها فيه على سبيل الاستطراد. [كافيجي].

(٢) إذا دخل عليه، نحو: قد قامت الصلاة، فإنها أفادت قيام الصلاة في زمان قليل قريب إلى زمان التكلم بهذا. [حل].

(٣) وفي نسخة (ب) و(ج): «ولتقليل».

(٤) أي: لتحقيق وقوع الماضي والمضارع، وهذا التحقيق غير الذي حصل من صيغة الماضي. [كاشف القناع].

(٥) وفي نسخة (أ) و(ب) سقط: «لن».

(٦) وفي نسخة (أ): «لم».

لِنفْيِ المضارِعِ وَقَلْبِهِ ماضِيًا).

[إعرابُ «أمَّا»]

(وَ) ينبغي لك أنْ تقولَ (فِي «أمَّا» المفْتُوحَةِ) الهمزةِ (المشَدَّدَةِ) «الميمِ» من نحو: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾ [الضحى: ٩] الآيةَ.

«أمَّا»: (حَرْفُ شَرْطٍ، وَتَفْصِيلٍ، وَتَوْكِيدٍ).

ومن نحو: أمَّا زيدٌ فمُنطلِقٌ «أمَّا»: حرفُ شرطٍ وتوكيدٍ، بدون تفصيلٍ.

[إعراب «أَنْ»]

(وَ) ينبغي لك أنْ تقولَ (فِي «أنْ») المخفَّفَةِ المفتوحةِ «الهمزةِ» السّاكنةِ «النّونِ» من نحو: أنْ تقولَ «أنْ»: (حَرْفٌ مَصْدَرِيٌّ يَنْصِبُ المضارِعَ) [ويخلصه للاستقبال][1].

و«تقولَ»: فعلُ مضارعٍ منصوبٌ بـ«أنْ» وعلامةُ نصبِهِ «الفتحةُ».

[إعراب «الفَاءِ» بعد الشَّرط]

(وَ) ينبغي لك أنْ تقولَ (فِي «الْفَاءِ» الّتي بَعْدَ الشَّرْطِ) من نحو: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الأنعام: ١٧].

«الفَاءُ»: (رَابِطَةٌ لِجَوَابِ الشَّرْطِ[2]) بالشّرطِ.

(وَلا تَقُلْ: [هي] جَوابُ الشَّرْطِ كَمَا يَقُولُونَ) بِهِ (لأنّ الجوَابَ)[3] في

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة من نسخة (أ) و(ب).

(٢) بفعل الشرط، والرابط خارج عن المربوط فلا يكون هي نفس الجواب ولا جزأه. [كافيجي].

(٣) وفي نسخة (أ) و(ب): «(كما يقولون) كالحوفي (لأن الجواب)».

الحقيقةِ إنَّمَا هو (الجمْلَةُ بِأَسْرِهَا[١]) يعني: «الفاءَ» ومدخولَها (لا «الفاءُ» وحدَها).

وفيه تجوُّزٌ؛ لأنّ «الفاءَ» لا مَدْخلَ لها في الجواب، وإنّما جِيءَ بها لربط الجواب بالشّرط؛ كما قال المصنِّف قبل التّعليلِ.

[الجواب عَن القائلين بأنَّ «الفَاء» جوابُ الشّرطِ]

والجواب عَن القائِلِينَ بأنّ «الفاءَ» جوابُ الشّرطِ: أنّه علىٰ حذفِ مضافٍ، والتّقديرُ: حرفُ جوابِ الشّرط، أو لا حذفَ؛ فيكون مجازًا علاقتُه المجاوَرةُ، من إطلاقِ أحدِ المُتجاوِرَيْن، وهو: الجوابُ علىٰ مجاوِرِه، وهو «الفاءُ».

[إعرابُ «جلستُ أمامَ زيدٍ»]

(وَ) ينبغي لك (أنْ تقولَ فِي نحو «زَيْدٍ») بالجرّ (مِنْ) نحوِ: («جَلَسْتُ أمامَ زَيْدٍ»).

«زيدٍ»: (مَخْفُوضٌ بِالإضافَةِ) أي: بإضافةِ «أمامَ» إليه (أوْ بِالمضافِ).

(وَلا تَقُلْ: مَخْفُوضٌ بِالظَّرْفِ) وهو «أمامَ» (لأنَّ المقْتَضِيَ لِلْخَفْضِ) إنَّما (هو الإضافةُ، أو المضافُ، لا كَوْنُ المضافِ ظَرْفًا) بِخُصُوصِهِ. (بِدَلِيلِ) أنّ المضافَ قد يأتي غيرَ ظرفٍ؛ كأنْ يكونَ اسمَ «ذاتٍ» أو اسمَ «معنًىٰ» نحو: (غُلامُ زَيْدٍ، وَإِكْرامُ عَمْرٍو[٢]).

---

(١) هذا الكلام ظاهر في أن «الفاء» داخل في الجواب، وهو مذهب أكثر النحاة، وقال بعضهم: أن «الفاء» خارج عن الجواب؛ لأنها رابطة، والرابطة غير المربوط. [كاشف].

(٢) فإن المضاف في هذين المثالين ليس بظرف مع أن المضاف إليه مخفوض به، فلو قلت: مخفوض بالظرف؛ ليفهم مدخلية الظرف في الخفض، وليس كذلك. واعلم: أن في قول المصنف: «لأن المقتضي للخفض...» مساهلة؛ لأنه يفهم منه كون العامل نفس المقتضي، وليس كذلك؛=

وفي بعضِ النّسخِ: «إنّما هو المضافُ من حيثُ إنّه مضافٌ» وهو متعيّن؛ لأنّ الأصحَّ: أنّ العاملَ في المضافِ إليه إنّما هو المضافُ، لا الإضافةُ.

[إعرابُ «الفاءِ» مِن ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ﴾]

(وَ) ينبغي لك أنْ تقولَ (فِي «الفَاءِ» مِنْ) نحوِ قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ ۝ (فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ﴾ [الكوثر: ١ ـ ٢]) «الفاءُ»: («فَاءُ السَّبَبِيَّةِ» وَلا تَقُلْ: «فَاءُ الْعَطْفِ» لأنّه لا يَجُوزُ) على رأيٍ (أَوْ لا يَحْسُنُ) على آخَرَ (عَطْفُ الطَّلَبِ) وهو قِسمٌ مِن الإنشاءِ (علىٰ الخَبَرِ) المقابلِ للإنشاءِ.

فلو جعلْنا «الفاءَ» عاطِفةً «صَلِّ»[1] على «إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ» لزِم عطفُ الإنشاءِ على الخبرِ[2] (وَلا الْعَكْسُ) أي: عطفُ الخبرِ على الإنشاء، وهي مسألةُ خلافٍ.

منَع من ذلك البيانيُّونَ[3] لِما بَينَهُما من التَّنافِي وعدمِ التّناسُبِ، وأجازه[4] الصّفّارُ[5].

= لأن العامل ما به يتقوم المعنى المقتضي للإعراب على ما صرح به ابن الحاجب في «مقدمته». اللهم إلا أن يقدر «ويقال» لأنه ما به يتقوم المعنى المقتضي. [كاشف القناع].

(١) مفعول «عاطفةً».

(٢) قال ابن يعقوب: إن منع العطف بين الإنشاء والخبر له ثلاثة شروط: ١ ـ أن يكون بـ«الواو»، ٢ ـ وأن يكون فيما لا محل له من الإعراب من الجمل، ٣ ـ وأن لا يتوهم خلاف المراد. [بناني، ودسوقي على المعاني].

(٣) هم علماء «علم البيان»، وهو: علم يعرف به إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه. [التعريفات للجرجاني].

(٤) أي: عطف الإنشاء على الخبر وعكسه. [م].

(٥) قاسم بن عليّ بن محمّد الأنصاريّ، الشّهير بـ«الصّفّار» (ت: بعد٦٣٠ هـ = بعد١٢٣٣ م): عالم بالنحو. وله: «شرح كتاب سيبويه» يقال: إنه أحسن شروحه، ردّ فيه كثيرا على الشلوبين. [الأعلام للزركلي].

وقال المراديُّ[١] في «شرح التَّسهيل»: أجاز سِيبَوَيْهِ التّخالفَ في تعاطُفِ الجملتين بالخبرِ والاستفهامِ، فأجاز: هذا زيدٌ ومَنْ عمرٌو؟ انتهىٰ.

[إعرابُ «الوَاوِ» الْعَاطفةِ]

(وَ) ينبغي لك (أَنْ تَقُولَ فِي الْواوِ الْعاطِفَةِ) من نحوِ: جاء زيدٌ وعمرٌو، «الواوُ»: (حَرْفُ عَطْفٍ[٢] لِمُجَرَّدِ الْجمْعِ) بين المتعاطِفَيْن.

قال المصنّفُ في «المغني»: ولا تَقُلْ: للجمع المطلق، انتهىٰ.

لأنّها قد تَكونُ للجمعِ المقيَّدِ، نحوُ: جاء زيدٌ وعمرٌو قبلَه، أو بعدَه، أو معَه.

[إعراب «حَتَّى»]

(وَ) ينبغي لك أنْ تقولَ (في «حتّىٰ») من نحو: «قَدِمَ الحُجّاجُ حتّىٰ المُشَاةُ».

«حتّىٰ»: (حَرْفُ عَطْفٍ لِلْجَمْعِ، وَالْغايَةِ) والتّدريجِ.

[إعرابُ «ثُمَّ» من: «قامَ زيدٌ ثُمّ عمرٌو»]

(وَ) ينبغي أنْ تقولَ (فِي «ثُمَّ») من نحوِ: قامَ زيدٌ ثُمّ عمرٌو.

«ثمَّ»[٣]: (حَرْفُ عَطْفٍ للتَّرْتِيبِ)[٤] بين المتعاطِفَيْنِ (وَالْمُهْلَةِ) في الزّمان.

---

(١) الحسن بن قاسم بن عبد الله، أبو محمد، بدر الدين، المعروف بـ«ابن أم قاسم المرادي» (ت: ٧٤٩ هـ = ١٣٤٨ م): النَّحْوِيّ اللّغَوِيّ الْفَقِيه البارع. مولده بمصر وشهرته وإقامته بالمغرب. أخذ عَن: أبي حَيَّان، والشّرف المقيلي الْمَالِكِيّ، والمجد إِسْمَاعِيل الششتري. كانَ تقيا صَالحا. مَاتَ يَوْم عيد الْفطر. وَله: «شرح التسهيل»، و«شرح الْمفصل» و«شرح الألفية». [بغية الوعاة].

(٢) وفي نسخة (أ) و(ب) سقط: «عطف».

(٣) وفي نسخة (ب) سقط: «ثم».

(٤) وفي نسخة (أ) زيادة: «وتعقيب».

[إعرابُ «الفاء» من: «قَامَ زيدٌ فعمرٌ»]

(وَ) ينبغي أنْ تقولَ (فِي «الفاءِ») من نحو: قام زيدٌ فعمرٌو.

«الفاءُ»: (حَرْفُ عَطْفٍ للتَّرتِيبِ وَالتَّعْقِيبِ). وتعقيبُ كلِّ شيءٍ بحسَبِهِ، تقول: «تزوّجَ فلانٌ فوُلِدَ له» إذا لم يكنْ بينهما إلا مُدَّةُ الحملِ.

[الاختصارُ في أحرفِ العطفِ الأربعةِ، وفي أدواتِ النَّصبِ والجزمِ]

(فَإذا اخْتَصَرْتَ فِيهِنَّ) أي: في أحرفِ العطفِ الأربعةِ وما عطفتْ (فَقُلْ: عاطِفٌ وَمَعْطُوفٌ).

علىٰ طريق اللَّفّ والنَّشْرِ علىٰ التَّرتيبِ: الأوّلُ للأوّلِ، والثّاني للثّاني (كَما تَقُولُ) في نحو: «بِسْمِ»: (جارٌ وَمَجْرُورٌ).

(وَكذلك [إذا اختصرت]) تقول (في نحو: «لن نَبْرَحَ» و«لن نَفْعَلَ»: نَاصِبٌ وَمَنْصُوبٌ).

وفي نحو: «لَمْ يَقُمْ»: جازمٌ ومجزومٌ.

[إعرابُ «إنَّ» المشدَّدةِ]

(وَ) ينبغي أنْ تقولَ (فِي «إنّ» الْمكسُورَةِ) «الهمزةِ» (المشَدَّدَةِ) «النّونِ» [«إنَّ»]: (حَرْفُ تَوكِيدٍ يَنْصِبُ الاسْمَ) اتّفاقًا (وَيَرْفَعُ الْخبَرَ) علىٰ الأصحّ.

[إعرابُ «أَنَّ» المشدَّدةِ]

(وَ) [أن] (تَزِيدَ) علىٰ ذلك (فِي) «أنّ» (المفْتُوحَةِ) «الهمزةِ» المشدّدةِ «النّونِ»: «مَصْدرِيّ» (فَتَقُولُ: حَرْفُ تَوْكِيدٍ، مَصْدَرِيّ، يَنْصِبُ الاسْمَ) اتّفاقًا

(وَيَرْفَعُ الْخبرَ) على الأصحّ.

[إعرابُ «كأنَّ»]

وتَقولَ في «كأنَّ»: حرفُ تشبيهٍ، ينصب الاسمَ ويرفع الخبرَ.

[إعرابُ «لكنَّ»]

وفي «لكنَّ»: حرفُ استدراكٍ، ينصب الاسمَ ويرفع الخبرَ.

[إعرابُ «لَعَلَّ»]

وفي «لعلَّ»: حرفُ ترَجٍّ، يَنصِب الاسمَ ويرفع الخبرَ.

[إعراب «لَيْتَ»]

وفي «ليت»: حرفُ تمنٍّ، ينصب الاسمَ ويرفع الخبرَ.

[ما يُعابُ على النَّاشئِ في صناعةِ الإعرابِ]

١ ـ (وَاعْلَمْ: أنّه يُعَابُ على النَّاشئ[1] فِي صِناعَةِ) ـ بكسر الصّاد، وهي: العِلمُ الحاصلُ من التَّمَرُّنِ في العملِ ـ (الإعْرابِ) [المصطلح عليه وهو] بكسر الهمزةِ وتَقدّمَ بَيانُه:

١ ـ (أنْ يَذْكُرَ فِعْلاً) من الأفعالِ الثّلاثة[2] (وَلا يَبْحَثَ عن فاعِلِهِ) ـ إنْ كان له فاعلٌ ـ ولو قالَ: أنْ يَذْكرَ عامِلاً، ولا يَبْحثَ عن معموله لكانَ أشملَ:

أ ـ ليَدخُلَ في العامِلِ جميعُ الأفعالِ وأسمائُها.

---

(١) وفي نسخة (د): «الناس».

(٢) أي: الماضي، والمضارع، والأمر. [م].

ب ـ والمصادِرُ وأسمائُها.

ج ـ والصّفاتُ وما في مَعْنَاهَا.

ويدخلَ في المعمولِ:

أ ـ الفاعلُ ونائبُه.

ب ـ واسمُ «كان» وأخواتُها.

ج ـ وخبرُ «إنَّ» وأخواتُها وما أشبَهَ ذلكَ.

٢ ـ (أوْ) يَذكرَ (مُبْتَدَأ) في الأصلِ أو في الحالِ[١] (وَلا يَتَفَحَّصَ عن خَبَرِهِ) أَهُوَ مَذكورٌ أو محذوفٌ؟ وُجُوبًا أو جَوَازًا؟

٣ ـ (أوْ) يَذكرَ (ظَرْفًا أَوْ جارًا ومَجْرُورًا) لهمَا متعلّق (وَلا يُنَبِّهَ علىٰ مُتَعَلَّقِهِ[٢]) أهو فعلٌ أمْ شبهُهُ؟ وتَقَدَّمَ أنّ المجرورَ بحرفٍ زائدٍ لا يَتعلَّقُ بشيءٍ، فلا مُتعلَّقَ له.

٤ ـ (أوْ) يذكرَ (جملةً) فعليّةً أو اسميّةً (وَلا يَذْكُرَ: أَلَها مَحَلٌّ) من الإعراب (أمْ لا؟) وهل المحلُّ رفعٌ، أو نصبٌ، أو خفضٌ، أو جزمٌ؟

٥ ـ (أوْ) يذكرَ (مَوْصُولاً) اسمِيّا (وَلا يُبيِّنَ صِلَتَهُ وَعَائِدَهُ).

[وممّا يُعابُ على النّاشئِ في صناعةِ الإعرابِ]

٢ ـ (وَ) ممّا يُعابُ علىٰ النَّاشئ[٣] في صِناعةِ الإعرابِ (أنْ يَقْتَصِرَ فِي إعرابِ

(١) وفي نسخة (أ) سقط: «أو في الحال».

(٢) بفتح «اللام» أي: علىٰ متعلّق كلّ واحد منهما. [كافيجي].

(٣) وفي نسخة (د): «الناس».

الاسمِ) المُبهَمِ (مِنْ نَحْوِ) قولِكَ: (قَامَ ذَا، أَوْ قَامَ الَّذِي؛ علىٰ أنْ يقولَ) في الأوّلِ: «ذا»: (اسْمُ إشارَةٍ، أوْ) يقولَ في الثّاني: «الّذي»: (اسْمُ مَوْصُولٍ. فَإنَّ ذلك[1] لا يُبْنَىٰ عليه إعْرابٌ) من رفعٍ أو غيرِه.

(فَالصَّوَابُ أنْ يُقَالَ)[2] في «ذا» و«الّذي» في المثالَيْنِ: (فَاعِلٌ) محلُّه رفعٌ (وَهو اسْمُ إشارَةٍ، أوْ فَاعِلٌ، وَهو اسمُ مَوْصُولٍ) وهل المحلُّ للموصول دونَ صلتِهِ أوْ لهما؟ صَحَّحَ في «المغني» الأوّلَ.

[سؤالُ المُصنِّفِ وَجَوابُهُ]

وقد أَوْرَدَ المصنِّفُ[3] سؤالاً علىٰ ما قَرّرهُ، وأجاب عنه، فقال: (فَإنْ قُلْتَ: لا فَائِدَةَ فِي قَوْلِهِ فِي «ذَا»: إنّه اسْمُ إشارَةٍ) بعدَ قولِهِ: فَاعلٌ، لأنّ الغرضَ بيانُ الإعرابِ، وكونَهُ اسمَ إشارةٍ لا يُبْنَىٰ عليه إعرابٌ (بِخِلافِ قَوْلِكَ فِي) [كلمة] («الّذي») مع بيان محلّه من الإعرابِ: (إنّه «اسمُ مَوْصُولٍ» فَإنَّ فِيه) فائدةً و(تَنْبِيهًا علىٰ ما يَفْتَقِرُ) الموصولُ (إليه مِنَ الصِّلَةِ وَالْعَائِدِ لِيَطْلُبَهُما المعْرِبُ، وَلِيَعْلَمَ أنَّ جَمْلَةَ الصِّلَةِ لا مَحَلَّ لها)؟

[فَائِدَةٌ]

(قلتُ: بَلَىٰ فِيهِ) أي: في قوله: «اسمُ إشارةٍ» (فَائِدَةٌ، وَهي: التَّنْبِيهُ علىٰ أنَّ ما يَلحَقُهُ مِنَ الْكَافِ حَرْفُ خِطَابٍ).

---

(١) أي: كونه اسم إشارة أو اسم موصول. [حل].

(٢) فإن قلت: ذلك الوجه جائز غاية ما في الباب أنه معيب، فلِم ذكر «الصواب» ههنا ولم يقل «والأولىٰ»؟ قلت: سلمناه، لكن لاضمحلال الوجه المعيب عند المقابلة بالوجه السليم الحسن؛ لا سيما إذا صدر من الحذاق والأبرار: نزل منزلة الخطأ؛ فلهذا قال: «فالصواب». [كافيجي].

(٣) وفي نسخة (أ): «علىٰ المصنف».

وإنْ كانت مُتصرِّفةً تصرُّفَ الأسماءِ[١] (لا) أنّها (اسْمٌ مضافٌ إليه).

(وَ) لِيَهْتَدِيَ (إلىٰ أنّ الاسمَ) المقرونَ بـ«أل» (الّذي) يقعُ (بَعْدَهُ) أي: بعدَ اسمِ الإشارةِ (مِنْ نَحْوِ قَوْلِكَ: جاءَنِي هذا الرَّجُلُ، نَعْتٌ[٢]) عندَ ابنِ الحاجبِ (أوْ عَطْفُ بَيَانٍ[٣]) عندَ ابنِ مالكٍ (علىٰ الْخِلَافِ المذْكُورِ فِي المعَرَّفِ بِـ«أل» الْوَاقِعِ بَعْدَ اسْمِ الإِشارَةِ، وَ) الواقعِ (بَعْدَ «أيُّها» في نحو: يا أيُّها الرَّجُلُ) [وأيُّها الإنسان].

فذهبَ بعضُهم: إلىٰ أنّه[٤] نَعْتُ «أيّها» وبعضُهم: إلىٰ أنّه عطفُ بيانٍ عليها، وقيل بدلٌ منها.

[ما لا يُبنَى عليه إعرابٌ]

(وَمِمَّا لا يُبْنَىٰ عليه إعْرابٌ: أنْ تَقُولَ فِي «غُلامُ» مِنْ) نحوِ: (غُلامُ زَيْدٍ، مُضافٌ) مُقتصِرًا عليه (فَإِنّ المضَافَ ليس له إعْرابٌ مُسْتَقِرّ كما للفَاعِلِ) فإنَّ له إعرابًا مستقِرًّا، وهو: الرّفعُ لفظًا أو محلًّا (وَنحوِهِ) أي: الفاعلِ ممّا له إعرابٌ مستقِرّ كالمفعولِ؛ فإنّ له إعرابًا مستقِرا، وهو: النّصبُ، بخلاف المضافِ فإنّه ليسَ له إعرابٌ مستقِرّ (وإنّما إعْرَابُهُ بِحَسَبِ ما يَدْخُلُ عليه) ممّا يقتضي رفعَه، أو نصبَهُ، أو خفضَهُ.

[الصَّوابُ في ذلكَ]

(فَالصَّوابُ: أنْ) يُبيِّنَ موقِعَ إعرابِهِ فَـ(يَقُولَ: فَاعِلٌ، أوْ مَفْعُولٌ، أوْ نحوُ ذلك)

---

(١) بالتّذكير، والتّأنيث، والإفراد، والتّثنية، والجمع. [م].

(٢) علىٰ أن يكون «اللام» إشارة إلىٰ حصة غير معينة. [كاشف].

(٣) علىٰ أن يكون «اللام» إشارة إلىٰ حصة معينة. [كاشف].

(٤) أي: الاسم المعرّف بـ«أل» الواقع بعدهما. [م].

من العمد والفَضَلاتِ (بِخِلافِ المضافِ إليه؛ فَإنَّ له إعْرابًا مُسْتَقِرًّا وَهو الْجرُّ) بالمضاف (فَإذا قِيلَ: مُضافٌ إليه، عُلِمَ أنّه مَجْرُورٌ) لفظًا أو محلًا.

[مِمَّا يَنْبغِي للمُعربِ]

ويَنْبَغِي للمُعرِبِ أنْ لا يُعبِّرَ عمّا هو موضوعٌ على حرفٍ واحدٍ بلفظه فيقولَ في الضّميرِ المتّصِلِ(١) بالفعلِ من نحو: ضَرَبْتُ «تُ»: فاعلٌ؛ إذْ لا يكونُ اسمٌ هكذا؛ فالصّواب أن يُعبّرَ باسمه الخاصّ أَو المُشْتَرَكِ، فيَقولَ: «التّاءُ» أو «الضّميرُ» فاعلٌ.

أمّا ما صار بالحذفِ على حرفٍ واحدٍ فلا بأسَ بذلك(٢).

فيقول في «مُ»: [من قولك: مُ الله «مُ»] مبتدأٌ حُذِفَ خبرُه؛ لأنّه بعضُ «أَيْمُنٍ» وفي «قِ» من نحو قولك: قِ نفسَك «قِ»: فعلُ أمرٍ؛ لأنّه من «الوقاية».

فإنْ كانَ موضوعًا على حرفين نطَق به فتقولُ: «مَنْ»: اسمُ استفهامٍ، وما أشبَهَ ذلك.

ولا يَحسُنُ أنْ يَنطِقَ عن الكلمة بحروفِ هِجائِها، ولا يقالُ: «الميم والنون» [في «مَنْ»]: اسمُ استفهامٍ.

ولذلك كان قولُهم: «أل»: في أداة التعريف أقْيَسَ من قولِهم: «الألفُ واللامُ».

---

(١) وفي نسخة (د): «بلفظه في المتصل».

(٢) أي: بالتعبير بلفظه. [م].

[ما ينبغي أنْ يجتنبه المعربُ]

(وَيَنْبَغِي أَنْ يَجْتَنِبَ المعْرِبُ أَنْ يَقُولَ فِي حَرْفٍ[١] مِنْ كِتَابِ اللهِ تعالىٰ، [إنَّه]: زَائِدٌ) تعظيمًا له واحترامًا (لأنّه يَسْبِقُ إلىٰ الأذْهَانِ أنّ الزَّائِدَ هو: الّذي[٢] لا معنىٰ له أصْلاً وَكَلَامُهُ سبحانه مُنَزَّهٌ عن ذلك) لأنّه ما من حرفٍ فيه إلا ولَه معنىً صحيحٌ.

ومَنْ فَهِمَ خلافَ ذلك فقد وَهِمَ (وَقَدْ وَقَعَ هذا الوَهَمُ) ـ بفتح «الهاء» مصدرُ «وَهِمَ» بكسرها إذَا غَلِطَ ـ (للإمامِ فَخْرِ الدِّينِ) الرَّازِيِّ ابن خطيبِ الرَّيِّ[٣].

قال الكافيجي[٤]: فإنْ قُلتَ: مِنْ أَيْنَ علم المصنِّفُ أنّ هذا الوهَمَ وقع للإمامِ فخرِ الدّينِ الرّازيّ؟ قلتُ: من أمريْن:

الأوّلُ: أنّه نقل إجماعَ الأشاعِرَةِ[٥] علىٰ عدمِ وقوعِ المُهْمَلِ في كلامِ الله

---

(١) والظاهر: أن المراد من الحرف ههنا أعم، فيتناول حروف المباني، وحروف المعاني، والاسم والفعل، وغيرهما. [كافيجي].

(٢) وفي نسخة (أ) و(ب) سقط: «هو: الذي».

(٣) وفي نسخة (أ) و(ب): «خطيب الرَّيّ»، وفي (د): «هو خطيب الري»، والصحيح: أنه ابن خطيب الري؛ كما أثبتناه.

(٤) محمد بن سليمان بن سعد، أبو عبد الله محيي الدّين الكافيجيّ (٧٨٨ ـ ٨٧٩ هـ = ١٣٨٦ ـ ١٤٧٤ م): من كبار العلماء بالمعقولات، رومي الأصل، اشتهر بمصر، ولازمه السيوطي ١٤ سنة. وعرف بـ«الكافيجي» لكثرة اشتغاله بـ«الكافية» في النحو. ولي وظائف، منها مشيخة الخانقاه الشيخونية. وانتهت إليه رياسة الحنفيّة بمصر. وله: «مختصر في علم التاريخ» و«أنوار السعادة في شرح كلمتي الشهادة». [الأعلام للزركلي].

(٥) الفرق بَين الأشاعرة والأشعريّة، أَن الأشعريّة: فِي مُقَابلَة الماتريديّة، وهم الَّذين تبعوا أَبَا الْحسن الأَشْعَرِيّ. والأشاعرة: فِي مُقَابلَة الْمُعْتَزلَة، شَامِلَة للماتريدية والأشعريّة. والأشاعرة إِذا وَقعت فِي مُقَابلَة الْحُكَمَاء.. فَالْمُرَاد بهَا: جَمِيع الْمُتَكَلِّمين. [دستور العلماء، جامع العلوم في اصطلاحات الفنون].

تعالىٰ، وهو عينُ الإجماعِ علىٰ عدمِ وقوعِ الزّائدِ فيهِ؛ إذ الزّائِدُ بهذا المعنىٰ[١] هو عينُ المُهْمَلِ، فلو لم يقعْ له هذا الوهَمُ لما احتاج إلىٰ التّعرُّضِ لهذا الإجماعِ.

والثّاني: أنّه حمل ما في قوله تعالىٰ: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾ [آل عمران: ١٥٩] علىٰ أنّها استفهاميّةٌ بمعنىٰ التّعجُّبِ، كقوله تعالىٰ: ﴿مَا لِىَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ﴾ [النمل: ٢٠].

١ ـ فأشار المصنّف إلىٰ الأوّل بقوله: **(فقال)** الفخرُ الرَّازيُّ: **(والمحَقِّقُونَ)** من المتكلّمينَ ـ وهم الأشاعرةُ ـ **(علىٰ أنَّ المهْمَلَ لا يَقَعُ فِي كلامِ الله تعالىٰ)** لِترفُّعِه عن ذلك[٢].

٢ ـ وأشار إلىٰ الثّاني بقولِه: **(فَأَمّا «ما» فِي قَوْلِهِ تعالىٰ: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾ مِّنَ ٱللَّهِ﴾** [آل عمران: ١٥٩] **(فَيُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ اسْتِفْهامِيَّةً للتعجب[٣]، وَالتَّقْدِيرُ: فَبِأَيِّ رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ؟!)** يَعنِي: لا زائدةً **(انْتَهَىٰ)** كلامُ فخرِ [الدّينِ] الرّازي.

والظّاهرُ أنّ هذا الوَهَمَ لا يقع لواحدٍ من العلماء فضلاً عن أنْ يقعَ لمثل الإمامِ الرّازي.

وإنّما أنكرَ إطلاقَ القولِ بالزّائد؛ إجلالاً لكلام الله تعالىٰ، وملازمةً لبابِ الأدبِ[٤]؛ كما هو اللّائِقُ بحالِه.

وأمّا حَمْلُ ما في قوله تعالىٰ: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾ علىٰ أنْ يكونَ استفهاميّةً بمعنىٰ

---

(١) أي: الذي لا معنىٰ له. [م].

(٢) أي: عن وقوع المهمل. [م].

(٣) وفي نسخة (ج) و(د) سقط: «للتعجب».

(٤) وفي نسخة (ب): «وللملازمة لباب الأدب»، وفي (ج): «ولملازمته لباب الأدب» وفي (د): «وللملازمة بباب الأدب».

التّعجُّبِ علىٰ سبيلِ الجوازِ والإمكانِ[١]، الّذي قاله المُعْرِبُونَ[٢]، وعبارة بعضِهِم: قيل: «ما» زائدةٌ للتّوكيد وقيل: نكرةٌ موصوفةٌ[٣] بـ«رَحْمَةٍ».

وقيل: غيرُ موصوفةٍ، و«رَحْمَةٍ» بدلٌ منها؛ فهو بمعزِلٍ عن الدّلالة علىٰ وقوع الوَهَمِ منه بمراحلَ، انتهىٰ كلام الكافيجيّ.

ولمّا فرغ المصنّف من نقلِ كلامِ الإمامِ الرّازيّ وتوجيهِهِ، وأرادَ إبطالَه وبيانَ تعريفِ الزّائدِ، قال: (وَالزَّائِدُ عند النَّحَوِيِّينَ هو الّذي لم يُؤْتَ به إلا لِمُجَرَّدِ التَّقْوِيَةِ وَالتَّوْكِيدِ[٤]، لا) أنّ الزّائدَ عندهم هو (المُهْمَلُ) كما توهّمه الإمامُ الرّازيُّ، وأنتَ قد علِمتَ أنّ الإمامَ الرّازيَّ بريءٌ من ذلك.

(وَالتَّوْجِيهُ المذْكُورُ) للإمامِ الرّازيّ (فِي الآيةِ باطِلٌ لأمْرَيْنِ:

أَحَدُهُما: أنّ «ما» الاسْتِفْهامِيَّةَ إذا خُفِضَتْ[٥] وَجَبَ حَذْفُ أَلِفِها) فرقًا بين الاستفهام والخبر (نحو: ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾ [النبأ: ١]).

وما في الآية ثابتةُ الألف، ولو كانت استفهاميّةً.. لَحُذِفَ ألفُها؛ لدخولِ حرفِ الخَفْضِ عليها.

---

(١) وفي نسخة (أ) سقط من هنا إلىٰ «فهو بمعزل».

(٢) وفي نسخة (د): «والذي قاله المعربون».

(٣) وفي نسخة (ب): «وقيل: نكرة، قيل: موصوفة» وفي (د): «وقيل: نكرة، فقيل: موصوفة».

(٤) علىٰ أن كون الشيء مفيدا لمعنىٰ لا ينافي تسميته بـ«الزائد» فإن النحويين يسمون «كان» في: كان زيدٌ فاضلٌ: زائدةً وإن كانت مفيدة لمعنىٰ وهو المضي والانقطاع، وذكر المصنف في «المغني» أنهم قد يريدون بالزائد المعترض بين الشيئين المتطالبين وإن لم يصلح أصل المعنىٰ بإسقاط؛ كما في مسألة «لا» في: جئت بلا زاد، وغضب من لا شيء، فإنهم لا يسمون «لا» المعترضة بين الخافض والمخفوض زائدة. انتهىٰ، فعلم مما ذكر أن إطلاق الزائد ليس فيه شيء سوىٰ ترك ما ينبغي. [كاشف القناع].

(٥) وفي نسخة (ب) و(ج): «إذا خفضت بحرف الجر».

وأجيبَ: بأنّ حذفَ ألفِ «ما» الاستفهاميّةِ إذا دخلَ عليها الخافِضُ أكْثرِيٌّ لا دَائِمِيٌّ، فيجوزُ إثباتُها للتّنبيهِ على إبقاءِ الشّيءِ على أصلِه.

وعُورِضَ: بأنّ إثباتَ «الألفِ» لغةٌ شاذَّةٌ، لا يَحْسُنُ تخريجُ التّنْزِيلِ عليها.

(وَ) الأمرُ (الثّانِي: أنّ خَفْضَ «رَحْمَةٍ» حينئذٍ) أي: حينَ إذَا قال: إنّ «ما» استفهاميّةٌ (يُشْكِلُ) على القواعِدِ؛ (لأنّه) أي: خفضَ «رَحْمَةٍ» (لا يَكُونُ بِالإِضَافَةِ، إذْ لَيْسَ في أَسْمَاءِ الاسْتِفْهَامِ ما يُضَافُ إلا «أيُّ» عِنْدَ) النُّحَاةِ (الجميعِ، وَ«كم» عِنْدَ) أبي إسحقِ (الزَّجّاجِ).

(وَلا) يكونُ خفضُها (بِالإِبْدَالِ مِنْ «ما») وذلك لا يجوزُ هنا (لأنّ المُبْدَلَ مِنْ اسْمِ الاسْتِفْهَامِ لا بُدَّ أنْ يَقْتَرِنَ[1] بِهَمْزَةِ الاسْتِفْهَامِ) إشعارًا بتعلُّقِ معنى الاستفهامِ بالبدلِ قصداً[2]، واختُصَّت «الهمزةُ» بذلك؛ لأنّها أصْلُ البابِ، ووضعِها على حرفٍ واحدٍ (نحو: كَيْفَ أنتَ، أَصَحِيحٌ أم سَقِيمٌ)[3]؟

[فـ«كَيْفَ»: اسمُ استفهامٍ خبرٌ مقدَّمٌ، و«أَنْتَ»: مبتدأٌ مؤخَّرٌ، والهمزةُ هي الّتي صحَّحَتْ إبدال «صَحِيحٌ» من «كَيْفَ»؟

و«أَمْ»: حرفُ عطفٍ، و«سَقِيمٌ»: معطوف عليهِ،] فـ«صَحِيحٌ»: بَدلُ تَفْصِيلٍ من «كيف» ولذلك قرن بهمزةِ الاستفهامِ، و«سقيمٌ»: معطوفٌ عليه، و«رَحْمَةٍ» لم

---

(١) اعلم: أن «الواو» في قوله: «لا بد وأن يقترن» زائدة، و«لا»: لنفي الجنس. و«بد»: اسم «لا». و«أن يقترن»: في محل الخفض بتقدير: من أن يقترن. والجار والمجرور: خبر «لا». وقيل: «الواو» عاطفة، والمعطوف محذوف وهو الضمير المجرور؛ أي: لا بد منه وأن يكون. وقيل: «الواو» بمعنى «أي» من أن يقترن. [جلبي].

(٢) وفي نسخة (د) سقط: «قصداً».

(٣) وفي نسخة (أ) سقط من هنا إلى «ورحمة لم تقترن».

تقترنْ بهمزة الاستفهام، فلا يكونُ بدلاً من «ما» (وَلا) يكونُ خفضُها علىٰ أنْ تكونَ «رَحْمَةٍ» (صِفَةً) [أيضًا] لـ«ما» (لأنّ «ما») لا تُوصَفُ إذا كَانَتْ شَرْطِيَّةً أو اسْتِفْهَامِيَّةً).

وكلُّ ما لا يوصفُ، لا يكونُ له صفةٌ، فوجب أن لا تكون صفةً بـ«ما»(1).

(وَلا) يكونُ خفضُها علىٰ أنْ تكونَ «رَحْمَةٍ» (بَيَانًا) أي: عطفَ بيانٍ علىٰ «ما» (لأنّ «ما»: لا تُوصَفُ) وكلُّ ما لا يُوصَفُ (لا يُعْطَفُ عَلَيهِ عَطْفَ بَيَانٍ كَالمضْمَرَاتِ) عندَ الأكثرِينَ.

وللإمام الرّازيّ أنْ يقولَ: لمَّا كانتْ «ما» علىٰ صورةِ الحرفِ نُقِلَ الإعرابُ عنها إلىٰ ما بعدَها، فجُرَّتْ بالحرفِ علىٰ حدّ: «مَرَرْتُ بالضّاربِ» علىٰ القولِ باسميّةِ «أل» وهو الأصحُّ.

(وَكَثِيرٌ مِنَ) النُّحاةِ (المتَقدِّمينَ(2) يُسَمُّونَ «الزَّائِدَ» صِلَةً) لكونِهِ يُتَوصَّلُ به إلىٰ نَيْلِ غَرَضٍ صحيحٍ؛ كتحسينِ الكلامِ وتزيينِهِ.

(وَبَعْضُهُمْ يُسَمِّيهِ: مُؤَكِّدًا) لأنّه يُعطِي الكلامَ معنىٰ التّأكيدِ والتّقويةِ.

(وَبَعْضُهُمْ يُسَمِّيهِ: لَغْوًا) لإلغائه؛ أي: عدم اعتباره في حصولِ الفائدةِ به(3)

---

(١) وفي نسخة (د): «فـ«رحمة» لا تكون صفة».

(٢) أي: بعض النحاة المتقدمين، وهو الأظهر، ويجوز أن يكون الضمير كناية عن «النحاة» مطلقًا، قال الجوهري: بعض الشيء واحد أبعاضه، وقال شارح «الألفية»: والبعض عند البصريين يقع علىٰ أكثر الشيء وعلىٰ نصفه وعلىٰ أقله، وعند الكسائي وهشام: إن بعض الشيء لا يقع إلا علىٰ ما دون نصفه. انتهىٰ، وما ذكر في بعض شروح المتن: إن إطلاق المؤكد ضعيف يدل عليه لفظ (البعض)، فليس بشيء؛ لأنه علىٰ تقدير تسليم إطلاق البعض علىٰ ما دون النصف تمنع استلزام قلة القائل ضعفَ المقول. [شيخ زاده].

(٣) وفي نسخة (ب): «لا لغاية؛ أي: عدم اعتباره في حصول الفائدة»، وفي (ج): «لا إلغاءه؛ أي:=

(لَكِن اجْتِنَابُ هذه الْعِبَارَةِ) الأخيرةِ (فِي التَّنْزِيلِ وَاجِبٌ) لأنّه يتبادرُ إلىٰ الأذهانِ من اللّغوِ: الباطلُ، وكلامُ الله تعالىٰ مُنزَّهٌ عن ذلك.

[الخَاتِمَةُ]

(وَفِي هذا الْقَدَرِ [في هذا المختصر]) الّذي ذكرَه المصنِّفُ (كِفَايَةٌ لِمَنْ تَأَمَّلَهُ) فإنّ التّأمُّلَ أصلٌ في دَرْكِ الأمورِ كلِّها، فلذلك حَضَّ علىٰ التّأمُّلِ في ختم الكتابِ؛ كما فعل في افتتاحِهِ، حيثُ قال: تَقْتفِي بمُتأمِّلها جادَّةَ الصَّوابِ (واللهُ الموَفِّقُ الهادِي إلىٰ سبيلِ الخيْرَاتِ بِمَنِّهِ وَكَرَمِهِ) سألَ اللهَ تعالىٰ التّوفيقَ والهِدايةَ إلىٰ طريق الخير[١] ـ بمنِّه وكرمه ـ كما فعل في أوّلِ الكتابِ، حيثُ قال: «ومِن اللهِ أستمدُّ التّوفيقَ والهِدايةَ إلىٰ أقوَمِ طريقٍ بمَنّه وكرمِهِ» فختَمَ كتابَه بما ابتدأ بِهِ.

والحمد لله ربِّ العالمين، والصّلاةُ والسّلامُ علىٰ سيّدِ المرسلينَ محمدٍ، وآلِهِ، وأصحابِهِ أجمعين. آمين[٢].

= عدم اعتباره في حصول الفائدة»، وفي (د): «لأنه غير معتبر في حصول الفائدة».

(١) وفي نسخة (د) سقط: «إلىٰ طريق الخير».

(٢) وفي (أ) «والحمد لله رب العالمين والصلاة والتسليم علىٰ سيدنا محمد خاتم النبيين وعلىٰ آله وصحبه أجمعين»، وفي نسخة (ب): «والحمد لله رب العالمين والصلاة والتسليم علىٰ سيدنا محمد وعلىٰ آله وصحبه أجمعين»، وفي (ج): «والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام علىٰ حبيبه محمد وعلىٰ آله وصحبه أجمعين».

الأسئلة التمرينية

الباب الأول

المسألة الأولى في شرح الجملة

١ ـ عدِّدْ أقسام اللفظ المركب الإسنادي مع الأمثلة. وماذا يعني النحاة بـ«المفيد» حيث أطلقوه في بحث الكلام؟

٢ ـ ما العلاقة بين الجملة والكلام من حيث العموم والخصوص؟ بينها مع الأمثلة.

٣ ـ متىٰ تسمىٰ الجملة اسمية؟ مع ذكر الأمثلة. وهل تتغير تسميتها بدخول حرف عليها؟

٤ ـ متىٰ تسمىٰ الجملة فعلية؟ وهل يشترط أن يكون الفعل مذكورا؟

٥ ـ عرف الجملة الصغرىٰ والكبرىٰ؟

٦ ـ متىٰ تكون الجملة صغرىٰ وكبرىٰ؟ مع ذكر الأمثلة.

٧ ـ ما هي طرق روابط المبتدأ بالخبر؟ مع ذكر الأمثلة.

٨ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالىٰ: ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي﴾ [الكهف: ٣٨].

المسألة الثانية في بيان الجملة التي لها محل من الإعراب

١ ـ كم عدد الجمل التي لها محل من الإعراب؟ وما محلُّ إعرابها؟

٢ ـ للجملة الواقعة خبرًا موضعان: رفع ونصب، بين ذلك ممثلًا. وما الفرق

بين البابين في كل من الموضعين؟

٣ ـ تكلم عن الجملة الحالية.

٤ ـ للجملة المفعولية أربعةُ مواضعَ، اذكرها مع الأمثلة.

٥ ـ ما الدليل على كون الجملة محكيّةً؟

٦ ـ ما المراد بـ«التعليق»؟ وما مواضعه؟ بيّنها ممثلا لذلك.

٧ ـ ما محل الجملة المضاف إليها؟ مثل لكلٍ من الجملة الفعلية والاسمية الواقعتين مضافا إليها؟

٨ ـ عدد الأسماء التي تضاف إلى الجملة، مع ذكر الأمثلة.

٩ ـ متى تكون الجملة الواقعة جوابا للشرط في محل الجزم؟ مع الأمثلة.

١٠ ـ متى يكون الجزم لمحل الفعل دون الجملة؟ مثل لذلك.

١١ ـ إذا قلتَ: (إن قامَ زيدٌ أقومُ) فما محل جملة (أقوم)؟ فصل ذلك. ومتى تظهر ثمرة هذا الاختلاف؟ مثل لذلك.

١٢ ـ ما محل الجملة التابعة لمفرد؟

١٣ ـ ما حكم الجملة التابعة للجملة التي لها محل من الإعراب، وفي أي باب يقع ذلك؟

١٤ ـ ما الأوجه المحتملة في جملة (وَقَعَدَ أَخُوهُ) في وقلك: (زيدٌ قامَ أَبُوهُ وَقعَدَ أَخُوهُ).

١٥ ـ هل من الجملة التابعة لمفردٍ جملةُ (وعمرٌو مقيمٌ) في قولك: (قالَ زيدٌ: «عبد الله منطلقٌ وعمرٌو مقيمٌ»)؟ وضح ذلك.

١٦ ـ ما الشاهد في قول الشاعر:

أقول له ارحل لا تقيمنّ عندنا وإلا فكن في السّرّ والجهر مُسلِمًا

١٧ ـ ما شرط الجملة الواقعة بدلًا؟ مع التوضيح.

المسألة الثالثة في بيان الجمل التي لا محل لها من الإعراب

١ ـ عرف الجملة الابتدائية، واذكر نوعيها مع الأمثلة.

٢ ـ وضّح مفهوم الاستئناف النحوي والاستئناف البياني في: ﴿لَّا يَسَّمَّعُونَ إِلَى ٱلْمَلَإِ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [الصافات: ٨] الواقعة بعد ﴿وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَٰنٍ مَّارِدٍ﴾.

٣ ـ تكلم بالاختصار عن قولك: (مَا لقيتُه مذْ يومانِ).

٤ ـ بيِّن وجه الاستشهاد في قول جرير:

فَمَا زالَت القتلى تمُجُّ دماءَها بدِجلةَ حتى ماءُ دجلةَ أشكلُ

مع ذكر الخلاف في محل جملة (ماء دجلة أشكل) موجزًا.

٥ ـ لِمَ لَمْ يكن للجملة الواقعة صلةً لاسمٍ موصولٍ محلٌّ من الإعراب؟

٦ ـ وهل للموصول وحده محلٌّ من الإعراب؟ وما الدليل على ذلك؟

٧ ـ عدد مواضع جملة الصلة مع الأمثلة.

٨ ـ هل للجملة المعترضة بين شيئين محلٌّ من الإعراب؟ وما فائدة اعتراضها؟ وما شرطه؟

٩ ـ عدد مواقع الجمل الاعتراضية مع ذكر الأمثلة لها.

١٠ ـ هل يقع اعتراض في ضمن اعتراض؟ وضح ذلك ممثلا.

١١ ـ هل يجوز الاعتراض بأكثرَ من جملة؟ وضح ذلك ممثلا.

١٢ ـ عرف الجملة التفسيرية، مع بيان محترزَاتها.

١٣ ـ عدد ما تحتمل الجملة التفسيرية من الأوجه، ممثلا لذلك.

١٤ ـ بين ما يحتمل من التفسير أو غيره في قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَٰرَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ۝١٠ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ﴾ [الصف: ١٠ ـ ١١].

١٥ ـ هل للجملة المفسِّرةِ المخبَرِ بها عن ضمير الشأن محلٌ من الإعراب؟ وضِّح ذلك.

١٦ ـ اذكر الخلاف الوارد في الجملة التفسيرية من حيث إعرابها، مع الأمثلة حيث وجدت.

١٧ ـ اذكر الأحوالَ الثلاثَ للجملة الواقعة جوابًا للقسم، مع الأمثلة.

١٨ ـ اذكر قولَ ثعلب في «زيدٌ ليَقُومَنَّ»، وردَّ ابن مالك عليه.

١٩ ـ اذكر أوجه إعراب جملة (لا تخونني) من:

تعشْ فإنْ عاهدتَني لا تخُونُنِي نَكُنْ مثلَ من يا ذئب يَصطَحِبَانِ

وبيِّن ما أرجحُ أوجهها.

٢٠ ـ متى تكون الجملة الواقعة جوابا لشرطٍ بدون محل من الإعراب؟ مع ذكر الأمثلة.

٢١ ـ مثّل للجملة التابعة لما لا موضعَ له، مع ذكر التفصيل في المسألة.

المسألة الرابعة في الجملة الخبرية

١ ـ ما هي الجملة الخبرية ؟ اذكر أحوال إعرابها مع الأمثلة .

٢ ـ بين ما هو المقتضي والمانع للوصفية وللحالية ولهما معًا .

٣ ـ اذكر الوجهين المحتملين في قوله تعالى: ﴿ كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا ﴾ مع ذكر التعليل .

البَابُ الثَّانِي

المسالة الأولى في متعلَّق الجار والمجرور

١ ـ بم يتعلق الجار والمجرور ؟ مع ذكر الأمثلة . وما المراد بـ«التعلق» ؟

٢ ـ بين وجه الاستشهاد في قول ابن دريد:

واشتعلَ المبيضُّ في مسودِّه مثلَ اشتعال النّار في جزْلِ الغَضى

٣ ـ اذكر الحروف التي لا تتعلق بشيء مع الأمثلة ، ولماذا لم تتعلق بشيء ؟

٤ ـ بين وجه الاستشهاد بقول الشاعر:

لولاكَ في ذَا العَامِ لم أَحْجُجِ

٥ ـ اذكر الخلاف الوارد بين سيبويه والأخفش في إعراب «لولا» .

المسألة الثانية

١ ـ بين أحوال إعراب الجار والمجرور بعد المعرفة والنكرة مع التمحّض وغيره مع الأمثلة .

المسألة الثالثة

١ ـ بيّن متعلّق الجار والمجرور إذا وقع صفةً أو صلةً أو خبرًا أو حالًا مع الأمثلة؟

٢ ـ متى يسمى الجار والمجرور بـ«الظرف المستقر» وبـ«الظرف اللغو»؟ وما علّة تسميتهما بذلك؟

المسألة الرابعة

١ ـ بين الأوجه الجائزة في إعراب ﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ﴾ [إبراهيم: ١٠]، و«أَعندَكَ زيدٌ».

٢ ـ اذكر أمثلة وقوع الظرف المكاني صفةً، وحالًا، ومحتملًا لهما، وخبرًا، وصلة.

الباب الثالث

النوع الأول: ما جاء على وجه واحد

١ ـ ما حكم «عَوضُ» من حيث الإعرابُ والبناءُ؟ وما وجه الاستشهاد بقول الشاعر:

فلم أرَ عامًا عَوضُ أكثرَ هَالِكًا

١ ـ ما الفرق بين «عَوْضُ» و«أبدًا»؟

٢ ـ تكلم عن حرف «بلى» تفصيلا مع ذكر الأمثلة.

النوع الثاني: ما جاء على وجهين

١ ـ عرّف «إذا» وأعرِب جملة: إذا جاء زيد أكرمتك.

٢ ـ تكلم عما تختص به «إذا» الشرطية و«إذا» الفجائية؟

٣ ـ تكلم عن خروج «إذا» عن المستقبل ممثلا.

٤ ـ تكلم عن حقيقة «إذا» الفجائية موجزًا، مع ذكر الخلاف وبيان الصحيح من الأقوال.

النوع الثالث: ما جاء على ثلاثة أوجه

١ ـ عدد أوجه «إذ» الظرفية ممثلا لذلك.

٢ ـ عدد أوجه «لَمَّا» ممثلا لذلك، ثم بين هل هو فعل أم اسم، مع ذكر الخلاف موجزًا.

٣ ـ اذكر أوجه «نَعَمْ» ممثلا لذلك، ثم بين بم تفارِق «نَعَمْ» حرفَ «إِيْ».

٤ ـ تكلم عن مجرور «حتىٰ» الجارةِ، هل هو داخلٌ فيما قبلها، أو خارجٌ عنه، أو داخلٌ تارة وخارجٌ أخرىٰ.

٥ ـ ما وجه الاستشهاد بـ«حتىٰ» في قوله تعالىٰ: ﴿فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِي تَبۡغِي حَتَّىٰ تَفِيٓءَ إِلَىٰٓ أَمۡرِ ٱللَّهِ﴾ [الحجرات: ٩].

٦ ـ إنَّ «حتىٰ» إذا كانت للعطف فالمعطوف بها مشروطٌ بأمرين... بيِّنهُما.

٧ ـ بيّن ضابطَ ما تَدخُل عليه «حتىٰ» مع الأمثلة.

٨ ـ «حتىٰ» الابتدائية تدخل علىٰ ثلاثة أشياء، بيِّنها مع الأمثلة.

٩ ـ عدد أوجه «كَلَّا» مع الأمثلة، مع ذكر الخلاف موجزا في الوجه الثالث منها.

١٠ ـ بين وجه الاستشهاد في قوله تعالىٰ ﴿قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾ [الأعراف: ١٢]، وفي قول الشاعر:

تَعَـزَّ فـلا شـيءٌ علـىٰ الأرضِ باقيًـا ولا وَزَرٌ ممـــا قضَـــىٰ اللهُ واقيًـــا

النوع الرابع: ما جاء على أربعة أوجه

١ ـ اذكر أوجه «لولا» مع الأمثلة.

٢ ـ تكلم عما تختصّ به «لولا» الامتناعية و«لولا» التحضيضية والعرضية.

٣ ـ وَضِّحْ معنىٰ «إن» الشّرطيّة مع ذكر مثال؟ وما حكمها من حيث العملُ؟

٤ ـ علىٰ كم جملةٍ تدخل «إن» النّافية، اذْكُرْهَا مع الأمثلة؟ وفَصِّلْ حكمَها مع الأمثلة؟

٥ ـ ما هو وجه الاستشهاد في قوله تعالىٰ: ﴿وَلَئِن زَالَتَآ إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنْۢ بَعْدِهِۦٓ﴾ [فاطر: ٤١]؟

٦ ـ تكلّم عن «إن» المخفّفة مع ذكر وجه الاستشهاد في قوله تعالىٰ: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق].

٧ ـ ما وجه الاستشهاد في الشّعر التّالي:

فَمـــا إنْ طِبُّنـــا جـــبنٌ ولكـــن منايانـــا ودَولَـــةُ آخَرِينـــا

٨ ـ وضِّحْ أحوال اجتماع «ما» مع «إن» في الجملة ممثِّلًا لذلك؟

٩ ـ عَرِّف «أن» المصدريّة بالأمثلة؟

١٠ ـ فَصِّلْ وجه الاستشهاد في نحو: (أَعْجَبَنِي أَنْ صُمْتَ) مع ذكر الخلاف؟

١١ ـ اذكر المواضع التي يحكم لـ«أن» بالزّيادة مع الأمثلة؟

١٢ ـ ما هو وجه الاستشهاد في قوله تعالىٰ: ﴿فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ﴾ [المؤمنون] ؟

١٣ ـ متىٰ يحكم لـ«أن» بأنّها مفسّرة؟

١٤ ـ اذكر الأمثلة التي ليست «أن» المخفّفة فيها من المفسّرة مع البيان الموجز؟

١٥ ـ تَكَلَّمْ عن هذه الآية: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِي بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾ [المائدة: ١١٧] مع ذكر الخلاف موجزًا؟ واذكر الخلاف الواقع في «أن» من قوله تعالىٰ: ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ أَنِ ٱتَّخِذِى﴾ [النحل: ٦٨] موجزًا؟

١٦ ـ عدِّدِ المواضع التي يحكم لـ«أن» بالتّخفيف من الثّقيلة مع الأمثلة؟

١٧ ـ اذْكُر الأوجه التي يأتي عليها «من» مع الأمثلة؟

١٨ ـ ما هو وجه الاستشهاد في قول الشاعر:

ونِعمَ مَنْ هو في سرٍّ وإعلانِ

النوع الخامس: ما جاء على خمسة أوجه

١ ـ اذكر أوجه «أي» وبَيِّنْهَا بالاختصار مع الأمثلة؟

٢ ـ هل يوجد الخلاف في إعراب وبناء «أي»؟ فَصِّلِ القول فيه مُمَثِّلًا؟

٣ ـ اذكر أوجه «لو» وبَيِّنْهَا بالاختصار مع الأمثلة، مع بيان الوجه الغالب منها.

٤ ـ تَكَلَّمْ عن استعمال «لو» عند علماء المنطق موجزًا غير مخلّ؟

٥ ـ ما هو وجه الاستشهاد في البيت التّالي:

مـا كـان ضـرَّك لـو مَنَنْـتَ وَرُبَّمَـا ... مَـنَّ الفتـىٰ وهْـوَ المَغِـيظُ المُحنَـقُ

٦ ـ هل الخلاف في مجيء «لو» مصدريّة، بَيِّنْهَا بالاختصار؟

٧ ـ ما هو وجه الاستشهاد في ما يلي:

أ ـــ ولُـبْسُ عبـاءَةٍ وتَقَـرَّ عيْنِـي ... أَحَـبُّ إلـيَّ مـن لُـبْسِ الشُّـفُوفِ

ب ـ ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ [الشورىٰ: ٥١].

ج ـــ إنّـي وقَتْلِـي سُـلَيْكًا ثـمّ أَعْقِلَـهُ ... كـالثَّوْرِ يُضْـرَبُ لمّـا عافَـتِ البَقَـرُ

٨ ـ ما هو وجه الاستشهاد في قوله ﷺ: «تَصَدَّقُوا وَلَوْ بِظِلْفٍ مُحَرَّقٍ» بَيِّنْه بالاختصار؟

النّوع السّادس: ما جاء على سبعة أوجه

١ ـ وَضِّحْ مُوجَزًا كم مذهبًا في «قد» التي بمعنىٰ (حسب) مع الأمثلة؟

٢ ـ اذكر أوجه «قد» بالأمثلة فقط؟

٣ ـ تَكَلَّمْ عن «قد» للتّوقّع موجزًا مع ذكر الأمثلة؟

٤ ـ تكلم باختصار عن «قد» التي لتقريب الماضي من الزمان الحال مع الأمثلة.

٥ ـ ما هو مذهب ابن عصفور فيما إذا أجيب القسمُ بماضٍ مثبَتٍ لا منفيٍّ متصرِّفٍ، وَضِّحْهُ بالأمثلة؟

٦ ـ وَضِّحْ رأي ابن هشام فيما ذهب إليه ابن عصفور؟

٧ ـ بَيِّنْ زعْمَ الزّمخشريّ عندما تكلّم عن قوله تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا﴾ [الأعراف: ٥٩] مع الأمثلة؟

٨ ـ تكلَّم موجزًا عن «قد» التّقليلية مع الأمثلة؟

٩ ـ وَضِّحِ الخلاف في «قد» من قوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾ [النور: ٦٤] مع الأمثلة؟

النّوع السّابع: ما جاء على ثمانية أوجه

١ ـ اذكر أوجه «الواو» مع ذكر أقسامها وبيان الخلاف حيث تُوجَدُ؟

النّوع الثّامن: ما جاء على اثني عشر وجهًا

١ ـ ما هي الكلمة التي تأتي على اثني عشر وجهًا؟

٢ ـ عدِّدْ أوجه «ما» الاسميّة و«ما» الحرفيّة؟

٣ ـ اذكر أقسام «ما» حالَ كونها معرفةً تامّةً مع الأمثلة؟

٤ ـ اذكر أقسام «ما» الشّرطيّة بالأمثلة؟

٥ ـ بَيِّنْ حكم «ما» إذا دخل عليها الجارّ مع الأمثلة شاملًا الخلاف؟

٦ ـ ما هو الجواب عن إثبات الألف في «لماذا» ؟

٧ ـ اذكر المواضع التي تقع فيها «ما» نكرةً تامّةً مع الأمثلة والخلاف حيث يوجد ؟

٨ ـ عَدِّدْ أقسام «ما» الكافّة مع الأمثلة والبيان الموجز ؟

٩ ـ ما هي الأفعال التي تكفّها «ما» عن عمل الرّفع ، عَدِّدْهَا مع الأمثلة ؟

١٠ ـ بَيِّنْ وجه الاستشهاد في البيت التّالي :

أَعَلَاقَـــةَ أُمِّ الوُلَيْـــدِ بعْـــدَ مـــا أَفْنَـــانُ رَأْسِـــكَ كالثَّغـــامِ المُخْلِـــسِ

فهرس الآيات

الآية	الصفحة
﴿أَوِ اطْرَحُوهُ أَرْضًا﴾	١٨٤
﴿وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ﴾	١٨٥
﴿وَمَنْ عِندَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ﴾	١٨٦
﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَن لَّن يُبْعَثُوا قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ﴾	١٩٤
﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُم بَلَىٰ﴾	١٩٤
﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾	١٩٥
﴿وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ﴾	١٩٨
﴿فَإِذَا انشَقَّتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ وَرْدَةً كَالدِّهَانِ (٣٧)﴾	١٩٨
﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ (١)﴾	١٩٩
﴿وَإِنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ﴾	١٩٩
﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا﴾	٢٠٠
﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ (١)﴾	٢٠٠
﴿وَنَزَعَ يَدَهُ فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ لِلنَّاظِرِينَ (١٠٨)﴾	٢٠٠
﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾	٢٠٢
﴿وَاذْكُرُوا إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ﴾	٢٠٣
﴿وَاذْكُرُوا إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا﴾	٢٠٣
﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ (٧٠) إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ﴾	٢٠٤
﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ (٣٩)﴾	٢٠٥
﴿بَل لَّمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ﴾	٢٠٥
﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ (٤)﴾	٢٠٧
﴿فَهَلْ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا قَالُوا نَعَمْ﴾	٢١٠
﴿۞ وَيَسْتَنبِئُونَكَ أَحَقٌّ هُوَ قُلْ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ﴾	٢١٢
﴿حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾	٢١٣

الآية	الصفحة

فهرس الأحاديث

فهرس الأبيات

فهرس الأعلام المترجَم لهم

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة